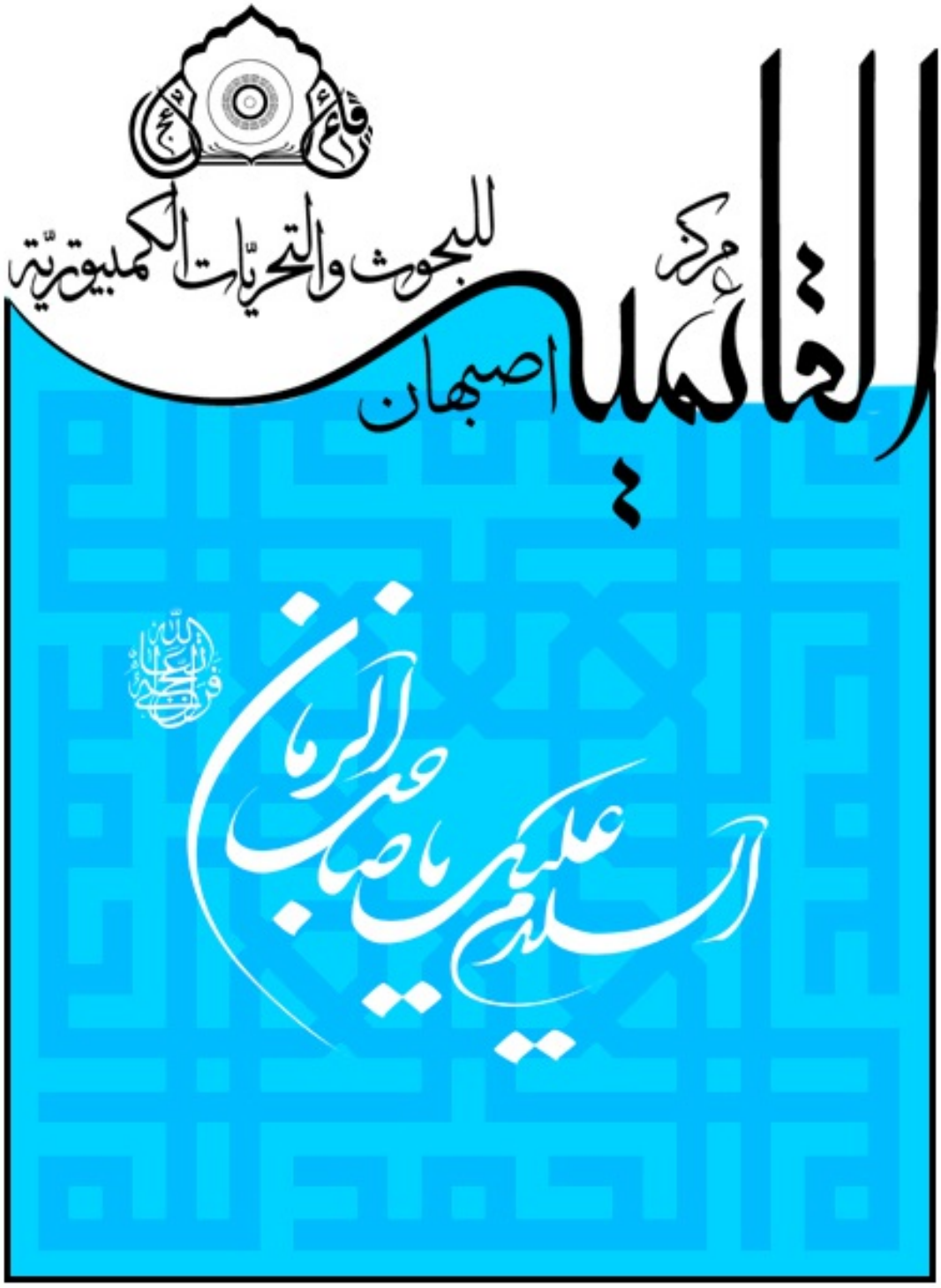

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

خاتمة المستدرک

جلد (۱)

نویسنده:
نوری میرزا حسین محدث نوری

بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمه مستدرک الوسائل

كاتب:

حسين النورى الطبرسى

نشرت فى الطباعة:

موسسة آل البيت عليه السلام

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
خاتمة المستدرک المجلد ۱ ----- ۱۰
اشارة ----- ۱۰
[مقدمة التحقیق] ----- ۱۰
اشارة ----- ۱۰
خاتمة المستدرک ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
الفائدة الأولی خصصت هذه الفائدة لبیان مصادر المستدرک، ----- ۱۶
الفائدة الثانیة [دراسة المصادر] ----- ۱۸
الفائدة الثالثة فی ذکر المشایخ العظام ----- ۲۲
الفائدة الرابعة فی شرح حال کتاب الکافی لثقة الإسلام الکلینی ----- ۲۵
الفائدة الخامسة فی شرح مشیخة کتاب من لا یحضره الفقیه و هی أکبر الفوائد حجما، إطلاقا ----- ۲۷
الفائدة السادسة فی نبذ ممّا یتعلّق بکتاب التهذیب ----- ۳۰
الفائدة السابعة فی ذکر أصحاب الإجماع و عدّتهم ----- ۳۳
الفائدة الثامنة فی ذکر أمارة عامة لوثاقة المجهولین من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام ----- ۳۵
الفائدة التاسعة فی الأخبار الحسنة و الألفاظ الدالة علی التوثیق و أمارات الوثاقة ----- ۳۷
الفائدة العاشرة فی استدراک ما فات الوسائل من الثقات و الممدوحین ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
أولا: منهج المصنف فی التوثیق و التحسین: ----- ۳۹
ثانیا: منهجه فی التصنیف و الاستدراک: ----- ۴۱
ثالثا: مصادره فی هذه الفائدة: ----- ۴۱
رابعا: نوعیة الاستدراک: ----- ۴۱
خامسا: الردود و المناقشات: ----- ۴۳

سادسا: التنبیهات فی التراجم الرجالیة: ۴۳
سابعا: أمور اخری: ۴۴
ثامنا: المؤاخذات علی ما فی هذه الفائدة. ۴۵
الفائدة الحادیة عشرة حول موقف الأخباریین من حجیة القطع ۴۶
الفائدة الثانیة عشرة فی نبذ من فضیلة علم الحدیث الشریف ۴۸
منهجیة التحقیق: ۴۹
النسخ المعتمدة فی تحقیق الکتاب: ۴۹
[المقدمة] ۵۰
الفائدة الأولی [فی ذکر الکتب التی نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرک] ۵۲
الفائدة الثانیة [فی شرح حال هذه الکتب و مؤلّفیها] ۵۴
اشارة ۵۴
۱- أمّا الجعفریّات: ۵۴
۲- و کتاب درست: ۶۷
۳- و أمّا أصل زید الزرّاد: ۷۲
۴- و أمّا کتاب أبی سعید عباد العصفری قدس سره: ۷۶
۵- و أمّا کتاب عاصم بن حمید: ۷۹
۶- و أمّا أصل زید النرسی: ۸۱
۷- و أمّا کتاب جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی: ۸۸
۸- و أمّا کتاب محمد بن المثنّی بن القاسم الحضرمی قدس سره: ۸۹
۹- و أمّا کتاب عبد الملک بن حکیم: ۹۰
۱۰- و أمّا کتاب مثنی بن الولید الحناط: ۹۰
۱۱- و أمّا کتاب خلّاد السدّی قدس سره: ۹۳
۱۲- و أمّا کتاب الحسین بن عثمان: ۹۴
۱۳- و أمّا کتاب عبد اللّه بن یحیی الکاهلی: ۹۵

۱۴- و أمّا کتاب سلام بن أبی عمرة: ۹۸
۱۵- و أمّا نوادر علی بن أسباط: ۹۹
۱۶- مختصر کتاب العلاء: ۱۰۱
۱۷- کتاب المؤمن أو ابتلاء المؤمن: ۱۰۲
۱۸- کتاب الدیات: ۱۰۳
۱۹- کتاب المسلسلات ۲۰- و کتاب المانعات من دخول الجنّة ۲۱- و کتاب الغایات ۲۲- و کتاب العروس: ۱۰۴
۲۳- کتاب القراءات للسیاری: ۱۰۶
۲۴- إثبات الوصیّة: ۱۰۹
۲۵- کتاب دعائم الإسلام: ۱۱۶
۲۶- کتاب شرح الأخبار: ۱۳۳
۲۷- کتاب الاستغاثة فی بدع الثلاثة: ۱۳۴
۲۸- کتاب الآداب و مکارم الأخلاق: ۱۳۹
۲۹- کتاب النوادر: ۱۳۹
۳۰- کتاب روض الجنان: ۱۴۲
۳۱- رسالة تحریم الفقاع: ۱۴۲
۳۲- کتاب معدن الجواهر: ۱۴۲
۳۳- کتاب لبّ اللباب أو اللباب: ۱۴۳
۳۴- کتاب الدعوات: ۱۴۳
۳۵- کتاب فقه القرآن: ۱۴۴
۳۶- کتاب التمحیص: ۱۴۵
۳۷- کتاب الهدایة: ۱۴۶
۳۸- کتاب المقنع: ۱۴۶
۳۹- کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر: ۱۴۸
۴۰- کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة: ۱۴۹

۴۱- صحیفة الرضا علیه السلام: ۱۶۱
۴۲- الرسالة الذهبیة: ۱۶۴
۴۳- فقه الرضا علیه السلام: ۱۶۸
۴۴- فلاح السائل: ۲۱۸
۴۵- کتاب مشکاة الأنوار فی غرر الأخبار: ۲۲۰
۴۶- رسالة فی المهر: ۲۲۱
۴۷- [المسائل الصاغانیة]. ۲۲۲
۴۸- کتاب عوالی اللآلئ الحدیثیة علی مذهب الإمامیة: ۲۲۲
۴۹- کتاب درر اللآلئ العمادیة: ۲۳۰
۵۰- تفسیر الشیخ الجلیل الأقدم، أبی عبد اللّه محمد بن إبراهیم بن جعفر النعمانی الکاتب: ۲۳۱
۵۱- کتاب جامع الأخبار: ۲۳۲
۵۲- کتاب الشهاب: ۲۳۴
۵۳- کتاب المزار: ۲۳۶
۵۴- کتاب تأریخ قم: ۲۴۰
۵۵- کتاب الخصائص: ۲۴۱
۵۶- کتاب سعد السعود: ۲۴۲
۵۷- کتاب الیقین، أو کشف الیقین: ۲۴۲
۵۸- کتاب التعازی: ۲۴۲
۵۹- کتاب المجموع الرائق من أزهار الحدائق: ۲۴۶
۶۰- کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله: ۲۴۷
۶۱- مجامیع: ۲۴۸
۶۲- کتاب کنوز النجاح: ۲۵۰
۶۳- و کتاب عدّة السفر و عمدة الحضر: ۲۵۱
۶۴- کتاب صغیر: ۲۵۱

۶۵- کتاب غرر الحکم ---------- ۲۵۱

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ---------- ۲۵۲

خاتمة المستدرک المجلد ۱

اشارة

سرشناسه : نوری، حسین‌بن محمدتقی، ۱۲۵۴- ۱۳۲۰ق.

عنوان و نام پدیدآور : خاتمه مستدرک الوسائل/ تالیف حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل‌البیت علیهم‌السلام لاحیاءالتراث.

مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البیت(ع)، لاحیاءالتراث، ۱۴۱۵ق = -.۱۳۷۳.

مشخصات ظاهری : ج.

فروست : موسسه آل‌البیت(علیهم‌السلام) لاحیاءالتراث؛ ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۵

شابک : ۲۴۰۰ ریال: ج. ۱۱-۸۴-۵۵۰۳-۹۶۴ ؛ : ۸-۸۶-۵۵۰۳-۹۶۴ ؛ ۵۰۰۰ ریال: ج. ۰۱۷۶-۳۱۹-۹۶۴-X ؛ : ۸۰۰۰ ریال: ج. ۹ :۰۲۰-۳۱۹-۹۶۴-X

یادداشت : کتاب حاضر خاتمه مستدرک الوسائل و مستنبط‌المسائل است که خود در اصل اضافاتی است بر کتاب وسائل الشیعه حرالعاملی.

یادداشت : ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۳).

یادداشت : ج. ۸ (چاپ اول: ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶).

یادداشت : ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۲۰ق. = ۱۳۷۸).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : مستدرک الوسائل و مستنبط‌المسائل.

عنوان دیگر : وسائل الشیعه.

موضوع : حدیث -- علم‌الرجال

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۱۲ق.

موضوع : اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده : حر عاملی، محمد بن حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق . وسائل‌الشیعه.

شناسه افزوده : موسسه آل‌البیت(علیهم‌السلام). لاحیاءالتراث.

رده بندی کنگره : BP۱۳۵/ح۴و۵۰۱۸ ۱۳۷۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۴-۱۶۰۲

نام کتاب: خاتمة المستدرک

موضوع: تاریخ فقیهان و راویان

[مقدمة التحقیق]

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ

و الحمد للّه رب العالمين، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين و على أهل بيته المطهّرين، و صحبه الأوفياء المخلصين، و الرحمة على أرواح علمائنا الأبرار الذين نشروا علوم آل محمّد عليهم السلام الذين من تمسك بحبلهم اهتدى، و تمسك بالعروة الوثقى، و بلغ السعادة القصوى، و نال الدرجات العلى، و من تخلّف عنهم هوى و غوى.

و بعد:

عمد الأوائل من رجال الشيعة الإماميّة إلى جمع كل ما روى من حديث المصطفى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و حديث أهل البيت عليهم السلام ابتداء من صدر الإسلام و حتى أواسط القرن الثالث الهجرى، و لم تثن طلائعهم أزمة منع التدوين المعروفة التى عاشها الحديث الشريف عند غيرهم قرنا من الزمان، و لم توقف همتهم تلك العواصف الكثيفة التى حاولت بمكرها و دهائها أن تحجب نور الشمس عن العالمين وَ مَكَرُوا وَ مَكَرَ اللّهُ وَ اللّهُ خَيْرُ الْماكِرِينَ بل ازدادوا إيمانا بأن الحظر المفروض على التدوين سيلبس هذا الدين لباسا لا يمت بصلة إلى الإسلام، و ربما يطمس معالمه

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶

بمرور الأيام فيضيع الحق أو يخفى و يلتبس على كثير من العامة، كما حصل.

و نتيجة لهذا الإدراک تجمّع لديهم- فى أقل من ثلاثة قرون- ما يزيد على ستة آلاف و ستمائة كتاب حفظت بأسمائها و أسماء مؤلفيها. و قد اشتهرت من بينها مجموعة من الكتب عرفت باسم «الأصول الأربعمائة» و هى أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف من أصحاب الإمامين الباقر محمّد بن على (ت/ ۱۱۴ ه) و الصادق جعفر بن محمّد (ت/ ۱۴۸ ه) عليهما السلام، و من أصحاب سائر الأئمّة عليهم السلام على رأى البعض.

و قد تميّزت هذه الأصول الأربعمائة عن سائر مؤلفات الشيعة فى القرون الثلاثة الأولى من عمر الإسلام بمميزات كثيرة لعلّ من أهمها حصول الإجماع على اعتبارها حاكية لكلام المعصوم، ما اشتمل على نصّ كلامه عليه السلام سماعا بلا واسطة فى النقل و التدوين.

و لمّا كانت مؤلّفات الشيعة ليست كلّها بمثابة الأصول الأربعمائة فى قوة الحجية، لهذا قام اللاحقون من أقطاب علماء الشيعة- بعد انتهاء ذلک العصر الزاهر بحياة الأئمة عليهم السلام- بإعمال دورهم فى التسابق إلى دراسة هذا التراث الضخم و النظر فيه و تدقيقه و تحقيقه بحسب ما لديهم من القرائن الكثيرة، فاجتهدوا فى الوصول إلى الحق ما استطاعوا إليه سبيلا و كان فيهم من هو فى مرتبة عالية من مراتب النظر و التحقيق، و على درجة راقية من التعمق و التدقيق.

و قد كان لعملهم هذا أثره الملموس، إذ تركوا لغيرهم، كتبا كثيرة، مادتها: الأصول الأربعمائة، و غيرها من الكتب الأخرى التى بلغت من الاعتبار عند هؤلاء الأعلام درجة من الوثوق بها ما يوجب الركون إليها و اعتمادها.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷

و قد اتّصفت كتب المرحلة اللاحقة بجودة التصنيف و توزيع المطالب الحديثية على أبوابها الفقهيّة، و من أشهرها كتب المحمدين الثلاثة- قدس سرهم الشريف-: و هى:

۱- الكافى: لأبى جعفر محمّد بن يعقوب الكلينى الرازى، المعروف بثقة الإسلام (ت/ ۳۲۹ ه).

۲- كتاب من لا يحضره الفقيه: لأبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، المشتهر بالصدوق (ت/ ۳۸۰ ه).

۳- تهذيب الأحكام: لأبى جعفر محمّد، بن الحسن الطوسى، المشتهر بشيخ الطائفة (ت/ ۴۶۰ ه).

۴- الاستبصار: لشيخ الطائفة أيضا.

و تمييزا لهذه الكتب عن غيرها أطلق عليها اسم «الأصول الأربعة» باعتبار أنها أضبط و أجمع كتب الحديث الشريف، و امتازت عن غيرها باحتوائها الشامل على أحاديث الأحكام الشرعية الفرعية، و إن كان الكافى منها مشتملا على كثير من أحاديث الأصول و المواعظ، و كتاب من لا يحضره الفقيه منها يحتوى على مجموعة من المواعظ، مع ما لمؤلفيها من مقام عال، و منزلة رفيعة، و شأن

جلیل، حیث انتهی کل منهم إلی رئاسة محدّثی المذهب الإمامی فی عصره، و هذا ما یسرّ لکتبهم هذه أن تحتلّ موقع الصدارة بین کتب الحدیث الأخری التی قد لا تقل عنها اعتبارا بالإضافة إلی وثاقة مؤلفیها و شهرتهم أیضا.

و هکذا بقیت کتب هذه المرحلة و علی رأسها الکتب الأربعة مدار الدرس لقرون متعاقبة، فکان- و لا تزال- معوّل الفقهاء و مرجع العلماء، حتی دفعت الهمة إلی جمع شتات الأخبار المتفرقة فی الکتب المعروفة الانتساب إلی أهلها، المعتبرة فی مادتها، و ضمّها إلی ما فی هذه الکتب

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸

الأربعة و نظائرها، و جعل الکل فی کتاب واحد، سهل الطریقة، حسن التبویب، جید الترتیب، لیلبّی حاجة الفقیه من حیث الاستدلال بالحدیث علی مسائل الفقه کافّة دون الرجوع إلی عشرات بل مئات الکتب الأخری للغرض المذکور نفسه.

و ممن یسر اللّه تعالی- و له الحمد- لهذه المهمة الشاقّة المضنیة- التی لا یقتصر أمرها علی الجمع و التدوین، و إنما علی التدقیق و التحقیق- رجل عالم مشهور، و فقیه متضلع، و محدث ثقة أمین، اجتمعت فی شخصه خصال الورع، و الزهد، و التقوی، و العبادة، مع نفاذ البصیرة، و صفاء السریرة، و الولاء التام لآل خیر الأنام علیهم الصلاة و السلام ذلک هو العبقریّ الشیخ الحرّ العاملیّ (ت/ ۱۱۰۴ ه)- قدس سره الشریف-.

أدرک الشیخ الحر- رضی اللّه تعالی عنه- أهمیة هذا العمل الجبار و قیمته العلمیة، فاسترخص لأجله ما یقرب من عشرین عاما من عمره الشریف، جمع خلالها الکثیر من کتب الحدیث عند الشیعة التی کانت تدور علیها رحی الاستدلال و الاستنباط، فجمعها ضمن منهج سلیم، استعرض خطواته فی مقدمة کتابه الذی أعده لهذه الغایة، ذلک الکتاب هو «تفصیل وسائل الشیعة» الذی تشرفت مؤسستنا بإعادة تحقیقه و طبعه وفق أحدث الأسالیب العلمیة، فظهر بحلته الجدیدة فی ثلاثین مجلدا.

و ما ان أتم الشیخ الحر کتابه هذا حتی تلقفته الحواضر العلمیة الشیعیة فی کل مکان، و رزق فضیلة الشهرة بین الفقهاء و العلماء، و طلبة العلوم الشرعیة، إذ یسّر لهم الوقوف علی خمسة و ثلاثین ألفا و ثمانمائة و ثمانیة و ستین حدیثا، فلا غرو إذا أن یکون «وسائل الشیعة» جامعا مأمونا للکتب الحدیثیة الکثیرة، التی طالما استنزفت من جهود رواد الحرکة الفقهیة الشیء الکثیر، و أن یکون من أکثر کتب الحدیث فائدة عند الشیعة الإمامیّة.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۹

و لا یخفی أن «وسائل الشیعة» و إن کان فریدا فی بابه، إلّا أن مصنفه- قدس سره- لم یسجل کل ما وصل إلی عصره من حدیث العترة الطاهرة علیهم السلام بل ترک الکثیر من الأحادیث لأسباب سیأتی بیانها عند الحدیث عن الفائدة الأولی من فوائد هذه الخاتمة.

و من هنا برزت الحاجة من جدید إلی کتاب آخر یکمل الشوط الذی انتهی إلیه صاحب «الوسائل» فیلم شتات الأخبار الأخری، و یجمع الأحادیث التی لم یسجلها الشیخ الحر- قدس سره الشریف- و یجعلها دررا منسقة، طالما اشتاق العلماء أن یروها مجتمعة.

و قد قیض اللّه تعالی لهذا العمل الضخم رجلا عبقری التتبع، بصیرا، ناقدا، واسع المعرفة، مفرط النباهة، حاد الذکاء، هو فارس میدان الحدیث فی عصره، حیث انتهت إلیه رئاسة الحدیث و أهله، لا عن تقلید و إنکار للجدید، و إنما عن نظر و جد، فأحیا من خلال ما شیده من معارف رسوما و أطلالا أوشکت الأیام أن تجعلها رکاما مسلوب الجمال ألا و هو:

خاتمة المحدّثین الشیخ میرزا حسین النوری النجفی، المتوفی بها سنة ۱۳۲۰ ه.

لقد وقف المحدّث النوری علی جملة وافرة من الأخبار التی لم یحوها کتاب الوسائل، و ذلک فی بضع سنین من التصفح الطویل فی کتب الشیعة الإمامیة، و التتبع الفرید لکل ما لم یورده الشیخ الحر، و من هنا کانت انطلاقه «مستدرک الوسائل» إکمالا لما استهدفه الأصل نفسه، و جمعا لکلّ ما ربما یستفاد منه فی باب الأحکام الشرعیة، و لوجوبه، أو فی نظر بعض.

قال الشیخ البحاثة الإمام آقا بزرگ الطهرانی (ت/ ۱۳۸۹ ه) و هو یصف عمل أستاذه النوری فی مکتبته العظیمة المشتملة علی ألوف

من الکتب و الآثار النادرة العزیزة الوجود، أو الفریدة، ما نصه:

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۰

«فلا یخرج منها إلّا للضرورة، و فی الصباح یأتیه من کان یعینه علی مقابلة ما یحتاج إلی تصحیحه و مقابلته مما صنفه أو استنسخه من کتب الحدیث و غیرها. و کان إذا دخل علیه أحد فی حال المقابلة اعتذر منه، أو قضی حاجته باستعجال، لئلا یزاحم وروده إشغاله العلمیة و مقابلته.

أما فی الأیام الأخیرة، و حینما کان مشغولا بتکمیل (المستدرک) فقد قاطع الناس علی الإطلاق، حتی انه لو سئل عن شرح حدیث، أو ذکر خبر، أو تفصیل قضیة، أو تاریخ شیء، أو حال راو، أو غیر ذلک من مسائل الفقه و الأصول، لم یجب بالتفصیل بل یذکر للسائل مواضع الجواب و مصادره فیما إذا کان فی الخارج، و أما إذا کان فی مکتبته فیخرج الموضوع من أحد الکتب و یعطیه للسائل لیتأمله، کل ذلک خوف مزاحمة الإجابة الشغل الأهم من القراءة و الکتابة».

و قد شهد بمکانة المستدرک و أهمیته فحول العلماء، و أقطاب الفقهاء، و کبار المحققین، و أعاظم المجتهدین فی عصره، کالشیخ الأعظم المیرزا محمّد تقی الشیرازی (ت/ ۱۳۳۸ ه).

و شیخ الشریعة الأصفهانی (ت/ ۱۳۳۹ ه).

و الشیخ المحقق محمّد کاظم الخراسانی (ت/ ۱۳۲۹ ه)- صاحب الکفایة- الذی نقل عنه أنه کان یقول: ان الحجة للمجتهد فی عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع إلی المستدرک.

و هذه شهادة تکشف عن أهمیة المستدرک فی نظر الفقهاء، و تجعله کتابا متحدا مع الوسائل فی أهدافه و غایاته، أو کما یقول النوری- قدس سره-: صار الوسائل و مستدرکة کتابین کأنهما نجمان مقترنان یهتدی بهما علی مرور الدهور و الأزمان، أو بحران ملتقیان یخرج منهما اللؤلؤ و المرجان.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۱

خاتمة المستدرک

اشارة

إذا کانت أحادیث المستدرک تعرب عن سعة اطلاع الشیخ النوری- قدس سره- فی عالم الروایة، و تکشف عن تتبعه النادر لکل شاردة و واردة من روایات أهل البیت علیهم السلام فإن خاتمة المستدرک هی المرآة العاکسة لنبوغه فی علوم الحدیث الشریف، و لوحة فنیة معبّرة بصدق عن شخصیته العلمیة بکل أبعادها.

إذ نجد فی فوائد هذه الخاتمة الاثنتی عشرة، تعرضه إلی الکثیر من المطالب الرجالیة العالیة، و المباحث العویصة المرتبطة بعلم الحدیث، مع العنایة الفائقة فی دراسة التوثیقات الرجالیة العامة، و اختلاف المشارب و المسارب فیها، و کشف النقاب عن اختلاف المبانی العلمیة فی هذا الاتجاه، و من ثم مناقشتها نقاشا طویلا هادئا متزنا، بید أنه قد یثور قلمه أحیانا، و یغضب فی مناقشة ما یراه تهافتا، و عندها یترک العنان لیراعه لیدبج ملحمة من الأدلة- إن صح التعبیر- علی إبطال رأی من الآراء.

لقد رکز المصنف فی فوائد هذه الخاتمة علی مناقشة المبانی العلمیة فی التوثیقات الرجالیة العامة، خصوصا تلک التی تخالف مبناه، و لا تتفق مع وجهة نظره بوجه من الوجوه.

و لقد کان حریصا علی تتبع الأقوال فی کل مسألة یرید بحثها فی هذا المضمار، و من ثم استعراض مهارة فی الدفاع عن وجهة نظره و إبطال ما خالف مبناه، و بسط ذلک علی وفق منهج ثابت علی الرغم من کثرة الآراء و الأقوال التی حشدها فی هذه الخاتمة. کل ذلک

بهدف إنشاء هيكل جديد بالمعارف الحديثة.

و بغض النظر عن المباني التي شيدت صروحها في فوائد هذه

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۲

الخاتمة، نجد رعيلا من الفقهاء قد وقفوا إزاءها موقف الإعجاب، لما فيها من تحقيق ينم عن قابلية فذة و نادرة، و لهذا لم يكتم بعض الأصوليين إعجابه الشديد بهذه الفوائد، فصرح على رؤوس الاشهاد بأنهم- في بحوثهم الرجاليّة- كلهم عيال على النوري، مشيرا بذلك إلى ما في فوائد هذه الخاتمة من إبداع قل نظيره في فوائد كتب الحديث و الرجال عند الشيعة الإمامية.

فالخاتمة إذا معرض فكري حافل بمختلف وجوه الآراء، إلى جنب الكثير من المخالفات و المنافرات في عويصات المسائل الحديثية، و هذا ما أملى على الشيخ النوري نوعا من الإسهاب في كشف غياهب تلكم المطالب عن موضوع ما رسم لها من فائدة في هذه الخاتمة.

و الحق. أنها روضة رائعة من رياض علم الحديث، فيها من آيات الجمال ما يثير إعجاب الناظر، و من أفانين الورد و أريج الزهر ما ينعش المتنزه، و لكن تلك الروضة الغناء لم تخل من أشواك، و على الخبير المنقب أن يتحاشاها.

و من آيات حسنها و جمالها انك واجد فيها مجموعة هائلة من رواة الحديث الشريف، مع دراسة تفصيلية لبعض المجهولين منهم، ممن لا دليل- في الظاهر- على كونه من المعروفين.

و ما ان تحت الخطى مع المصنف في روضته حتى يكشف لك عن أحوالهم بقرائن قد لا تخطر على بال أهل هذا الفن، و قد يريك أمورا لم ترد في كتاب رجالي قط تشهد على حسن حالهم فضلا عن وثاقتهم، و ما أكثر ما يوقفك على أشياء لها دخل كبير في معرفة أحوال الغابرين، و لكن لم يلتفت إليها إلّا القليل من النابغين في هذا الحقل المهم من الدراسة و التحقيق، و عندها ينتزع منك الاعتراف- شئت أم أبيت- بأن في هذه الخاتمة إحياء

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۳

لرواة كثيرين لفّهم النسيان بغشائه السميک عبر الأزمان، حتى لم يعد لهم ذلک الدور المهم في نقل الحديث و روايته، و التفاني العظيم من أجل الحفاظ على رواية حديث أهل البيت عليهم السلام من التلف و الاندثار.

و من مهارته العجيبة أنک تراه يعمد أحيانا إلى الغوص في تفاصيل حياة المهجورين، ثم لا يلبث أن يثبت لک أنهم من العلماء الأجلاء، أما برواية صريحة صحيحة اقتنصها من كتاب بعد موضوعه عن هذا الفن فلم يلتفت إليه أربابه، و إما باعتماده القرائن الكثيرة التي برهن عليها قبل إدخالها ميزان الجرح و التعديل.

انه دفاع عجيب لم يتصد إليه أحد قبله و لا بعده، مع قوة الأسلوب، و روعة البيان حتى يخيل إليک ان التدقيق و التحقيق في علم الرجال ما هو إلّا من السحر الحلال.

و لم يقتصر بدفاعه هذا على أولئک الرواة، بل اعتنى عناية فائقة بكثير من الكتب و الأصول الدراسة، و بيّن أنها كانت في الاعتبار و الاشتهار كالشمس في رائعة النهار، مع البرهان على انها عند أشهر العلماء المعوّل، إذ لا غناء لهم عنها و لا متحول.

و هذا هو ما نص عليه المصنف- قدس سره- في الفائدة الأوّلى من فوائد هذه الخاتمة.

و لما كان الشيخ النوري لم يترک مقدمة لهذه الخاتمة يبين فيها منهجه، و يكشف من خلالها عما في هذه الفوائد من الخرائد و الفرائد، اكتفاء منه بمقدمة المستدرک، لذا ارتأينا أن نخص كل فائدة من فوائد هذه الخاتمة بشيء من التعريف بمحتواها العام، مع التركيز على أهم ما يمكن أن يقال في هذا المقام، ممهدين لذلک بما يوضح للقارئ الكريم جوانب الاتفاق و الافتراق بين فوائد هذه الخاتمة و بين فوائد خاتمة الوسائل، لما في ذلک من

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۴

أهمية بالغة في بيان حقيقة الاستدراک على فوائد خاتمة الوسائل. و من ثم الرجوع إلى ما وعدنا به آنفا، فنقول:

أفردت لكل من خاتمة المستدرک و خاتمة الوسائل اثنتا عشرة فائدة، و قد امتازت فوائد الوسائل- تبعا لمنهج الشيخ الحر فی الاختصار و تحاشی ضخامة الكتاب- إلی اختصار شديد بحيث لم تزد بتمامها علی جزء واحد كما فی الطبعة الأخيرة من الوسائل، بينما امتازت فوائد المستدرک بسعتها لضخامة المطالب المبحوثة فيها، هذا علی الرغم من وجود التماثل البين بين عناوين فوائد الخاتمتين، و ان افترقت كل منهما بفوائد لم تعنون فی الأخری، كما يتضح من الجدول التالی:

اسم الفائدة مختصرا/ ترتيبها فی خاتمة المستدرک/ ترتيبها فی خاتمة الوسائل ۱/ حول الكتب المعتمدة/ الأولی/ الرابعة ۲/ صحة الكتب المعتمدة و وثاقة مؤلفيها/ الثانية/ السادسة، و التاسعة ۳/ طرق المؤلف إلی مشايخه/ الثالثة/ الخامسة ۴/ فيما يتعلق بكتاب الكافی/ الرابعة/ الثالثة ۵/ طرق الشيخ الصدوق فی كتاب الفقيه/ الخامسة/ الأولی ۶/ طرق الشيخ الطوسی فی التهذيب/ السادسة/ الثانية ۷/ حول أصحاب الإجماع/ السابعة/ السابعة ۸/ أمارة عامة لوثاقة المجاهيل من أصحاب// الإمام الصادق عليه السلام/ الثامنة ۹/ فی إرجاع الأحاديث الحسنة إلی الصحيحة/ التاسعة/ ۱۰/ الرواة الثقات و الممدوحين/ العاشرة/ الثانية عشرة

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۵

۱۱/ موقف الأخباريين من حجية القطع/ الحادية عشرة/ ۱۲/ فی شرف علم الحديث الشريف/ الثانية عشرة ۱۳/ القرائن الدالة علی ثبوت الخبر/ الثامنة ۱۴/ فی جواب الاعتراضات المحتملة/ العاشرة ۱۵/ حول الأحاديث المضمرة/ الحادية عشرة و من الجدير بالإشارة أن فوائد خاتمة الوسائل (الثامنة، و العاشرة، و الحادية عشرة) قد بحثها صاحب المستدرک ضمنا و فی أكثر من فائدة، لا سيما فی الفائدتين الرابعة و الخامسة.

و قد وجدنا الشيخ الحر- قدس سره- قد اقتصر فی الفائدة الأولی علی ترتيب طرق الصدوق فقط، بينما بحثت هذه الطرق تفصيلا فی خاتمة المستدرک فی الفائدة الخامسة، مع إعطاء دراسة تامة لكل رجل من رجال هذه الطرق، بل و تعيين من روی عنه من الثقات المشهورين مع تعيين رواياتهم فی الكتب الأربعة و غيرها من كتب الحديث عن الشيعة الإمامية، و لم يستثن- من هذه الدراسة- أحد من الرواة إلّا الثقات المشهورين شهرة واسعة جدا مع الإجماع علی وثاقتهم.

و مثل هذا الفارق نجده أيضا فيما تخصص من فوائد الخاتمتين لمشيخة التهذيب و الاستبصار، حيث الاكتفاء بنقلها كما هی من غير ترتيب فی خاتمة الوسائل تلافيا للتكرار الذی ينجم من الترتيب، لاعتماد الشيخ الطوسی- قدس سره- علی شطر من طرقه فی بيان طرقه الأخری، فی حين أضيفت لدراسة هذه الطرق فی خاتمة المستدرک جميع طرق الشيخ إلی كتب الشيعة فی الفهرست، مع بيان الحكم- بالصحة أو الضعف- علی كل طريق، و لا شك ان هذا الحكم علی كل طريق من طرق الشيخ فی

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۶

الفهرست بالصحة أو الضعف، هو نتيجة لدراسة رجالية موسعة شملت جميع من ذكر فی الفهرست، و لم يشذ عن ذلك إلّا من كان معاصرا للشيخ و له كتاب رواه عنه مباشرة، إذ لا طريق.

إلی غير ذلك من المميزات التی انفردت بها إحداهما عن الأخری، إلّا أن القاسم المشترک بينهما هو الاعتماد علی المبانی الاخبارية التی تختلف عن مبانی الأصوليين إزاء بعض النتائج المقرّرة فی هاتين الخاتمتين، اختلافا يضيق فی بعض الأحيان فيعود لفظيا لا تفاوت فيما يرتبه المبنيان عليه من آثار، و لكنه قد يتسع أحيانا اخری اتساعا بحيث لا يمكن الجمع بين آثارهما بحال.

إلّا أن ما نجده فی البحوث الرجالية و الدرائية و الكتب المعدة لهذا الغرض- بعد عصر الشيخ النوری- يؤكد علی أن لثمرات «خاتمة المستدرک» أهمية لا يسع أرباب أی مبنی- فی هذا الحقل- تركها أو الإعراض عنها بحال من الأحوال علی الرغم من اعتماد المبانی الخاصة فيها.

و قد اضطرنا هذا الاختلاف المبنوی- أحيانا- إلی الإشارة السريعة إلی أهمه خصوصا فيما يتعلق بالتوثيقات العامة المتركزة فی الفوائد:

«الرابعة، و الخامسة، و السادسة» و أعرضنا عن بيان الاختلافات الأخرى، التزاما بإظهار نص المؤلف بصورة واضحة خالية من التعقيد و التصحيف و التحريف كما هو منهجنا فى التحقيق.

و بهذا المقدار من الحديث عن خاتمة المستدرک قد آن الأوان لأن تحظى فوائده بما وعدنا به من تعريف فنقول:

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۷

الفائدة الأولى خصصت هذه الفائدة لبيان مصادر المستدرک،

و هى أقصر فائدة فى فوائد هذه الخاتمة، إذ لم يذكر المصنف فيها سوى مقدمة يسيرة تعرب عن جهده فى صياغة ما أنشأه من معارف مهمة ذات صلة بالحديث الشريف و من ثم تعداد الكتب التى اعتمدها فى تسجيل ما استدركه على الشيخ الحر من الأحاديث.

و لقد كان الابتداء بها فى هذه الخاتمة موفقا من حيث الترتيب الفنى لهذه الفوائدة و تسلسلها على خلاف ما هو عليه فى ترتيب فوائد خاتمة الوسائل إذ ابتدأت بنقل مشيخة الصدوق فى كتاب من لا يحضره الفقيه.

و على أية حال، فإنّ تنظيم فوائد خاتمة المستدرک ابتداء بمصادره و انتهاء بترجمة مؤلفة قد أضفى على هذه الخاتمة نوعا من الجمال، لانسجام العرض مع الترتيب.

و لما كان الشيخ الحر العاملى- قدس سره- قد أشار إلى كتب أهملها حين تدوين «الوسائل» لذا قد يكون «المستدرک» موحيا بالاعتماد على هذه الكتب و نظائرها.

و من هنا يظهر اهتمام المصنف بهذه الفائدة و تقديمها على ما سواها، لأنها الأساس الذى شيّد عليه صرح المستدرک.

و ما كان الشيخ النورى مغامرا ليختار أرضا رخوة يقيم عليها مثل هذا البناء، لينهار قبل تمامه، كما سنوضحه فى هذه السطور، فنقول:

صرح الشيخ الحر العاملى- قدس سره- فى الفائدة الرابعة من

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۸

خاتمة الوسائل بأسماء الكتب التى نقل منها أحاديث «الوسائل» فكانت على نحوين و هما:

الأول: كتب نقل منها مباشرة، و هى اثنان و ثمانون كتابا.

الثانى: كتب نقل منها بالواسطة، و هى ستة و تسعون كتابا.

و بهذا يكون مجموع الكتب التى صرح الشيخ الحر باعتمادها فى الوسائل- سواء بالواسطة أو غيرها- مائة و ثمانية و سبعين كتابا.

و هذا العدد لا يمثل جميع ما وصل إلى عصر الشيخ الحر من كتب الشيعة قطعا.

و أيضا صرح الشيخ الحر فى هامش له على بداية الفائدة المذكورة (۳۰: ۱۵۹- ۱۶۰) بأنه قد ترک النقل من كتب اخرى غير معتمدة عنده لسببين و هما:

الأول: عدم العلم بثقة بعض مؤلفى هذه الكتب.

الثانى: ثبوت ضعف بعضهم عنده.

ثم عدد من هذه الكتب ثلاثة عشر كتابا.

و الشيخ النورى- قدس سره- لم يعتمد على هذه الكتب الثلاثة عشر كلّها، بل ترک سبعة منها لعدم اعتمادها عنده أيضا، و لعل من ألّفها هم «البعض» الذى ثبت ضعفه عند الشيخ الحر- طاب ثراه-.

أما «البعض» الآخر من هذه الكتب التى لم يكن لدى الشيخ الحر علم بثقة مؤلفيها، فلا يبعد ان تكون هى الستة المعتمدة فى أحاديث المستدرک، و هى:

۱- كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام.

۲- کتاب الفقه الرضوی المنسوب إلی الإمام الرضا علیه السلام.

۳- کتاب غوالی اللآلئ لابن أبی جمهور الأحسائی.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۱۹

۴- کتاب الشهاب لابن سلامة القضاعی.

۵- کتاب جامع الأخبار لمحمّد بن محمّد السبزواری.

۶- کتاب الدرر و الغرر للآمدی.

و هذه الکتب الستة لا تمثّل إلّا جزءا یسیرا جدا من أحادیث المستدرک التی اقتنصها المصنف- بعد تصفح طویل فی تراث الشیعة- من کتب کثیرة، لم یصرح بها الشیخ الحر لا سلبا و لا إیجابا. و قد ذکر المصنف منها فی هذه الفائدة اثنین و سبعین کتابا، کانت سبعة منها هی من مصادر بحار الأنوار، و لو أردنا تصنیف هذه الکتب لوجدناها مشتملة علی بعض الأصول الأربعمائة، و نوادر قدماء الأصحاب، و رسائلهم، و مسائلهم، و صحائفهم، و تفاسیرهم و غیرها مما لم یکن عند الشیخ الحر العاملی وقت تألیف الوسائل.

و من الملفت للنظر هو أن بعض مؤلفی الکتب المذکورة فی هذه الفائدة هم من مؤلفی الکتب المعتمدة فی الوسائل، کالصدوق الأول علی ابن الحسین بن بابویه القمی (ت/ ۳۲۹ ه) و الشیخ الصدوق محمّد ابن علی بن الحسین بن بابویه القمی (ت/ ۳۸۱ ه) و الشیخ المفید (ت/ ۴۱۳ ه)، و الطبرسی صاحب مجمع البیان (ت/ ۵۵۸ ه)، و السید ابن طاوس (ت/ ۶۶۴ ه)، و الشهید الأول (ت/ ۷۸۶ ه)،- قدس اللّه تعالی أرواحهم-.

و هذا یعنی استقصاء المصنف لمؤلفات الأعلام الذین لا شک و لا شبهة فی وثاقتهم، و من ثم فرز ما لم یعتمد الحرّ منها فی الوسائل، إما لعدم الوقوف علیها، أو لعدم وصول نسخة صحیحة منها إلی الشیخ الحر وقت التألیف.

و مثاله اعتماد الشیخ الحر علی عشرة کتب من کتب السید ابن طاوس (ت/ ۶۶۴ ه) إلّا أن الشیخ النوری استدرک علیه ما فاته من أحادیث فی

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۰

«فلاح السائل» و «سعد السعود» حیث لم ینقل عنهما فی الوسائل، و لا یشک أحد بصحة انتساب هذین الکتابین لهذا الفقیه الجلیل، و من هنا کانت أهمیة هذه الفائدة إذ رسمت صورة واضحة لجهد المصنف فی تتبع ما لم یورده الشیخ الحر من مؤلفات أعاظم الشیعة المعلومة النسبة إلیهم.

و ممّا یلحظ فی هذه الفائدة أنها لم تسجّل جمیع مصادر المستدرک، و ما ترک ذکره فیها أکثر مما ذکر، لا عن غفلة من المصنف بل لنکتة مهمة و هی أن ما اعتمده النوری من الکتب و لم یشر إلیه فی هذه الفائدة إنما هو لاعتماده من قبل الشیخ الحر نفسه، و هذه میزة مهمة للمستدرک تکشف عن تتبع مصنفه لما فی مصادر الوسائل من أحادیث ترکها الشیخ الحر، مع أنها تنطوی علی أحکام فقهیة بنظر النوری، و مرویة بالأسانید التی احتج بها الشیخ الحر، و هذه الکتب کثیرة نذکر منها:

کتاب المحاسن للبرقی، کامل الزیارات لابن قولویه، رجال الکشی، قرب الاسناد للحمیری، تفسیر علی بن إبراهیم القمی، تفسیر العیاشی، الکافی لثقة الإسلام الکلینی، و کتاب من لا یحضره الفقیه، و عیون أخبار الرضا علیه السلام، و الخصال، و إکمال الدین، و ثواب الأعمال، و معانی الأخبار للشیخ الصدوق، و أمالی الشیخ المفید، و الاختصاص له أیضا، و أمالی الطوسی، و کتاب الغیبة، و مصباح المتهجد له أیضا، و نهج البلاغة جمع السید الشریف الرضی، و کنز الفوائد للکراجکی، و الاحتجاج للطبرسی، و غیرها.

نعم، ذکر النوری فی هذه الفائدة أربعة من الکتب المشترکة الاعتماد علیها بینه و بین صاحب الوسائل و هی:

۱- صحیفة الإمام الرضا علیه السلام.

۲- کتاب علاء بن رزین.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۱

۳- تفسیر النعمانی.

۴- کتاب المزار لابن المشهدی.

و لعل السبب فی ذلک هو أن الأول منها قد اعتمده الشیخ الحر بروایة الشیخ أبی علی الطبرسی، بینما اعتماده فی المستدرک بروایة غیره، و هی نسخة معتبرة، فیها ما لم یتوفر بنسخة الشیخ الحر.

أمّا الثلاثة الأخری فباعتبار الوقوف المباشر علیها من غیر واسطة- دون ما فی الوسائل- و لا یخفی ما فی هذا الفرق من مبررات الاستدراک.

و خلاصة المقام: أن الفائدة الأولی من فوائد المستدرک جدیرة بأن تنال اهتمام الباحثین، و أن تحظی بدراسة مقارنة مع الفائدة الرابعة من فوائد خاتمة الوسائل، لکی تتضح جهود الشیخ النوری فی تتبع ما لم یقع فی متناول الشیخ الحر من تراث الشیعة، ذلک التراث الذی أوشک أن یضمحل دوره فی الفقه الشیعی بعد عصر الوسائل.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۲

الفائدة الثانیة [دراسة المصادر]

بعد ان فرغ المصنف- رحمه اللّه تعالی- من تعداد أسماء الکتب التی اعتمدها فی المستدرک فی الفائدة الأولی، انتقل إلی هذه الفائدة لدراسة ما ذکره هناک من الکتب دراسة تفصیلیة، مع شرح دقیق و مستوعب لمکانة مؤلفیها، و بیان منزلتهم العلمیة، و درجة وثاقتهم، و مدی الاعتماد علیهم فی عالم الروایة.

و لقد وجدنا المصنف- رحمه اللّه تعالی- فی هذه الفائدة حریصا جدا علی إعطاء صورة واضحة لکل کتاب اعتمده و کان محط تأمل البعض من العلماء، إما للشک فی صحة نسبته إلی مؤلفه، أو لجهالة حال مصنفه، أو لحکم البعض علی عدم وثاقته، أو لعدم وصول نسخة صحیحة- من هذا الکتاب أو ذاک- إلی المتأخرین مما أدی إلی إهماله، أو لغیره هذا و ذاک من الدواعی الأخری التی حملت الأعلام علی الاعراض عن الکتب المتصفة بهذه الأسباب أو بعضها. کل ذلک فرض علی صاحب المستدرک- قدس سره- أن یدخل فی هذا الباب من البحث الذی لم یطرقه أحد غیره، لا قبله- کما صرح به فی آخر المطاف- و لا بعده فیما نعلم.

و حیث کانت الإحاطة بما فی هذه الفائدة متعذرة عبر هذه السطور، لذا سیکون الحدیث عنها مقتصرا علی ما یضمن الوصول إلی تلک الإحاطة الموکول أمرها إلی القارئ الکریم نفسه، فنقول:

یمکن حصر الحدیث عما فی هذه الفائدة بالمحاور الثلاثة التالیة.

المحور الأول: ما یتعلق بالکتب المذکورة فی هذه الفائدة.

المحور الثانی: ما یتعلق بمؤلفی هذه الکتب.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۳

المحور الثالث: ما له ارتباط ما بأحد المحورین أو بهما معا.

و سوف نذکر بیانا ملخصا لما جاء فی کل محور من هذه المحاور و علی النحو التالی.

المحور الأول: (ما یتعلق بالکتب المذکورة فی هذه الفائدة).

لقد اشتمل هذا المحور علی أمرین مهمین فی بیان حقیقة الکتب المذکورة فی هذه الفائدة و هما:

أحدهما: فی وصف هذه الکتب.

و الآخر: فی إثبات اعتبارها.

أما الأول: فيتلخص بالنقاط التالية:

۱- العنايـة فی تحديد اسم الكتاب- موضع بحث الفائدة- بالضبـط، مع عرض سائر الاختلافات فی ضبطه إن وجدت لدى العلماء، ثم انتخاب ما يمثل الواقع اعتمادا على أدلة كثيرة، قد يرتبط بعضها بعصر المؤلف أو تلامذته.

۲- التأكيد على ما فی أول الكتاب و آخره من كلام مصنفه، و لا يخفى ما فی هذا العمل من أهمية كبيرة بالنسبة إلى الكتاب.

۳- الاهتمام الملحوظ فی بيان تاريـخ تأليف الكتاب المبحوث عنه، و تاريـخ الفراغ من تأليفه، و لما كان هـذا الأمر غير متيسـر بالنسـبة إلى كثير من الكتب، صار معوّل الشيخ النورى- قدس سره- على ما فی نسخه منها من حيث بيانه لتاريخ نسخها و وقت الفراغ منه، مع بيان اسم الناسخ، و قد وجدنا بعض نسخه الخطية يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجرى، كما فی نسخته من كتاب درست بن منصور و نوادر على بن أسباط و غيرهما.

۴- لغـة جميع كتب هـذه الفائـدة هى اللغـة العربيـة، حيث لم يعتمـد فيها إلّا على النص العربى للحديث الشـريف لما فی الاعتماد على النص

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۴

المترجم من مضيعة لبلاغـة الحـديث الشـريف و روعة نظمه، و قد نبّه المصـنف على هذا فی كتاب روض الجنان لأبى الفتوح الرازى الآتى فی هذه الفائدة.

۵- الإشـارة إلى مـا فی هـذه الكتب من أحـاديث الأحكـام، فبعضـها غزير المـادة الفقهيـة، و بعضـها الآـخر لاـ شـىء فيه من ذلك بل موضوعه السنن و الأخلاق و الآداب العامة، و بعضها قد جمع بين الأمرين.

و اما الثانى: فغالبا ما يبتـدئ بعرض اختلاف العلماء فی الكتاب المبحوث عنه، من حيث طعنهم بالكتاب، أو شـكهم بصـحة نسـبته إلى مؤلفه، مع بيان سائر الوجوه التى اعتمـدها من قال بعـدم اعتباره، و من ثم الانتقال إلى الـدفاع عن هـذا الكتاب، و بيان قيمته العلمية، و ذلك بالاعتماد على كثير من الشواهد و الأدلة، نذكر أبرزها و هى:

۱- اسـتقصاء ما كتبه أعلام الشـيعة من شـروح لهـذا الكتاب المطعون فيه، و بيان ما فی عملهم هذا من دليل عنايتهم به، و إلّا فأى ثمرة تترتب على تظـافر جهود العلمـاء فی شـرحه لو كـان الكتـاب غير جـدير بالاهتمام و الاعتبار؟! كما نلحظه فی كتاب الشـهاب للقاضـى القضاعى محمّد بن سلامة المالكى المصرى المتوفى بها ليلة الخميس ۱۶ ذى القعدة/ ۴۵۴.

۲- بيان الطرق الموصـلة إلى الكتاب تفصـيلا، و قـد يتوسع النورى- قـدس سـره- فی كثير من الأحيان فی تفصـيل هـذه الطرق فيذكر العديد منها، لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى مصنفه بشكل لا يدع مجالا للشك فی صحة هذه النسبة.

۳- ذكر أسماء العلماء الذين اعتمدوا الكتاب و صرّحوا باعتباره، و قد يسجل النورى- قدس سره- العشرات من أسماء العلماء القدامى و المعاصرين له فی هذا المضمار.

۴- تفصيل من روى عن هذا الكتاب من قدامى الأصحاب فی كتبهم

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۵

الحديثية المعتبرة، كما هو الحال فی كتاب عاصم بن حميد المعتمد من قبل المحمدين الثلاثة- رضى اللّه عنهم- فی كتبهم الأربعة.

۵- الغوص فی بحر الإجازات العلمية التى منحها المشايخ العظام إلى فضـلاء عصرهم و تلامذتهم، لاستخراج ما فيها من تقريظ و مدح لهـذا الكتاب أو ذاك مع الإجازة بروايته، كما ان فی تبيين هؤلاء المشايـخ لطرقهم إلى هذه الكتب و اتصالها بمؤلفيها ما يؤكد صـحة نسبتها إليهم، هذا فضلا عن طرق النورى- قدس سره- إلى هذه المصنفات كما مرّ آنفا.

۶- اهتمـام الشـيخ النورى- قـدس سـره- بـإجراء المقارنـة بين محتوى كتبه تلـك مع مـا فی الكتب الأربعـة، و غيرها من كتب الشـيعة المهمـة فی مجـال التعرف على أحـاديث أهل البيت عليهم السـلام لا سـيما كتب الشـيخ الصـدوق و الطوسـى و أضـرابهما، كل ذلك

بهدف التأکید علی ان الاختلاف بین الاثنین نادر و قلیل جدا.

۷- اقتناص أدلة الأحکام الفقهیة المقررة لدی بعض الفقهاء و المأخوذة من روایات هذه الکتب، أو الموافقة لها من حیث المضمون.

۸- إثبات ان بعض الکتب التی ترکها صاحب الوسائل- قدس سره- قد اعتمد علیها من حیث لا یعلم، کما هو الحال فی کتاب الجعفریات الذی لم یذکره الشیخ الحر- رحمه اللّه- ضمن مصادر الوسائل، إلّا ان خبر الوسائل (۱۰: ۳۲/ ۱۳۵) قد أخذ من کتاب الإقبال للسیّد ابن طاوس- رضی اللّه عنه- مع أنّ الأخیر نقله من کتاب الجعفریات نصا، و هذا تتبع نادر یستحق الثناء. علی أن فیه ما یدل علی اعتماد أکابر الفقهاء العبّاد علی کتاب الجعفریات.

۹- الإطالة فی الدفاع عن بعض الکتب، مع عرض عشرات الأدلة علی اعتبارها و اعتمادها و شهرتها لدی العلماء، کما هو الحال فی کتاب

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۶

دعائم الإسلام، و مصباح الشریعة، و کتاب الفقه الرضوی و غیرها.

أما الکتب المعلومة الانتساب إلی أعاظم رجالات الشیعة، فیجدها غیر محتاجة إلی الدعم- و هو الصواب- لذا لم یتحدث عنها إلّا قلیلا، و ربما ترک الحدیث عنها لعدم أهمیته قیاسا إلی أهمیة الحدیث عن غیرها من الکتب الأخری، و قد اختص هذا بکتب المشاهیر کالشیخ المفید و شیخ الطائفة- قدس سرهما الشریف- و غیرهما.

إلی غیر ذلک من الأمور الأخری المتصلة بهذا المحور و التی لا مجال لإیضاحها فی هذه العجالة.

المحور الثانی: ما یتعلق بمؤلفی هذه الکتب.

توسع المصنف فی حدیثه عن مؤلفی هذه الکتب، و قد أبدی مهارة فی إجلالهم، و بیان منزلتهم العلمیة، و مکانتهم عند أرباب النظر، مع فضلهم فی الحفاظ علی السنة بشقیها- النبویة و الإمامیة- و صیانتها من التلف أو الضیاع.

هذا و یمکن إجمال ما فی هذا المحور بالنقاط التالیة:

۱- ضبط أسماء المؤلفین کاملة، مع مناقشة جمیع الاختلافات الواردة فی ذلک.

۲- الاعتناء البالغ بالتضعیفات الموجهة إلی أی مؤلف کان من مؤلفی کتب هذه الفائدة. و هذه التضعیفات علی نحوین:

أحدهما: تضعیفات أهل السنة.

و الآخر: تضعیفات علماء الشیعة.

أما الأول: فلا یکلف النوری نفسه- قدس سره- بالردّ علیه، و یهمله تماما، بل و یعد الردّ علیه من تضییع العمر، و قد وجدناه- رحمه اللّه- فی غیر هذه الفائدة یعد قدح أهل السنة برجال الشیعة و رواتهم من حسن الراوی، و هو

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۷

کذلک، إذ یکفی فی التضعیف عندهم أن یکون الرجل شیعیا حتی و لو کان من عبّاد هذه الأمة و زهادها!! حتی لکأن اجتماع النقیضین أهون عند متعصبیهم من اجتماع التشیع و الوثاقة فی فرد مسلم!!! ناهیک عن کثرة امتداحهم و توثیقاتهم بکتب الرجال لکلاب أهل النار من أحفاد ذی الثدیة فیما نصت علیه صحاحهم.

و أمّا الثانی: فهو موضع اهتمام النوری- رحمه اللّه- إذ نراه یستعرض جمیع الأقوال المضعفة لأی من أولئک المؤلفین، ثم ینتقل بعد ذلک إلی مناقشة هذه التضعیفات منتهیا إلی الحکم بجلالته و علو قدره و منزلته، و له فی إثبات ذلک منها:

أ- النص الصریح- من أحد العلماء المتضلعین فی فن الرجال- علی وثاقته.

ب- إیراد الکثیر من أسانید الکتب الأربعة المتصلة بقدامی مؤلفی بعض هذه الکتب خصوصا ما کان داخلا منهم فی عداد أصحاب الأصول الأربعمائة المعروفة عند الشیعة، و ذلک للدلالة علی کونه معتمدا فی الروایة من قبل رواة الشیعة الأوائل.

ج- روایة أجلاء الشیعة و أصحاب الإجماع: کابن أبی عمیر، و صفوان، و البزنطی- الذین عرفوا بأنهم لا یروون و لا یرسلون إلّا عن ثقة- عن قدامی هؤلاء المؤلفین.

د- بیان موقف العلماء إزاء من ضعّف، و تصریحهم بخلافه.

ه- الإکثار من توظیف استدلالات الفقهاء فی مجال الأحکام الفرعیة لخدمة التوثیق حین یکون الاستدلال بروایة رواها المؤلف أو وقع فی إسنادها.

۳- إثبات تشیع من یدعی تسننه من أولئک المؤلفین، و له فی إثبات

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۸

ذلک طرق طریفة، لعل من أهمها کون المدعی تسننه هو «من دعاة الرفض» عند أهل السنة.

۴- المسکوت عنهم فی کتب الرجال من أولئک المؤلفین قد نالوا حظا وافرا من البحث و التمحیص فی هذه الفائدة، کما فی شرحه لأصل زید الزراد. و لقد کان المصنف آیة عجیبة فی توثیق من لم یذکر منهم فی کتب الرجال بمدح أو قدح کأبی محمّد جعفر بن أحمد القمی صاحب کتاب المسلسلات و غیرها من الکتب، إذ أکّد جلالته بمختلف الطرق.

المحور الثالث: ما له ارتباط بموضوع الفائدة.

فرض هذا الباب من البحث علی الشیخ النوری- قدس سره- التطرق إلی الکثیر من الأمور الأخری التی لم تذکر فی أی من المحورین السابقین و کان لبعضها ارتباط جانبی بأحد المحورین، و لبعضها الآخر صلة وطیدة بموضوع هذه الفائدة.

و فیما یلی أهم تلکم الأمور، التی تکرر ذکر بعضها بین فترة و اخری، مجملة بالنقاط التالیة:

۱- تنبیه المصنف- قدس سره- علی طریقة حصوله علی بعض مصادر المستدرک الفریدة، و قد یجزم أحیانا بافتقار مکتبات الشیعة فی العراق إلیها، لحصوله علیها من بلاد الهند، أو إیران أو غیرهما من البلدان النائیة عن مکان تألیف خاتمة المستدرک، مما یکشف هذا عن اتصاله الوثیق برجال الفکر و عشاق التراث الشیعی و مکتبات الشیعة فی مختلف بقاع العالم الإسلامی.

۲- إشارة المصنف إلی أخطائه- رحمه اللّه- إزاء ما ذکره عن بعض هذه الکتب أو بعض المؤلفین فی مؤلفاته السابقة کدار السلام، و النجم الثاقب و غیرهما. کما هو الحال فی کتاب الدعوات للقطب الراوندی الآتی

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۲۹

فی هذه الفائدة برقم/ ۳۴، حیث سبق و ان نسبه إلی غیر مؤلفه فی کتبه السابقة.

۳- التصریح باعتماده علی مؤلفاته السابقة فی شرح حال بعض الکتب المذکورة فی هذه الفائدة کما یظهر ذلک من کتاب جامع الأخبار الآتی برقم/ ۵۱ و الذی لم یقطع المصنف بنسبته إلی شخص معین، بل جعله مرددا بین اثنین، و الصحیح انه لمحمّد بن محمّد السبزواری کما أثبته المحقق الأستاذ علاء آل جعفر فی مقدمة تحقیقه للکتاب المذکور.

۴- الإحالة إلی الفوائد الأخری فی هذه الخاتمة لا سیما الفائدة الثالثة فیما له علاقة بمؤلفی هذه الکتب فی الفائدتین.

۵- تعرضه إلی بیان بعض الطرق إلی الکتب التی اعتمدها الشیخ الحر العاملی و لم یعتمدها هو فی المستدرک من هذه الطرق بل من طرق اخری، لاختلاف النسخ تبعا لاختلاف طرقها، کما نجده فی نسختیهما من صحیفة الامام الرضا علیه السلام.

۶- تعرضه إلی بیان التصحیفات الحاصلة فی أسماء الرواة الذین وقعوا فی الأسانید التی استفاد منها النوری فی مجال التوثیقات العامة أو لأغراض أخری فی هذه الفائدة.

۷- تناوله لبعض الأمور المهمة المرتبطة بعلم الحدیث الشریف، کبحثه عن الصحابة و حجیة الحدیث المرسل و غیر ذلک من الأمور الأخری ذات الصلة بدرایة الحدیث و روایته.

هذا و قد تسجل بعض المؤاخذات علی المصنف- رحمه اللّه- لعل أهمها ما یأتی:

۱- اعتماده على كتاب واحد مجهول المؤلف و إن اعتذر عن الاستدراك به على الشيخ الحر باعتبار ان ما سجله منه ليس محتجا به و إنما

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۰

هو كشاهد و مؤيد.

۲- تصريحه باعتماده على بعض الكتب التى افتقرت إلى المادة الفقهية تماما معللا ذلك بالحرص على حفظ مآثر الشيعة الإمامية من الضياع كما فى كتاب مصباح الشريعة مما يجب- لو صح الاستدراك بهذا- ان تطرد العلة لتشمل سائر كتب الشيعة الأخرى التى هى من قبيل مصباح الشريعة.

۳- اعتماده- كما صرح هو- قدس سره- على كتاب واحد غير شيعى مع ان الاستدراك هو على «تفصيل وسائل الشيعة»! ۴- لم يعر الاهتمام بالدفاع عن التوثيقات الرجالية العامة التى اعتمدها فى مجال التوثيق فى هذه الفائدة، بل و لم يشر إلى مواضع دفاعه عنها فى الفوائد الأخرى من هذه الخاتمة كالرابعة و الخامسة و السابعة و غيرها، حتى لكأنها مسلمة عند الجميع و ليس الأمر كذلك.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۱

الفائدة الثالثة فى ذكر المشايخ العظام

خصصت هذه الفائدة- التى هى أكبر الفوائد بعد الخامسة- لبيان طريق المصنف إلى أصحاب الكتب التى تقدمت الإشارة إليها فى الفائدتين الأولى و الثانية، منضمة إليها مئات الطرق الأخرى إلى من ألّف و صنف- من السلف الصالح- فى علوم الشريعة الغراء من فقه و حديث و تفسير و أصول و نحو ذلك، ابتداء من عصر المصنف المتوفى سنة- ۱۳۲۰ ه) قدس سره-، و انتهاء بأصحاب الكتب الأربعة المشهورة، و ما تلاها فى الاعتبار.

و قد استهلّ هذه الفائدة ببحث ممتاز عن الإجازات العلمية و دورها المهم فى رواية الحديث باعتبارها من أهم طرق تحمّل الحديث و آداب نقله، مستعرضا لكثير من الإجازات التى استجازها المشايخ العظام، أو منحوها لمن استجازهم، ذاكرا نتفا من استجازة علماء الشيعة و فقهائهم عن فقهاء أهل السنة و محدثيهم و أرباب العلوم الأدبية، لرواية جميع مؤلفاتهم و مصنفاتهم التى يحتاجون إلى النقل منها، كما حدث ذلك لهم بالشام و مصر و مكة و فلسطين. كما بين فى هذا البحث الكيفية التى تتم بها معرفة مشايخ الإجازات بعيدا عن كتب الرجال و نصوصهم- كما بحث أيضا عن أصناف التحمل الأخرى-، إلّا انه لم يولها ما أولى الإجازة من اهتمام.

و من مظاهر اعتداده الفائق بالإجازة انه خصص مساحة واسعة فى هذا البحث للرّد على دعوى انحصار الإجازة فى التيمن إلّا أن يكون متعلقها كتابا خاصا فتفيد الضمان و تعهد صحته و حفظه من الغلط و التصحيف، حيث أثبت حاجة الفقهاء الأوائل إليها مطلقا حتى فى الكتب المتواترة عن

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۲

أصحابها، ثم ساق كثيرا من الأدلة التى تضاد هذه الدعوى، مشيرا إلى احتياط بعضهم فى إتيان أمور بلا دليل و إنما لمواظبة بعض من سبق من الفقهاء عليها، متسائلا كيف لا تكون الإجازة كذلك بعد أن دأب عليها جميع الفقهاء؟

و لهذا نجده لا يرى حجية فتوى الفقيه الذى لم يستجز أحدا فى الرواية، لأن الإجازة فى نظره هى طريق الاحتياط الوحيد الذى لا ينبغى للفقيه مجانبته.

و بعد أن فرغ المصنف- قدس سره- من بحث الإجازات العلمية فى عالم الرواية و التحديث، انتقل إلى موضوع هذه الفائدة، ألا و هو بيان طرقه مفصّلة إلى المشايخ العظام.

ابتدأ المصنف بمشايخه الخمسة، و هم:

الأول: الشيخ مرتضى الأنصارى.

الثانى: الشيخ عبد الحسين الطهرانى.

الثالث: السيد مهدى القزوينى.

الرابع: المولى على بن ميرزا خليل الطهرانى.

الخامس: الميرزا محمد هاشم الخوانسارى.

و هؤلاء الخمسة- قدس سرهم- قد أجازوا المصنف برواية جميع مصنفاتهم و مؤلفاتهم و ما سمعوه أو قرأوه على مشايخهم، و هم بدورهم استجازوا مشايخهم الذين هم استجازوا أيضا ممن تقدم على طبقتهم، و هكذا الحال بالنسبة إلى الطبقات الأخرى الممتدة على ما يقرب من ألف عام.

إن القارئ الكريم ليجد فى هذه الفائدة جهدا فريدا فى تفصيل مشايخ هذه الطبقات التى تزداد تعقيدا كلما ابتعد عن عصر المصنف لكون كل

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۳

مجيز منهم- مع كثرتهم- مستجيزا من غيره.

فالشيخ الأنصارى- مثلا- الذى ابتدأ به المصنف، له طريقان إلى المشايخ العظام.

أحدهما: عن الشيخ النراقى.

و الآخر: عن السيد صدر الدين محمّد بن صالح الموسوى.

و لكل من هذين الطريقين طرق اخرى، تتفرع منها طرق كثيرة، و تتشعب من فروعها طرق أكثر.

فالشيخ النراقى مثلا يروى عن المشايخ العظام- بالإجازة- من أربعة طرق.

الأول: من طريق السيّد بحر العلوم.

الثانى: من طريق والده الشيخ مهدى النراقى.

الثالث: من طريق السيّد محمد مهدى الشهرستانى.

الرابع: من طريق الشيخ جعفر كاشف الغطاء.

و السيد بحر العلوم يروى- بالإجازة أيضا- عن المشايخ العظام من ثمانية طرق، و الأول من هذه الثمانية له طريق، و الثانى طريقان، و الثالث طريق، و الرابع طريق، و الخامس طريقان، و السادس طريق، و السابع ثلاثة طرق، و الثامن أربعة طرق. و هكذا الحال فيما يتفرع و يتشعب من طرق جديدة اخرى. هذا كله فى الطريق الأول للشيخ الأنصارى- قدس سره- و قس عليه طريقه الثانى بل و طرق مشايخ النورى الأربعة- رحمهم اللّه تعالى-.

و الشيخ النورى- قدس سره- لم يكن بعمله هذا مجدولا لسلسلة الإجازات بهذا النمط، و لا رابطا لحلقاتها بعضها ببعض ابتداء من نفسه الشريفة و انتهاء بأصحاب الكتب الأربعة الذين انتهت إليهم إجازات

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۴

المشايخ كالكلينى و الصدوق و الطوسى و أضرابهم ممن اتصلوا بأهل البيت عليهم السلام عبر سلسلة من الرواة فحسب، بل تجاوز هذا النمط من الترتيب، و لو لم يكن عمله فى هذه الفائدة إلّا هو لكان جديرا بأن يحظى باهتمام العلماء الأعلام خصوصا المشتغلين منهم بفن الحديث الشريف رواية و دراية، لما فيه من فوائد و عوائد تكشف للعيان مبلغ اهتمام الشيعة البالغ فى الحفاظ على طريقة التحديث المثلى فى سائر العصور.

نعم لم يكتف المصنف- قدس سره- بذلك، حيث أطال الوقوف على عدد غفير من المشايخ العظام، مبينا منزلتهم العلمية، و ما

أحاطت بحياتهم من حوادث و قصص طريفة لم يلتفت إليها العلماء، و لم تعتن بها كتب الرجال.

فهو يذكر أسمائهم، و كناهم، و أنسابهم، و أحسابهم، و ألقابهم، و مناطق سكناهم، و رحلاتهم، و أسفارهم، و إجازاتهم، و علاقات بعضهم ببعض، و درجة القربى فيما بينهم سببا أو نسبا، مع شيء من أقوالهم، و أشعارهم، و مناظراتهم، و نوادرهم، و تهانيهم بأفراحهم، و تعازيهم بأحزانهم، و تراحمهم، و توادهم، و تعاطفهم، مع تفصيل مصنفاتهم و مؤلفاتهم، و بيان تقواهم و تمسكهم بحبل الولاء و عرى الايمان، و ما قيل بشأنهم، بل لم ينس حتى منامات بعضهم في حق بعض، و من ضاعت منه كتبه، أو تلفت، أو سرقت، أو ظهرت بعد وفاته و نسبت لغيره اشتباها، و كثير ما يؤكد على تاريخ ولاداتهم، و وفياتهم، و من صلّى على جنائزهم، و مكان قبورهم، بما يعد تاريخا عظيما و سجلا حافلا لكل ما اتصل بمشايخ الإجازات- تغمدهم اللّه تعالى برحمته الواسعة و أجزل الثواب لهم- و على امتداد عشرة قرون تقريبا.

و قد انتهى به المطاف- على هذا النهج- إلى الشيخ أبى على الحسن ابن شيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسى- أعلى اللّه تعالى

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۵

مقامه- لانتهاء أكثر إجازات مشايخ الشيعة إليه، و به تمم المصنف- رحمه اللّه تعالى- الطرق إلى أرباب المؤلفين و المشايخ من الخلف و السلف الصالحين، و اتصال السند إلى أصحاب المجاميع التى تدور عليها رحى مذهب الشيعة كالكتب الأربعة و ما يتلوها فى الاعتبار.

و أما عن شرح طرق هؤلاء الأصحاب- قدس سرهم- إلى مصنفات الرواة من الكتب و الأصول المعروفة فلم يبحثها فى هذه الفائدة، و اكتفى بالإحالة إلى فهارسهم و كتبهم المسندة التى ضمت مشيختهم تفصيلا.

ثم عرّج بعد هذا على بيان نبذة من أحوال جملة من هؤلاء المشايخ الذين انتهت إليهم سلسلة الإجازات، و قد خص بالذكر منهم اثنى عشر شيخا و هم:

الشيخ الكراجكى، الشيخ النجاشى، شيخ الطائفة الطوسى، الشريف الرضى، السيد المرتضى علم الهدى، الشيخ المفيد، الشيخ ابن قولويه، الشيخ الصدوق، الشيخ النعمانى، ثقة الإسلام الكلينى، الشيخ على بن بابويه، الشيخ الكشى.

و قد تحدث عن كل واحد منهم- قدس سرهم- بما لا مزيد عليه إذ ذكر أنسابهم، و أحسابهم، و فضائلهم، و مآثرهم، مع شيء من قصصهم، و أخبارهم، و ما يتصل بهم، مؤكدا على اعتراف أهل السنة بفضلهم و تعظيمهم و تبجيلهم.

أما عن الشيخ أبى جعفر محمّد بن يعقوب الكلينى- طاب ثراه- فقد أحال المصنف إلى ما كتبه عنه و عن كتابه الكافى فى الفائدة الرابعة.

و قبل أن نعرّف القارئ الكريم بما فى الفائدة الرابعة من فوائد هذه الخاتمة، نود أن نبين له بأن الشيخ النورى- قدس سره- قد رسم لسلسلة الإجازات بسائر الطبقات ابتداء من نفسه، و انتهاء بالسفير الرابع لمولانا

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۶

و مقتدانا الإمام الحجة أرواحنا فداه، مشجرة رائعة مفصلة تضمنت أسماء المشايخ العظام، و قد كان المصنف حريصا جدا على كل ما رسمه فيها من حيث سعة الدوائر فيها و ضيقها مع تلوينها، زيادة على ما رسمه من خطوط لها دلالتها فى اتصال المشايخ بعضهم ببعض، و قد وجدنا فى مشجرته اختلافا يسيرا مع ما أثبته فى هذه الفائدة، أشرنا إلى محله فى هامش المتن.

و قد ارتأت مؤسستنا إعادة ترتيب هذه المشجرة بشكل واضح ينسجم مع سهولة تتبع القارئ لسلسلة المشايخ عبر طبقاتهم أجمع، لما فى مشجرة المصنف من صعوبة بالغة حيث أودع فيها- و بمساحة ضيقة- من الدوائر الصغيرة و الكبيرة و المتوسطة ما يقرب من عدد المشايخ المذكورين فى متن هذه الفائدة، كل هذا مع تشابك خطوطها طولا و عرضا، مما يصعب معه تتبع أسماء مشايخ الإجازات

عبر طبقاتهم.

و سوف يكون لنا حديث آخر عن هذه المشجرة فى محله من هذا الكتاب لغرض التعريف بها و إزالة ما يكتنفها من غموض نسبى إن شاء اللّه تعالى.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۷

الفائدة الرابعة فى شرح حال كتاب الكافى لثقة الإسلام الكلينى

افتتح المصنف- قدس سره- هذه الفائدة بنبذة من أقوال علماء الإمامية فى مدح كتاب الكافى، كالشيخ المفيد، و المحقق الكركى، و الشهيد الثانى و أضرابهم.

ثم تعرض بعد ذلك إلى بيان معنى الحديث الصحيح عند القدماء، مؤكدا ان اتصاف الحديث عندهم بالصحة هو أعم منه عند المتأخرين الذين اصطلحوا عليه بما لم يكن معروفا لدى القدماء الذين اكتفوا بإطلاقه على ما اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به و الركون إليه.

كوجوده فى أكثر الأصول الأربعمائة.

أو تكرره فى أصل أو أصلين.

أو كثرة طرقه.

أو لوجوده فى أصل معروف الانتساب إلى من أجمعت الشيعة على تصديقه.

أو لأخذه من الكتب التى شاع بين القدماء الوثوق بها و الاعتماد عليها.

أو لاندراجه فى أحد الكتب التى عرضت على أحد الأئمّة عليهم السلام.

أو لاشتهاره و مطابقته لدليل قطعى.

أو لغير هذا و ذاك من الأمور الخارجية الأخرى.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۸

ثم بين المصنف أن هذه القرائن لم تراع فى اصطلاح المتأخرين للحديث الصحيح لفقدانها كلا أو جلا، و انما كانت عنايتهم بالأمور الداخلية للخبر، و الحالات النفسية للراوى كالوثاقة و التثبت و الضبط.

و من هنا يرى المصنّف ان الحكم بصحة حديث أحد من قدماء الأصحاب، من دون الإضافة إلى كتابه- كأن يقال عنه فى كتب الرجال:

صحيح الحديث- لا يصح أن يكون ذلك الحكم لأجل الأمور الخارجية المتوقفة على كل ما رواه و دونه و عرضه عليها فحسب، بل لا بدّ و أن يكون ناظرا لما علم من حال ذلك الشخص، و ما عرف من سيرته و طريقته من الوثاقة و التثبت و الضبط، و البناء على نقل الصحيح من هذه الجهة.

و عليه فقول النجاشى- مثلا- فى حق ثقة الإسلام الكلينى: «كان أوثق الناس فى الحديث و أثبتهم» رجال النجاشى (ص ۳۷۷ رقم ۱۰۲۶) يثبت هذا المعنى، و يبعد من احتمال تلقى الكلينى عن الضعيف و المجهول، لأنه ينافى كونه: أوثق الناس. و أثبتهم.

و قد تنبه المصنف إلى ما قد يرد عليه من نفى الملازمة بين قول النجاشى، و رواية ثقة الإسلام عن ضعيف أو مجهول عند من يقول باجتهاد الكلينى فى تقييم رواة الكافى، لا سيما و ان النجاشى نفسه قد ضعف رجالا وقعوا فى أسانيد الكافى، و حكم بجهالة بعضهم، و رمى آخرين بالغلو بل و وضع الحديث أيضا، مما يدل على ان اجتهاد ثقة الإسلام إزاء بعض الرواة لم يكن مسلّما عند الجميع! لذا بين المصنف ما قاله العلماء قبله بشأن اختلاف القدماء مع المتأخرين فى معنى الحديث الصحيح، حيث كان الأوائل ينظرون إلى

الحدیث من زاویة القرائن المتقدمة و باعتبار ما وثقوا بکونه صادرا عن المعصوم علیه السلام فهو أعم من أن یکون منشأ وثوقهم کون الراوی من

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۳۹

الثقات أو أمارات أخر، و لهذا صرّح بعض المتأخرین بأن بین صحیحهم و صحیح القدماء: العموم المطلق.

و بناء علیه فان حکم الکلینی بصحة حدیث لا یستلزم صحته باصطلاح المتأخرین، لاحتمال کون منشأ الحکم غیر وثاقة الراوی.

هذا بناء علی اختلاف صحیح القدماء عن صحیح المتأخرین عند بعض العلماء، لکن المصنف یری ان شهادة الکلینی بصحة اخبار الکافی تفید الوثوق برواتها، لأنها بحکم توثیق الجمیع بالمعنی الأعم.

ثم تعرض بعد ذلک لنقد الخبر الذی شاع مؤخرا بشأن الکافی، من أنه عرض علی الإمام الحجة علیه السلام و انه قال عنه: «ان هذا کاف لشیعتنا» فبین انه لا أصل له و لا أثر فی مؤلفات أصحابنا، و لم تأت به روایة قط لا صحیحة و لا ضعیفة، بل صرّح المحدث الأسترآبادی- و هو شیخ الأخباریین فی عصره- بأنه لا أصل له و لا حقیقة، مع ان الأسترآبادی- رحمه اللّه تعالی- رام أن یجعل تمام أحادیث الکافی قطعیة الصدور لما عنده من القرائن التی لا تنهض بذلک کما صرح به المصنف.

الا ان المصنف- قدس سره- و ان نفی صحة هذا الخبر الا انه احتمل وقوع ما یصحح معناه، و هو عرض کتاب الکافی علی أحد نواب الإمام علیه السلام حیث استبعد أن یکون هذا الکتاب فی طول مدة تألیفه البالغة عشرین عاما لم یعرض علی أحد الوکلاء- رضی اللّه تعالی عنهم- و لم یطلبه أحد منهم مع اهتمامهم البالغ بمصنفات ذلک العصر و تأکدهم من سلامة روایاتها و مطابقتها مع الواقع! لقد بیّن المصنف وجوها عدیدة فی تقریب هذا الاحتمال، و الحق انها کلها حدسیة استحسانیة لا تفید القطع، و إلّا لشاع ذلک و اشتهر. أما عن الوثوق المترتب علی الظن المتاخم للعلم بکونهم علیهم السلام راضین

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۰

بفعل الکلینی- قدس سره- و مجوزین للعمل بأخبار کتابه، فهو لیس بحجة عند من یری ان طریق الوثوق الوحید- کما هو علیه أکثر علماء الشیعة من المحققین و الأصولیین- هو ما اکتشف من القرائن الرجالیة المعوّل علیها فی تقییم کل خبر من أخبار الکافی.

ثم ناقش المصنف ما أثیر من لدن البعض حول حجیة أخبار الکافی، و لعل أهم ما فی هذه الفائدة هو هذا لما فیه من ثمرة الوقوف علی آراء العلماء الآخرین بشأن الکافی و ان لم یستقصها المصنف بل اقتصر علی قدر ضئیل منها.

و یمکن تحدید مناقشة المصنف بالجوانب التالیة:

۱- الرد علی من ناقش فی حکم القدماء بصحة أخبارهم.

۲- مناقشة من ذهب إلی عدم شهادة الکلینی علی صحة أخبار الکافی، و قد نقل فی مقام الردّ مقاطع من خطبة کتاب الکافی للتدلیل علی صحة ما اختاره من حصول هذه الشهادة.

۳- ناقش من تمسک بعدم حجیة أخبار الکافی بتضعیف القدماء کالشیخ المفید- قدس سره- و غیره لبعض هذه الأخبار، و حملها علی وجود المعارض لتلک الأخبار مع کونه أقوی منها.

۴- ناقش التصنیف الجدید للحدیث الذی ظهر علی ید ابن إدریس و العلّامة الحلیین- قدس سرهما-.

۵- ردّ تصنیف أحادیث الکافی وفق المصطلح الجدید.

۶- وجّه روایة الکلینی عن غیر الأئمة علیهم السلام مع التصریح فی خطبة الکافی بما یشبه التقیید بروایة الآثار الصحیحة الواردة عن الصادقین علیهما السلام.

۷- ناقش شبهة صاحب ریاض العلماء فی فصل الروضة عن الکافی و ان

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۱

أخباره كلها مروية عن الإمام بلا واسطة، و انه لا تقية فى أخباره، و لم يطل الكلام حول هذه الشبهة لعدم وجود ما يدل عليها، و عدم وجود الموافق لصاحبها أصلا، مع قيام الأدلة القطعية على خلافها.

۸- أكد فى مناقشاته بعدم تصريح الأخباريين- حتى من قال منهم بقطعية أخبار الكافى- بأن ما رواه ثقة الإسلام صحيح بالمصطلح الجديد، أى: لا قائل منهم بأن رجال أسانيد الكافى كلهم من عدول الإمامية و فى جميع الطبقات.

و انه لم يدع أحد منهم ان ما فى الكافى مقدم على ما يوجد فى غيره فى جميع الحالات حتى عند التعارض، بل قد يقدم عليه غيره، إذا اشتمل على مزايا توجب تقديمه.

۹- العدّة المجهولة فى الكافى، لم يعتن بشأنها كثيرا، مع ان بعضهم قد ردّها مطلقا، لأنه- قدس سره- يرى رجال هذه العدد- المعلومة و المجهولة- من مشايخ الإجازة، و قد كان رأيه فى الفائدة الثالثة فى مشايخ الإجازات بأنهم فوق مستوى التوثيق.

و أخيرا لا بدّ من الإشارة السريعة إلى ما حققه المصنف- رحمه اللّه- فى هذه الفائدة بشأن عدّة الكافى التى يروى ثقة الإسلام بتوسطها عن سهل ابن زياد، و هل ان محمّد بن الحسن المذكور فيها هو الصفار الثقة الجليل كما صرح به جميع من سبق المصنف؟ أو هو شخص آخر.

لقد نفى النورى- قدس سره- أن يكون المراد هو الصفار و ذلك لوجوه سبعة، قد لا يخلو بعضها من مناقشة، إلّا ان الوجه الرابع منها هو من أقوى الوجوه السبعة على الإطلاق.

على ان المصنف لم يكتف بهذا، بل ناقش الآراء التى شخّصت الصفار فى رجال هذه العدّة.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۲

الفائدة الخامسة فى شرح مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه و هى أكبر الفوائد حجما، إطلاقا

فى هذه الفائدة دراسة رجالية قيّمة لحشد هائل من رواة الشيعة الإمامية من حملة حديث العترة عليهم السلام. إذ يجد القارئ الكريم فيها جهدا رجاليا رائعا، و عبقرية فذة فى تحقيق الأخبار الرجالية المتعارضة، حيث أزاح مؤلفها النورى- قدس سره- الستار عن رجال كثيرين لفّهم الزمان بغشاء النسيان، و أودعهم تأمل البعض فى وثاقتهم فى زاوية الإهمال، حيث أسفر بحثه عن جلالتهم و تبديد الشك و الريب عنهم.

أنها فائدة كاسمها و لكن ليس ككل الفوائد، إذ اشتملت على موارد للظماء و مناهل عذبة ارتوى من فيضها قلم كل من تأخر عنه من أساطين الفن أجمع، لما فيها من تراجم لإعلام مشيخة الفقيه و رواته بما ليس له نظير فى كتاب رجالى قط.

ابتدأ المصنف فى هذه الفائدة بنقل ما قيل عن مكانة الشيخ الصدوق و أهمية كتابه- من لا يحضره الفقيه- و ما امتاز به هذا الكتاب عن غيره بمميزات أهلته لأن يحتل موقعا متقدما بين الكتب الموثوق بها جدا عند الشيعة الإمامية.

ثم بين بعد ذلك مسلك الشيخ الصدوق- رضى اللّه تعالى عنه- فى هذا الكتاب و منهجه فى الأسانيد، الذى اختلف عن منهج ثقة الإسلام الكلينى- رحمه اللّه تعالى-.

حيث كان الكلينى يذكر تمام سلسلة السند فى كل حديث يرويه فى

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۳

جميع أبواب و كتب الكافى- أصولا، و فروعا، و روضة- بينما سلك الصدوق طريقة أخرى، و هى اختصار الأسانيد فيما يرويه من الأحاديث و ذلك بحذف أوائل السند و الرواية مباشرة عن المعصوم عليه السلام بواسطة من رواه عنه من أصحابه، و هكذا سار فى أغلب أحاديث الفقه، ثم وضح طريقه إلى من روى عنه من أصحاب الأئمة عليهم السلام فى آخر الكتاب، و ذلك بتفصيل طرقه إليهم عبر مشايخه، و هو ما يعرف: بمشيخة الفقيه- التى خصصت لها هذه الفائدة- و هذه المشيخة هى المرجع فى اتصال أسانيد

الکتاب.

ثم بین المصنف اهتمام العلماء بهذه المشیخة، و شرحهم لها، و عدّد جملة من تلک الشروح، منبها إلی ما سیذکره فی هذه الفائدة من تنبیهات هامة، مصرحا بأنها بمثابة الشرح و الإیضاح لما ذکره الشیخ الحر العاملی- قدس سره- فی الفائدة الأولی من فوائد خاتمة وسائل الشیعة، و لهذا نری المصنف قد اعتمد ترتیب خاتمة الوسائل فی ذکر طرق الصدوق- رضی اللّه تعالی عنه- فابتدأها- کما ابتدأ الشیخ الحر فائدته الأولی- بطریق الصدوق إلی أبان بن تغلب، و منتهیا بما کان من وصیة أمیر المؤمنین علیه السلام لابنه محمّد بن الحنفیة، فکان عدد الطرق ثلاثمائة و خمسة و ثمانین طریقا، تشعبت منها و تفرعت طرق کثیرة جدا، و اشتملت هذه الطرق- بشعبها و فروعها- علی الجم الغفیر من رواة الشیعة. و ربما لا نجد طریقا واحدا من بین هذه الطرق إلّا و قد ضمّ من رجالات الشیعة من کان قطبا للروایة و محورا لروایة الحدیث الشریف فی ذلک العصر البهی المستضیء بنور أهل البیت علیهم السلام.

فلا بدع إذا فی أن نجد المصنف قد شغف بأولئک العظام حبا بعد أن تأکد من نزاهتهم و سلامتهم من کل شین، و بعد أن برهن علی صدقهم و دلّ علی وثاقتهم، و عرف ولاءهم لأئمتهم علیهم السلام و وفاءهم لهم، و النصح

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۴

لأمة محمّد صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، و وقف علی ورعهم و تقواهم عن کثب، حیث استفرغ الجهد فی البحث عنهم بشکل منقطع النظیر.

علی أنّ هذا الکلام لا- یعنی أنّ رجال مشیخة الفقیه کلهم بهذه المثابة، و هذا لا شک فیه أصلا عند أحد من علماء الشیعة من الأصولیین و الأخباریین جمیعا، إذ وجد فی طرق الصدوق بعض الرواة الضعفاء أو المجاهیل الذین لم تذکرهم کتب الرجال.

و من هنا یأتی دور المصنف- قدس سره- فی بیان ما یراه من أحوال هؤلاء بدراسة تفصیلیة یکشف من خلالها إمکانیة الاعتماد علی روایتهم و قبولها.

کأن یکون أحدهم من مشایخ الإجازة، و قد فصّل المصنف القول فی مشایخ الإجازة و علو مقامهم بحیث یراهم فی غنی عن التوثیق لأنّهم فوق مستوی التوثیق.

أو لروایة الأجلّة المعروفین بصدقهم و وثاقتهم عنهم.

و من أمارات التوثیق بالمعنی العام المعتمدة فی هذا الحقل، أن یکون المضعّف هو ممن ذکره الشیخ الطوسی- قدس سره الشریف- فی أصحاب الصادق علیه السلام لتصریح العلماء بما قام به ابن عقدة من تألیف کتاب فی الرجال جمع فیه أربعة آلاف رجل کلهم من الثقات من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام، و من البداهة أنّ کتب الرجال الشیعیة- بما فیها رجال الشیخ- لم یبلغ أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فیها هذا العدد، فیکون ذلک قرینة علی التوثیق فیما یراه المصنف.

و منها: تصحیح العلماء القدامی و المتأخرین- لا سیما العلّامة الحلی- قدس سره الشریف- لطرق وقع فیها أمثال هؤلاء الذین ضعّفوا أو حکی تضعیفهم فی کتب الرجال.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۵

و منها: اعتماد المصنف علی تصریح علماء الشیعة الأوائل بالأخذ بمرویات بعضهم، لا سیما الشیخ المفید، و الطوسی و أضرابهما.

و منها: ترجیح الأخبار الرجالیة التی تفید التوثیق علی غیرها لمسوغات کثیرة و أسباب علمیة بسّط الکلام عنها فی محله.

و منها أیضا: روایة أصحاب الإجماع عن شخص تعدّ من أمارات الوثاقة له بالمعنی العام.

أو روایة من صرحت کتب الرجال بأنّه لا یروی إلّا عن ثقة، عنه.

و قد یجد المصنف- أحیانا- فی تضعیفات بعض من عرف بالتعصب من أهل السنة لرجال الشیعة قرینة علی التوثیق لا سیما و أنّ المعروف عن بعضهم تضعیف من اشتهر بولایة و انقطاعه لأئمة أهل البیت علیهم السلام، و عدّه من الضعفاء لا لشیء البتة و إنّما

لکونه داعیة إلی الحق الذی یسمونه (الرفض) کما هو الحال فی علم الشیعة جابر الجعفی- رضوان اللّه تعالی علیه- و مؤمن الطاق الذی أطلق علیه رجالهم: شیطان الطاق!!.

و لهذا یعدّ المصنف مدحهم- النادر- لرجال الشیعة کقدحهم لا نفع فیه و لا ضرر کما فی شرحه للطریق رقم [۹۷].

إلی غیر ذلک من الأمور الأخری الکثیرة التی اعتمدها النوری- قدس سره- فی مقام التوثیق و التی یطول المقام هنا بایضاحها و التعریف بها، لذا نترکها روما للاختصار.

و قد یضطر المصنف إلی الإطالة فی بیان وثاقة بعض هؤلاء الرواة، لا سیما من حفلت ترجمته بکثرة الأقوال فی کتب الرجال مع الاختلاف الحاصل بینهم فی توثیقه و اعتبار ما یرویه من الأحادیث، کما هو الحال فی أحمد بن هلال، و سهل بن زیاد و غیرهما.

و من منهج المصنف فی دراسته لرجال مشیخة کتاب من لا یحضره

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۶

الفقیه أنه یهتم بتدوین اسم الراوی کاملا، مع بیان نسبه، و ولائه، و مذهبه إن کان ممن ینتسب إلی المذاهب الفاسدة کالواقفیة أو الفطحیة و غیرهما.

مع التأکید علی من اتفق معه فی الاسم و المعاصرة، و کیفیة التمییز بینهما، منبها علی السهو أو الغلط الحاصل فی ضبط الاسم أحیانا، مع الإشارة إلی من روی عنهم أو رووا عنه و من نبغ من أسرته فی العلم و الروایة، و لم ینس أیضا ذکر مصنفاته، و ربما نبّه إلی طرق النجاشی و شیخ الطائفة- قدس سرهما- إلیها، کل ذلک مشفوعا بعدد جم من روایاته فی کتب الحدیث المشهورة، و تسمیة من روی عنه، فان کان مقلا من الروایة نبّه علیه، و إن کان مکثرا أطال فی بیان مروایاته و أکثر من الحدیث فی ترجمته و بیان حاله.

و لتمکن المصنف- رحمه اللّه- فی فن الرجال، نراه لا یکاد یدع من أقوال علماء الرجال قولا واحدا فیمن تناوله بالبحث إلّا و ناقشه، حیث یستعرض فی مقام خلاصة الرأی فی الراوی جمیع وجوه الذم فیه، و قد یستخلص منها- فی الغالب- بفطنة و ذکاء وجوها تضاد الذم، و قد یحملها علی محامل أخری جدیرة بالعنایة و الاهتمام لما فیها من موافقة قول القادح للموثّق.

و من جملة ما یلفت نظر القارئ الکریم فی هذه الفائدة عنایة مصنفها- قدس سره- بدراسة و تحقیق ما نسبه علماء الرجال من عامیة و وقف- و نحوهما- إلی بعض الرواة.

أما نسبة الغلو إلی البعض الآخر، فقد اهتم بها اهتماما ملحوظا و قد ردّها بحجج قویة مشفوعة بالتحقیق العلمی الرائع فی مواضع متعددة من هذه الفائدة، بما یمکن معه استخلاص رأیه النهائی فی بیان الأسباب الداعیة إلی اتهام بعض الرواة بمسألة الغلو، بأنها نتیجة روایتهم لجملة من الأخبار الدالة علی جلالة قدر الأئمة من أهل البیت علیهم السلام مع ان مروایاتهم تلک

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۷

لیس فیها من الغلو شیئا کما هو الحق فی عدد من الرواة الذین نزّهت ساحتهم من هذه التهمة، هذا فضلا عن إطلاق البعض لهذه النسبة علی ما لا یستلزمها أصلا، کل ذلک بسبب الاحتیاط و التشدد و التنفیر من الغلو و رواته.

کما اهتم المصنف فی هذه الفائدة ببعض المباحث الدرائیة فی مصطلح الحدیث التی فرضت علیه لاتصالها بمن ترجم إلیه من الرواة.

منها: دراسة بعض ألفاظ الجرح و التعدیل و دلالاتها.

و منها: الاهتمام بدراسة بعض ألفاظ نقل الحدیث، لا سیما ما دلّ منها علی جهالة حال المروی عنهم التی تلحق الحدیث بصنف المراسیل.

و منها: مسألة الاحتجاج بالحدیث المرسل، و آراء العلماء فی ذلک، حیث اهتم به کثیرا کما فی ترجمة محمّد بن أبی عمیر- رضی اللّه تعالی عنه-.

و منها: دلالة بعض الألفاظ و العبارات علی التوثیق الإجمالی أو المدح العام، کتکنیة الامام علیه السلام لأحد الأصحاب، أو ترضیه و

ترحمه علیه، و قد یتوسع فی دلالة ترضی و ترحم غیر الامام علیه.

و منها: تصنیف الحدیث إلی صحیح و حسن و موثق و ضعیف عند المتأخرین، و الإشارة السریعة إلی کل صنف من أصنافه، إلی غیر ذلک من الأمور المهمة المتفرقة المبثوثة فی ثنایا تراجم رجال مشیخة الفقیه.

و بعد أن فرغ المصنف من شرح طرق الصدوق فی هذه الفائدة، شرع- رحمه اللّه- بتنظیم فهرس تفصیلی- مرتبا علی الحروف- لأهم ما ورد من التراجم الرجالیة التی بلغت زهاء مائتین و تسعة عشر ترجمة، علما بأنّه قد ترک ذکر الکثیر من الرواة الذین لم یتوسع بتراجمهم.

ثم بین بعد ذلک مشایخ الصدوق مرتبین علی الحروف فبلغوا زهاء

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۸

مائتین و أربعة مشایخ.

و أخیرا اختتم هذه الفائدة ببیان عدد أخبار «کتاب من لا یحضره الفقیه» و عدد مراسیله موزعة علی الأبواب، موضحا من أرسل الحدیث من رواة «الفقیه» و رأیه فی هذا الإرسال.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۴۹

الفائدة السادسة فی نبذ ممّا یتعلّق بکتاب التهذیب

فی هذه الفائدة تصنیف تام- من حیث الصحة و عدمها- لکل طرق الشیخ الطوسی (ت/ ۴۶۰ ه)- قدس سره الشریف- فی کتابه التهذیب.

و لما کانت مشیخة التهذیب- التی سیأتی الحدیث عنها لاحقا- هی نفس مشیخة الإستبصار، کان لا بدّ من التعرض لطرق الشیخ التی نص علیها فی الاستبصار، و حیث ان الفهرست قد اشتمل علی ما یقرب من ألف طریق للشیخ إلی أرباب الأصول و المصنفات التی أخرج عنها فی التهذیب کان لا بدّ من الرجوع إلی هذه الطرق بغیة الوصول إلی معرفة ما لم یذکره منها فی مشیخة التهذیب.

و من هنا جاءت عنایة الأعلام بدراسة جمیع طرق الشیخ فی هذه الکتب الثلاثة: «التهذیب، و الاستبصار، و الفهرست» و عدم الفصل بینها إذ من الممکن الحکم بصحة طریق ضعیف فی واحد منها بلحاظ ما فی الآخر، لا سیما و ان الشیخ- رضی اللّه تعالی عنه- قد أحال فی مشیخة التهذیب- کما سیأتی- إلی طرقه فی الفهرست.

و من بین هؤلاء الأعلام الذین اهتموا بمثل هذه الدراسة هو المصنف- قدس سره- کما سیتضح من التعریف لهذه الفائدة.

ابتدأها المصنف- قدس سره- بالإشارة السریعة إلی موقع کتاب التهذیب بین کتب الحدیث الأخری عند فقهاء الشیعة الإمامیة، فهو أعظمها فی الفقه منزلة، و أکثرها منفعة، إذ لا یمکن استغناء الفقیه عنه لما اشتمل علیه من الفقه و الاستدلال، و التنبیه علی الأصول و الرجال، و التوفیق بین

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۰

الأخبار، و الجمع بینها بشاهد النقل و الاعتبار، إلی غیر ذلک من المیزات الأخری لهذا الکتاب التی لم یحوها کتاب غیره فی بابه.

و بعد الإشارة إلی أهمیة التهذیب و منزلته، انتقل إلی بیان طریقة شیخ الطائفة- رضی اللّه تعالی عنه- فی روایة أحادیث العترة الطاهرة علیهم السلام مبینا عدم جریانها علی نسق واحد فی کتابیه: التهذیب و الاستبصار.

فهو- رضی اللّه تعالی عنه- قد یعتمد طریقة ثقة الإسلام الکلینی تارة بأن یذکر جمیع رجال السند فیهما ابتداء من شیخه و انتهاء بالراوی عن المعصوم علیه السلام و هذا غالبا ما یکون فی أوائل الکتابین، و تارة یعتمد طریقة الصدوق فی «من لا یحضره الفقیه» فیقتصر علی ذکر بعض رجال السند ممن بعدوا عن عصره، و ذلک بحذف صدر السند لغرض الاختصار، و هذا غالبا ما یکون فی

أواخر الكتابين، ثم يستدرک- فی نهاية المطاف- علی ما حذفه من الإسناد بخاتمة يبين فيها طرقه إلی من روی عنه من المشايخ بصورة التعليق، لكی يتم من خلال ذلک وصل سلسلة السند بينه و بين الراوی عن المعصوم عليه السلام إلّا أنّ هذه المشيخة لم تكن مستوعبة لكل الطرق المعلقة، و لم يكن الشيخ غافلا عن هذا و إنما ترک تفصيله إلی فهارس الشيوخ المصنفة لرواية الأصول و المصنفات التی نقل الشيخ منها و لم يذكر طرقه إلی أصحابها، و من بين هذه الفهارس التی أحال إليها كتابه المعروف بالفهرست.

و لما كان ميرزا محمد الأردبيلی (ت/ ۱۱۰۰ ه)- قدس سره- قد أعدّ رسالة درس فيها طرق الشيخ- رضی اللّه تعالی عنه- فی كتبه الثلاثة، و أطلق عليها اسم: «رسالة تصحيح الأسانيد» ثم اختصرها فی الفائدة الرابعة من فوائد كتابه المعروف ب «جامع الرواة»، لذا اختار المصنف- قدس سره- هذه الرسالة من بين نظائرها المعدّة لهذا الغرض، نظرا لما امتازت به عن

غيرها من فوائد مهمة تعرب عن تضلع الميرزا الأردبيلی- رحمه اللّه تعالی- بهذا الحقل من البحث و الدراسة، فأورد مختصرها كاملا فی هذه الفائدة، مشيرا إلی منهج مؤلفه الأردبيلی- رحمه اللّه تعالی- بعد اطرائه علی ما قام به من جهد عظيم فی معرفة أحوال أحاديث التهذيبين و ذلک برجوعه إلی مشيختهما مع الفهرست.

و قبل بيان جهد المصنف فی هذه الفائدة، و ما طرحه من آراء فيها، يحسن بنا أن نبين- باختصار- الهيكل العام لرسالة تصحيح الأسانيد، فنقول:

اشتملت هذه الرسالة علی نحوين من الدراسة، و هما:

الأول: دراسة طرق الشيخ فی المشيخة «۱» و الفهرست.

الثانی: البحث فی الطرق المذكورة فی كلّ من التهذيب و الاستبصار.

أمّا الأول: فيتلخص نشاط الأردبيلی فيه بثلاثة أمور و هی:

۱- الحكم بالصحة علی الطريق المتفق علی صحته.

۲- الحكم بالضعف علی الطريق المتفق علی ضعفه.

۳- ترک الحكم علی الطريق المختلف فيه عند عدم إمكان الترجيح، مع ذكر اسم الراوی الذی بسببه صار الطريق مختلفا فيه.

و قد شمل هذا النحو جميع طرق الشيخ فی المشيخة و الفهرست إلّا ما استسيغ تركه «۲» كما نبهنا عليه فی محله.

---

(۱) تقدم القول بأن مشيخة التهذيب و الاستبصار واحدة، و هو كذلک، إلّا أنّا وجدنا- فی سير التحقيق- اختلافا يسيرا جدا بينهما و ذلک بتشعب طريق واحد فی أحدهما إلی طرق أكثر مما تشعب إليه ذلک الطريق فی الآخر، و هذا لا يضر بوحدة المشيختين، كما نبهنا عليه فی محله.

(۲) كأن يترک فرعا من الطريق لا أصلا، أو يختار- أحيانا نادرة- أصح الطريقين إلی راو واحد، و يدع الآخر.

أمّا الثانی: فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالطرق الضعيفة، و المرسلة، و المجهولة إلی المشايخ فی المشيخة و الفهرست، و ان كان محور البحث ليس فيها أصلا، لاختصاصه بالمتابعة و الاستقصاء التام لكافة ما ذكره الشيخ إلی هؤلاء المشايخ من طرق متصلة الاسناد (صحيحة، أو حسنة، أو موثقة) فی أصل التهذيب و الاستبصار، لكی يقارن هذه بتلک، و حينئذ يخرج الضعيف من حيّزه، و يتصل المرسل، و يعرف المجهول، و لهذا لا يذكر- فی الغالب- فی رسالته طريقا صحيحا، أو حسنا، أو موثقا من أصل الكتابين لمن كان الطريق إليه صحيحا فی المشيخة أو الفهرست. و هذا العمل الممتاز الذی خدم به الأردبيلی- قدس سره- أحاديث الكتابين لم يسبقه أحد إليه بهذا الشكل المستوعب فيما نعلم.

أمّا دور المصنف النورى- رحمه اللّه تعالى- فى هذه الفائدة، فقد اختصره هو بعبارة واحدة قبل شروعه بنقل ما فى رسالة تصحيح الأسانيد، فقال:

«و ربما نبهت على فائدة فى بعض الطرق أدرجتها بقولى: قلت، و فى آخره: انتهى».

ثم شرع بعد ذلك بنقل طرق الشيخ على نحو ما فى مختصر رسالة تصحيح الأسانيد.

هذا و يمكن الوقوف على جهد المؤلف فى هذه الفائدة، حيث ضمنها بكثير من الفوائد المهمة التى حملته على قطع الرسالة بين حين و آخر كما نبه عليه، و ذلك بلحاظ تعليقاته المصدرة بقوله: (قلت)، و لعل أهمها ما يأتى:

۱- التأكيد- أحيانا كثيرة- على وثاقة من حكم بسببه على الطريق بالضعف و ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال.

۲- محاولته فى وصل بعض الطرق التى حكم عليها بالإرسال.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۳

۳- الإشارة إلى حكم المشهور على بعض الطرق، و حكمها عنده، مع بيان السبب الداعى إلى الحكم بخلاف المشهور.

۴- التنبيه على وثاقة أو حسن بعض الرواة فى جامع الرواة مع تضعيف بعض الطرق بسببهم فى رسالة تصحيح الأسانيد سهوا.

۵- بيان رأيه فى الطرق المرسلة، إذا كان المرسل من أصحاب الإجماع.

۶- مخالفة صاحب الرسالة فى حكمه بالاتحاد بين راويين، و بيان التعدد بوجوه كما هو الحال فى محمّد بن جعفر الأسدى الذى حكم الأردبيلى باتحاده مع محمّد بن جعفر الرزاز.

۷- التوسع- أحيانا- فى بيان بعض الأمور المتعلقة بالرواة الذين حكم عليهم بالضعف أو الجهالة، بما يؤكد من خلالها على حسن حالهم.

۸- التنبيه على خلو مشيخة التهذيب من بعض الطرق التى نصت الرسالة على وجوده فيها، و هذه الملاحظة مهمة جدا، إذ صرح الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- بوجود بعض الطرق فى المشيخة و لا أثر له فيها فعلا، و قد تكرر ذلك منه بما يقرب من مائة مورد تقريبا، و من البعيد جدا أن تكون كل هذه التصريحات من سهو القلم.

هذا، و لم نهتد- بعد طول البحث و التأمل- إلى السر فى ذلك، و ربما قد نبحث الموضوع فى مقال مستقل بشكل مفصل.

۹- التصريح بأن الحكم بالضعف أو الجهالة على بعض طرق الشيخ إلى المصنفات و الأصول فى الفهرست لا يضر بعد وصول هذه الكتب سالمة إلى عصر المصنف، و قيامه بشرح حالها بما يؤكد الاعتماد عليها كما مر فى الفائدة الثالثة.

۱۰- الاهتمام ببيان ما فى فهارس الشيوخ المصنفة لروايات الأصول

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۴

و المصنفات، حيث أحال إليها الشيخ الطوسى- قدس سره- كما تقدم.

و من هذه الفهارس التى رجع إليها المصنف لمعرفة تلكم الطرق هى:

مشيخة الصدوق، و مشيخة أبى غالب الزرارى المفصلة فى رسالته المعروفة فى آل أعين، و مشيخة النجاشى فى كتابه المعروف برجال النجاشى.

و قد أكثر المصنف الرجوع إلى هذه الكتب الثلاثة.

۱۱- بيان سبب حكم الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- على بعض الطرق بالضعف أو الإرسال أو الجهالة، و إبداء الرأى فى ذلك أحيانا.

۱۲- كثرة الإحالة من المصنف إلى ما تقدم فى الفوائد السابقة من تراجم الرواة و شرح حال كتبهم، إذ لا يمكن التعقيب بما ذكره فيها على من ضعف هنا فى هذه الفائدة، و بهذا فقد ربط أكثر الطرق الضعيفة أو المجهولة بما فصله فى الفوائد السابقة عن رجال هذه

الطرق.

هذا و بعد فراغه من تتبع طرق الشيخ و التعليق عليها نبّه على أربعة أمور- جعلها خاتمة لهذه الفائدة- و هى:

التنبيه الأول: الرد على تضعيف الأردبيلى- رحمه الله تعالى- لبعض الطرق ردا إجماليا، إذ التعرض لكل حكم بالتفصيل يوجب الاطناب الممل.

التنبيه الثانى: البناء على إحراز وثاقة مشايخ الإجازة بحصول الظن من الامارات على ذلك، مع التصريح بعدم قوله بأن مشيخة الإجازة تعدّ من أمارات التوثيق.

ثم نبه إلى ما تقدم من أمور فى الفوائد السابقة و التى يمكن من خلالها الحكم بوثاقة مشايخ الإجازة، مشيرا فى هذه الفائدة لأهمها لكثرة الحاجة إليها.

التنبيه الثالث: رأيه فيما يخص أبواب الزيادات فى كتاب التهذيب،

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۵

مع نقله لكلام المحدث الجزائرى و مناقشته.

التنبيه الرابع: فى بيان عدد الأحاديث و الأبواب فى كتاب التهذيب.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۶

الفائدة السابعة فى ذكر أصحاب الإجماع و عدّتهم

فى هذه الفائدة بحث مبسوط عن المصطلح الرجالى المعروف عند الشيعة الإمامية ب: (أصحاب الإجماع) تناول فيه المصنف الأمور التالية:

الأول: فى نقل أصل العبارة: (أصحاب الإجماع) و بيان مصدرها، و فيه بيان كونهم على ثلاث طبقات و هى:

الأولى: من أصحاب الإمام الباقر (ت/ ۱۱۴ ه) عليه السلام.

الثانية: من أصحاب الإمام الصادق (ت/ ۱۴۸ ه) عليه السلام.

الثالثة: من أصحاب الإمام الكاظم (ت/ ۱۸۳ ه) عليه السلام.

الثانى: فى بيان عدد أصحاب الإجماع و الاختلاف الحاصل بين العلماء فى عددهم، و قد نقل المصنف فى المقام كلمات الكشى، و ابن داود، و المجلسى، و الأسترآبادى، و الحائرى، و الداماد، و الكنى.

الثالث: تفصيل موقف علماء الشيعة من هذا الإجماع، و قد ابتدأ بموقف الشيخ الطوسى- قدس سره الشريف- مؤكدا على تلقى الشيخ لهذا الإجماع بالقبول، و قد استدل على ذلك بوجوه نشير إليها اختصارا.

منها: ما ذكره السيد ابن طاوس من أن ما اختاره الشيخ الطوسى من رجال الكشى- الذى هو الأصل لهذه العبارة- يمثل مختاره و مرضية و مقبولة، لأنّه اختصر الكثير منه، فلا بدّ و أن يكون قد أثبت ما يراه صحيحا.

و قد يرد هذا الاستدلال بوجود روايات قدح فى رجال الكشى بحق من وثقهم الشيخ فى الرجال و الفهرست، و لو كانت مرضية و مقبولة من قبل الشيخ لما كان لتوثيق من وردت بحقه معنى غير التهافت، و هذا ما لا يقوله أحد.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۷

و منها: ما استفاده المصنف من كلام للشيخ الطوسى فى عدّة الأصول لدعم تلقى الشيخ لهذا الإجماع بالقبول.

و منها: ما يخص رأى الشيخ فى عبد اللّه بن بكير- و هو من أصحاب الإجماع- و دعوى الإجماع على تصحيح ما يصح عنه.

ثم بين المصنف موقف ابن شهرآشوب، و العلّامة الحلى، و ابن داود، و الشهيدين الأول و الثانى، فى كلام طويل محيلا إلى كلمات

غیرهم من الأعلام کبهاء الـدین العاملی، و المحقق الـداماد، و المجلسـیین، و صاحب الـذخیرة، و الکاظمی، و الطریحی، و غیرهم من الأعلام.

الرابع: فی بیان وجه حجیة هذا الإجماع بعد وضوح عدم کون المراد منه هو الإجماع المصطلح الکاشف عن رأی الامام المعصوم علیه السلام بأحد الوجوه المذکورة فی محله.

ثم بیّن المصـنف- قـدس سـره- من ذهب من العلماء إلی أن هـذا الإجماع دلّ- بالدلالة الالتزامیة- علی أن أصـحاب الإجماع هم فی أعلی درجات الوثاقة، مؤکدا أن هذا القول إنما یتم فیما لو کان مفاد العبارة المنقولة عن الکشـی (وثاقتهم) و أما علی ما هو المشـهور من کون المراد (صحة أحادیثهم) بالمعنی المصطلح عند القدماء فلا دلالة التزامیة فی المقام.

و لهذا اختار- قدس سره- فی بیان وجه الحجیة لهذا الإجماع هو إجماع الأصحاب علی اقتران أحادیث (أصحاب الإجماع) بما یوجب الحکم بصحتها.

الخامس: حول تفسیر عبارة: (تصحیح ما یصح عنهم) التی أطلقت فی حق جماعة.

حاول المصنف استقصاء أقوال من سبقه من العلماء فی مجال تفسیرها، و حصرها بأربعة أقوال، سنشیر إلیها فی غایة الاختصار و هی:

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۸

القول الأول: و یمثله المحقق الداماد، و خلاصـته: عدم الحکم بصـحة الحدیث المنقول عنهم و نسبته إلی أهل البیت علیهم السلام من دون اعتبار العدالة فیمن یروون عنه، فالصحیح إذن هو الروایة لا المروی.

و قد ردّه المصـنف ردا جمیلا و ذلک بتفسیره (ما) الموصولة فی قولهم (ما یصح عنهم) بما یربطها بمتن الحدیث لا سنده حتی تکون بمعنی صحة الروایة لا المروی.

القول الثانی: أنها لا تفید أکثر من کون الجماعة ثقات، و قد نسب هذا القول إلی القیل فی کلام الأستاذ الأکبر الوحید البهبهانی.

و نـاقشه المصـنف بـأن العبـارة تختلف عن قولهم (ثقـة) مع وضوح التغـایر و التباین بین مفاد قولهم و العبارة. ثم نقل کلمات کثیر من الأعلام مرجحا ما قاله صاحب الفصول الغرویة فی المقام.

القول الثالث: المراد هو صحة ما رووه حیث تصح الروایة إلیهم و لا یلاحظ ما بعدهم إلی المعصوم علیه السلام و هذا هو ما نسب إلی المشـهور کما فی الرواشـح، و صـرح به بهاء الـدین العاملی، و الوحیـد البهبهانی، و حجة الإسـلام الشـفتی، و هو مما کان قد بنی علیه العلماء الأعلام کالعلّامة و ابن داود و الشهید الثانی و المجلسیین و غیرهم رضی اللّه تعالی عنهم.

القول الرابع: المراد هو توثیق الجماعـة و من بعـدهم، و هـذا القول و القول الثانی هما من فروع القول الثالث و هو قول المشـهور الذی اختاره المصنف و استدل علیه بوجوه کثیرة لا مجال فی تفصیلها.

ثم عرّج بعد ذلک علی توضـیح معنی الصـحیح عند القدماء مع بیان أمارات الصـحة عندهم بما یسـتفاد منه الاطمئنان بدعوی انحصار مصـطلح الصـحیح فی خبر الثقة و لو من غیر الإمامی. و قد اسـتدل بجملة من الأدلة علی إثبات کون المناط فی الصحة عندهم حالات نفس السند من غیر

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۵۹

ملاحظة اقترانه بأمر خارجی.

کما بحث المصـنف فی هـذه الفائدة ما یفرق بین عمل القدماء بالحسن أو الضـعیف مع الشـهرة، بما یدل علی أن هذین الصـنفین من الحدیث غیر داخلین فی الصـحیح عندهم، و إنما سـبب العمل بالضعیف أحیانا هو لانجباره بالشهرة روایة کانت أو فتوی، إلّا أنه اختار دخول الکثیر من الأحادیث الحسان فی قسم الصحاح عندهم علی ما سیبینه فی فوائد لاحقة.

ردّ المصـنف فی هذه الفائدة علی من ذهب إلی نقد طریقة القدماء فی حکمهم بالصحة علی بعض الأحادیث بأسباب لا تقتضی بنظره

ذلک.

کما ردّ أیضا علی من تأمّل فی کون الصحیح بالمعنی المصطلح الجدید فردا من الصحیح بالمعنی الأعم مع احتماله الفرق بینهما.

و قد بحث المصنف أیضا عن القرائن التی یصیر بها خبر الواحد حجة، و قسم تلک القرائن علی قسمین:

القرائن الداخلیة: و یعنی بها الوثاقة بالمعنی الأعم، أو العدالة بالمعنی الأعم- أی: عدالة کل راو علی مذهبه- و یعبر عنها تارة بالوثاقة بالمعنی الأعم، و اخری بالمعنی الأخص، فیدخل فیها الایمان علی اختلاف المذاهب، و غیرها من التثبت و الضبط.

و القرائن الخارجیة: و هی مطابقة الخبر لأکثر ما فی الأصول الثابتة، أو کثرة رواة الخبر و غیر ذلک مما تقدمت الإشارة إلیه فی الفوائد السابقة.

ثم فرق بینهما علی أساس اتصاف الراوی بالأولی، و دخول خبره فی صنف الحجة بما یمکن الحکم بصحة حدیثه من جهتها مطلقا.

بخلاف الثانیة التی لا یمکن الحکم بصحة حدیث الراوی إلا بعد الوقوف علی اقترانه بها، لأنها أوصاف لنفس الخبر و لا یمکن تصحیحه دون اتصافه بها، و قد جعل بحثه عن تلک القرائن تمهیدا للقول بأنه لو صحت

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۰

أعمیة صحیح القدماء فإنه لا یکون من جهة القرائن الخارجیة و إنما من جهة القرائن الداخلیة للخبر، و ذلک لوجهین:

أحدهما: حکم الأصحاب بصحة کل ما صح عن أصحاب الإجماع من غیر تخصیص بشیء.

الآخر: إن جل الأحادیث تنتهی إلی أصحاب الإجماع، و فی هذا الوجه مقارنة لطیفة بین ما وصل للشیعة من أحادیث أهل البیت علیهم السلام و بین ما قاله أصحاب الأئمة علیهم السلام فی عدد ما یحفظون من أحادیثهم. ثم نقل بعضا من کلمات الأوائل- قدس سرهم- بما یدعم به هذا الوجه، حتی انتهی به البحث إلی اختیار دلالة ما ذکر عن أصحاب الإجماع علی وثاقتهم و وثاقة من بعدهم إلی المعصوم علیه السلام مطابقة أو التزاما علی مسلک المشهور، ثم نبه علی أمور ثلاثة:

الأول: فی بیان المراد من الوثاقة المستفادة من الإجماع، و دلالة الإجماع علیها.

الثانی: تأکید کون أعاظم أصحاب الأئمة علیهم السلام لا یفتون و لا یقولون شیئا ما لم یسمعوه منهم علیهم السلام.

الثالث: فی ذکر جماعة من الثقات- دون أصحاب الإجماع- وصف حدیثهم بالصحة، مع بیان دلالة قولهم: صحیح الحدیث.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۱

الفائدة الثامنة فی ذکر أمارة عامة لوثاقة المجهولین من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام

هذه الأمارات العامة التی اعتمدها المصنف کثیرا فی توثیق ما لم یوثق من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی کتب الرجال الواصلة إلی عصره، و أفرد لها هذه الفائدة، خلاصتها ما قام به الشیخ الثقة الجلیل القدر و العظیم المنزلة أحمد بن محمّد بن سعید الهمدانی الکوفی أبو العباس المعروف بابن عقدة الزیدی الجارودی الحافظ (۲۴۹- ۳۳۳ ه) من تألیف کتاب ضخم فی الرجال جمع فیه من ثقات أصحاب الإمام الصادق علیه السلام أربعة آلاف رجل، مع التنصیص منه علی وثاقتهم، و قد وردت الإشارة إلی کتاب ابن عقدة فی سائر کتب التراجم القدیمة و الحدیثة.

بید أن المذکور من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی رجال الشیخ (ت/ ۴۶۰ ه)- و هو أوسع کتاب رجالی فی تسمیة أصحاب الأئمة علیهم السلام بحسب الأبواب- هو أقل مما ذکره ابن عقدة و نص علیه سائر العلماء، حیث بلغوا فی رجال الشیخ (۳۲۲۴) ثلاثة آلاف و مائتین و أربعة و عشرین راویا، من بینهم أربعة عشر رجلا ممن لم یسمّ (روی بواسطة عن الامام الصادق علیه السلام) و ثلاث عشرة امرأة من النساء الروایات عنه علیه السلام هذا مع عدم مراعاة المکرر ذکره منهم أو المتحد مع غیره.

و هذا العدد یقل عما ذکره ابن عقدة بسبعمائة و ستة و سبعین اسما.

إلّا أنّ ما احصاه المصنف من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی رجال الشیخ، یقل عمّا ذکرناه بمائة و أربعة و سبعین اسما، و قد یؤول هذا

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۲

الفارق إلی إسقاطه من لم یسمّ منهم، مع حذفه المکرر و المتحد مع غیره.

و إذا علمنا أن الشیخ الطوسی لم ینص علی وثاقة کل من ذکره بل اقتصر علی عدد قلیل منهم، و ترک أغلبهم حتی صاروا بحکم المجهولین فی الظاهر، بل و ضعف عددا آخر منهم مع ضیاع کتاب ابن عقدة- و هذا مما یؤسف علیه حقا و یحزّ فی النفوس ألما مع أنه لیس الکتاب الرجالی الأول المفقود- أصبح الوقوف عند هذه الأمارة، و إطالة النظر فی مؤداها، و إجالة الفکر فی مفادها من المطالب الرجالیة المهمة عند علماء هذا الفن و منذ أمد بعید یکاد یقترب من عصر ابن عقدة نفسه.

حیث وردت الإشارة إلیها تلمیحا أو تصریحا فی کثیر من کلمات الأعلام- رضی اللّه تعالی عنهم- کالشیخ المفید، و شیخ الطائفة، و محققها و علامتها الحلیین، و ابن شهرآشوب، و الشیخ محمّد بن علی الفتال، و السید النیلی، و الشهید الأول، و الشیخ حسین والد الشیخ البهائی، و التقی المجلسی، و المحقق الداماد و غیرهم مما فصله المصنف فی هذه الفائدة، و قد استفاد من مجموع کلماتهم- زیادة علی ما حققه فی المقام- وثاقة جمیع من ذکره الشیخ فی باب أصحاب الإمام أبی عبد اللّه جعفر بن محمّد الصادق علیهما السلام.

ثم بین المصنف موقف الشیخ النجاشی الرجالی الشهیر من کتاب ابن عقدة، و ما ذکره فی کتابه- المعروف برجال النجاشی- من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام مع إشارته فی تراجم الکثیر منهم إلی وثاقتهم عند ابن عقدة و الأخذ بهذا التوثیق.

کما بین أیضا موقف شیخ الطائفة من هذا الکتاب، مشیرا إلی أن ما ذکره الشیخ قد أخذ من کتاب ابن عقدة حرفیا.

ثم ذکر بعد ذلک اعتماد المحقق الداماد علی هذه الأمارة و تصریحه

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۳

بوثاقة ما لم یوثقه الشیخ، ناقلا کلامه فی مجال معرفة المجاهیل، و طعنه بمن یضعف الرجال لأوهی الأسباب و من غیر تحصیل، و قد أیده المصنف غایة التأیید.

ثم نبّه علی أمور مهمة، نشیر إلیها باختصار و هی:

الأول: فی بیان کیفیة استقصاء أصحاب الأئمة علیهم السلام و طریقة العلماء فی ذلک، و قد حقق المصنف سبب النقص الحاصل فی عدد أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی رجال الشیخ عما هو علیه فی رجال ابن عقدة و انتهی إلی نتائج مهمة حریة بوقوف الباحثین- من ذوی الاختصاص- علیها.

الثانی: فی مجال تزکیة العدل الإمامی لغیره من غیر تعرضه أو غیره لمذهبه، کقوله: «فلان ثقة» مع بیان دلالة هذه الکلمة، و علاقتها بقول سائر العلماء بأن ابن عقدة الحافظ جمع أربعة آلاف ثقة من أصحاب أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام.

کما سلّط الإضواء علی توثیق المزکی العادل غیر الإمامی لعلاقة ذلک بابن عقدة نفسه لکونه زیدیا جارودیا، و ناقش من یستشکل علی هذا التوثیق أو یتوقف عن الاعتماد علیه، و قد أجاد فی مناقشته معتمدا علی وجوه فی الرد بسط القول فیها، مع الاستفادة الملحوظة من أقوال العلماء، و من توثیقات شیخ الرجالیین النجاشی ذات العلاقة بتوثیقات ابن عقدة بما یستخلص منها حصول الوثوق و الاطمئنان بخبر من وثقه ابن عقدة، و فی هذا- علی رأی المصنف- کفایة لمن اقتصر فی الحجة من الأخبار بالموثوق بصدورها من جهة السند.

الثالث: و هو من أهم ما ذکره من الأمور التی ودّ التنبیه علیها، لتعلقه بمسألة تعارض الأخذ بهذه الأمارة مع تضعیفات الشیخ الطوسی قدس سره

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۴

الشریف- لعدد من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی کتابیه: الرجال و الفهرست.

و قد أجاب المصنف عن تضعیفات الشیخ بوجوه ثلاثة هی باختصار:

۱- سلامة المقدمات التی توصل بها إلی هذه الأمارة، و لا یضر حینئذ خروج بعض الأفراد منها، و لو لم یصح الأخذ بهذه الأمارة لکان شذوذ فرد من قاعدة یعد نسفا لها، و هذا ما لم یقل به أحد.

۲- حمل معنی الضعف بما لا ینافی الوثاقة عند المتقدمین، أما ما کان من الضعف منافیا لها بشکل لا یحتمل التأویل کما هو الحال فی أبی الخطاب مثلا فقد فصّل جوابه فی الوجه الثالث.

۳- اختلاف الموثّق مع الجارح تبعا لاختلاف حال الراوی، بمعنی: نظر الموثق إلی الراوی فی أیام استقامته فوثقه، و نظر الجارح إلیه فی أیام اعوجاجه و انحرافه عن الحق فضعفه.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۵

الفائدة التاسعة فی الأخبار الحسنة و الألفاظ الدالة علی التوثیق و أمارات الوثاقة

تعرض المحدث النوری- رحمه اللّه تعالی- فی هذه الفائدة إلی بحث مهم قلما اعتنت به کتب الدرایة قبله، ألا و هو کیفیة اقتراب الحدیث الحسن من الحدیث الصحیح، مع مراعاة موقف المتأخرین الذین قالوا بعدم حجیة الحسن لاشتراطهم فی حجیة الخبر عدالة رواته. مع بحثه عما دلّ من الألفاظ علی التوثیق، و کشف النقاب عن الأمارات الدالة علی الوثاقة.

و قد مهّد المصنف لبیان حقیقة هذه المسائل بأمرین مهمین، و هما:

الأوّل: اختلاف العلماء فی معنی العدالة الشرعیة و اتفاقهم علی ترتیب آثارها بحق من ثبت حسن ظاهره.

الثانی: اتفاق أهل الدرایة علی دلالة بعض ألفاظ التعدیل و بعض ألفاظ المدح، و عدّهم الحدیث من جهة من قیل بحقه لفظ تعدیل متفق علیه صحیحا، و حسنا إن کان اللفظ المتفق علیه لفظ مدح. هذا مع تصریحهم بأن مثل (شیخ الطائفة) أو (عمیدها) أو (رئیسها) و نحو ذلک من الألفاظ إنما تستعمل للمشاهیر من أقطاب المذهب ممن یستغنی عن التوثیق.

ثم تعرض بعد ذلک إلی عدّهم حدیث بعض الأعاظم حسنا، متخذا من الشیخ إبراهیم بن هاشم القمی مثالا علی ذلک، لعدم النص علیه بالوثاقة بل بالمدح المعتد به. و قد ناقش هذا المدح مبینا عدم تخلفه عن حسن الظاهر بستر المعاصی و اجتناب الکبائر و أداء الفرائض و الاستقامة فی القول و الفعل مما یعد کاشفا عن الملکة. کما ناقش بعض ألفاظ المدح الأخری

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۶

مؤکدا عدم صلاحیة إطلاقها علی غیر من حسن ظاهره کقولهم: (صالح)، (زاهد)، (شیخ جلی) و نحوها.

ثم خلص إلی أنّ عدم الطعن فیمن وصف بواحد منها مع ذکره فی جملة حملة الشریعة و رواة الشیعة یزید فی حسن حدیثه و یکشف عن حسن سیرته و نقاء سریرته.

ثم بحث بعد ذلک مسألة مهمة للغایة، و هی عدم تفریق بعض العلماء فی مقام العمل و فی موارد الترجیح عند التعارض بین من مدح و من وثق صراحة، مؤکدا عدم تقدیمهم الصحیح علی الحسن عند التعارض، ممثّلا بما دأب علیه الشیخ فی التهذیب و الاستبصار من الجمع بین المتعارضین من غیر طعن فی سند الحدیث الحسن أصلا.

و لهذا یری المصنف- قدس سره- ان توصیفهم لبعض بالوثاقة و لآخر بالصلاح، و لثالث بالزهد أو الدیانة مثلا إنما هو لتفننهم فی التعبیر.

و لقد ساق أمثلة کثیرة ممن قیل بحقهم مثل هذه الألفاظ فی أهم کتب الرجال الشیعیة علی الإطلاق، مع اتفاق سائر العلماء علی

وثاقتهم و جلالتهم و علو منزلتهم و مكانتهم فى هذه الطائفة، كما هو الحال فى زرارة، و أبان بن تغلب و البزنطى و أضرابهم.

أما عن اكتفاء بعضهم بكلمة (عظيم المنزلة) و نظائرها فى مجال التوثيق فقد استفاد منه- بعد أن نقل كلماتهم- إمكانية اتحاد اصطلاح القدماء مع اصطلاح المتأخرين فى (الصحيح) من جهة، و أعمية صحيح القدماء من جهة دخول الحديث الموثق فيه أيضا.

ثم أكد بعد ذلك على ضوابط التصحيح و التحسين و التضعيف، و النظر إلى أصول هذا الفن، و التأمل فى ألفاظ المدح، و النظر فى مداليلها و ما اقترنت بها من أمور يستشف منها حسن الظاهر الكاشف عن الملكة، و بهذا

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۷

يصير الممدوح ثقة، و الخبر الحسن صحيحا.

ثم عطف الكلام إلى تبيين مثل هذه القرائن التى سبق و أن بحثها تفصيلا فيما سبق من فوائد مشيرا إليها فى هذه الفائدة على وجه الاجمال مبينا من أخذ بها من العلماء.

ثم كشف النقاب عن الرواية عن الضعفاء فى عرف القدماء، و كيف انهم كانوا يعدونها من أعظم المطاعن و ذلك بأدلة كثيرة استخرجها من تراجم العلماء، ثم ضرب أمثلة أخرى على من عدت أحاديثه حسنة و وردت فى حقه من الأوصاف الجليلة التى لا تنفك عن الوثاقة بل حسن الظاهر أيضا.

و من هنا نعى المصنف- قدس سره- تقسيم الحديث إلى أقسامه المعروفة، إذ حكموا من خلال هذا التقسيم على حسن أكثر الصحاح و أخرجوها عن دائرة الحجية مع ثبوت احتجاج من سبقهم بها.

لقد حاول المصنف- قدس سره- فى هذه الفائدة أن يفتح نافذة على تقسيم الحديث عند المتأخرين، ليطل الباحثون من خلالها على هذا المصطلح الجديد و ينظروا ما فيه و على ضوء ما طرحه من مفاهيم.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۸

الفائدة العاشرة فى استدراک ما فات الوسائل من الثقات و الممدوحين

اشارة

هذا هو العنوان الذى اختاره المصنف- رحمه اللّه تعالى- لهذه الفائدة التى سجل فيها ثلاثة آلاف و أربعمائة و تسعة و عشرين اسما لتكون مكملة لما سجله الشيخ الحر- رحمه اللّه تعالى- فى الفائدة الأخيرة من فوائد خاتمة الوسائل، و إن لم يجر المصنف فيها على منهج الشيخ الحر كما سترى.

و قبل بيان ما يتعلق بهذه الفائدة من أمور يحسن الرجوع بالقارئ العزيز إلى الفائدة الثانية عشرة و الأخيرة من فوائد وسائل الشيعة، و من ثم تسليط الضوء على منهج المصنف فى هذه الفائدة، لكى يتضح عن كثب طبيعة الاستدراک المسجلة هنا فنقول:

خصصت الفائدة الثانية عشرة من فوائد خاتمة وسائل الشيعة لذكر أحوال رجال السند بغض النظر عن وقوعهم فى أسانيد الوسائل أولا، و هذا هو ما صرّح به الشيخ الحر فى أول الفائدة المذكورة حيث قال: «و إنما نذكر هنا من يستفاد من وجوده فى السند قرينة على صحة النقل و ثبوته و اعتماده».

و لم يقصد الشيخ الحرّ ذكر ما فى كتب التراجم الشيعية من الأعلام، و لا جميع من ذكر فى كتب الرجال من الثقات و الممدوحين، بل اكتفى ببعض من ذكر فى أسانيد كتب الشيعة دون البعض الآخر، حسبما بينه من قرائن و أمارات و أسباب التوثيق و الاعتماد، التى قد تنطبق على الكثيرين جدا ممن ليس لهم فى فائدة الوسائل عين و لا أثر، فهو قد أعطى ضابطة كلية- إن صح

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۶۹

التعبیر- لمعرفة الروایة المقبولة سندا و لم یرد إحصاء الموارد التی تنطبق علیها هذه الضابطة.

و یدلنا علی ذلک ما جاء فی الفائدة المذکورة من أمور و هی:

۱- قوله فی أول الفائدة المذکورة: «لکنی لم أذکر کل أصحاب الکتب» - و إذا ما علمنا انه ضبط فی آخر الفائدة الرابعة ما یزید علی ستة آلاف و ستمائة کتاب من کتب الشیعة- و ان جمیع ما ذکره من أسماء فی الفائدة المذکورة من أصحاب الکتب و غیرهم لا یزید علی ألف و خمسمائة اسم، اتضح لنا ان الشیخ الحر لیس بصدد الإحصاء فی الفائدة الأخیرة.

۲- ما ذکره عن الشهید الثانی من وثاقة جمیع رواة حدیث الشیعة الذین کانوا فی زمن الشیخ الکلینی، و الذین من بعده إلی زمن الشهید الثانی، و هذا هو اختیار الشیخ الحر و مرضیة إذ لم یتعقبه بشیء، و لا شک أن عدد رواة الشیعة فی تلک الفترة- و هی تزید علی ستة قرون أکثر مما سجله الشیخ الحر العاملی من أسماء الثقات و الممدوحین فی الفائدة الأخیرة التی ضمت بعض أسماء المتأخرین عن عصر ثقة الإسلام لا کلهم.

۳- تصریحه بوثاقة أربعة آلاف رجل من أصحاب الصادق علیه السلام، و الموجود فی رجال الشیخ الطوسی- حسبما أحصیناه- ثلاثة آلاف و مائتین و أربعة و عشرین اسما فی باب أصحاب الإمام الصادق علیه السلام، و ما ذکره الشیخ الحر فی الفائدة الأخیرة من الوسائل من أصحاب سائر الأئمة علیهم السلام و غیرهم ممن لم یدرک ذلک العصر البهی هو أقل من نصف العدد المذکور فی باب أصحاب الإمام الصادق علیه السلام من رجال الشیخ.

هذا فضلا عن استثناء من ضعف من الرواة مع من لم تنطبق علیه موجبات الاعتماد و التوثیق.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۰

و من خلال قراءتنا التفصیلیة لما ورد فی هذه الفائدة من أسماء خرجنا بجملة وافرة من النتائج لعل أولاها بالذکر هنا هو أنّا وجدنا الشیخ النوری أراد بهذه الفائدة تعمیم النفع و الفائدة، و ذلک بإحصاء ما فی کتب الرجال و التراجم و غیرها من أسماء الثقات و الممدوحین من الذین لم یسجلهم الشیخ الحر عن علم مؤکد بأکثرهم إن لم یکن بجمیعهم، مع عدم الالتزام بمنهج الشیخ الحر الذی یجب مراعاته فی الاستدراک المصطلح و هو نظر المتأخر- فی استدراک ما فات علی المتقدم- إلی منهج صاحب الأصل و الکیفیة التی سار علیها فی تدوینه.

و قد بینا أن من منهج الشیخ الحر فی فائدة الوسائل الأخیرة هو الاقتصار علی ذکر بعض من له روایة و وثق أو مدح فی کتب الرجال مع ترک الأکثر منهم من دون الالتفات إلی ما فی کتب التراجم من الأعلام.

و من هنا نری ان فی عنوان فائدة المستدرک مسامحة ظاهرة، و قد یکون المصنف- رحمه اللّه تعالی- ملتفتا إلیها إذ لم یذکر مثلا عبارة: «ما غفل عنه الشیخ الحر» أو: «ما لم یطّلع علیه» و نحوهما مما مرّ فی الفائدة الأولی و غیرها، بل قال فی مقدمة هذه الفائدة: «ما لم یذکره» و عدم ذکر الاسم- مع لحاظ منهج الشیخ الحر- له مسوغات کثیرة لا تدل علی الغفلة.

و بعد بیان منهج الشیخ الحر- رضی اللّه تعالی عنه- فی الفائدة الأخیرة من الوسائل، و علاقة تلک الفائدة بعنوان ما نحن بصدده، آن الأوان للحدیث عن أهم الأمور التی تضمنتها هذه الفائدة مبتدئین بمنهج النوری- رحمه اللّه تعالی- فی التوثیق و التحسین و علی النحو الآتی:

أولا: منهج المصنف فی التوثیق و التحسین:

لم یختلف منهج المصنف عن منهج الشیخ الحر کثیرا فی مجال اعتماد القرائن و الأمارات الکلیة فی التوثیقات الرجالیة العامة، و قد بین

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۱

المصنف جملة منها فی أول الفائدة محیلا إلی ما سیذکره منها فی تراجم الرواة فی هذه الفائدة و یمکن إجمالها جمیعا بما یأتی:

۱- کون الراوی من مشایخ علی بن إبراهیم بن هاشم القمی فی تفسیره.

۲- کونه من مشایخ ابن قولویه فی کامل الزیارات.

۳- کونه من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام فی رجال الشیخ الطوسی.

۴- روایة أحد الثلاثة عنه و هم: ابن أبی عمیر، و البزنطی، و صفوان.

۵- روایة أحد أصحاب الإجماع عنه علی ما هو المشهور.

۶- روایة الأجلاء المتفق علی أمانتهم و وثاقتهم عنه.

۷- روایة جعفر بن بشیر، أو محمّد بن إسماعیل الزعفرانی عنه.

۸- کون الراوی من مشایخ النجاشی.

و قد سبق للمصنف و ان أفاض بشرح هذه القرائن و الأمارات و أقام مختلف الأدلة علی اعتمادها، و أفرد لبعضها فوائد مستقلة کما هو الحال فی الفوائد السابعة، و الثامنة، و التاسعة.

هذا و قد عثرنا علی أمور اخری استفاد منها المصنف فی توثیقاته الرجالیة، سنشیر إلیها جمیعا و ندل علی مکان واحد من أماکن ورودها، و علی النحو الآتی:

۱- اعتماد کتب الرجال فی التوثیق کرجال النجاشی کما فی الترجمة [۵۹۷] و قد یبین مستند العلماء فی توثیقاتهم و أخذه بها کما فی [۱۵۰] و غیره.

۲- اعتماد کتب الحدیث فی التوثیق و التحسین، إذ استخرج منها الأحادیث المرویة عن أهل البیت علیهم السلام و فیها نوع مدح و ثناء بحق

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۲

من ترجم له کما فی [۳۱۷] و کثیر غیره.

۳- اعتماده مشیخة الإجازة فی التوثیق کثیرا کما فی [۳۶۱] و غیره.

۴- اعتبار رسائل الأئمة علیهم السلام إلی ولاتهم و غیرهم من دلائل الوثاقة و الأمانة کما فی [۲۲۵۲].

۵- عدّه طعن أهل السنة برواة الشیعة دلیلا علی وثاقتهم، لأن من آیة جلالة الراوی الشیعی و أمانته و شدة ملازمته لأهل البیت علیهم السلام تضعیف العامّة إیاه وعده من غلاة الشیعة، کما فی [۴۷۹] و کثیر غیره.

۶- الاستفادة من اتحاد الراوی مع غیره تعارض التضعیف مع التوثیق، و من التعدد الوثاقة کما فی [۱۹۳۳].

۷- إثبات الوثاقة من السند و التشیع من المتن، کأن یکون الراوی عنه من الأجلاء کما تقدم فی الأمارات المتقدمة، و ان یکون المروی فیه فضیلة أو منزلة تثقل روایتها علی صدور مبغضی الآل علیهم السلام کما فی [۲۰۲۵] و کثیر غیره.

۸- اهتمام علماء الرجال بذکر أمور دقیقة فی ترجمة الراوی کذکرهم صلاة أحد الأجلاء علیه عند وفاته یکشف- عنده- عن کونه من کبار مشایخ الإجازة کما فی [۲۴۵۸].

۹- التصرف فی عبارات التوثیق الواردة فی تراجم البعض بکتب الرجال و التی یمکن إرجاعها إلی غیر صاحب الترجمة، و جعلها نصا فیه، کما فی [۴۳۲].

۱۰- اعتماد الوکالة و ترضی المشایخ علی أحد الرواة، و ترحمهم علیه فی مجالات التوثیق و التحسین کثیرا.

۱۱- قولهم فی حق أحد الرواة: (صحیح الحدیث) أمارة من أمارات التوثیق عنده کما فی [۲۸۱۳] و غیره.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۳

على ان بعض هذه الأمور لم يعتمدها الشيخ الحر فى توثيقاته الرجالية.

ثانيا: منهجه فى التصنيف و الاستدراک:

اتبع الشيخ النورى- رحمه اللّه تعالى- منهجا واضحا فى تصنيف هذه الفائدة و طريقة ثابتة فى الاستدراک، و يمكن إجمال هذا المنهج بالأمور التالية:

۱- عدم ذكر من ذكره الشيخ الحر العاملى- رحمه اللّه تعالى- فى الفائدة الأخيرة من الوسائل و وثقه.

۲- بيان وثاقة من ذكره الشيخ الحر و لم يذكر من وثقه أو مدحه.

۳- ترتيب الرواة بحسب الأسماء لا الحروف مع عدم العناية بترتيب الآباء، و جعل أسماء الرواة فى أبواب حيث ابتدأ بباب الألف ثم باب الباء و هكذا إلى باب الياء، ثم أفرد بابا للكنى، ثم بابا لمن صدر بابن، و اخرى فى النسب و اللقب.

۴- من ذكرهم من الرواة فى باب النسب و اللقب لم يبين حالهم من الوثاقة غالبا لمرور أكثرهم فى الأبواب المتقدمة فى الأسماء، و الظاهر أنه أراد وقوف القارئ على أسمائهم، إذ بين المصنف أسماء أصحاب الألقاب.

۵- مراعاة الاختصار و الإيجاز فى التراجم غالبا.

۶- الاكتفاء بذكر أمارة واحدة- فى الأعم الأغلب- على وثاقة الراوى.

ثالثا: مصادره فى هذه الفائدة:

أمّا عن مصادر الشيخ النورى فى هذه الفائدة فهى كثيرة و متنوعة إذ لم يقتصر فيها على كتب الرجال و الحديث، و إنما استفاد من كتب أخرى ككتب التفسير، و العقائد، و التاريخ، و الفضائل و غيرها.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۴

و يمكن القول بأن أهم الكتب التى اعتمدها فى هذه الفائدة على الإطلاق، هو كتاب الرجال للشيخ الطوسى- قدس سره الشريف- إذ اقتبس منه معظم ما فى هذه الفائدة من أسماء.

هذا و لم تنحصر استفادة المصنف من كتب الشيعة فحسب، بل استفاد أيضا من كتب أهل السنة فى كثير من المواضع، لا سيما فى تعيين الوفيات، أو بيان الاتحاد و الاشتراک فى الأسماء، و نحو ذلک.

رابعا: نوعية الاستدراک:

مرّ أن المصنف لم يراع منهج الأصل المستدرک عليه فى هذه الفائدة و ان اتبع سائر القرائن و الأمارات الكلية فى التوثيق المعتمدة فى خاتمة الوسائل، و أضاف لها أمورا أخرى لم تعتمد فى توثيقات الشيخ الحر- رحمه اللّه تعالى-.

و من استعراض طوائف الأسماء المستدرک بها فى هذه الفائدة يتضح لنا أن المراد هو تعميم الفائدة لا أكثر و ليس المراد بتسجيلها هو الاستدراک المتبادر عرفا كما مرّ.

و فيما يأتى صورة شاملة لطوائف الأسماء المسجلة فى هذه الفائدة، و على النحو الآتى.

۱- الاستدراک بأصحاب النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم مثل العباس عم النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و خبّاب بن الأرتّ، و عثمان بن مظعون، و هند بن أبى هالة ابن خديجة الكبرى عليها السلام- و هو ربيب رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- و أبى قتادة الأنصارى، و البراء بن معرور، و سفينة مولى النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و غيرهم من الصحابة- رضى اللّه تعالى عنهم-.

۲- الاستدراک بأزواج النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کأم أیمن

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۵

- رضی اللّه تعالی عنها-.

۳- الاستدراک بأولاد أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب- صلوات اللّه و سلامه علیه- کمحمّد بن الحنفیة- رضی اللّه تعالی عنه- أو بأصحابه الذین لازموه و تفانوا فیه أو استشهد بعضهم بین یدیه علیه السلام. و هم کثر، نذکر منهم: جاریة بن قدامة، و ثعلبة بن عمر، و أبا عمرة الأنصاری، و حذیفة ابن أسید و هو من الصحابة أیضا، و أبا الجوشاء و هو صاحب رأیته علیه السلام یوم خرج من الکوفة إلی صفین، و أبا جند بن عمرو و هو الذی عقر الشیطان [اعنی: جمل عائشة] فی البصرة، و ابن النباح مؤذنه علیه السلام الذی کان یقول فی أذانه: حیّ علی خیر العمل.

۴- الاستدراک بلیوث العرین، و الصفوة من العبّاد المؤمنین، و الخیرة من أصحاب الأئمة المیامین علیهم السلام من الذین ذبوا عن حرم آل الرسول صلّی اللّه علیه و آله و سلّم وضحوا بأرواحهم بین یدی خامس أصحاب الکساء علیه الصلاة و السلام فی صبیحة عاشوراء، و ضربوا باستشهادهم یوم الطف أروع أمثلة التضحیة و الفداء فی سبیل العقیدة و المبدأ، کزاهر مولی عمرو بن الحمق الخزاعی الشهید فی الحملة الأولی، و شوذب مولی شاکر، و عابس بن شبیب، و أبی ثمامة الأنصاری الذی لم ینس الصلاة فی لحظات عمره الأخیرة حتی قال له الحسین علیه السلام: «ذکرت الصلاة، جعلک اللّه من المصلین» و من نصر الحسین علیه السلام حیا و میتا مسلم بن عوسجة، و من رفض الذلّ و الهوان، و أبی إلّا أن یعیش حرا و یمضی سعیدا هانی بن عروة صاحب المقام المحمود، و لمقامه الشریف زیارة مأثورة معروفة لدی الشیعة، و هو من شهداء الحق و الفضیلة عند اللّه سبحانه.

ثم إن المصنف- رحمه اللّه- قد استدرک بهذه الفائدة بینبوع الوثاقة و معدن العلم و الحکمة و الفضیلة، و جبل الکرامة، حامی بیوتا مطهرة أذن اللّه

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۶

لها أن ترفع و یذکر فیها اسمه مسلم بن عقیل بن أبی طالب علیه السلام.

و هل یصح أن یغفل الشیخ الحر مثل مسلم فیستدرک به علیه؟ و هل ترک ابن عقیل سلام اللّه علیه فضیلة لغیره أو مکرمة لسواه من غیر أهل البیت علیهم السلام حتی ینسی؟

ان الأقرب إلی الحق و الصواب هو ان المصنف رام بتسجیل هذه الأسماء الزکیة الافتخار بأن هکذا عندنا نحن معاشر الشیعة من عیون الرجال.

۵- الاستدراک بأصحاب سائر الأئمة علیهم السلام و أکثر من ذکر منهم هم أصحاب الإمام أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام.

۶- الاستدراک بمن تأخر عن عصر آخر الأئمة علیهم السلام من رواة الشیعة الإمامیة.

۷- الاستدراک بثقات الفرق المنحرفة عن الخط الإمامی کثقات الفطحیة و الواقفیة و غیرهم.

۸- الاستدراک بالنساء الراویات کما فی التراجم [۲۳۵] و [۲۳۶] و [۲۳۷] و [۲۳۸] و [۲۳۹] و [۸۷۱] و [۱۷۹۰] و [۲۳۰۰] و غیرها.

۹- الاستدراک بأعلام أهل السنة کمالک بن أنس، و محمّد بن مسلم ابن شهاب الزهری، و ابن أبی لیلی القاضی المعروف، و مقاتل بن سلیمان، و غیرهم.

۱۰- الاستدراک ببعض الضعفاء، و الدفاع عنهم- مع الأسف- کاستدراکه بمنخّل بن جمیل، و یونس بن ظبیان و غیرهما.

و لعل ما سجله من أسماء بما مر فی الفقرتین الأخیرتین هو مما لا یؤیده علیه أحد من أعلام الشیعة.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۷

خامسا: الردود و المناقشات:

ردّ المصنف فی هذه الفائدة علی الکثیر من علماء الرجال، کما ناقش البعض منهم مناقشات مطولة أحیانا فی تراجم معدودة، و تعجب و استغرب من طائفة أخری من العلماء نتیجة لحکمهم بعدم الوثاقة علی بعض الأعلام الذین وثقهم المصنف فی هذه الفائدة، و لقد کان الحق معه فی أغلب هذه الردود و المناقشات، لأنه قد اعتمد فی أغلبها علی أدلة قویة استخرجها من مصادر شتی رجالیة و غیرها، إلّا أنه أخفق فی بعضها لا- سیما فیما یتعلق بالضعفاء المجمع علی ضعفهم تقریبا، و فیما یأتی جملة مختصرة من هذه الردود و المناقشات.

۱- رد نسبة الغلو إلی بعض الرواة، و مناقشة من اتهمهم بذلک مع الاضطرار إلی التوسع فی تراجم من اتهم بالغلو و بیان حاله و إثبات خلو أقواله و ما رواه من رائحة الغلو، و رجوع من غلا- إلی الحق و حسن حاله و صحب الأئمة من آل البیت علیهم السلام کما فی [۱۳۶۳] و غیره.

۲- رد نسبة وضع کتاب سلیم بن قیس الهلالی إلی ابان بن أبی عیاش بجملة من الأمور حاول اختصارها کما فی [۴] لما مر منه فی الفائدة الثانیة من تفصیل حال هذا الکتاب و إثبات نسبته إلی مؤلفه.

۳- رد نسبة الوقف إلی بعض الرواة کما فی ترجمة إبراهیم بن أبی بکر برقم [۱۸] و غیره.

۴- الرد علی ابن الغضائری کثیرا فی التراجم کما فی [۲۵۱۰] و [۱۳۶۳] و [۲۱۸۰] و علی جمیع من وافقه من الرجالیین کما نراه فی ترجمة الفتح بن یزید، و عدّه ما جاء فی کتبهم من الأوهام.

۵- مناقشته للنجاشی و العلّامة فی ترجمة صالح بن سهل الهمدانی

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۸

مع الإطالة فی بیان حاله و تبرئته مما قذف به.

۶- الردّ علی الکشی فی ترجمة الصحابی عبد اللّه بن مسعود، مع التعجب ممن اقتصر من الرجال فی ترجمته علی ما فی الکشی.

۷- الرد علی الشیخ سلیمان بن عبد اللّه الماحوزی کثیرا و التعجب منه أحیانا کما فی ترجمة طرمّاح بن عدی برقم [۱۴۱۲]، و ترجمة عقیل بن أبی طالب برقم [۱۸۲۴]، و کذلک الحال فی التراجم [۲۴۹۱] و [۲۳۹۱] و [۲۴۲۱] و غیرها.

۸- الرد علی العلّامة المجلسی و التعجب مما ذکره فی الوجیزة بحق بعض الرواة کما فی [۲۳۹۲] و [۲۳۲۸] و [۱۴۱۷] و [۱۸۲۴]، و غیرها.

۹- الرد علی الشیخ أبی علی الحائری ردا مشوبا بالتحامل کما فی [۲۲۶۷] و [۲۶۰۸].

۱۰- مناقشته للسید صاحب المدارک کما فی الترجمة [۲۳۹۱].

۱۱- الرد علی جمیع الرجالیین تقریبا فی ترجمة یونس بن ظبیان برقم [۳۲۶۰] و الإطالة فی ترجمته أکثر من غیره، و فی جمیع ما ذکره من أدلة اختلاف واسع یظهر منه الاتفاق علی تضعیفهم لیونس بن ظبیان.

۱۲- الرد علی نسبة التسنن إلی بعض الرواة، و التأکید علی تشیعهم بمختلف الأدلة کما فی [۹۷۳] و غیره.

۱۳- الرد أحیانا علی من ذهب إلی الاتحاد بین راویین مع اختیار التعدد کما فی [۲۰۵۴].

سادسا: التنبیهات فی التراجم الرجالیة:

من خلال تتبعنا لجمیع ما ذکره المصنف- رحمه اللّه تعالی- فی هذه الفائدة، وقفنا علی جملة من التنبیهات المهمة نعرضها علی النحو الآتی:

۱- التنبیه علی تعدد الرواة مع اتحادهم فی الأسماء کما فی [۵۲۱]

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۷۹

و [۸۴۳] و غیرهما.

۲- تصحیح الأسماء المصحفة کما فی [۲۷۲۶] و غیره.

۳- التنبیه علی المشترکات و الإطالة فیها أحیانا کما فی [۷۲۱] و [۷۲۵].

۴- الإشارة إلی الأخطاء الحاصلة فی التراجم لدی بعض العلماء کما فی [۳۱۷۱] و غیره.

۵- التنبیه علی بعض النکات المهمة فی التراجم، منها ما یتعلق بروایة الأئمة علیهم السلام عن جدهم صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فان کان المخاطب من أهل السنة حدثوه بلغة الاسناد، بخلاف ما لو کان من شیعتهم، لما بینهما من فارق الاعتقاد بمنزلة أهل البیت علیهم السلام.

۶- التنبیه کثیرا فی توثیقاته للرواة علی وجود من سبقه فی توثیقهم أو عدهم من الممدوحین.

۷- التنبیه علی اختلاف النسخ الرجالیة أو الحدیثیة، و خطأ النساخ و تحریفاتهم و تصحیفاتهم، و قد أکثر المصنف من هذه التنبیهات المهمة، نشیر إلی بعضها اختصارا.

أ- التنبیه علی وجود کلمة (ثقة) فی رجال العلامة بحق صاحب الترجمة [۳۶۷]، و لا وجود لها فی معظم النسخ الأخری، و قد تکرر ذلک فی تراجم اخری کما فی [۱۶۹۷] و [۴۲۸] و غیرهما.

ب- التنبیه علی عدم وجود کلمة (ثقة) فی نسخته من کتاب رجالی بخط مؤلفه، مع وجودها فی النسخ الأخری لهذا الکتاب و نقل العلماء لها منه أیضا کما فی [۷۴۵] و لهذا نراه لا یعتمد علی هذا التوثیق بل یستظهره من وجوه اخری.

ج- التنبیه علی جودة ما اعتمده من النسخ الخطیة، کنسخته من

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۰

کتاب رجال النجاشی المکتوبة فی عهد مؤلفه کما قال فی [۶۷۸]، أو نسخة من کتاب التهذیب صحیحة جدا کما قال فی [۱۵۹۲] و غیر ذلک.

د- التنبیه علی اختلاف النسخ الرجالیة فی ضبط ألقاب الرواة کما فی [۸۶۹] أو الأسماء کما فی [۲۰۴۷].

ه- التنبیه علی الاختلاف الحاصل بین کتب الحدیث و کتب الرجال فی أسماء الرواة کما فی [۱۶۹۲] و [۳۳۱۳].

و- التنبیه علی تصحیفات النساخ و تحریفاتهم بما له علاقة مباشرة فی التوثیق أو التجریح کما فی [۷۲۸]، أو بما له علاقة فی ازدیاد طبقات الرواة کتحریفهم (ابن) إلی (عن) کما فی [۳۳۷۴] و غیرها من التحریفات و التصحیفات.

سابعا: أمور اخری:

هناک بعض الأمور الأخری التی وقفنا علیها فی هذه الفائدة نذکر منها:

۱- ذکره طرفا من أخبار المترجمین فی هذه الفائدة و مدی اتصالهم بأهل بیت العصمة علیهم السلام کما فی جعدة بن هبیرة ابن أخت أمیر المؤمنین علیه السلام [۳۹۸] الذی قال له عتبة بن أبی سفیان: انما لک هذه الشدة فی الحرب من قبل خالک! فقال له جعدة: لو کان خالک مثل خالی لنسیت أباک.

کما یذکر الکثیر من فضائلهم لا سیما إذا کانوا من صحابة النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کما فی [۲۷۶] و [۱۱۹۱] و [۱۴۲۱] و غیرها.

۲- یذکر ما جری لبعض الرواة مع الأئمة علیهم السلام بما یدل علی منزلتهم عندهم علیهم السلام و دعائهم لهم بظهر الغیب بما یفید

حسن سیرتهم کما فی [۲۶].

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۱

۳- التعرض إلی معاناة أهل البیت علیهم السلام و ما جناه الأوغاد بحقهم حقدا علی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی مواطن متفرقة من هذه الفائدة کما فی [۲۱۱۴] و [۱۴۴۷].

۴- التعرض إلی ما قاله بعضهم من الشعر، لا سیما العقائدی الهادف کشعر سفیان بن مصعب العبدی [۱۱۸۹] و غیره.

۵- التوسع فی إیراد بعض القصص و الحکایات الطریفة التی تنطوی علی عظة نافعة، کما فی [۱۵۸۳].

۶- نقله الروایات من کتب الحدیث بلا إسناد فی الغالب مع الإحالة إلی مصدرها اختصارا، و لکنه قد یذکر الاسناد کاملا لنکتة فی المقام کما فی [۳۳۶۳]، فراجع.

۷- اتباعه نظام الإحالة فی تراجم الرجال إلی الفوائد المتقدمة لا سیما الفائدة الثانیة کما فی [۴۱۶] و السادسة کما فی [۱۹۳۱] و غیرهما.

۸- تعرضه إلی مباحث درائیة فی عدة مواضع من هذه الفائدة، کمناقشته لقول النجاشی: «لیس بذاک» فی الترجمة [۲۱۵۵] و بیان دلالة هذه الکلمة. و کذلک قولهم: «و حدیثه لیس بذلک النقی» فی الترجمة [۸۳]، أو المناقشة فی لفظة: «وجه» و دلالتها بصورة مختصرة کما فی [۱۹۲۱]، أو بیانه معنی قول النجاشی «و کان علوا» فی [۱۹۳۱]، أو بیانه اختلافهم فی دلالة بعض الألفاظ علی المدح أو التوثیق أو عدم دلالتها علی شیء من ذلک کما فی [۶۷۷].

ثامنا: المؤاخذات علی ما فی هذه الفائدة.

هناک بعض المؤاخذات التی یمکن ان تسجل علی الشیخ النوری فی هذه الفائدة، و هی:

۱- لقد أشار المصنف إلی أن ذم أهل السنة لأحد رواة الشیعة ینبغی

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۲

أن یعد من مدائحه کما فی الترجمة [۴] و قد مر عنه فی الفوائد السابقة تصریحه بأن مدح أهل السنة و قدحهم سواء، إلّا أنا وجدناه قد اعتمد توثیق ابن حجر لصاحب الترجمة [۳۶]، و کان علیه ان یقتصر علی ما ذکره من أمارات الوثاقة، و لا یردفها بتوثیق ابن حجر مراعاة للتصریحات السابقة.

۲- قد یعتمد علی إثبات وثاقة شخص ما علی روایة رواها ذلک الشخص بعینه، و لا یخفی بأن هذا الشخص متهم بجر منفعة لنفسه، کما حصل فی الترجمة [۱۴۸۵]، و کذلک فی [۱۵۱۲]، هذا مع التفات المصنف- رحمه اللّه تعالی- إلی ذلک، و تبریره علی أساس وقوع الأجلة فی طریق الروایة، و هو کما تری! ۳- الاعتداد بعدم الاستثناء من کتاب نوادر الحکمة فی مجال التوثیق کما فی [۱۸۸۷]، و الرد علی الاستثناء الحاصل لبعض الرواة کما فی [۱۶۷۰]. و هذا ما یشکل اضطرابا فی منهج التوثیق.

۴- الاستدراک بمن لم یذکر له فی ترجمته أمارة علی التوثیق، سوی أنه روی عنه فلان أو فلان، و عند تتبعنا لمثل هذه الموارد وجدنا أن الراوی عنه أیضا غیر منصوص علی وثاقته، و هی موارد قلیلة کما فی [۱۹۷۰] و غیره.

۵- اعتماده علی أمارات غیر متفق علیها فی التوثیق، و الأکثر علی خلافها.

۶- الخروج عن منهجه فی الاختصار کما نص علیه فی أول الفائدة، حیث أطال فی تراجم کثیرة کما هو الحال فی [۱۳] و [۳۹] و [۵۵] و [۶۱] و [۶۲] و [۶۶] و [۹۱] و [۹۵] و [۹۶] و [۱۲۰] و کثیر غیرها.

۷- توثیقه لمن لم یوثق قط کمقاتل بن سلیمان، و منخل بن جمیل، و یونس بن ظبیان کما أشرنا إلیهم فیما تقدم.

۸- الاستدراک بأهل السنة کمالک بن أنس، و الزهری و قد تقدمت

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۳

الإشارة إلی ذلک أیضا.

إلی غیر ذلک من الهنات الطفیفة الأخری التی لا تقلل- بنظرنا- من أهمیة هذه الفائدة لما فیها من الایجابیات الکثیرة التی نترکها للقارئ العزیز نفسه.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۴

الفائدة الحادیة عشرة حول موقف الأخباریین من حجیة القطع

لحجیة القطع أکثر من معنی إلّا أن المراد منها فی المباحث الأصولیة هو التنجیز و التعذیر.

و لما کان ثبوت القطع لدی القاطع أمرا وجدانیا لا یمکن إنکاره، و ان من یحصل لدیه مثل هذا القطع یکون قطعه حجة و منجّزا علیه عند سائر الأصولیین، لذا احتدم نقاشهم مع الأخباریین الذین نسب إلیهم- کما فی هذه الفائدة- القول بعدم حجیة القطع.

و قبل بیان موقف المصنف من هذه النسبة یحسن بنا التأکید علی ثلاثة أمور، و هی:

الأول: اتفاق الشیعة الإمامیة من الأصولیین و الأخباریین علی عدم حجیة أدلة عقلیة ظنیة مثل القیاس و الاستحسان، و نحوهما، اقتداء بأهل البیت علیهم السلام حیث تواتر عنهم علیهم السلام النهی المطلق عن استعمال مثل هذه الأدلة فی استنباط الأحکام الفقهیة.

الثانی: اختلافهم فی حجیة الأدلة العقلیة القطعیة فی مجال استنباط الأحکام الشرعیة. حیث ذهب المشهور منهم إلی صحة ذلک، و منعه الأخباریون، بمعنی عدم تحققه کما سیأتی فی هذه الفائدة.

الثالث: المراد من حکم العقل هنا هو ما یصدره علی نحو الجزم و الیقین، غیر مستند بذلک إلی الکتاب و السنة بخصوص الأحکام الشرعیة، و لیس المراد منه الحکم العقلی الواقع فی مبادئ التصدیق بالکتاب و السنة و لا الحکم الواقع فی طولهما فی مرحلة معلولات الأحکام الشرعیة کحکم

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۵

العقل بوجوب الامتثال فهذا لا إشکال فی حجیته عند الجمیع.

ثم ان الشیخ النوری- رحمه اللّه تعالی- قد افتتح هذه الفائدة بإنکار هذه النسبة إلی الأخباریین، مصرحا بأن ما یظهر من کلماتهم هو علی خلاف ما نسب إلیهم من إنکار حجیة القطع الحاصل من العقل.

ثم بین أصل اشتهار هذه النسبة إلیهم، و هو کلام الشیخ الأنصاری- قدس سره الشریف- فی رسالته: «حجیة القطع». حیث نقل عنه ما حکاه عن المحدث الأسترآبادی- رحمه اللّه تعالی- من تقسیمه العلوم إلی ما ینتهی إلی مادة قریبة من الإحساس، و إلی أخری بعیدة عنه مع وقوع الاختلاف فی الثانی دون الأول علی تفصیل بین فی محله.

و قد استفاد الشیخ الأعظم- طاب ثراه- من کلام الأسترآبادی- رحمه اللّه تعالی- عدم حجیة إدراکات العقل- عنده- فی غیر المحسوسات، مبینا من استحسن کلام الأسترآبادی من الأخباریین المتأخرین عنه کالمحدث الجزائری و البحرانی- رحمهما اللّه تعالی- حیث ذهب الأول إلی القول بحکم العقل فی البدیهیات، أما فی النظریات فان وافقه النقل و حکم بحکمه فهما متّفقان، و ان تعارضا قدم النقل علیه.

أما الثانی فقد استحسن هذا الکلام و أیّده.

و یری المحدث النوری ان ما استفاده أستاذه الشیخ الأنصاری من کلام الأسترآبادی غیر تام، و ان الأسترآبادی لم یقصد حصر المعرفة البشریة بأدوات الحسّ و التجربة: بل غرضه حصر المعرفة بالدلیل الشرعی النقلی و إلغاء الدلیل العقلی النظری فی مجال استکشاف الحکم الشرعی، و انه لیس فی کلامه إشارة أو تصریح إلی عدم حجیة حکم العقل القطعی. بل الظاهر منه نفی حجیة

الإدراک الظنی و الاستنباطات الظنیة فی نفس الأحکام الشرعیة.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۶

و قد استدل المحدّث النوری علی ذلک بأمور کثیرة نذکر منها ما یأتی:

أولا: الاستدلال بالمواضع الساقطة من عبارة الأسترآبادی المنقولة، و الاستفادة من هذه المواضع بأن مقتضی ما أفاده الأسترآبادی هو عدم جواز الاعتماد علی الدلیل الظنی فی أحکامه تعالی سواء کان ظنی الدلالة أو الطریق أو کلیهما.

مبررا لأستاذه هذا السقط بأنه لم یکن عنده کتاب الفوائد المدنیة للاسترآبادی و إنما نقل النص عن حاشیة المعالم، و کذلک الحال فی نقله عن السید الجزائری بالواسطة.

ثانیا: نقل عن الفوائد ما یفید الإشارة إلی کون حکم العقل القطعی حجة عنده و نفی الاستنباطات الظنیة، کما نقل نصا آخر صریحا بإفادة هذا المعنی.

ثالثا: نقل نصا آخر یفید عدم جواز العمل بالظن المتعلق بنفس أحکامه تعالی ثم کشف عن إبطال الأسترآبادی التمسک بالاستنباطات الظنیة من الکتاب و السنة و الاستصحاب و البراءة و القیاس و الإجماع فی نفس أحکامه تعالی، بما یفید انه کان لا یری للعقل إدراکا قطعیا فی استنباط الأحکام الشرعیة، و إلا لعده من جملة هذه الأمور، بل لقدمه علی الاستصحاب و ما یلیه.

رابعا: نقل نصا من الفوائد یفید وجوب أخذ أصول الدین و فروعه من أصحاب العصمة علیهم السلام و ان العقل لا یستقل بإثباتها، خاصة الفروع.

خامسا: اهتم ببیان رأی الأسترآبادی فی تقسیم الأخبار علی نحوین.

أحدهما: ان تکون صحة مضمون الخبر متواترة، و هذا لا یجوز التناقض فیه.

الآخر: وجود قرینة دالة علی صحة مضمونه و اعتباره، و من جملة هذه

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۷

القرائن مطابقة المضمون للدلیل العقلی القطعی.

سادسا: بین سبب ردّ الأسترآبادی- بنص منه- للترجیحات الاستحسانیة بأمرین.

أحدهما: لم یرد من الشارع إمضاء لها بل ورد النهی عنها.

الآخر: عدم ظهور دلالة عقلیة قطعیة علی حجیتها.

و هکذا نجد المصنف- رحمه اللّه تعالی- ینقل ما هو صریح بحجیة إدراک العقل إذا کان قطعیا.

و فی آخر ما اقتبسه من نصوص عن الفوائد لرد هذه النسبة نقل عنه کلاما مهما- و هو عنده بخطه- یؤید فیه صراحة ما ذکره المصنف آنفا، و انه علی الرغم من حصره لإدراک الحکم الشرعی عن طریق الدلیل النقلی و إلغاء ما سواه، فإنه لو فرض وجود الإدراک العقلی القطعی لذلک لکان حجة عنده.

أما عن المحدث الجزائری فقد دافع عنه النوری أیضا مبینا انه تبع أقوال الأسترآبادی و عنون مطالب کتبه علی غرار ما ورد فی الفوائد ثم نقل عنه کما نقل عن الأسترآبادی أمورا تبین ان ما أسقطه من أدلة العقل إنما هو الأدلة الاستحسانیة التی یعبر عنها بالاستنباط الظنی و أورد تصریحه فی وجوب تأویل الدلیل النقلی إذا تعارض مع الدلیل العقلی ذی المقدمات البدیهیة.

و أما عن بیان موقف الشیخ الحر من هذه المسألة فهو لا یحتاج إلی بیان لتصریح الشیخ الحر- قدس سره- بحجیة حکم العقل القطعی إذ قال فی الفائدة الثامنة فی بیان القرائن المعتبرة علی ثبوت الخبر: «و منها: موافقته لدلیل عقلی قطعی» «۱»، إلّا أن المصنف لم یکتف بهذا التصریح بل تابع- رحمه اللّه تعالی- أقوال الشیخ الحر و آراءه فی کتبه الأخری حول هذه

(۱) خاتمة الوسائل- الفائدة الثامنة ۳۰/ ۲۴۷.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۸

المسألة بالذات، و أطال فی نقل کلماته بما حاصله عدم وجود دلیل عقلی قطعی فی شیء من مسائل الفروع و لو فرض وجوده فهو حجة.

اما عن کلام البحرانی- قدس سره- فی الحدائق، و الدرة النجفیة، فقد بین المصنف عدم اختلافه عن کلام الأسترآبادی و لا کلام الجزائری أو الشیخ الحر.

و استخلص رأیه بأنه یری عدم استقلال العقل فی معرفة الأحکام الشرعیة بالقطع و الیقین، لا أنه یستقل و لا یکون- مع ذلک- حجة.

أما عن رأی المصنف فی هذه المسألة بالذات و الذی أفصح عنه فی آخر هذه الفائدة فخلاصته: عدم تحقق الصغری فی هذه المسألة، أی:

عدم تحقق استقلال العقل فی مجال استنباط الأحکام الفرعیة علی نحو القطع و الیقین.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۸۹

الفائدة الثانیة عشرة فی نبذ من فضیلة علم الحدیث الشریف

فی هذه الفائدة بیان لشرف علم الحدیث، و أهمیته القصوی، و دوره المتمیز فی حیاة المسلم، و مکانته العظمی من التشریع، مع التأکید علی ضرورة الجدّ فی دراسته و تدریسه.

لقد نقل المصنف- طاب ثراه- عن الشهید الثانی- رضی اللّه تعالی عنه- کلاما ضافیا فی جلالة هذا العلم و رتبته، و المثوبة علیه مع تعریفه، و ما خصت به درایته من اهتمام بالغ، و انها المراد بعلم الحدیث عند الإطلاق.

کما أورد عنه- قدس سرهما- بعض الآثار و الأخبار الواردة فی فضل علم الحدیث الشریف، ثم ساق المصنف ما ورد من عظیم الأثر عن سیدة نساء العالمین فاطمة الزهراء سلام اللّه علیها بأن حدیث المصطفی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کان یعدل عندها سبطی هذه الأمة الحسن و الحسین صلوات اللّه و سلامه علیهم.

و کفی به دلالة علی شرفه و تفانی بضعة النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم من أجل الحفاظ علی سلامته.

ثم نقل عن صاحب المعالم- قدس سره- ما یؤکد علی إعطاء الحدیث حقه روایة و درایة، لأنه مدار أکثر الأحکام الشرعیة. مع الثناء علی السلف الصالح الذین بذلوا ما فی وسعهم لأجل تحقیق الغایة من وجود الحدیث الشریف.

ثم فصل المصنف دور العلماء فی هذا الحقل، و أورد عن کشف اللثام کلمة رائعة أوصی بها الفاضل الهندی- رحمه اللّه تعالی- إخوانه العلماء و المجتهدین بهذا الخصوص.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۹۰

کما أورد عن غیره من العلماء ما یشحذ الهمم للتصدی إلی استخراج الکنوز المودعة فی الحدیث الشریف.

ثم ختم المصنف الکلام عن شرف الحدیث و أهمیته ببث حزنه و لوعته علی افتقاره من یذاکره فی هذا العلم الجلیل و کأنی به یقول:

أین الوجوه أحبّها و أودّ لو أنی فداها

أمسی لها متفقدا فی العائدین و لا أراها

ثم عطف- رحمه اللّه تعالی- إلی شرح حاله فترجم لنفسه ترجمة مجملة، ذکر فیها تاریخ ولادته، و دراسته و مشایخه ثم سفراته و رحلاته، و اختتم الکلام بتعداد مؤلفاته.

رحم اللّه تعالی شیخنا النوری، فقد کان- کما شهد تلامذته- صواما قواما مخلصا للّه فی عمله، مجدا فی أداء فرائضه، غزیر الدمع من

خشیته، متشفعا بالنبی و آل بیته صلّی اللّه علیهم و سلّم.

هذا و قد وافق الفراغ من آخر کلمة فی هذه الفائدة بقلمه الشریف الیوم العاشر من ربیع الآخر فی السنة التاسعة عشرة بعد الألف و الثلاثمائة من الهجرة الشریفة، و لم یمض طویلا- هذا القلم المعطاء- بعد إکمال هذه الخاتمة- إذ انتقل صاحبه إلی جوار الملک المنان فی لیلة الأربعاء لثلاث بقین من جمادی الآخرة لسنة عشرین بعد الألف و الثلاثمائة من الهجرة الشریفة.

تغمده اللّه بواسع رحمته و أسکنه فسیح جناته.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۹۱

منهجیة التحقیق:

للّه درّ من سمّی المحدث النوری (قده) بخاتمة المحدثین، فان ما أجادت به یراعه المبارکة لهی بحق تعدّ من أعظم ما سطرته یراع العظماء من أمثاله. و لذلک کان العمل علی خاتمة المستدرک من الصعوبة بمکان و غیر خجلین من الإقرار بذلک، بالإضافة إلی نقص النسخ الخطیة المتوفرة لدینا و التی تم العمل علیها.

و بعد:

فمن ممیّزات مؤسّستنا منهجیة العمل الجماعی، و لقد کان هذا المنهج هو الأصل فی عملنا مع ما للطاقات الفردیة الضخمة المتوافرة من مساهمة فعالة فی صیاغة هذا العمل لیخرج بهذه الحلة الفریدة نظرا لضخامته و تنوعه.

فخاتمة المستدرک و التی تحتوی علی (۱۲) فائدة هی عبارة عن اثنی عشر منهجا مختلفا و کل واحدة منها تحتاج الی جهد خاص و ذوق متمیز.

و قد تمت الإشارة الی بعض الجهد المبذول فی مقدمة الفوائد و ما تطلّبته من إمکانات فی سبیل الوصول الی عرضها و نشرها بما یتناسب مع مالها من مقام شامخ فی نفوس طلبة العلوم. و لذلک لا یسعنا القول بأن العمل الذی أنجز، یمکن حصره فی لجان معینة و افراد خاصین نتیجة تشعبه و ضخامته، و علیه فقد تمت الاستفادة من کافة الطاقات المتاحة و التی بذلت جهدا مشکورا فی التعاون معنا لانجاز هذا العمل.

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۹۲

النسخ المعتمدة فی تحقیق الکتاب:

۱- النسخة المحفوظة فی مکتبة نصیری بطهران، و هی تشتمل علی الفوائد الأولی و الثانیة و الثالثة فقط، جاء فی آخرها: کتبه الحقیر مهدی بن أبو القاسم الحسینی الکاشانی، هذا و علی هذه النسخة حاشیة لصدر الأفاضل (دانش) نصیری امینی، هکذا ذکر ذلک فی أولها حفیده فخر الدین نصیری امینی، و کذلک حاشیة اخری لیحیی بن محمّد شفیع الأصفهانی، و تقع هذه النسخة فی ۶۹۸ صحیفة من الحجم الوزیری.

۲- مخطوطة فی مکتبة الإمام الرضا علیه السلام، و هی تحتوی علی الفوائد السادسة إلی الثانیة عشرة، و هی بخط المصنف قدس سره، و قد جاء فی أولها:

بسم اللّه الرحمن الرحیم الحمد للّه و صلّی اللّه علی محمّد و آله آل اللّه الفائدة السادسة.

و فی آخرها:

و وافق الفراغ من هذا المجلد أیضا یوم العاشر من ربیع الآخر یوم ولادة سیدنا الإمام الزکی أبی محمّد الحسن بن علی الهادی صلوات اللّه علیهما فی السنة المبارکة التی أخبر أهل الحساب بتوافق الأضحی و الجمعة و النیروز فیها السنة التاسعة عشرة بعد الألف و ثلاثمائة

بید العبد المذنب المسیء حسین ابن محمّد تقی النوری الطبرسی حامدا مصلیا مستغفرا.

أی قبل سنة واحدة من وفاته کما و انه جاء فی الورقة الأولی عبارة هی:

بسم اللّه الرحمن الرحیم الحمد للّه الذی شرفنی بزیارة هذه النسخة النفیسة التی هی آخر أجزاء مستدرک الوسائل من تصنیف شیخنا العلامة النوری طاب ثراه و هی بخط یده الشریفة فی آخر عمره، فإنه توفی سنة ۱۳۲۰، حرره

خاتمة المستدرک، المقدمة، ص: ۹۳

خادمه المجاز منه العبد الفانی الشهیر بآقا بزرک الطهرانی فی (۲۰- ع ۲- ۱۳۸۰).

۳- المطبوعة الحجریة: و هی نسخة محفوظة فی مکتبة العلامة الحجة السید عبد العزیز الطباطبائی نقل فیها جمیع ما سبق لاستاذه الشیخ آقا بزرک الطهرانی إثباته من حواش و تعلیقات علی نسخته من خاتمة مستدرک الوسائل، و حیث کان الطهرانی- کما هو معروف- من التلامذة المختصین بالمحدث النوری (قدّس سرّه) و الذی یعد من کبار الأساتذة المختصین و البارعین فی هذا المضمار، فأضفی علی هذه النسخة أهمیة متمیزة عن غیرها من النسخ الحجریة الأخری- و قیمة أکبر لا تخفی علی ذوی الاختصاص.

هذا ما توفر لدینا من نسخ لنخوض بها غمار العمل علی خاتمة المستدرک، و قد اعتمدنا صیغة تلفیقیة فی عملنا مع ما توفر بین أیدینا من مصادر تعدّ قلیلة بالنسبة إلی الکم الهائل الذی استفاد منه المصنف (قده) فی تألیفه لهذا السفر القیم، و إن کنّا لم نأل جهدا فی سبیل تهیئة کل ما أمکن تهیئته من مصادر له.

و أخیرا نشکر کافة أصحاب السماحة و الاخوة الأفاضل الذین عاضدونا فی إصدار هذا السفر العظیم و بهذه الحلة الجدیدة و التی هی بحق مصداق من مصادیق عمل خاتمة المحدثین قدس سره.

هذا و آخر دعوانا ان الحمد للّه رب العالمین.

مؤسّسة آل البیت علیهم السلام لإحیاء التّراث

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳

[المقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ «۱»

ما رنحت أعطافها فی ریاض الطروس عذبات الأقلام، و لا نسجت ببنان لسانها مطارف تتشح بها غوانی الکلام أشرف من حمد اللّه الذی لا- زالت آحاد الموجودات تشکر تواتر نعمائه، و تخبر بلسان فقر الحدوث عن مستفیض آلائه، و تروی الریاض کمال قدرته بأصحّ الأسانید عن علیل النسیم، و تحدث مرسلات قطرات المزن عن متون الغمام باتصال فضله العمیم، و الصلاة علی نبیّه و مضمر سره، الذی اجتباه عنوانا لصحیفة أحبائه، و خاتمة لدفتر أنبیائه «۲»، و آله الذین جعل مقبول الطاعات موقوفا علی محبتهم، و مرفوع الأعمال معلقا علی طاعتهم، صلاة لا تنقطع ما دامت المعضلات بأنامل الأفکار منحلة، و مجاهیل الأحکام مستفادة من الأدلّة.

و بعد: فقد نجز- بحمد اللّه تعالی و حسن توفیقه- کتاب (مستدرک الوسائل) الحاوی لما خفی عن الأنام من أدلة الأحکام و المسائل، حتّی عرف صدق القائل: «کم ترک للأواخر الأوائل»، و أصبح مصباحا تزاح بأنوار أخباره

---

(۱) ورد هنا بعد البسملة- فی الحجریة دون المخطوط-: و به نستعین.

(۲) فی المخطوط و الحجریة: أبنائه و الظاهر هو ما أثبتناه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴

غیاهب الأوهام، و دستورا یرجع إلیه فی معرفة الحلال و الحرام، و دلیلا لرائد الفکر إذا تاه فی مجاهل الشبهات، و سبیلا قصدا إلی

مستور الأخبار و مخفی الروایات، و هادیا إلی کنوز من العلم لم تزل عن الأبصار مخفیّة، و ناشرا لإعلام هدایة لم تزل من قبل مطویّة، و طلع فی آفاق المفاخر بدرا کاملا بعد السرار «۱»، و عمّ نوره سائر الأمصار، و افتخر به هذا العصر علی ما تقدمه من سائر الأعصار، و أصبحت عیون الفضل به قریرة، و مسالک الأفهام به مستنیرة، و رأی العلماء منه بالعیان، ما زعموا خروجه عن «۲» حدّ الإمکان، و نظروا إلی درر متّسقة، طالما اشتاقوا أن یروها و لو متفرّقة.

و لمّا فاح مسک ختامه، و لاح کالبدر لیل تمامه، انتهی میدان القلم إلی استدراک للفوائد، و ما خفی علی الشیخ المصنف «۳» رحمه اللّه من غوالی الفرائد، فاشتمل- بحمد اللّه تعالی- کسابقه علی فوائد جمّة، و نفائس مهمّة، لم تنل لآلیها من قبل کفّ غائص، و لا دنت من آرام «۴» کناسها حبالة قانص، فکم من راو مجهول بین أبناء صنفه بیّنت فیها حاله، و مهجور لضعفه نبّأت علی أنّه فی غایة الجلالة، و مشتبه شخصه و حاله یزول عنه الشکّ و الریب، و مطعون فی دینه یظهر براءته عن وصمة العیب.

و کم من عالم ضاع اسمه فی زوایا الخمول، و درست من أبیات فضائله

---

(۱) السرار: اختفاء القمر آخر لیلة من الشهر، لسان العرب ۲: ۶۸۲ مادة: سرر.

(۲) فی الحجریة: من.

(۳) الشیخ الإمام، العلامة المحقق، محمّد بن الحسن بن علی بن محمّد بن الحسین الحر العاملی المشغری، کان عالما، فاضلا، أدیبا، فقیها، محدثا، بل من أجلّة المحدّثین، صنف العدید من الکتب و الرسائل و کان من أهمها و أشهرها «وسائل الشیعة».

ولد فی قریة مشغرة لیلة الجمعة ثامن شهر رجب المرجب سنة ۱۰۳۳ ه، و توفی فی المشهد الرضوی علی مشرفها السلام فی الحادی و العشرین من شهر رمضان سنة ۱۱۰۴ ه.

(۴) الآرام: جمع رئم، و هو الظبی الأبیض الخالص البیاض، انظر الصحاح ۵: ۱۹۲۷ مادة:

رام.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵

الآثار و الطلول، و أخمدت مصابیح فضائله أعصار الأعصار، و عادت ریاض مناقبه ذاویة الأزهار، أظهرت ما خفی من علمه، و جدّدت ما درس من رسمه، حتی عاد منارا به یهتدی، و علما به یقتدی.

و أصل من معظم الأصول، کان عند القدماء علیه المعوّل، لا غناء لهم عنه و لا متحول، کان لهم علیه فی العمل المدار، و فی اشتهار الصحة کالشمس فی رابعة النهار، أصبح فی هذه الأعصار مجهول الانتساب و المقدار، و قابله أهله بالردّ و الإنکار، أعرصوا عنه مذ لم یعرفوه، و جهلوا حاله- أو حال مصنّفه- فانکروه، فشیّدت- بحمد اللّه تعالی- فیها أساس صحّته، و أثبتّ علوّ قدر مصنّفه و جلالة رتبته.

و آخر محت آثاره شبهات الغافلین، و تشکیکات الجاهلین، جدّدت معالمه الدارسة، و أحییت آثاره الطامسة، و أجبت عن تلک الشبهات الغثة، و الشکوک الرثّة، حتی أضحت بریئة من تلک التهم، و انجاب عنه ذلک لغمام المدلهم.

و بالجملة فهذه الدرر و الفرائد، التی نظمتها فی سلک واحد، جدیرة بأن تکون لأجیاد غوانی المعانی عقودا، و یفصّل هذا السابری لأجسادها حللا و برودا، إذ کلّ فائدة منها فریدة عن غیرها ممتازة، و خریدة عن جاراتها منحازة، تستقل کلّ منها بنفسها، و تفوق علی من سواها من جنسها، و کان من حقها أن نجعل کل فائدة منها کتابا مستقلا، و موردا یروی ظمأ طلّابها علا و نهلا، و لکن صدّنا عن ذلک ما عزمنا علیه من إتمام مستدرک الکتاب، و کراهة أن تبقی مشیدات قصوره ناقصة البیوت و الأبواب، و الناظر فی ذلک بالخیار: إن شاء أبقاها علی ما وقع علیه الاختیار، و ان شاء جعلها عقودا مفصّلة فی نحور الطروس، و نفائس تتنافس فی رؤیتها النفوس، و أسأل اللّه أن یجعل نفعها عامّا لخصوص اولی الألباب، و أن ینفعنی بها یوم الحساب.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷

الفائدة الأولى [فی ذکر الکتب التی نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرک]

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹

فی ذکر الکتب التی نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرک، ممّا لم یکن عند الشیخ الجلیل المتبحّر صاحب الوسائل رحمه اللّه، أو کان و لم یعرف صاحبه فی وقت التألیف، و هی کثیرة نذکر عمدتها:

[۱] کتاب الجعفریات: و یعرف فی کتب الرجال بالأشعثیات، و یأتی وجه التسمیة بها.

[۲] کتاب درست بن أبی منصور.

[۳] أصل زید الزرّاد.

[۴] کتاب أبی سعید عبّاد العصفری.

[۵] کتاب عاصم بن حمید الحنّاط.

[۶] أصل زید النرسی.

[۷] کتاب جعفر بن محمّد بن شریح الحضرمی.

[۸] کتاب محمّد بن المثنّی.

[۹] کتاب عبد الملک بن حکیم.

[۱۰] کتاب المثنّی بن الولید الحنّاط.

[۱۱] کتاب خلّاد السدی.

[۱۲] کتاب حسین بن عثمان بن شریک.

[۱۳] کتاب عبد اللّه بن یحیی الکاهلی.

[۱۴] کتاب سلام بن أبی عمرة.

[۱۵] جزء من نوادر علیّ بن أسباط.

[۱۶] مختصر کتاب العلاء بن رزین.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰

[۱۷] کتاب المؤمن- أو ابتلاء المؤمن- للحسین بن سعید الأهوازی.

[۱۸] کتاب الدیات لظریف بن ناصح.

[۱۹] کتاب المسلسلات للشیخ أبی محمّد جعفر بن أحمد القمی.

[۲۰] کتاب المانعات من دخول الجنّة له أیضا.

[۲۱] کتاب الغایات له [أیضا].

[۲۲] کتاب العروس فی أعمال الجمعة له أیضا.

[۲۳] کتاب القراءات لأحمد بن محمّد السیّاری، و یعرف أیضا بکتاب التنزیل و التحریف.

[۲۴] کتاب إثبات الوصیّة للشیخ الجلیل علی بن الحسین المسعودی.

[۲۵] کتاب دعائم الإسلام للقاضی نعمان بن أبی عبد اللّه المصری.

[۲۶] کتاب شرح الأخبار له أیضا.

[۲۷] کتاب الاستغاثة لأبی القاسم علی بن أحمد الکوفی.

[۲۸] کتاب الآداب و الأخلاق له أیضا.

[۲۹] کتاب النوادر للسیّد الأجل ضیاء الدین فضل اللّه بن علی الراوندی.

[۳۰] کتاب روض الجنان- و هو التفسیر الکبیر- للشیخ أبی الفتوح الحسین بن علی الخزاعی الرازی.

[۳۱] رسالة تحریم الفقّاع للشیخ أبی جعفر الطوسی.

[۳۲] کتاب معدن الجواهر لأبی الفتح محمّد بن علی الکراجکی.

[۳۳] کتاب لبّ اللباب للشیخ الجلیل هبة اللّه بن سعید المعروف بالقطب الراوندی.

[۳۴] کتاب الدعوات له أیضا.

[۳۵] کتاب فقه القرآن له أیضا.

[۳۶] کتاب التمحیص لأبی علی محمّد بن همام.

[۳۷] کتاب الهدایة للصدوق.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱

[۳۸] کتاب المقنع له أیضا.

[۳۹] کتاب نزهة الناظر لأبی یعلی الجعفری تلمیذ الشیخ المفید رحمه اللّه.

[۴۰] کتاب مصباح الشریعة المنسوب إلی مولانا الصادق علیه السلام.

[۴۱] صحیفة الرضا علیه السّلام.

[۴۲] الرسالة الذهبیّة لمولانا الرضا علیه السّلام.

[۴۳] کتاب الفقه المنسوب إلی مولانا الرضا علیه السّلام أیضا.

[۴۴] کتاب فلاح السائل و نجاح المسائل للسیّد رضیّ الدین علی بن طاوس، و قد وصل إلینا الجزء الأول منه، و هو من مجلّدات التتمّات و المهمّات.

[۴۵] کتاب مشکاة الأنوار للمحدّث الفاضل سبط أمین الإسلام الشیخ الطبرسی صاحب مجمع البیان.

[۴۶] رسالة فی المهر للشیخ المفید رحمه اللّه.

[۴۷] المسائل الصاغانیّة له أیضا، و غیرها من الرسائل و أجوبة المسائل.

[۴۸] کتاب عوالی اللآلی للشیخ الفاضل ابن أبی جمهور الأحسائی.

[۴۹] کتاب درر اللآلی العمادیة له أیضا.

[۵۰] تفسیر الشیخ الجلیل محمّد بن إبراهیم النعمانی.

[۵۱] کتاب جامع الأخبار المردّد مؤلّفه بین جماعة یأتی ذکر أسامیهم.

[۵۲] کتاب الشهاب للقاضی أبی عبد اللّه محمّد بن سلامة القضاعی.

[۵۳] مزار الشیخ محمّد بن المشهدی.

[۵۴] تاریخ قم تألیف الشیخ الفاضل حسن بن محمّد بن الحسن القمی، المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[۵۵] الخصائص للسیّد الرضیّ، جامع نهج البلاغة.

[۵۶] سعد السعود للسیّد رضیّ الدین علی بن طاوس.

[۵۷] کتاب الیقین- أو کشف الیقین- له أیضا.

[۵۸] کتاب التعازی للشریف الزاهد أبی عبد اللّه محمّد بن علی بن الحسن بن

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲

عبد الرحمن العلوی الحسنی.

[۵۹] کتاب المجموع الرائق للسیّد الفاضل هبة اللّه بن أبی محمّد الحسن الموسوی.

[۶۰] طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله لأبی العباس المستغفری.

[۶۱] مجامیع ثلاثة للشهید الأوّل قدس اللّه روحه الزکیّة.

[۶۲] کتاب کنوز النجاح للشیخ أبی علی صاحب مجمع البیان.

[۶۳] کتاب عمدة الحضر له أیضا.

[۶۴] کتاب صغیر وجدناه فی الخزانة الرضویة.

[۶۵] کتاب غرر الحکم و درر الکلم لعبد الواحد الآمدی.

و عندنا کتب اخری قلّما «۱» رجعنا إلیها، أشرنا إلی أسامیها فی محلّه.

و أمّا ما نقلنا عنه بتوسّط کتاب بحار الأنوار فهو:

[أ] کتاب الإمامة و التبصرة للشیخ الجلیل علی بن الحسین بن موسی بن بابویه.

[ب] کتاب العلل لمحمّد بن علی بن إبراهیم بن هاشم القمیّ رحمه اللّه.

[ج] کتاب أعلام الدین فی صفات المؤمنین للشیخ العارف أبی محمّد الحسن بن محمّد الدیلمی.

[د] کتاب قضاء حقوق المؤمنین للشیخ سدید الدین أبی علی بن طاهر السوری.

[ه] کتاب مقصد الراغب للشیخ الحسین بن محمّد بن الحسن المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[و] کتاب مصباح الأنوار للشیخ هاشم بن محمّد.

[ز] کتاب العدد القویّة لدفع المخاوف الیومیّة، تألیف الشیخ الفقیه رضیّ الدین علیّ بن یوسف بن مطهّر الحلی، أخ العلامة رحمهما اللّه تعالی.

---

(۱) فی المخطوط و الحجریة: فلما، و قد أثبتنا ما هو أنسب.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳

الفائدة الثانیة [فی شرح حال هذه الکتب و مؤلّفیها]

اشارة

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵

فی شرح حال هذه الکتب و مؤلّفیها

۱- أمّا الجعفریّات:

فهو من الکتب القدیمة المعروفة المعوّل علیها، لإسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام.

قال النجاشی فی رجاله: إسماعیل بن موسی بن جعفر بن محمّد بن علیّ ابن الحسین علیهم السلام، سکن مصر و ولده بها، و له کتب

یرویها عن أبیه عن آبائه، منها: کتاب الطهارة، کتاب الصلاة، کتاب الزکاة، کتاب الصوم، کتاب الحج، کتاب الجنائز، کتاب الطلاق، کتاب النکاح، کتاب الحدود، کتاب الدعاء، کتاب السنن و الآداب، کتاب الرؤیا.

أخبرنا الحسین بن عبید اللّه، قال: حدثنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل، قال: حدّثنا أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الکوفی بمصر- قراءة علیه- قال: حدثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهم السلام «۱»، قال: حدثنا أبی بکتبه «۲».

و قال الشیخ رحمه اللّه فی الفهرست: إسماعیل بن موسی بن جعفر بن محمّد بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب علیهم السلام سکن مصر

---

(۱) کذا، و المصدر بطبیعته خال من التحیة و هو الصحیح لوقوع المعصوم فی عمود النسب.

(۲) رجال النجاشی: ۲۶/ ۴۸.

و مولده «۱» بها، له کتب عن أبیه عن آبائه مبوّبه، منها: کتاب الطهارة، کتاب الصلاة، کتاب الزکاة، کتاب الصوم، کتاب الحجّ، کتاب الجنائز، کتاب الطلاق، کتاب النکاح، کتاب الحدود، کتاب الدیات، کتاب الدعاء، کتاب السنن و الآداب، کتاب الرؤیا.

أخبرنا «۲» الحسین بن عبید اللّه، قال: أخبرنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل الدیباجی، قال: حدثنا أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الکوفی بمصر- قراءة علیه- من کتابه، قال: حدثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهم السلام، قال: حدثنا أبی إسماعیل «۳».

و قال فی رجاله: محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی، یکنّی أبا علی و مسکنه بمصر فی سقیفة جواد، یروی نسخة عن موسی بن إسماعیل بن موسی ابن جعفر علیهما السلام، عن أبیه إسماعیل بن موسی، عن أبیه موسی بن جعفر علیهما السلام، قال التلعکبری: أخذ لی والدی منه إجازة فی سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة «۴».

و قال فی ترجمة محمّد بن داود بن سلیمان: یکنّی أبا الحسن یروی عنه التلعکبری، و ذکر أنّ إجازة محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی وصلت إلیه علی ید هذا الرّجل فی سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة، قال: سمعت منه فی هذه السنة

---

(۱) جاء فی هامش النسخة الحجریة منه قدس سره: «کذا فی نسخ الفهرست و الظاهر أنه اشتباه و الصحیح ما فی النجاشی من أن ولده بها، و کیف یکون مولده بمصر و أبوه علیه السلام حی بالمدینة، و قد جعله فی طبقات الناظرین فی صدقاته».

نقول: أمّا فی النسخة المطبوعة من الفهرست: «و ولده» و هو یطابق ما فی النجاشی المتقدم، فلاحظ.

(۲) فی النسخة المطبوعة من الفهرست زیادة لفظ: بجمیعها.

(۳) فهرست الشیخ: ۱۰/ ۳۱. و فیه: علیه بدل علیهما. و تقدم ان لا مورد للتحیة.

(۴) رجال الشیخ: ۵۰۰/ ۶۳. و فیه: علیه السلام.

من الأشعثیات ما کان إسناده متّصلا بالنبی صلّی اللّه علیه و آله، و ما کان غیر ذلک لم یروه عن صاحبه، و ذکر التلعکبریّ أنّ سماعة هذه الأحادیث المتّصلة الأسانید من هذا الرجل، و روایة جمیع النسخة بالإجازة عن محمّد بن الأشعث، و قال لیس لی من هذا الرجل إجازة «۱».

و قال النجاشی: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن سهل الدیباجی، أبو محمّد لا بأس به، کان یخفی أمره کثیرا، ثمّ ظاهر بالدین فی آخر عمره، له کتاب إیمان أبی طالب. أخبرنی به عدّة من أصحابنا، و أحمد بن عبد الواحد «۲».

و قال العلّامة طاب ثراه فی الخلاصة بعد نقل کلام النجاشی إلی قوله:

آخر عمره و قال ابن الغضائری: کان یضع الأحادیث، و یروی عن المجاهیل و لا بأس بما یروی عن الأشعثیات، و ما یجری مجراها ممّا رواه غیره «۳»، انتهی.

و قال الشیخ رحمه اللّه فی رجاله: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن سهل الدیباجی، بغدادیّ کان ینزل درب الزعفرانی ببغداد، سمع منه التّلعکبریّ سنة سبعین و ثلاثمائة، و له منه إجازة و لابنه، أخبرنا عنه الحسین بن عبید اللّه، یکنّی أبا محمّد «۴»، انتهی.

و لا یخفی أنّ مدح النجاشی، و روایة العدّة و التّلعکبریّ و ابنه عنه، و عدم إشارة الشیخ إلی ذمّ فیه، و اعتماده «۵» و النجاشی و الحسین بن عبید اللّه علیه فی الروایة عن الأشعثیات، و ذکره بالکنیة فی مقام ذکر الطریق.

یوجب «۶» الاعتماد، و یوهن کلام ابن الغضائری، و ان استثنی روایته عن

---

(۱) المصدر السابق: ۵۰۴/ ۷۵.

(۲) رجال النجاشی: ۱۸۶/ ۴۹۳.

(۳) رجال العلامة: ۸۱/ ۴.

(۴) رجال الشیخ: ۴۷۴/ ۳.

(۵) أی الشیخ الطوسی.

(۶) جواب لقوله «لا یخفی.» المتقدم قبل أسطر.

الأشعثیات، فإنّ جلالة شأنهم، و علوّ مقامهم، و تثبتهم، تأبی عن الروایة عن الوضّاع، و جعله شیخا للإجازة.

و یؤیده کلام جماعة من أصحابنا: کالشیخ محمّد فی شرح الاستبصار «۱»، و الشیخ عبد النبیّ فی الحاوی «۲»، و سمیّه الکاظمی فی التکملة، بل نسبه فیها إلی الأکثر «۳»، و المجلسی «۴»، و صاحب النقد «۵»، و أستاده خرّیت هذه الصناعة المولی عبد اللّه التستری «۶»، من أنّ المراد من ابن الغضائری صاحب الرجال، هو أحمد الغیر المذکور فی الرجال، الذی صرّح الجماعة بأنّهم لم یقفوا فیه علی جرح و لا تعدیل، بل قال فی البحار: و رجال ابن الغضائری، و هو إن کان الحسین فهو من أجلّة الثقات، و إن کان أحمد- کما هو الظاهر- فلا اعتمد علیه کثیرا، و علی أی حال الاعتماد علی هذا الکتاب یوجب ردّ أکثر أخبار الکتب المشهورة «۷»، انتهی.

و ممّن روی عن الأشعثیات بتوسط سهل علیّ بن بابویه «۸» قدّس سره کما

---

(۱) عنوانه: استقصاء الاعتبار فی شرح الاستبصار.

(۲) الموسوم ب: حاوی الأقوال فی معرفة الرجال للشیخ عبد النبی الجزائری المتوفی سنة ۱۰۲۱ هجریة، لا زال مخطوطا.

(۳) تکملة الرجال ۱: ۱۲۶- ۱۳۱.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۴۱.

(۵) نقد الرجال: ۲۰/ ۴۴ و ۱۰۶/ ۷۵.

(۶) أنظر مجمع الرجال ۱: ۱۰.

(۷) بحار الأنوار ۱: ۴۱.

(۸) یبدو ان الشیخ المؤلف قدس سره اشتبه علیه الأمر، کما اشتبه علی الشیخ المجلسی قدس سره فی البحار من قبله.

إذ بعد البحث ثبت ان الروایات المقصودة و المشار إلیها هی ما رواه جعفر بن أحمد بن علی القمی و لیس علی بن بابویه القمی.

و ذلک لأن المشار إلیها من الأحادیث أخلاقیة فی الغالب و الإمامة و التبصرة معلوم بحثه و موضوعه من عنوانه.

أضف ان النسخة التی کانت بید العلامة المجلسی من الإمامة و التبصرة ملفقة منه و جامع الأحادیث حیث سقط صفحة عنوان الجامع و بالتالی عزیت احادیث الجامع إلی الإمامة مما نشأ عنه ذلک، و لمزید التوضیح راجع مستدرک الوسائل الجزء الأول صفحة ۳۹ من مقدمة التحقیق.

هذا و مما یثیر العجب ان العلّامة النوری (ره) بنفسه شکک فی صحة کون ما ینقل عنه العلّامة المجلسی (ره) بعنوان الإمامة و التبصرة هو نفس هذا الکتاب، و مما استند إلیه فی هذا التشکیک وجود الروایة فیه عن سهل بن أحمد الدیباجی و أن روایة علی بن بابویه عنه تنافی طبقته، راجع الجزء الثالث صفحة ۵۲۹ من الطبعة الحجریة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹

یظهر من کتاب الإمامة و التبصرة له، و قد نقل عنه فی البحار کثیرا، سیّما فی کتاب العشرة، و وجدناه مطابقا لما فی أصله «۱».

و لا بعد فی روایة علی بن بابویه عنه «۲»، مع روایة الحسین- المتأخر عنه بطبقتین- عنه أیضا، فإنّ وفاه علی فی سنة تسع و عشرین و ثلاثمائة، و قد مرّ أنّ التلعکبری سمع منه سنة سبعین و ثلاثمائة، فلو کان عمره حینئذ ثمانین مثلا کان فی وقت وفاة علی فی حدود الأربعین، و روایته عنه قبله بمدّة غیر مستبعد.

و ممّن روی هذا الکتاب عن محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط سهل:

أبو عبد اللّه محمّد بن الحسن التمیمی البکری، کما یأتی فی شرح حال کتاب النوادر للسیّد فضل اللّه الراوندی «۳».

ثم اعلم أنّ جماعة أخری رووا هذا الکتاب عنه غیر سهل:

---

(۱) راجع بحار الأنوار علی سبیل المثال ۷۴: ۸۰/ ۸۰ و ۴۰۰/ ۴۴، و جامع الأحادیث: ۱۱ و ۲۷.

(۲) لکنه فی الفائدة الثالثة فی ترجمة الحادی عشر من المشایخ العظام الّذین تنتهی إلیهم السلسلة فی الإجازات، و هو علی بن بابویه القمی (ره): ذکر أن روایة علی ابن بابویه القمی (ره) عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری و الحسن بن حمزة العلوی و. و عن سهل بن أحمد الدیباجی تنافی طبقته، و هذا مناف لما أورده هنا، نعم بعد أن ذکر المنافاة المذکورة قال: (و إن أمکن التکلف فی بعضها) و لعلّ مراده بالبعض روایته عن سهل أو أنها جزء من مراده، فیمکن التکلف برفع المنافاة بین ما صدر عنه فی المقامین.

(۳) یأتی فی الصفحة: ۱۷۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰

۱- منهم: شیخ هذه الطائفة و وجهها أبو محمّد هارون بن موسی التلعکبری کما تقدّم «۱».

۲- و منهم: الشیخ الجلیل أبو المفضّل الشیبانی، قال رضیّ الدین علی ابن طاوس فی فلاح السائل: حدّث أبو المفضّل محمّد بن عبد اللّه رحمه اللّه قال: کتب إلیّ محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی من مصر، یقول: حدثنا موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام، و ساق السند «۲» «۳» و الخبر موجود فی أواخر هذا الکتاب.

۳- و منهم: أبو الحسن علی بن جعفر بن حمّاد، قال العلامة فی إجازته الکبیرة لبنی زهرة: و من ذلک کتاب الجعفریات، و هی ألف حدیث بهذا الإسناد: عن السیّد ضیاء الدین فضل اللّه بإسناد واحد، رواها عن شیخه عبد الرحیم، عن أبی شجاع صابر بن الحسین بن فضل اللّه بن مالک، قال:

حدثنا أبو الحسن علیّ بن جعفر بن حمّاد بن دائن «۴» الصیّاد بالبحرین، قال:

أخبرنا بها أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی، عن أبی الحسن موسی ابن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام.

۴- و منهم: عبد اللّه بن المفضل، قال الشیخ رحمه اللّه فی باب البیّنات من التهذیب: عنه، عن عبد اللّه بن المفضّل بن محمّد بن هلال

«۵»، عن محمّد

---

(۱) تقدم فی صفحة: ۱۶، عند نقله کلام الشیخ فی رجاله فی ترجمة محمّد ابن محمد بن الأشعث الکوفی نقلا عن التلعکبری قال: أخذ لی والدی منه إجازة فی سنة ثلاث عشر و ثلاثمائة.

(۲) ورد فی الحجریة بعد السند زیادة: و المتن.

(۳) فلاح السائل: ۲۸۴، و انظر الأشعثیات: ۲۴۸.

(۴) کذا و فی بحار الأنوار ۱۰۷: ۱۳۲: رائق.

(۵) کذا فی النسخة المطبوعة من الاستبصار ۳: ۲۴/ ۷۸، و فی التهذیب ۶: ۲۶۵/ ۷۱۰ و رجال النجاشی: ۲۳۲/ ۶۱۶: عبید اللّه بن الفضل بن محمّد بن هلال.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱

ابن محمّد بن الأشعث الکندی «۱»، قال: حدّثنا موسی بن إسماعیل، عن أبیه، قال: حدّثنی أبی، [عن أبیه] عن جدّه، عن علیّ علیهم السلام. إلی آخره.

و رواه فی الاستبصار أیضا، إلّا أنّ فی جملة من نسخه عبد اللّه بن المفضّل، عن محمّد بن هلال، عن محمّد بن محمّد «۲». إلی آخره.

۵- و منهم: إبراهیم بن محمّد بن عبد اللّه القرشی، ففی التهذیب: محمّد ابن أحمد بن داود، عن أبی أحمد إسماعیل بن عیسی بن محمّد المؤدب، قال:

حدثنا إبراهیم بن محمّد بن عبد اللّه القرشی، قال: حدثنا محمّد بن محمّد بن الأشعث بمصر، قال: حدثنا أبو الحسن موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر ابن محمّد بن علی بن الحسین علیهم السلام «۳». إلی آخره، کذا فی نسخة، و فی نسخة محمّد بن محمّد بن هیثم بدل الأشعث.

و صرّح الفاضل الأردبیلی فی جامع الرّواة: أنّه سهو، لعدم وجوده فی کتب الرجال «۴».

و الخبر موجود فی الکتاب کما رواه «۵».

۶- و منهم: أبو محمد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه «۶» - المعروف بابن

---

(۱) جاء فی هامش النسخة الحجریة منه قدس سره ما لفظه: کذا فی نسخ التهذیب، و لعلّه اشتباه، فإنّ أحدا لم ینسب محمدا إلی کندة، و إنّما صرّحوا بکونه کوفیا، و کأن محمد بن أشعث الکندی الخبیث المعروف خلج فی خاطره الشریف، فجری القلم علی ما حضر فیه، و قد وقع له (رحمه اللّه) مثل ذلک فی إسحاق بن عمّار من نسبته إلی الفطحیة، بشرح لا یلیق بالمقام.

(۲) الاستبصار ۳: ۲۴/ ۷۸، و ما بین المعقوفین لم یرد فی الحجریة.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۳/ ۱.

(۴) جامع الرواة ۲: ۱۸۷.

(۵) الأشعثیات: ۷۶.

(۶) فی المخطوط و الحجری: أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه. و هو خطأ و الصحیح المثبت. لما یأتی بعد أسطر، و انظر ترجمته فی سیر اعلام النبلاء ۱۶: ۳۵۱/ ۲۵۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲

السقّاء- کما هو موجود فی أوّل النسخة التی وصلت إلینا، ففیه: أخبرنا القاضی أمین القضاة أبو عبد اللّه محمّد بن علی بن محمّد-

قراءة علیه، و أنا حاضر أسمع.

قیل له: حدّثکم والدکم أبو الحسن علی بن محمّد بن محمّد، و الشیخ أبو نعیم محمّد بن إبراهیم بن محمّد بن خلف الجمازی، قالا: أخبرنا الشیخ أبو الحسن أحمد بن المظفّر العطار، قال: أخبرنا أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان- المعروف بابن السقّاء- قال: أخبرنا أبو علی محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی من کتابه، سنة أربع عشرة و ثلاثمائة، قال: حدثنی أبو الحسن موسی بن إسماعیل. إلی آخره «۱».

ثمّ قد یذکر فی أوّل السّند فیقول: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد «۲»، و الأغلب أن یبتدئ بمحمّد، فیقول: أخبرنا محمّد، حدثنی موسی. إلی آخره.

۷- و منهم: أبو أحمد عبد اللّه بن عدی بن عبد اللّه «۳»، قال العلّامة المجلسی قدس سره فی الفصل الرابع من أول البحار: و کلّ ما کان فیه نوادر الراوندی بإسناده، فهذا سنده نقلته کما وجدته: أخبرنا. إلی آخر ما یأتی فی شرح حال النوادر «۴»، و قال فی الحاشیة فی هذا المقام: أقول أخبار الأشعثیات کانت مشهورة بین الخاصّة و العامّة، و قد جمع الشیخ محمّد بن (محمّد بن) «۵» الجزری الشافعی أربعین حدیثا، کلّها من تلک الأخبار المذکورة فی النوادر بهذا السند، قال فی أوّله: أردت جمع أربعین حدیثا من روایة أهل البیت الطیّبین

---

(۱) الجعفریات: ۲.

(۲) الجعفریات: ۶۶.

(۳) فی الحجریة و المخطوط: عبد اللّه بن احمد بن عدی و هو خطأ و الصحیح المثبت، إذ هو صاحب الکامل فی الضعفاء.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۵۴. و یأتی فی صفحة ۱۷۳، رقم (۲۹).

(۵) ما بین الأقواس لم یرد فی الجعفریات.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۳

الطاهرین علیهم السلام- حشرنا اللّه فی زمرتهم و أماتنا علی محبّتهم- من الصحیفة التی ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدی.

ثم قال: أخبرنا أبو بکر محمّد بن عبد اللّه المقدسی، عن سلیمان بن حمزة المقدسی، عن محمود بن إبراهیم، عن محمّد بن أبی بکر المدینی، عن یحیی بن عبد الوهّاب، عن عبد الرحمن بن محمّد، عن أحمد بن محمّد الهروی، عن أبی أحمد عبد اللّه بن أحمد بن عدی «۱».

قال: و أخبرنی أیضا أحمد بن محمّد الشیرازی، عن علی بن أحمد المقدسی، عن عمر بن معتمر، عن محمّد بن عبد الباقی، عن أحمد بن علی الحافظ، عن الحسن الحسینی الأسترابادی، عن عبد اللّه بن أحمد بن عدیّ «۲»، عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، عن موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام، عن أبیه إسماعیل، عن أبیه موسی، عن آبائه علیهم السلام، ثم ذکر أسانید الأخبار بهذا السند «۳» انتهی.

و من الغریب بعد ذلک کلّه، ما ذکره الشیخ الجلیل فی جواهر الکلام فی کتاب الأمر بالمعروف، ما لفظه: و أغرب من ذلک کلّه استدلال من حلّت الوسوسة فی قلبه، بعد حکم أساطین المذهب بالأصل المقطوع، و إجماع ابنی زهرة و إدریس- اللذین قد عرفت حالهما- و ببعض النصوص الدالة علی أنّ الحدود للإمام علیه السلام خصوصا المروی عن کتاب الأشعثیات، لمحمّد بن محمّد بن الأشعث- بإسناده عن الصادق، عن أبیه، عن آبائه، عن علی علیهم السلام: «لا یصلح الحکم، و لا الحدود، و لا الجمعة إلّا بالإمام» «۴» - الضعیف سندا، بل الکتاب المزبور علی ما حکی عن بعض الأفاضل، لیس من

---

(۱): تقدم ضبطه.

(۲): تقدم ضبطه.

(۳) النص فی الجعفریات: ۴- ۵.

(۴) الجعفریات: ۲۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴

الأصول المشهورة، بل و لا المعتبرة، و لم یحکم أحد بصحّته من أصحابنا، بل لم تتواتر نسبته الی مصنّفه، بل و لم تصحّ علی وجه تطمئنّ النفس بها، و لذا لم ینقل عنه الحرّ فی الوسائل، و لا المجلسی فی البحار، مع شدّة حرصهما- خصوصا الثانی- علی کتب الحدیث، و من البعید عدم عثورهما علیه، و الشیخ و النجاشی، و إن ذکرا أنّ مصنّفه من أصحاب الکتب، إلّا أنّهما لم یذکرا الکتاب المزبور بعبارة تشعر بتعیینه، و مع ذلک فإنّ تتبعه و تتبّع کتب الأصول یعطیان أنّه لیس جاریا علی منوالها، فإنّ أکثره بخلافها، و إنّما تطابق روایته فی الأکثر روایة العامّة. إلی آخره «۱»، انتهی موضع الحاجة، و فیه مواقع للنظر بل التعجب.

أمّا أولا: فقوله رحمه اللّه: «ضعیف «۲» سندا»، فإنّ الکتاب علی ما زعمه لمحمّد بن الأشعث، و هو ثقة من أصحابنا، کما فی رجال النجاشی و الخلاصة «۳» و الطریق إلیه صحیح، کما عرفت.

و الحقّ الذی لا مریة فیه أنّه لإسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام کما عرفت سابقا، و انّما وصل إلی محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط ابنه موسی، و منه انتشر هذا الکتاب، و عرف بالأشعثیات.

و یعرّف جلالة قدر إسماعیل و علوّ مقامه- مضافا الی التأمّل (فیما) «۴» فی ترجمته- ما ذکره الکشی فی ترجمة صفوان بن یحیی، أنّه مات فی سنة عشر و مائتین بالمدینة، و بعث إلیه أبو جعفر علیه السلام بحنوطه و کفنه، و أمر إسماعیل بن موسی علیه السلام بالصلاة علیه «۵».

---

(۱) جواهر الکلام ۲۱: ۳۹۷- ۳۹۸.

(۲) کذا فی المخطوط و الحجریة، و لکن هناک فی الحجریة استظهار: الضعیف.

(۳) رجال النجاشی: ۳۷۹/ ۱۰۳۱ و رجال العلامة ۱۶۱/ ۱۵۲.

(۴) کذا، و فی الحجریة وردت ک: نسخة بدل.

(۵) رجال الکشی ۲: ۷۹۲/ ۹۶۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۵

و فی الکافی: عن أبی علی الأشعری، عن محمّد بن عبد الجبّار، و عن محمّد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان. و عن محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین جمیعا، عن صفوان بن یحیی، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، أنّ أبا الحسن موسی علیه السلام بعث إلیه بوصیّة أبیه، و بصدقته، و ساق الحدیث «۱».

و فیه: و جعل صدقته هذه إلی علی علیه السلام و إبراهیم، فإذا انقرض أحدهما دخل القاسم مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل إسماعیل مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل العبّاس مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما فالأکبر من ولدی، فان لم یبق من ولدی إلّا واحد فهو الذی یلیه، و زعم أبو الحسن علیه السلام أنّ أباه قدم إسماعیل فی صدقته علی العباس، و هو أصغر منه «۲».

و قال المفید رحمه اللّه فی الإرشاد- بعد ذکر أولاد موسی علیه السلام-:

و لکلّ واحد من ولد أبی الحسن موسی علیه السلام فضل و منقبة مشهورة «۳».

و أمّا ابن إسماعیل أبو الحسن موسی، فقال الشیخ فی الفهرست: موسی ابن إسماعیل له کتاب الصلاة، و کتاب الوضوء، رواهما عنه

محمّد بن محمّد بن الأشعث، و له كتاب جامع التفسير «۴».

و قال النجاشي: موسى بن إسماعيل له كتاب جوامع التفسير، و له كتاب الوضوء، روى هذه الكتب محمّد بن الأشعث «۵».

و يظهر منهما أنّه من العلماء المؤلّفين، مع أنّه في المقام من مشايخ

---

(۱) الكافي ۷: ۵۳/ ۸، مع بعض الاختلاف في السند.

(۲) الكافي ۷: ۵۴/ ۸.

(۳) الإرشاد ۲: ۲۴۶.

(۴) فهرست الشيخ: ۱۶۳/ ۷۲۱.

(۵) رجال النجاشي: ۴۱/ ۱۰۹۱.

الإجازة، و النسخة معلومة الانتساب إلى أبيه إسماعيل، و لذا تلقّاها الأصحاب بالقبول كما عرفت من حال «۱» الرّواة و المحدّثين، و رووها عن محمّد بن الأشعث من غير تأمّل و نكير من أحد منهم، بل روى عنه هذه النسخة أيضا الثقة العين محمّد بن يحيى الخزاز، كما في المجلس الحادي و السبعين من أمالي الصدوق قدس سره، قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن إدريس رحمه اللّه، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: أخبرني محمّد بن يحيى الخزاز، قال: حدثني موسى بن إسماعيل، عن أبيه، عن موسى بن جعفر عليهما السلام «۲»، و ساق الخبر، ثم قال: و بهذا الإسناد، و ساق خبرين آخرين كلّها موجودة فيها «۳».

و يروى عنه أيضا إبراهيم بن هاشم، كما في المجلس الرابع و الخمسين منه، قال: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ابن موسى بن جعفر عليهما السلام «۴»، و ساق النسب و الإسناد. إلى آخره.

و يروى عنه أيضا أحمد بن عيسى، ففي المجلس الأربعين منه: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكري، قال: حدثنا محمّد بن أحمد القشيري «۵»، قال: حدّثنا أبو الحريش أحمد بن عيسى الكوفي، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام «۶»، و ساق السند و المتن

---

(۱) كذا و في الحجرية: أحوال.

(۲) أمالي الصدوق: ۳۷۶/ ۶، ۷، ۸، و الجعفريات: ۱۸۲.

(۳) المصدر السابق: ۳۷۷/ ۷ و ۸ و الجعفريات: ۱۸۳.

(۴) المصدر السابق: ۲۷۷/ ۲۱.

(۵) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ۳: ۴۶۳ تحت رقم ۷۱۶۹ و قال: محمّد بن أحمد بن حمدان ابن المغيرة القشيري، أبو جمزي. و جاء في النسخة الحجرية «القرشي» و عن نسخة «القشيري» و نحوه في المصدر، و عن نسخة «القشري».

(۶) أمالي الصدوق: ۱۸۹/ ۱۰ و الجعفريات: ۱۷۶.

كما في الأصل الموجود، و مثله في المجلس الثالث و الخمسين إلّا أنّ فيه أحمد بن عيسى الكلابي «۱».

و في أمالي أبي عليّ ابن الشيخ: عن أبيه، عن المفيد، عن الصدوق قدّس سرّهم، قال: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكري، قال:

حدّثنا محمّد بن أحمد بن حمران بن المغيرة القشيرى، إلى آخر السند و المتن «۲».

و أنت خبير أنّ رواية ثلاثة من الأجلّاء الثقات، عن موسى- و هم: محمّد ابن الأشعث، و ابن يحيى، و إبراهيم بن هاشم الذى صرّح على بن طاوس فى فلاح السائل بأنّه من الثقات «۳» بالاتّفاق- ممّا يورث الظن القوىّ بكونه من الثقات، و لعلّنا نشير إليه فيما يأتى ان شاء اللّه تعالى، مضافا إلى كونه من المؤلّفين.

و من الغريب ما فى منتهى المقال، فإنّه بعد نقل ما فى الفهرست و النجاشى كما نقلنا، قال: أقول: يظهر ممّا ذكراه أنّه من العلماء الإماميّة فتأمّل «۴»، فكأنّه لم يعرفه و أنّه سبط الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، و استظهر منهما كونه إماميّا ثم تأمّل فيه.

و أمّا ثانيا: فقوله: «حاكيا عن بعض الأفاضل أنّه ليس من الأصول المشهورة.» الى آخره ففساده واضح بعد التأمّل فيما ذكرناه، و ليت شعرى أىّ كتاب من الرواة الأقدمين أشهر منه، و أىّ مؤلّف لم ينقل منه، بل لم يذكروا كتابا مخصوصا منه فى طىّ الإجازات سواه.

و قال ابن طاوس فى كتاب عمل شهر رمضان- المدرج فى الإقبال:

فصل فى تعظيم شهر رمضان «۵» -: رأيت و رويت من كتاب الجعفريات و هى

---

(۱) أمالى الصدوق: ۲۶۸/ ۲.

(۲) أمالى الشيخ ۲: ۴۴.

(۳) فلاح السائل: ۱۵۸.

(۴) منتهى المقال: ۳۱۲.

(۵) ورد عنوان الفصل فى الإقبال باللفظ التالى: فصل فى تعظيم التلفظ بشهر رمضان.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸

ألف حديث بإسناد واحد، عظيم الشأن، إلى مولانا موسى بن جعفر، عن مولانا جعفر بن محمّد، عن مولانا محمّد بن على، عن مولانا على بن الحسين، عن مولانا الحسين بن على، عن مولانا على [بن أبى طالب عليهم السلام، قال:

«لا تقولوا رمضان» الخبر. و هذا الحديث وقف فيه الإسناد فى الأصل إلى مولانا على عليه السلام «۱».

و قد روينا فى غير هذا أنّ كل ما روى عن مولانا على] «۲» عليه السلام فهو عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله «۳»، انتهى.

و لا يخفى أنّ فى قوله: عظيم الشأن، مدح عظيم لإسماعيل و ابنه موسى و محمّد بن الأشعث يقرب من التوثيق، فإنّه فى مقام مدح هؤلاء لا الّذين فوقهم صلوات اللّه عليهم. و قد مرّ ما ذكره العلامة فى إجازته الكبيرة «۴».

و قال شمس الفقهاء الشهيد قدّس اللّه سرّه فى البيان- فى مسألة عدم منع الدين من الزكاة- ما لفظه: و الدّين لا يمنع زكاة التجارة كما مرّ فى العينية، و إن لم يكن الوفاء من غيره، لأنّها و إن تعلّقت بالقيمة فالأعيان مرادة، و كذا لا يمنع من زكاة الفطرة إذا كان مالكا مئونة السنة، و لا من الخمس إلّا خمس الأرباح. نعم يمكن أن يقال: لا يتأكّد إخراج زكاة التجارة للمديون، لأنّه نفل يضرّ بالفرض، و فى الجعفريات: من كان له مال، و عليه مال، فليحسب ماله و ما عليه، فإن كان له فضل مائتى درهم فليعط خمسه، و هذا نصّ فى منع الدين الزكاة.

---

(۱) الجعفريات: ۵۹.

(۲) ما بين المعقوفين لم يرد فى المخطوطة و الظاهر أنّه سقط لسهو من كاتبها، كما و ان هذه القطعة قد وردت فى الحجرية و كذلك المصدر، و قد أثبتناها فى المتن لضرورتها.

(۳) إقبال الأعمال: ۳.

(۴) لاحظ الإجازة الكبيرة فى بحار الأنوار ۱۰۷: ۶۰- ۱۳۷، و تقدم فى صفحة ۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۹

و الشيخ فى الخلاف ما تمسّک على عدم منع الدين إلّا بإطلاق الأخبار الموجبة للزكاة «۱»، انتهى.

و ظاهره كما نسب إليه فى المدارک «۲» التوقّف فى هذا الحكم- الذى ادّعى العلّامة عليه الإجماع فى المنتهى «۳»، كما حكى- لأجل الخبر المذكور، و هذا ينبئ عن شدّة اعتماده عليه، و لا يكون إلّا بعد صحة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، و صحّة سنده.

و قال فى الذكرى: إذا لم نقل بوجوب التحليل فالأولى استحبابه استظهارا، و لو مع الكثافة، لما رووه أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله فعله، و روينا فى الجعفريات أنّه صلّى اللّه عليه و آله قال: «أمرنى جبرئيل عليه السلام، عن ربّى أن أغسل فنكى عند الوضوء»، و هما جانبا العنفقة، أو طرف اللحيين عندها، و فى الغريبين: مجمع اللحيين و وسط الذقن، و قيل: هما العظمان الناشزان من الأذنين، و قيل: هما ما يتحركان من الماضغ، و عنه صلّى اللّه عليه و آله أنّه كان ينضح غابته- و هى الشعر تحت الذقن- و أنّ عليا عليه السلام كان يخلّل لحيته.

و ما مرّ- مما يدلّ على نفى التخليل- يحمل على نفى الوجوب، جمعا بين الأخبار، و حينئذ بطريق الأولى استحباب إفاضة الماء على ظاهر اللحية طولا، انتهى «۴».

فانظر كيف سلك بأخبار الجعفريات سلوكه بما فى الكتب الأربعة.

---

(۱) البيان: ۱۹۱- ۱۹۲، الجعفريات: ۵۴، الخلاف ۲: ۱۰۸ مسألة ۱۲۵.

(۲) مدارک الاحكام ۵: ۱۸۴.

(۳) منتهى المطلب ۱: ۵۰۶.

(۴) ذكرى الشيعة: ۸۴، و فى النهاية ۳: ۴۷۶ الحديث باللفظ التالى: أمرنى جبرئيل أن أتعاهد فنيكى بالماء عند الوضوء، الغريبين: مخطوط، و انظر الجعفريات: ۱۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰

و قال رحمه اللّه: فى نكت الإرشاد فى شرح الإرشاد- فى كتاب الصوم-:

فائدة نهى عن التلفّظ بلفظ رمضان، بل يقال «شهر» فى أحاديث من أجودها ما أسنده بعض الأفاضل إلى الكاظم عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام: «لا تقولوا رمضان فإنّكم لا تدرون ما رمضان» «۱». و مراده الخبر الموجود فى الجعفريات «۲»، كما لا يخفى على من نظر سائر أخباره فى الوسائل، فى باب كراهة قول رمضان من غير إضافة الى الشهر «۳».

و عندى مجموعة شريفة كلّها بخط الشيخ الجليل صاحب الكرامات شمس الدين محمّد بن على الجباعى، جدّ شيخنا البهائى رحمه اللّه نقلها كلّها من خطّ شيخنا الشهيد طاب ثراه و ممّا فيها ما اختصره من هذا الكتاب الشريف يقرب من ثلث هذا الكتاب، و كتب فى آخر الأوراق التى فيها هذه الأخبار: يقول محمد بن على الجباعى: إلى هاهنا وجدت من خطّ الشيخ محمد ابن مكىّ قدس سره من الجعفريات، على أنّى تركت بعض الأحاديث و أوّلها ناقص، و لعلّ آخرها كذلك، و ذلك يوم الاثنين سادس شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين و سبعين و ثمانمائة، و الحمد للّه أولا و آخرا، و صلّى اللّه على محمد و آله الطاهرين.

و أمّا ثالثا: فقوله رحمه اللّه: «و لذا لم ينقل عنه الحرّ فى الوسائل» فإنّ فيه أنّه من أين علم أنّ الكتاب كان عنده و لم يعتمد عليه؟ و لذا لم ينقل عنه، بل المعلوم المتيقّن أنّه كغيره من الكتب المعتبرة لم يكن عنده، و لو كان لنقل عنه قطعا، فإنّه ينقل عن كتب هى دونه بمراتب من جهة المؤلّف، أو لعدم ثبوت النسبة إليه، أو ضعف الطريق إليه، كفضل الشيعة للصدوق، و تحف العقول،

---

(۱) نکت الإرشاد: مخطوط.

(۲) الجعفریات: ۵۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱

و تفسیر فرات، و إرشاد الدیلمی، و نوادر أحمد بن محمد بن عیسی، و الاختصاص للمفید.

بل ذکر فی أمل الآمل «۱» جملة من الکتب لم یعرف مؤلفها، و لذا لم ینقل عنها، و لم یذکر هذا الکتاب مع أنّه یتشبّث فی الاعتماد، أو النسبة بوجوه ضعیفة، و قرائن خفیّة، و لو کان الکتاب عنده مع اعتماد المشایخ و تصریح الأجلّة، حاشاه أن یهمله و یتجافی عنه.

هذا کتاب جامع الأخبار لم ینقل عنه فی الوسائل لجهله بمؤلّفه، ثم بعده عرفه و نسبه إلی صاحب المکارم، و ینقل عنه فی کتاب الرجعة و غیرها «۲»، مع أنّ هذه النسبة بمکان من الضعف، کما سنذکره ان شاء اللّه تعالی. مع أنّه نقل فی کتاب الصوم- فی (باب کراهة قول رمضان من غیر إضافة)- عن السیّد فی الإقبال الخبر الذی نقله عن الجعفریات، و المدح الذی ذکره «۳»، فکیف یعتمد علیه مع الواسطة، و لم یعتمد علیه بدونها؟ و کأنّه رحمه اللّه تعالی زعم أنّ الأشعثیات غیر الجعفریات، فوقع فی هذا المحذور، مع أنّ اتحادهما من الواضحات لمن تأمّل فیما نقلناه عنهم، و فی الکتاب، و فی نوادر السیّد فضل اللّه.

و أمّا رابعا: فقوله رحمه اللّه: «و لا المجلسی فی البحار». الی آخره، فإنّه قد مرّ «۴» کلامه رحمه اللّه فی أمر هذا الکتاب، و قال أیضا فی الفصل الثانی من أول بحاره: (و [أما] «۵» کتاب النوادر فمؤلّفه من الأفاضل الکرام، قال الشیخ منتجب الدین [فی الفهرست] «۶»: علّامة زمانه- إلی آخر ما یأتی «۷»، ثم قال

---

(۱) أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

(۲) الإیقاظ من الهجعة بالبرهان علی الرجعة: ۲۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۰/ ۱۳۵.

(۴) تقدم فی الصفحة: ۲۴.

(۵) زیادة من بحار الأنوار.

(۶) زیادة من بحار الأنوار.

(۷) یأتی فی الصفحة: ۳۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲

رحمه اللّه-: و أکثر أحادیث هذا الکتاب مأخوذ من کتاب موسی بن إسماعیل ابن موسی بن جعفر علیهما السلام، الذی رواه سهل بن أحمد الدیباجی، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عنه.

فأمّا سهل فمدحه النجاشی، و قال ابن الغضائری بعد ذمّه: لا بأس بما یروی عن الأشعثیات، و ما یجری مجراها مما رواه غیره.

و ابن الأشعث وثّقه النجاشی و قال: یروی نسخة عن موسی بن إسماعیل. و روی الصدوق فی المجالس من کتابه بسند آخر هکذا: حدثنا الحسین بن أحمد بن إدریس، عن أبیه، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن محمد بن یحیی الخزاز، عن موسی بن إسماعیل، فبتلک القرائن یقوی العمل بأحادیثه) «۱» انتهی.

و أمّا خامسا: فقوله رحمه اللّه و من البعید عدم عثورهما علیه إذ لا بعد فیه جدّا، فإنّه کان عند الثانی کتب کثیرة معتبرة لم تکن عند الأول، کما لا یخفی علی من راجع البحار و الوسائل، و کان عند میرلوحی المعاصر للمجلسی، الساکن معه فی أصبهان کتب نفیسة جلیلة: ککتاب الرجعة لفضل بن شاذان، و الفرج الکبیر فی الغیبة لأبی عبد اللّه محمد بن هبة اللّه بن جعفر الورّاق الطرابلسی، و کتاب

الغیبة للحسن بن حمزة المرعشی، و غیرها، و لم یطلع علیه المجلسی رحمه اللّه مع کثرة احتیاجه إلیها، فإنّ لعدم العثور أسبابا کثیرة سوی عدم الفحص، منها: ضنّة صاحب الکتاب، کما فی المورد المذکور، و هذا الکتاب لم نجد من نقل عنه بعد الشهید، کجملة من کتب اخری کانت عنده، و ینقل عنها فی الذکری و مجامیعه التی سنشیر إلیها، و لو من الذین لا یبالون فی مقام النقل بالمآخذ، و یعتمدون علی الکتب المجهولة، و المراسیل الموجودة فی ظهر الکتب، و بهذا یقوی الظن بعدم وجوده فی تلک البلاد.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۳۶.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۳

و أمّا نحن فعثرنا علیه فی الکتب التی جاء بها بعض السادة من أهل العلم من بلاد الهند، و کان مع قرب الإسناد، و مسائل علی بن جعفر علیه السلام، و کتاب سلیم فی مجلد، و الحمد للّه علی هذه النعمة الجلیلة.

و أمّا سادسا: فقوله رحمه اللّه: «و الشیخ و النجاشی.» الی آخره، فإنّ من نظر الی ترجمة محمّد بن الأشعث، و إسماعیل بن موسی علیه السلام، و سهل ابن أحمد، لا یشکّ أنّ الکتاب المذکور نسخة کان یرویها إسماعیل، عن آبائه، و وصل الی ابن الأشعث بتوسّط ابنه موسی، و منه تلقّی الأصحاب، و لذا عرف بالأشعثیات، فراجع ما نقلناه.

و لیس لمحمّد کتاب إلّا کتاب فی الحج، فیما روته العامّة عن الصادق علیه السلام، و إنّما ذکروا فی ترجمته أنّه یروی هذه النسخة.

قال الشیخ رحمه اللّه فی الرجال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الکوفی یکنّی أبا علی، و مسکنه بمصر، یروی نسخة عن موسی بن إسماعیل. «۱» إلی أخر ما تقدم، و لم یذکر له کتابا.

و فی رجال النجاشی- بعد الترجمة-: له کتاب الحجّ ذکر فیه ما روته العامّة عن جعفر بن محمد علیهما السلام «۲». و لم یذکر غیره، و لیس فی هذا الکتاب منه خبر فضلا عن توهّم کونه هو.

و ممّا یوضح ما ذکرنا ما فی فلاح السائل للسیّد علی بن طاوس قدّس سرّه، قال: و فی کتاب محمّد بن محمّد بن الأشعث بإسناده أنّ مولانا علیا علیه السلام، قال: «ما رأیت إیمانا مع یقین أشبه منه بشکّ» «۳». الی آخر ما فی الجعفریات «۴» فلاحظ.

---

(۱) رجال الشیخ الطوسی: ۵۰۰/ ۶۳.

(۲) رجال النجاشی: ۳۷۹/ ۱۰۳۱.

(۳) فلاح السائل: ۲۱۴.

(۴) الجعفریات: ۲۳۷.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۴

و قال فی جمال الأسبوع: و من ذلک من کتاب روایة الأبناء عن الآباء، روایة أبی علی بن محمّد بن الأشعث الکندی الکوفی، من الجزء العاشر، بإسناده عن جعفر، عن آبائه علیهم السلام، قال: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: «من قرأ فی دبر صلاة الجمعة» «۱». إلی آخر ما فیه.

و أمّا سابعا: فقوله رحمه اللّه: «فإن تتبعه و تتبّع کتب الأصول». الی آخره، فإنّه من الغرابة بمکان إذ هو أحسن کتاب رأیناه من کتب الأصول ترتیبا و وضعا، و جلّ متون أخباره موجود فی الکتب الأربعة، و کتب الصدوق رحمه اللّه، باختلاف یسیر فی بعضها، کما لا یخفی علی من راجع کتابنا هذا، و الوسائل. و لیس فیه ما یوافق العامّة- و یجب حمله علی التقیة- إلّا نزر یسیر.

و فی الکتب الأربعة التی علیها تدور رحی مذهب الإمامیّة من سنخ هذه الأخبار ما لا یحصی.

و هذا الکتاب لم یکن موجودا عنده یقینا، فکیف نسب إلیه ما نسبه؟

و لعلّه من تتمّة كلام هذا الفاضل الذى نسب إليه ما ينبئ عن غاية بعده عن هذا الفن، بل الافتراء العظيم على هذا الكتاب الشريف، و لعمرى لولا أنّ إسماعيل هاجر إلى مصر، البعيدة عن مجمع الرواة، و نقلة الأخبار، لكان هذا الكتاب من أشهر كتب الشيعة، و مع ذلك رأيت كيف تلقّوه منه بالمسافرة، و الرسالة، و المكاتبة. و هذا واضح بحمد اللّه تعالى، و يزيده توضيحا إنكار العامّة ذلك الكتاب، و نسبتهم ما فيه إلى الوضع لاشتماله على المناكير.

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى [أبو الحسن] «۲» نزيل مصر، قال ابن عدى: كتبت عنه بها، حمله [شدة تشيّعه أن] «۳»، أخرج إلينا نسخة قريبا من ألف حديث، عن موسى بن إسماعيل بن

---

(۱) جمال الأسبوع: ۴۱۹.

(۲) زيادة من المصدر.

(۳) فى المخطوط و الحجرى: جملة، و ما بين المعقوفين زيادة من المصدر.

موسى بن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جده، عن آبائه عليهم السلام، بخطّ طرىّ عامّتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن على بن الحسين العلوى «۱»، شيخ أهل البيت بمصر، فقال: كان موسى هذا جارى بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قطّ أنّ عنده رواية، لا عن أبيه، و لا عن غيره.

فمن النسخة: أنّ النبى صلّى اللّه عليه و آله قال: «نعم الفصّ البلور» و منها «شرّ البقاع دور الأمراء الذين لا يقضون بالحق» و منها: «ثلاثة ذهبت منهم الرحمة: الصيّاد، و القصّاب، و بائع الحيوان» و منها: «لا خيل أبقى من الدهم، و لا امرأة كابنة العمّ» و منها: «اشتدّ غضب اللّه على من أهرق دمى و آذانى فى عترتى» و ساق له ابن عدى عدة موضوعات.

قال السهمى: سألت الدار قطنى، فقال: آية من آيات اللّه وضع ذلك الكتاب- يعنى العلويات «۲» - انتهى زخرف قوله، و صرف الوقت فى ردّه تضييع للعمر مع خروجه عن وضع الكتاب.

و أمّا ثامنا: ففى الكتاب المذكور خبر آخر، لعلّه أدلّ على المطلوب من الخبر المذكور، ففيه بالسند المعهود، عن على بن أبى طالب عليه السلام قال:

«ثلاثة إن أنتم فعلتموهن لم ينزل بكم بلاء: جهاد عدوّكم، و إذا رفعتم إلى أئمتكم حدودكم فحكموا فيها بالعدل» «۳» الخبر.

و الخبر الذى ذكره لا ينحصر مأخذه فى الأشعثيات، فقد رواه القاضى نعمان المصرى قدس سره فى دعائم الإسلام، و يأتى ما يدلّ على الاعتماد عليه، حتى عنده رحمه اللّه. و أمّا حكم أصل المسألة فمحلّه الفقه.

---

(۱) كذا و فى المصدر: «الحسين بن على الحسنى العلوى» و فى هامش الصفحة عن بعض نسخ الميزان: «بن على بن الحسين العلوى». و ذكره ابن حجر فى لسان الميزان ۵: ۳۶۲ و قال: «ابن على بن الحسين بن عمر بن على بن الحسين بن على العلوى».

(۲) ميزان الاعتدال ۴: ۲۷- ۲۸.

(۳) الجعفريات: ۲۴۵.

هذا و ينبغى التنبيه على أمور:

الأول: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها مروية عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أو عن على عليه السلام بالسند المتقدم، و قد ينتهى إلى السجّاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام فى موارد قليلة. و فى الكتاب أخبار قليلة متفرّقة بغير طريق أهل البيت عليهم السلام رواها

محمّد بن الأشعث، بإسناده عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و فى آخره أيضا عشرون حديثا كذلك، و الظاهر أنّ طرقها عاميّة ألحقها بهذا الكتاب، و صرّح فى عنوان بعضها بأنّه من غير طريق أهل البيت عليهم السلام، و قد نقلناها و وزّعناها على الأبواب تأسّيا بصاحب الوسائل، من نقله كلّ ما وجد فى كتب الصدوق، و غيره، و إن كان تمام رجال سنده عاميّة مع أنّها ممّا يتسامح فيه من الأحكام و الآداب، أو له شواهد من أخبار الأصحاب.

الثانى: إنّ جامع الكتاب ذكر تمام السند فى كل خبر، إلّا إنّه تفنّن فى المقامات.

ففى كتاب الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم، و قليل من الحجّ هكذا: أخبرنا محمّد، حدثنى موسى، حدثنا أبى، عن أبيه، عن جدّه جعفر ابن محمّد عليهما السلام. إلى آخره.

و فى كتاب الحجّ، و الجهاد، و النكاح، و الطلاق، و الحدود، و الديات، و قليل من السير و الآداب هكذا: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد، حدثنى موسى.

إلى آخره «۱».

و فى باقيها: أخبرنا عبد اللّه بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال:

حدثنى موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبى. الى آخره، و هكذا فى كتاب

---

(۱) هنا زيادة فى الحجرية لم ترد فى المخطوط هى: و فى جملة من أبواب كتاب السير و الآداب هكذا:

و بإسناده عن جعفر بن محمّد عليهما السلام. الى آخره.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷

الجنائز، و كتاب الدعاء، و كتاب الرؤيا. و فى كتاب غير مترجم مثل كتاب السير هكذا: و بإسناده.

و نحن أخرجنا الخبر منه كما وجدناه، متبرّكين بذكر تمام السند كما فيه، إلّا فى بعض المواضع، فبعد ذكر خبر بسنده نقول: و بهذا السند. إلى آخره.

الثالث: إنّك تجد- بعد النظر فى أبواب الوسائل، و ما استدركناه- إنّ كثيرا ممّا نقلناه من هذا الكتاب مروىّ فى الكتب الأربعة، بطرق المشايخ قدس سرهم إلى النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، عن آبائه عليهم السلام كما فيه، و يظهر من هذا أنّ السكونى كان حاضرا فى المجلس الذى كان أبو عبد اللّه عليه السلام يلقى إلى ابنه الكاظم عليه السلام سنّة جدّه صلّى اللّه عليه و آله بطريق «۱» التحديث، فألقاه إلى ابنه إسماعيل على النحو الذى تلقّاه، و هذا ممّا ينبئ عن علوّ مقام السكونى عنده عليه السلام، و لطفه به، و اختصاصه بهذا التشريف، و يضعّف جعل أسلوب رواياته قرينة على عاميّته فإنّها- عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام- و هذا ظاهر على المنصف البصير، و لا يتبئك مثل خبير.

---

(۱) فى المخطوطة: بطرق.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸

۲- و كتاب درست:

و أخواته، إلى جزء من نوادر علىّ بن أسباط، وجدناها مجموعة منقولة كلّها من نسخة عتيقة صحيحة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبى، و هو نقلها من خط الشيخ الجليل محمّد بن الحسن القمّى، و كان تأريخ كتابتها سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، و ذكر أنّه أخذ الأصول المذكورة من خطّ الشيخ الأجلّ هارون بن موسى التلعكبرى، و هذه النسخة كانت عند العلّامة المجلسى قدّس سرّه، كما

صرّح به فی أوّل البحار «۱» و منها انتشرت النسخ، و فی أوّل جملة منها و آخرها یذکر صورة النقل «۲».

أمّا کتاب درست: فهو ساقط من أوّله، و فی آخره: تمّ کتاب درست، و فرغت من نسخه من أصل أبی الحسن محمّد بن الحسن بن الحسین بن أیّوب القمّی أیّده اللّه سماعا له عن الشیخ أبی محمّد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری أیّده اللّه بالموصل، فی یوم الأربعاء، لثلاث لیال بقین من ذی القعدة، سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، و الحمد للّه ربّ العالمین و صلّی اللّه علی محمّد و آله و سلّم تسلیما.

و درست هذا رمی بالوقف، و فی رجال النجاشی: درست بن أبی منصور محمّد الواسطی، روی عن أبی عبد اللّه، و أبی الحسن علیهما السلام، و معنی درست أی صحیح. له کتاب یرویه جماعة: منهم سعد بن محمّد الطاطری عمّ علیّ بن الحسن الطاطری، و منهم محمّد بن أبی عمیر.

أخبرنا الحسین بن عبید اللّه، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۴۳.

(۲) هنا زیادة فی الحجریة هی: المذکور.

حمید بن زیاد، قال: حدّثنا محمّد بن غالب الصیرفی، قال: حدّثنا علیّ بن الحسن الطاطری، قال: حدّثنا عمّی سعد بن محمّد أبو القاسم، قال: حدّثنا درست بکتابه.

و أخبرنا محمّد بن عثمان، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبید اللّه ابن أحمد بن نهیک، قال: حدثنا محمّد بن أبی عمیر، عن درست بکتابه «۱».

و قال الشیخ فی الفهرست: درست الواسطی له کتاب، و هو ابن أبی منصور، أخبرنا بکتابه أحمد بن عبدون، عن علیّ بن محمّد بن الزبیر القرشی، عن أحمد ابن عمر بن کیسبة، عن علی بن الحسن الطاطری، عن درست.

و رواه حمید، عن ابن نهیک، عن درست «۲».

و ظاهر النجاشی أنّ علی بن الحسن یروی عنه بتوسط عمّه. و صریح الشیخ رحمه اللّه أنّه یروی عنه بلا واسطة، و یؤید الأخیر ما فی الاستبصار، فی باب الطیب من أبواب ما یجب علی المحرم اجتنابه، روایته عنه بعنوان علی الجرمی «۳».

و فی التهذیب فی باب ما یجب علی المحرم اجتنابه «۴»، و فیه فی باب الطواف قریبا من آخره روایته عنه بعنوان الطاطری «۵»، و فیه فی باب الکفارة عن خطأ المحرم، روایته عنه مرّتین بعنوان علی بن الحسن الجرمی «۶».

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۶۲/ ۴۳۰.

(۲) فهرست الشیخ: ۶۹/ ۲۷۸.

(۳) الاستبصار ۲: ۱۷۸/ ۵۹۲.

(۴) التهذیب ۵: ۲۹۸/ ۱۰۰۸.

(۵) التهذیب ۵: ۱۳۹/ ۲۵۹.

(۶) التهذیب ۵: ۳۵۱/ ۱۲۲۰. أمّا الحدیث الثانی الذی أشار إلیه المصنف قدس سره فی التهذیب ۵: ۳۴۲/ ۱۱۸۶ فی النسخة المطبوعة بواسطة محمد، و لعلّ المصنف اعتمد نسخة من التهذیب خالیة من هذه الواسطة و اللّه أعلم بالصواب.

ثم لا يخفى أنّه يروى عنه غير هؤلاء جماعة من أجلّاء الرواة، و المشايخ الثقات:

كنضر بن سويد: فى التهذيب فى باب ضروب الحجّ «۱»، و فى الكافى فى باب ثواب المرض «۲»، و فى باب تعجيل عقوبة الذنب «۳»، و فى الاستبصار فى باب أنّ التمتع فرض من نأى عن الحرم «۴»، و فى الكافى فى باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر «۵».

و الحسن بن على الوشّاء: فى مشيخة الفقيه «۶»، و فى الكافى فى باب التقية «۷». و فى التهذيب فى باب العتق «۸»، و فى الاستبصار فى باب الرجل يعتق عبدا له و على العبد دين بعنوان الحسن بن على «۹»، و الظاهر أنّه الوشاء بقرينة ما فى الفقيه «۱۰».

و أحمد بن محمّد بن أبى نصر البزنطى: فى الكافى فى باب ثواب المرض «۱۱» و فى التهذيب فى باب الصيد و الذكاة «۱۲».

---

(۱) التهذيب ۵: ۲۶/ ۷۷.

(۲) الكافى ۳: ۱۱۴/ ۶.

(۳) المصدر السابق ۲: ۳۲۳/ ۱۱.

(۴) الاستبصار ۲: ۱۵۱/ ۴۹۵.

(۵) الكافى ۵: ۵۸/ ۸.

(۶) من لا يحضره الفقيه ۴: ۷۸.

(۷) الكافى ۲: ۱۷۳/ ۸.

(۸) التهذيب ۸: ۲۴۸/ ۸۹۵.

(۹) الاستبصار ۴: ۲۰/ ۶۲۹.

(۱۰) من لا يحضره الفقيه ۴: ۷۸.

(۱۱) الكافى ۳: ۱۱۴/ ۷.

(۱۲) النسخة المطبوعة من التهذيب (فى الباب المذكور) خالية من رواية البزنطى عن درست، و لعلّه من سهو قلم المصنف، و اللّه أعلم بالصواب. و سبب السهو أنه نقل فى جامع الرواة رواية البزنطى عن درست فى الكافى فى باب ثواب المرض. ثم قال: أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن على عنه فى التهذيب فى باب الصيد و الذكاة. نسبه المصنف إلى البزنطى.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۱

و إسماعيل بن مهران: فى الكافى فى باب الصبر «۱»، و فى باب أنّ الميّت يزور أهله «۲»، و فى باب بعد باب أرواح المؤمنين «۳»، و فى التهذيب فى باب القود بين الرجال و النساء «۴».

و عبد اللّه بن بكير: فى التهذيب فى باب ديات الأعضاء «۵»، و فى الكافى فى باب مولد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله «۶».

و جعفر بن محمّد الأشعرى: فى الكافى فى كتاب العقل و الجهل «۷».

و الحسن بن محبوب: فى الكافى فى باب مجالسة العلماء «۸».

و على بن معبد: فيه فى باب المشيئة و الإرادة «۹».

و الحسين بن زيد: فيه فى باب البيان و التعريف من كتاب التوحيد «۱۰».

---

(۱) الكافى ۲: ۷۴/ ۱۳.

(۲) الكافى ۳: ۲۳۰/ ۴.

(۳) الكافى ۳: ۲۴۴/ ۳.

(۴) التهذیب ۱۰: ۱۸۶/ ۷۳۲.

(۵) التهذیب ۱۰: ۲۶۱/ ۱۰۳۱.

(۶) النسخة المطبوعة خالیة من هذا السند فی الباب المذکور و اللّه أعلم بالصواب، هذا و فی جامع الرواة: روایة عبد اللّه بن بکیر عنه فی التهذیب فی باب دیات الأعضاء. علی بن المعلی عن أخیه محمد عنه فی الکافی فی مولد النبی صلّی اللّه علیه و آله.

و الظاهر سقوط (علی بن المعلی، عن أخیه محمد) من نسخة المحدث النوری (ره) من جامع الرواة التی یعتمد علیها فی نقل موارد الروایة.

(۷) روی الشیخ الکلینی فی الکافی فی الباب المذکور الحدیث عن جعفر بن محمّد الأشعری عن عبید اللّه الدهقان عن درست کما فی النسخة المطبوعة، ۱: ۱۸ الحدیث ۱۷. و لکن الأردبیلی فی جامع الرواة ۱/ ۳۱۱ فی ترجمة درست قال عنه جعفر بن محمد الأشعری فی الکافی فی باب العقل و الجهل.

(۸) الکافی ۱: ۳۱/ ۲.

(۹) الکافی ۱: ۱۱۷/ ۵.

(۱۰) الکافی ۱: ۱۲۵ الحدیث الأول، و قد وضع فی النسخة المطبوعة تحت عنوان (باب اختلاف الحجة علی عباده).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۲

و أبو شعیب المحاملی: فیه فی باب حجج اللّه علی خلقه «۱».

و محمّد بن معلّی: فیه فی مولد النبیّ صلّی اللّه علیه و آله «۲».

و أمیّة بن علیّ القیسی: فیه أیضا «۳».

و زیاد القندی: فی الکافی فی باب القنوت فی الفریضة «۴»، و بعد حدیث نوح علیه السلام من کتاب الروضة «۵» و محمّد بن إسماعیل: فی التهذیب فی باب الزیادات فی فقه الحجّ «۶»، و فی الاستبصار فی باب المرأة الحائض متی تفوت متعتها «۷»، و فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک «۸».

و علیّ بن أسباط: فی التهذیب فی باب الزیادات فی فقه الحجّ «۹»، و فی الاستبصار فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک «۱۰».

و سلمة بن الخطّاب: فی التهذیب فی الباب المذکور «۱۱»، و فی الاستبصار فی باب المرأة الحائض متی تفوت متعتها «۱۲» «۱۳».

---

(۱) الکافی ۱: ۱۲۵ الحدیث الأول.

(۲) الکافی ۱: ۳۷۲/ ۲۷.

(۳) الکافی ۱: ۳۷۰/ ۱۸.

(۴) الکافی ۳: ۳۴۰/ ۱۵.

(۵) روضة الکافی: ۲۷۲/ ۴۰۵.

(۶) التهذیب ۵: ۳۹۱/ ۱۳۶۸.

(۷) الإستبصار ۲: ۳۱۲/ ۱۱۰۹.

(۸) الکافی ۴: ۴۴۶/ ۲.

(۹) التهذیب ۵: ۳۹۴/ ۱۳۷۴.

(۱۰) الإستبصار ۲: ۳۱۴/ ۱۱۱۵، فی باب المرأة الحائضة متی تفوت متعتها.

(۱۱) التهذیب ۵: ۳۹۲/ ۱۳۶۹.

(۱۲) الاستبصار ۲: ۳۱۲/ ۱۱۱۰.

(۱۳) ورد هنا فی الحجریة زیادة: و فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۳

و ابن رباط: فی الکافی فی باب ما یجب علی الحائض من أداء المناسک «۱».

و یوسف بن علیّ: فیه فی باب شارب الخمر «۲».

و إبراهیم بن محمّد بن إسماعیل: فیه فی باب أنّ الفرائض لا تقام إلّا بالسیف «۳».

و واصل بن سلیمان: فیه فی باب الشواء من أبواب الأطعمة «۴».

و أبو یحیی الواسطی: فیه فی باب طبقات الأنبیاء و الرسل «۵».

و أبو عثمان: فیه فی باب البصل «۶».

و هؤلاء جماعة وجدنا روایتهم عن درست فی الکتب الأربعة، و فیهم:

ابن أبی عمیر، و البزنطی، اللّذان لا یرویان إلّا عن ثقة، و فیهم من الّذین أجمعت العصابة علی تصحیح أخبارهم، أربعة: هما «۷»، و الحسن بن محبوب، و عبد اللّه بن بکیر.

و یأتی فی شرح أصل النرسی أنّ الإجماع المذکور من أمارات الوثاقة.

و فیهم من الثقات الأجلّاء غیرهم جماعة: کالوشاء، و ابن سوید، و ابن نهیک، و ابن مهران، و ابن معبد الذی یروی عنه صفوان بن یحیی، و الحسین ابن زید، و أبو شعیب المحاملی، و ابن أسباط، و إبراهیم بن محمّد بن إسماعیل، و سعد بن محمّد الّذین یروی عنهم علی الطاطری، و قد قال الشیخ قدس سره:

---

(۱) الکافی ۴: ۴۴۶/ ۳.

(۲) الکافی ۶: ۳۹۸/ ۱۲.

(۳) الکافی ۷: ۷۷/ ۲.

(۴) الکافی ۶: ۳۱۹/ ۵.

(۵) الکافی ۱: ۱۳۳/ ۱.

(۶) الکافی ۶: ۳۷۴/ ۴.

(۷) أی ابن أبی عمیر و البزنطی.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۴

إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطریّون «۱».

و بعد روایة هؤلاء عنه لا یبقی ریب فی أنّه فی أعلی درجة الوثاقة، و روایاته مقبولة، و کتابه معتمد، و قد تأمّل فی التعلیقة فی وقفیّته «۲»، و لعلّه فی محلّه و لا حاجة لنا إلی شرحه.

---

(۱) انظر عدة الأصول ۱: ۳۸۱.

(۲) تعلیقة الوحید: ۱۳۸، ضمن منهج المقال.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۵

۳- و أمّا أصل زيد الزرّاد:

فأوّله فی النسخة الموجودة هکذا: حدثنا أبو محمّد هارون ابن موسی بن أحمد التلعکبری، قال: حدثنا أبو علی محمّد بن همام، قال: أخبرنا حمید بن زیاد بن حمّاد، قال: حدثنا عبد اللّه بن أحمد بن نهیک أبو العباس، قال: حدثنا محمّد بن أبی عمیر، عن زید الزرّاد، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول:. الخبر، ثم ساق الأخبار مصدّرة بزید عنه علیه السلام.

و فی رجال النجاشی: زید الزرّاد کوفی، روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب.

أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدثنا أبی و علی بن الحسین بن موسی، قالا: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، قال: حدثنا محمّد بن عیسی بن عبید، عن ابن أبی عمیر، عن زید، بکتابه «۱».

و فی الفهرست: زید النرسی، و زید الزرّاد، لهما أصلان لم یروهما محمّد ابن علی بن الحسین بن بابویه، و قال فی فهرسته: لم یروهما محمّد بن الحسن بن الولید، و کان یقول: هما موضوعان، و کذلک کتاب خالد بن عبد اللّه بن سدیر، و کان یقول: وضع هذه الأصول محمّد بن موسی الهمدانی، و کتاب زید النرسی رواه ابن أبی عمیر، عنه «۲».

و قال العلّامة قدس سره فی الخلاصة- بعد نقل ما فی الفهرست-: و قال ابن الغضائری: زید [الزرّاد] «۳» کوفی، و زید النرسی رویا عن أبی عبد اللّه

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۷۵/ ۴۶۱.

(۲) فهرست الشیخ الطوسی: ۷۱ برقم ۲۸۹ و ۲۹۰.

(۳) زیادة من الخلاصة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۶

علیه السلام، و قال أبو جعفر ابن بابویه: إنّ کتابهما موضوع، وضعه محمّد بن موسی السمّان، قال: و غلط أبو جعفر فی هذا القول، فإنّی رأیت کتبهما مسموعة عن محمّد بن أبی عمیر.

و الذی قاله الشیخ [عن] «۱» ابن بابویه رحمه اللّه، و ابن الغضائری قدس سره لا یدلّ علی طعن فی الرجلین، فإن کان توقّف ففی روایة الکتابین، و لمّا لم أجد لأصحابنا تعدیلا لهما، و لا طعنا فیهما توقّفت فی «۲» روایتهما «۳»، انتهی.

و لا یخفی أنّ عطف ابن الغضائری علی ابن بابویه فی غیر محلّه، فإنّه نسبه إلی الخطأ، و صرّح بسلامة «۴» الکتاب عن هذه النسبة، و أنّه من الأصول المعتمدة، فکیف یجعل کلامه طعنا فی الکتاب؟.

و اعلم أنّ الکلام فی حال زید الزرّاد و أصله یأتی مفصّلا فی حال زید النرسی و أصله، لاشتراکهما فی جملة من الکلمات، غیر أنّا نذکر بعض ما یختصّ به هنا فنقول:

کلام النجاشی صریح فی أنّه من أصحاب الأصول، لقوله- فی أول الترجمة-: روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام «۵» و هذا دأبه فی ترجمة أصحاب الأصول، کما لا یخفی علی من تأمّل فیه. و سنده إلیه صحیح علی الأصحّ، فإنّه لیس فیه من یتوقّف فیه إلّا إبراهیم بن هاشم «۶»، و قد قال السیّد

---

(۱) زیادة من الخلاصة.

(۲) فی المصدر: عن قبول».

(۳) الخلاصة: ۲۲۲ برقم ۴.

(۴) هنا زیادة فی الحجریة هی: هذا.

(۵) رجال النجاشی: ۱۷۵/ ۴۶۱.

(۶) یبدو ان الکلام عن إبراهیم بن هاشم لا مورد له لعدم وروده فی شیء من المصادر المتقدمة کالنجاشی- و لدینا ثلاث طبعات منه- و الفهرست و الخلاصة، نعم ورد ذکر لعلی بن إبراهیم ابن هاشم و لم یتوقف أحد فی وثاقته، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۷

علی بن طاوس قدس سره فی فلاح السائل- بعد نقل حدیث عن أمالی الصدوق رحمه اللّه فی سنده إبراهیم ما لفظه-: و رواة الحدیث ثقات بالاتّفاق «۱».

و محمّد بن عیسی یأتی فی النرسی أنّ الأصحّ توثیقه.

و ممّا یستغرب أنّ علی بن بابویه قدس سره، شیخ مشایخ القمیّین، یروی الأصل المذکور، و ولده الصدوق قدس سره لا یعوّل علیه فی روایته له، المنبئة عن اعتماده علیه، و یقلّد شیخه ابن الولید فیما نسب إلیه. و أغرب من هذا أنّه مع ما نسب إلیه یروی من الأصل المذکور بالسند المتقدم.

ففی معانی الأخبار: أبی قال: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، عن محمّد بن عیسی، عن محمّد بن أبی عمیر، عن زید الزرّاد «۲»، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال، قال أبو جعفر علیه السلام: «یا بنیّ اعرف منازل الشیعة علی قدر روایتهم و معرفتهم، فإنّ المعرفة هی الدرایة للروایة، و بالدرایات للروایات یعلو المؤمن إلی أقصی درجات الإیمان، إنّی نظرت فی کتاب علیّ علیه السلام فوجدت فی الکتاب أنّ قیمة کلّ امرئ و قدره معرفته، إنّ اللّه تبارک و تعالی یحاسب الناس علی قدر ما آتاهم من العقول فی دار الدنیا» «۳»، و کأنّه رجع عمّا توهّمه تبعا لشیخه.

و روی عنه أیضا ثقة الإسلام فی الکافی، بسند صحیح بالاتّفاق، فی باب شدّة ابتلاء المؤمن، عن محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمّد بن عیسی، عن ابن محبوب، عن زید الزرّاد، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: «قال

---

(۱) فلاح السائل: ۱۵۸.

(۲) فی النسخة المطبوعة من معانی الأخبار: برید الرزاز، و فی البحار عن المعانی: یزید الرزاز، و الظاهر کونهما من سهو النسّاخ.

(۳) معانی الأخبار: ۱- ۲/ ۲ أصل زید الزراد: ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۴۸

رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: إنّ عظیم البلاء یکافأ به عظیم الجزاء فإذا أحبّ اللّه عبدا ابتلاه بعظیم البلاء، فمن رضی فله عند اللّه الرضا، و من سخط البلاء فله عند اللّه السخط» «۱».

و أمّا السند الموجود فی أوّل هذا الأصل، فهو أیضا فی غایة القوّة و الاعتبار، فإنّ کلّهم من المشایخ العظام و إن رمی حمید بن زیاد بالوقف، إلّا أنّهم قالوا فیه- مضافا إلی التوثیق-: عالم، جلیل، واسع العلم، کثیر التصانیف «۲».

و فی رسالة أبی غالب أحمد بن محمّد الزراری إلی ولد ولده: و سمعت من حمید بن زیاد، و أبی عبد اللّه بن ثابت، و أحمد بن رباح، و هؤلاء من رجال الواقفة إلّا أنّهم کانوا فقهاء، ثقات، کثیری الدرایة «۳».

فظهر بما ذکرنا: أنّ زید الزرّاد ثقة، و أنّ کتابه من الأصول، و أنّ المشایخ اعتمدوا علیه، و خلاصته وجوه:

الأوّل: روایة ابن أبی عمیر عنه، و لا یروی و لا یرسل إلّا عن ثقة.

الثانی: روایة الحسن بن محبوب عنه، و هو من أصحاب الإجماع، و علی المشهور یحکم بصحّة ما رواه و قد صح السند إلیه، و علی الأقوی هو من أمارات الوثاقة، کما یأتی فی النرسی وفاقا للعلّامة الطباطبائی قدّس سرّه.

الثالث: روایة المشایخ الأجلّة عنه، و عن کتابه: کالکلینی، و الصدوق، و والده، و التلعکبری، و غیرهم ممّن روی کتابه، أو نقل حدیثه فی کتابه الذی ضمن صحّته.

الرابع: عدّ کتابه من الأصول، و یأتی أنّه لا یصیر أصلا إلّا بعد کونه

---

(۱) الکافی ۲: ۱۹۷/ ۸.

(۲) قاله الشیخ الطوسی فی رجاله: ۴۶۳/ ۱۶، و انظر الفهرست: ۶۰/ ۲۲۸، و رجال النجاشی: ۱۳۲/ ۳۳۹.

(۳) رسالة أبی غالب الزراری: ۴۰.

معتمدا معوّلا علیه عند الأصحاب.

الخامس: إنّ النجاشی- و هو المقدّم فی هذا الفنّ- ذکره و لم یطعن علیه، و ذکر کتابه و الطریق إلیه، و الذی علیه المحقّقون أنّ هذا ینبئ عن مدح عظیم.

قال السیّد المحقّق الکاظمی قدس سره فی عدّته- فی جملة کلام له-:

و هنا دقیقة غفل عنها أکثر الناس، و هی أنّهم إذا أرادوا أن یعرفوا حال راو من الرواة عمدوا إلی کتب الرجال، فما وثّقه أهل الرجال أو مدحوه حکموا بوثاقته و مدحه، و ما ضعّفوه أو قدحوه حکموا بضعفه و قدحه، و (ما) «۱» لم یتعرّضوا له بمدح و لا قدح حسبوه فی عداد المجاهیل، و عدّوا الروایة بمکانه مجهولة، و أسقطوها عن الاعتبار، إلّا أن ینضم إلیها ما یقوّمها، و علی هذا بنی العلّامة المجلسی قدس سره أمره فی الوجیزة.

و أصحاب التحقیق: إنّ عدّ الرجل فی جملة أصحاب الأئمّة علیهم السلام و الرواة عنهم و حملة أخبارهم، ممّا یدلّ علی کونه إمامیّا، و یفیده نوعا من المدح.

أمّا الأول: فلما مرّ فی الفائدة، من جریان عادة أهل الرجال علی عدم التعرّض لبیان مذهب الراوی، إذا لم یعرف منه إلّا المذهب، إلّا أن یکون محل ریبة، و أنّهم متی عثروا منه علی وصمة، أو انحراف، نادوا علیه بذلک و شهروه لیعرف، و خاصّة فی الأصول الأربع «۲».

أ تراهم جهلوا حال المسکوت عنه «۳»، و نحن نعلم فیما لا یحصی أنّهم

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة.

(۲) ورد هنا زیادة فی الحجریة و قد أشیر إلی زیادتها فی المخطوطة و هی: أی رجال الکشی و النجاشی و رجال الشیخ و الفهرست.

(۳) (عنه) لم ترد فی المخطوطة.

إمامیّون؟!.

و أمّا الثانی: فلا ریب أنّ انضمام الرجل إلی حملة الشریعة، و علمائها فضلا عن الأئمّة علیهم السلام، و تناوله منهم، و روایته عنهم، ممّا یدلّ علی حسن حاله، بل ربما جعل ذلک طریقا إلی تعرّف العدالة، فما ظنّک بأصحاب الأئمّة علیهم السلام، و رواتهم، و خاصّة إذا بلغت بهم المحافظة علی أحکام الشریعة، و ما یتلقّونه عن أربابها إلی تألیف الکتب، و جمع الصحف، حتی صارت دفاترهم مرجعا للعلماء، یتدارسونها مدی الأیام.

و قد أشار المفيد رحمه اللّه إلى مثل هذا فى الرسالة التى عملها فى أمر شهر رمضان- ردّا على الصدوق عند ذكر الرواة و مدحهم- حيث قال: و هم أصحاب الأصول المدوّنة «۱»، فإنّ عدّهم فى العلماء، و تلقّى العلماء عنهم سيّما الأجلّاء، و بذل الجهد، و تحمّل المشاقّ، و مقاساة مرارات التقيّة فى التحصيل، و شدّ الرحال إلى أرباب العلم فى أطراف البلاد، و جمع الكتب فى أسمائهم و أحوالهم، و هى كتب المشيخة، كما وقع لداود بن كورة، و غيره، فدلالة ذلك على حسن الحال، بل علوّ الطبقة ممّا لا خفاء فيه.

ثمّ إنّى رأيت الأستاذ قدّس سرّه العلّامة البهبهانى طاب ثراه يحكى عن بعضهم أنّه كان يعدّ ذكر أهل الرجال للراوى من دون طعن سببا لقبول روايته، و يشير بذلك إلى «۲» قول الشهيد قدّس سرّه فى الذكرى، فى مبحث الجمعة، فى الحكم بن مسكين «۳» إنّ ذكره غير قادح، و لا موجب للضعف، لأنّ الكشى رحمه اللّه ذكره و لم يطعن عليه «۴» ثم تأمّل فى ذلك، و جعل يتأوّل عليه «۵»،

---

(۱) الرسالة العددية: ۱۴.

(۲) «إلى» لم ترد فى المخطوطة و الحجرية.

(۳) ذكرى الشيعة: ۲۳۱، آخر الشرط الثانى.

(۴) رجال الكشى ۱: ۵۴.

(۵) فوائد الوحيد البهبهانى: ۱۲، الفائدة الثانية، المطبوع ضمن منهج المقال.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۱

و يقول: لعلّ مراده أنّ الكشىّ ذكره فى سند رواية استند إليها و لم يطعن فيه قلت: لو أراد هذا، لكفى الاستناد إليه و لم يحتج إلى ضميمة عدم الطعن «۱»، انتهى ما أردنا نقله بطوله لكثرة فائدته هنا، و فى الكتب الآتية، و يأتى فى النرسى كلام للسيّد الطباطبائى قدس سره يقرب من ذلك.

السادس: إنّه من أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام، و سنذكر إن شاء اللّه تعالى أنّ ابن عقدة وثّق أربعة آلاف منهم، و ألّف فيهم كتابا، و أسند إلى كلّ واحد منهم خبرا أخرجه فيه، و من البعيد أن لا يذكره فيه و هو صاحب الأصل المعروف.

السابع: إنّ فى مجموعة عندى كلّها بخط الشيخ الجليل محمد بن على الجباعى، نقلها «۲» كلّها من خطّ الشيخ الشهيد رحمه اللّه و فيها أوراق أخرج فيها أحاديث مختصرة، اختارها من الأصول التى كانت عنده، مثل كتاب الصلاة للحسين بن سعيد، و كتاب إسحاق بن عمّار، و كتاب معاذ بن ثابت، و كتاب على بن إسماعيل الميثمى، و كتاب معاوية بن حكيم، و كتاب إبراهيم بن محمد الأشعرى، و كتاب الفضل بن محمّد الأشعرى، و كتاب زيد الزرّاد و هو آخر ما نقله منه، و فى آخره- بخطّ الجباعى-: قال ابن مكىّ يعنى الشهيد قدّس سرّه: أكثر هذه مقروءة على الشيخ أبى جعفر الطوسى رحمه اللّه. و لولا اعتبار الكتاب «۳»، و عدم اعتنائه بما نسب إليه من الوضع، لما أخرج منه، و لما نسبه إلى زيد، و لما سلكه فى عداد كتب المشايخ، و أعاظم الرّواة، و لو دخل فى الأكثر المقروء على الشيخ- رحمه اللّه كما لعلّه الظاهر- لزاده قوّة و اعتبارا.

الثامن: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها سديدة متينة، ليس فيها ما يوهم الجبر، و الغلوّ، و التفويض، و موافقة العامة، و جملة من متونها و مضمونها موجودة فى

---

(۱) إلى هنا انتهى كلام المحقق الكاظمى رحمه اللّه فى عدته: ۲۷/ أ.

(۲) فى المخطوط و الحجرية: نقل.

(۳) هنا وردت زيادة فى الحجرية هى: عند الشهيد.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۲

سائر کتب الأخبار، فأیّ داع إلی وضع مثله.

و یأتی بعض ما یتعلّق به فی حال زید النرسی إن شاء اللّه تعالی.

و فی آخر الأصل المذکور: فرغ من نسخه من أصل أبی الحسن محمد بن الحسن بن الحسین بن أیّوب القمی أیّده اللّه تعالی فی یوم الخمیس للیلتین بقیتا من ذی القعدة، سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، الحمد للّه وحده، و صلّی اللّه علی رسوله محمد و آله و سلّم تسلیما، و حسبنا اللّه و نعم الوکیل.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۳

۴- و أمّا کتاب أبی سعید عباد العصفری قدس سره:

و هو بعینه عباد بن یعقوب الرواجنی «۱»، ففیه تسعة عشر حدیثا، کلّها نقیّة، دالّة علی تشیّعه، بل تعصّبه فیه.

کالنص علی الأئمة الاثنی عشر، و أنّ اللّه خلقهم من نور عظمته، و أقامهم أشباحا فی ضیاء نوره، یعبدونه قبل خلق الخلق، و أنّهم أوتاد الأرض، فإذا ذهبوا ساخت الأرض بأهلها، و مفاخرة أرض الکعبة و کربلاء، و أنّ اللّه أوحی إلیها أنّ کفّی و قرّی، فوعزتی ما فضل ما فضّلت به، فیما أعطیت أرض کربلاء، إلّا بمنزلة إبرة غمست فی البحر فحملت من ماء البحر، و لولا تربة کربلاء ما فضّلت، و لولا ما تضمّنت أرض کربلاء ما خلقتک، و لا خلقت البیت الذی به افتخرت «۲» الخبر.

و حدیث نهی خالد عمّا أمره به من قتل علی علیه السلام، قبل السلام «۳».

و بعث عمر إلی قدامة عامله بمقدار، لا یجوزها أحد من الموالی إلّا قتل «۴».

و عزل أبی بکر فی قصّة سورة براءة.

و تفسیر قول علی علیه السلام- لما سجّی أبو بکر-: «ما أحد أحبّ أن ألقی اللّه بمثل صحیفة من هذا المسجّی» «۵».

و قوله صلّی اللّه علیه و آله: «إذا رأیتم معاویة علی المنبر فاضربوه» و قصّة طرد الحکم بن العاص، و أمره بقتله، و أنّ عثمان آواه و أجازه

---

(۱) یستفاد مما ذکره الشیخ الطوسی قدس سره انه غیر واحد حیث نسب فی الفهرست: ۱۱۹ لعباد ابن یعقوب الرواجنی العامیة و ذکر الثانی بعد ذکره للأول و لم ینسب له شیئا.

(۲) الأصول الستة عشر: ۱۶.

(۳) المصدر السابق: ۱۸.

(۴) المصدر السابق: ۱۷.

(۵) المصدر السابق: ۱۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۴

بمائة ألف درهم من بیت المال «۱».

و من الغریب بعد ذلک رمی الشیخ و العلّامة طاب ثراهما إیّاه بالتسنّن، و أنّه عامّیّ المذهب، مع أنّ علماءهم رموه بالرفض و التشیّع، فصار المسکین مطرود الطرفین، و غرض النصال فی البین.

و عن السمعانی فی الأنساب: کان رافضیّا، داعیة الی الرفض، و مع ذلک یروی المناکیر، عن أقوام مشاهیر، فاستحق الترک، و هو الذی یروی عن شریک، عن عاصم (عن زر) عن عبد اللّه، قال: قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله: «إذا رأیتم معاویة علی منبری فاقتلوه».

و روی حدیث أبی بکر أنّه قال: لا یفعل خالد ما أمرته «۲».

و عن ابن الأثیر فی جامع الأصول: کان أبو بکر محمد بن إسحاق بن خزیمة یقول: حدثنی الصدوق فی روایته المتّهم فی دینه عباد بن یعقوب «۳».

و قال ابن حجر فی التقریب: عباد بن یعقوب الرواجینی- بتخفیف الواو، و بالجیم المکسورة، و النون الخفیفة- أبو سعید الکوفی، صدوق، رافضیّ، حدیثه فی البخاری مقرون، بالغ ابن حبّان فقال: یستحقّ الترک، من العاشرة، مات سنة خمسین، أی بعد المائة «۴».

و السّند إلیه علی ما فی أوّل الکتاب هکذا: أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری، قال: حدثنا أبو علی محمد بن همّام بن سهیل، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن خاقان النهدی، قال: حدثنی محمد بن علی بن إبراهیم الصیرفی أبو سمینة، قال: حدثنی أبو سعید العصفری و هو عباد، عن عمرو بن ثابت و هو ابن المقدام. إلی آخره.

---

(۱) المصدر السابق: ۱۹.

(۲) الأنساب ۶: ۱۷۰، و ما بین قوسین من المصدر.

(۳) جامع الأصول: القسم المخطوط.

(۴) تقریب التهذیب ۱: ۳۹۴/ ۱۱۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۵

و هذا السّند ضعیف علی المشهور بأبی سمینة، إلّا أنّ الذی یهون الخطب أمور:

الأول: إنّ ابن داود قال فی رجاله: حمدان بن أحمد- کش- هو من خاصّة الخاصّة، أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه فی آخرین «۱».

و حمدان هذا لقب لمحمد بن أحمد بن خاقان، و لیس هو فی عداد المجمع علیهم، الموجودین فی «اختیار رجال الکشی» للشیخ، الدائر بین الأصحاب، و لم ینقل هذا الإجماع فی حقّه أحد غیره، إلّا أنّ المحتمل القریب نقله من أصل رجال الکشی، و قد سقط من قلم الشیخ رحمه اللّه عند اختصاره رجاله، و قد ذکرنا فی بعض تعالیقنا علی رجال أبی علی شواهد علی وجوده فی تلک الأعصار، و إن لم یکن فی أعصارنا منه عین و لا أثر، و مع هذا الاحتمال لا مصحّح لنسبة ابن داود الی السّهو و الخطأ، و إن کان فی رجاله أغلاط کثیرة، أشار إلیها السّید التفریشی فی نقد الرجال «۲»، إلّا أنّ نقل مثل هذه العبارة من الکتاب المذکور، خطأ بعید فی الغایة. و علیه فالسّند إلیه صحیح، فلا بدّ من الحکم بصحّة ما فی هذا الکتاب.

الثانی: اعتماد المشایخ علی النقل منه، ففی کامل الزیارة للشیخ الجلیل جعفر بن محمد بن قولویه: عن أبیه و علی بن الحسین، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمد بن علی، عن عباد أبی سعید، عن عمر بن یزید، عن أبی عبد اللّه علیه السلام: «إنّ أرض الکعبة قالت: من مثلی. الخبر» «۳» و هو موجود فیه سندا و متنا.

و عن محمد بن جعفر، عن محمد بن الحسین، عن أبی سعید، عن

---

(۱) رجال ابن داود: ۸۴/ ۵۲۴

(۲) نقد الرجال: ۲

(۳) کامل الزیارات: ۲۶۷ الحدیث ۳. الأصول الستة عشر: ۱۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۶

رجل، عن أبی الجارود، عن علیّ بن الحسین علیه السلام، قال: «اتّخذ اللّه کربلاء حرما قبل أن یتّخذ مکّة حرما بأربعة و عشرین ألف عام. الخبر» «۱».

و هو فيه بالسند و المتن.

و يظهر منه طريق آخر إلى عباد، من غير توسّط أبى سمينة، و الظاهر أنّ الراوى عنه غير محمد بن الحسين، و كيف يروى جعفر بن قولويه عن عباد بواسطتين؟ و نسخ الكامل كما نقلناه، و الظاهر بل المقطوع أنّه سقط بينهما الواسطة.

و فى روضة الكافى محمد بن يحيى و الحسين بن محمد جميعا، عن جعفر ابن محمد، عن عباد بن يعقوب، عن أحمد بن إسماعيل، عن عمرو بن كيسان.

الخبر «۲». فالظاهر أنّ (الساقط فى سند) «۳» خبر الكامل هو جعفر بن محمد، و اللّه العالم.

و يروى عنه الجليل إبراهيم الثقفى أيضا، فى كتاب الغارات «۴».

و اعلم أنّ الشيخ رحمه اللّه أخرج عنه فى أماليه أخبارا طريفة كلّها تنبئ عن حسن حاله و عقيدته، ففيه:

أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، قال: حدثنى محمد بن جعفر بن محمد ابن رباح الأشجعى، قال: حدثنا عباد بن يعقوب الأسدى، و ساق السند عن زيد بن علىّ، عن أبيه، عن جدّه [عن على بن أبى طالب] «۵» عليهم السلام،

---

(۱) كامل الزيارات: ۲۶۸ الحديث ۵. الأصول الستة عشر: ۱۷.

(۲) روضة الكافى ۸: ۳۸۱ الحديث ۵۷۶.

(۳) بين القوسين فى المخطوط: السند فى، و الصحيح المثبت.

(۴) لدينا من الغارات نسختان الاولى بتحقيق المحدث الارموى و الثانية بتحقيق السيد عبد الزهراء الحسينى الخطيب، و النسختان خاليتان من ذلك. ثم ان الثقفى توفى سنة ۲۸۳ ه و عباد توفى سنة ۱۵۰ ه فكيف يروى عنه؟ و لعله وقع فى طريق روايته. و اللّه العالم.

(۵) زيادة من المصدر المطبوع.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۷

و ذكر وصيّة النبىّ صلّى اللّه عليه و آله إليه فى مرض وفاته، و تسليم المواريث إليه، و هو حديث طويل معروف، و فيه: «يا بنى هاشم، يا معشر المسلمين، لا تخالفوا عليّا فتضلّوا، و لا تحسدوه فتكفروا. الخبر» «۱».

و فيه: أخبرنا الحسين بن إبراهيم القزوينى، قال: أخبرنا محمد بن وهبان، قال: حدثنى أبو عيسى محمد بن إسماعيل بن حيّان الوراق بدكانه فى سكّة الموالى، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن الحفص الخثعمى الأسدى، قال: حدثنى أبو سعيد عباد بن يعقوب الأسدى، قال: حدثنا خلّاد أبو على، و ساق الخبر، و هو وصيّة الصادق عليه السلام الى أصحابه، و فيه:

«فإنّكم لن تنالوا ولايتنا إلّا بالورع». «۲» الى آخره. و فيه: أخبرنا أحمد بن محمد ابن الصّلت، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمدانى، قال: حدثنا أحمد ابن القاسم أبو جعفر الأكفانى من أصل كتابه، قال: حدثنا عباد بن يعقوب، و ساق السند و المتن، و فيه: نزول عقيل على أمير المؤمنين عليه السلام، و وفوده بعده على معاوية، و الخبر معروف «۳».

و فيه: بهذا السند أنّ عليا عليه السلام قنت فى الصّبح فلعن معاوية، و عمرو بن العاص، و أبا موسى، و أبا الأعور، و أصحابهم «۴».

و فيه: خبر آخر بهذا السند، و فيه: أنّه قال يوم الجمعة على المنبر: «ما زلت مظلوما منذ قبض رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله». الخبر «۵».

و المتأمّل فى هذه الأخبار، و أخبار كتابة، يعلم أنّ من رماه بالعامّيّة فقد جفاه.

---

(۱) أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۱۸۵.

(۲) أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۲۹۱.

(۳) أمالی الشیخ الطوسی ۲: ۳۳۴.

(۴) المصدر السابق ۲: ۳۳۵.

(۵) المصدر السابق ۲: ۳۳۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۸

الثالث: إنّه لیس فیه من الأحکام الفرعیّة ما یحتاج الی النظر فی سند أخبارها.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۵۹

۵- و أمّا کتاب عاصم بن حمید:

فقال النجاشی: عاصم بن حمید الحنّاط الحنفی أبو الفضل، مولی کوفی، ثقة، عین، صدوق، روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب.

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدثنا علی ابن الحسن بن فضّال، قال: حدثنا محمد بن عبد الحمید، عن عاصم، بکتابه «۱».

و قال الشیخ رحمه اللّه فی الفهرست: عاصم بن حمید الحنّاط الکوفی له کتاب. أخبرنا أبو عبد اللّه، عن محمد بن علی بن الحسین، عن محمد بن الحسن ابن الولید، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد اللّه، عن محمد بن عبد الحمید و السندی بن محمد، عن عاصم بن حمید.

و بهذا الإسناد، عن سعد و الحمیری، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عاصم بن حمید «۲».

و قال الصدوق قدس سره فی مشیخة الفقیه: و ما کان فیه عن عاصم بن حمید، فقد رویته عن أبی و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهیم ابن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عاصم بن حمید «۳».

و أمّا سنده فی النسخة الموجودة: حدثنی أبو الحسن محمد بن الحسن بن الحسین بن أیوب القمّی- أیّده اللّه تعالی- قال: حدثنی أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد التلعکبری- أیّده اللّه- قال: حدثنا أبو علی محمد بن همام بن سهیل الکاتب، قال: حدثنا أبو القاسم حمید بن زیاد بن هوارا، فی سنة تسع و ثلاثمائة، قال: حدثنا عبید اللّه بن أحمد، عن مساور و سلمة، عن عاصم بن

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۰۱/ ۸۲۱.

(۲) الفهرست: ۱۲۰/ ۵۳۲.

(۳) من لا یحضره الفقیه ۴: ۷۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۰

حمید الحنّاط.

و ذکر أبو محمد قال: حدثنی بهذا الکتاب أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهیم بن محمد بن عبید اللّه بن موسی بن جعفر العلوی الموسائی، بمصر سنة إحدی و أربعین، قال: حدثنی الشیخ الصالح أبو العباس عبید اللّه بن أحمد بن نهیک، عن مساور و سلمة جمیعا، عن عاصم بن حمید الحنّاط «۱».

و فی أخر الکتاب: کمل الکتاب، و نسخه منصور بن أبی الحسن الآبی، من أصل أبی الحسن محمد بن الحسن القمّی أیده اللّه فی ذی الحجّة لیلتین مضتا منه، سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، یوم الأحد، الحمد للّه وحده، و صلّی اللّه علی رسوله محمد و آله و سلّم تسلیما، و حسبی اللّه و نعم الوکیل «۲».

و روی ثقة الإسلام عن کتابه، فی باب التفویض: عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن أبی زاهر، عن علی بن إسماعیل، عن صفوان بن یحیی، عن عاصم بن حمید، عن أبی إسحاق النحوی، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه علیه السلام. الخبر، کما هو موجود فیه متنا و سندا «۳».

و یروی عنه غیر هؤلاء جماعة، منهم: یونس بن عبد الرحمن «۴»، و أحمد بن محمد بن أبی نصر «۵»، و نضر بن سوید «۶»، و محمد بن الولید «۷»، و ابن أبی

---

(۱) أصل عاصم بن حمید، ضمن الأصول الستة عشر: ۲۱.

(۲) أصل عاصم بن حمید، ضمن الأصول الستة عشر: ۴۱. و فیه بدل منصور بن أبی الحسن، منصور بن الحر.

(۳) الکافی ۱: ۲۰۷/ ۱.

(۴) تهذیب الأحکام ۹: ۳۴۹/ ۱۲۵۴.

(۵) تهذیب الأحکام ۵: ۱۶۵/ ۵۵۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۳: ۱۹/ ۶۹.

(۷) تهذیب الأحکام ۳: ۳۳۳/ ۱۰۴۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۱

عمیر «۱»، و یحیی بن إبراهیم بن أبی البلاد «۲»، و محمد بن علی «۳»، و علیّ بن الحسن بن فضّال عن أخویه عنه، «۴» و عبد اللّه بن جبلة «۵»، و الحسن بن علی الوشاء «۶»، و الحسن بن علی بن یوسف الأزدی «۷»، و محمد بن أسلم الجبلیّ «۸»، و علی بن الحکم «۹»، و الحسن بن محبوب «۱۰»، و الحجّال «۱۱»، و یوسف بن عقیل «۱۲»، و ابن أخیه سلیمان بن سماعة «۱۳»، و موسی بن القاسم «۱۴»، و ابن أبی لیلی «۱۵»، و الحسن بن علی بن یقطین «۱۶»، و الحسن بن عبد الرحمن «۱۷».

و من جمیع ذلک یظهر علوّ مقامه، و عظم شأنه، و صحّة کتابه، بل هو قریب من التواتر، و أخباره نقیّة، سدیدة، و متون أکثرها موجودة فی الکتب الأربعة.

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۱۰۵/ ۳۴۰.

(۲) الکافی ۲: ۴۹/ ۳.

(۳) الکافی ۱: ۳۹۱/ ۴.

(۴) تهذیب الأحکام ۸: ۸۰/ ۲۷۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۶: ۳۱۰/ ۸۵۶.

(۶) الکافی ۱: ۴۳/ ۱.

(۷) تهذیب الأحکام ۷: ۳۷۰/ ۱۵۰۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۱۰: ۴۶/ ۱۶۸.

(۹) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۱۲/ ۴۴۴.

(۱۰) الکافی ۳: ۳۹۸/ ۶.

(۱۱) الکافی ۲: ۲۶۴/ ۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۹: ۳۵۹/ ۱۲۸۳.

(۱۳) الکافی ۲: ۱۳۱/ ۵.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۵: ۶۸/ ۲۲۱.

(۱۵) الکافی ۲: ۲۶۴/ ۴.

(۱۶) الکافی ۵: ۳۹۱/ ۷.

(۱۷) الکافی ۸: ۲۸۵/ ۴۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۲

۶- و أمّا أصل زید النرسی:

فقد کفانا مئونة شرح اعتباره العلّامة الطباطبائی طاب ثراه فی رجاله، قال رحمه اللّه تعالی: زید النرسی أحد أصحاب الأصول، صحیح المذهب، منسوب إلی نرس، بفتح الموحّدة الفوقانیّة، و إسکان الراء المهملة: قریة من قری الکوفة، تنسب إلیها الثیاب النرسیّة، أو نهر من أنهارها، علیه عدّة من القری، کما قاله السمعانی فی کتاب الأنساب، قال: و نسب إلیها جماعة من مشاهیر المحدّثین بالکوفة «۱».

و قال الشیخ الجلیل أبو العباس أحمد بن علی بن أحمد النجاشی رحمه اللّه فی کتاب الرجال: إنّ زید النرسی من أصحاب الصادق، و الکاظم علیهما السلام، له کتاب یرویه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن علی بن نوح السیرافی، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفوانی، قال: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن زید النرسی، بکتابه «۲».

و قد نصّ شیخ الطائفة طاب ثراه فی الفهرست علی روایة ابن أبی عمیر کتاب زید النرسی، کما ذکره النجاشی، ثم ذکر فی ترجمة ابن أبی عمیر طرقه التی تنتهی إلیه «۳».

و الذی یناسب وقوعه فی إسناد هذا الکتاب، هو ما ذکره فیه و فی المشیخة، عن المفید، عن ابن قولویه قدس سرهما، عن أبی القاسم جعفر بن محمد العلوی الموسوی، عن عبید اللّه بن أحمد بن نهیک، عن ابن أبی عمیر «۴».

---

(۱) الأنساب ۵۸۵/ ب.

(۲) رجال النجاشی: ۱۷۴/ ۴۶۰.

(۳) فهرست الشیخ: ۷۱/ ۲۸۹ و ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۱۰/ ۷۹ من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۳

و فی البحار طریق آخر الی کتاب زید النرسی، ذکر أنّه وجده فی مفتتح النسخة التی وقعت الیه، و هی النسخة التی أخرج منها أخبار الکتاب، و الطریق هکذا: حدثنا الشیخ أبو محمد هارون بن موسی التلعکبری- أیّده اللّه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعید الهمدانی، قال: حدثنا جعفر بن عبد اللّه العلوی أبو عبد اللّه المحمدی، قال: حدثنا محمد بن أبی عمیر، عن زید النرسی «۱».

و إنّما أوردنا هذه الطرق، تنبیها علی اشتهار الأصل المذکور فیما بین الأصحاب و اعتباره عندهم، کغیره من الأصول المعتمدة المعوّل علیها، فإنّ بعضا حاول إسقاط هذا الأصل، و الطعن فی من رواه.

و اعترض أوّلا: بجهالة زید النّرسی، إذ لم ینصّ علیه علماء الرجال بمدح، و لا قدح.

و ثانیا: بأنّ الکتاب المنسوب إلیه مطعون فیه، فإنّ الشیخ قدس سره حکی فی الفهرست، عن ابن بابویه قدس سره: أنّه لم یرو أصل زید النّرسی، و لا أصل زید الزّراد، و أنّه حکی فی فهرسته، عن شیخه محمد بن الحسن بن الولید: أنّه لم یرو هذین الأصلین، بل کان یقول: هما موضوعان، و کذلک کتاب خالد بن عبد اللّه بن سدیر، و أنّ واضع هذه الأصول محمد بن موسی الهمدانی «۲»، المعروف

بالسّمان.

و الجواب عن ذلک: إنّ روایة ابن أبی عمیر لهذا الأصل تدلّ علی صحّته، و اعتباره، و الوثوق بمن رواه، فإنّ المستفاد من تتبع الحدیث، و کتب الرجال بلوغه الغایة فی الثقة، و العدالة، و الورع، و الضبط، و التحذّر عن التخلیط، و الروایة عن الضعفاء و المجاهیل، و لذا تری أنّ الأصحاب یسکنون

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۴۳.

(۲) الفهرست: ۷۱/ ۲۹۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۴

الی روایته، و یعتمدون علی مراسیله.

و قد ذکر الشیخ قدس سره فی العدّة: أنه لا یروی، و لا یرسل إلّا عمّن یوثق به «۱»، و هذا توثیق عام لمن روی عنه، و لا معارض له هاهنا.

و حکی الکشی فی رجاله إجماع العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم «۲»، و مقتضی ذلک صحّة الأصل المذکور، لکونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثیق راویه أیضا، لکونه العلة فی التصحیح غالبا، و الاستناد إلی القرائن و إن کان ممکنا، إلّا أنّه بعید فی جمیع روایات الأصل، و عدّ النرسی من أصحاب الأصول، و تسمیة کتابه أصلا، ممّا یشهد بحسن حاله و اعتبار کتابه، فإنّ الأصل فی اصطلاح المحدّثین من أصحابنا بمعنی الکتاب المعتمد، الذی لم ینتزع من کتاب آخر، و لیس بمعنی مطلق الکتاب، فإنّه قد یجعل مقابلا له، فیقال: له کتاب، و له أصل.

و قد ذکر ابن شهرآشوب فی معالم العلماء، نقلا عن المفید طاب ثراه:

أنّ الإمامیّة صنّفت من عهد أمیر المؤمنین علیه السلام، إلی عهد أبی محمد الحسن بن علی العسکری علیهما السلام أربعمائة کتاب تسمّی الأصول، قال:

و هذا معنی قولهم: له أصل «۳».

و معلوم أنّ مصنّفات الإمامیّة فیما ذکر من المدّة تزید علی ذلک بکثیر، کما یشهد به تتبع کتب الرجال، فالأصل إذا أخصّ من الکتاب، و لا یکفی فیه مجرّد عدم انتزاعه من کتاب آخر و إن لم یکن معتمدا، فإنّه یؤخذ فی کلام الأصحاب مدحا لصاحبه، و وجها للاعتماد علی ما تضمّنه، و ربما ضعّفوا الروایة لعدم وجدان متنها فی شیء من الأصول، کما اتّفق للمفید، و الشیخ

---

(۱) عدة الأصول ۱: ۳۸۷.

(۲) اختیار معرفة الرجال ۲: ۸۳۰/ ۱۰۵۰.

(۳) معالم العلماء: ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۵

قدس سرهما، و غیرهما، فالاعتماد مأخوذ فی الأصل بمعنی کون ذلک هو الأصل فیه، إلی أن یظهر فیه خلافه.

و الوصف به فی قولهم: له أصل معتمد، للإیضاح و البیان، أو لبیان الزیادة علی مطلق الاعتماد المشترک فیما بین الأصول، فلا ینافی ما ذکرناه، علی أنّ تصنیف الحدیث- أصلا کان المصنّف أم کتابا- لا ینفکّ غالبا عن کثرة الروایة و الدلالة علی شدّة الانقطاع إلی الأئمّة علیهم السلام، و قد قالوا: «اعرفوا منازل الرجال بقدر روایتهم عنّا» «۱» و ورد عنهم فی شأن الروایة للحدیث ما ورد.

و أمّا الطعن علی هذا الأصل و القدح فیه بما ذکر، فإنّما الأصل فیه محمد ابن الحسن بن الولید القمّی رحمه اللّه، و تبعه علی ذلک

ابن بابویه قدس سره علی ما هو دأبه فی الجرح، و التعدیل، و التضعیف، و التصحیح، و لا موافق لهما فیما أعلم.

و فی الاعتماد علی تضعیف القمیین و قدحهم فی الأصول و الرجال کلام معروف، فإنّ طریقتهم فی الانتقاد تخالف ما علیه جماهیر النقّاد، و تسرّعهم إلی الطعن بلا سبب ظاهر، ممّا یریب اللّبیب الماهر، و لم یلتفت أحد من أئمّة الحدیث و الرجال إلی ما قاله الشیخان المذکوران فی هذا المجال، بل المستفاد من تصریحاتهم و تلویحاتهم، تخطئتهما، فی ذلک المقال.

قال الشیخ ابن الغضائری: زید الزرّاد و زید النرسی، رویا عن أبی عبد اللّه علیه السلام.

قال أبو جعفر (بن بابویه: إنّ کتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسی السمّان، و غلط أبو جعفر) «۲» فی هذا القول، فإنّی رأیت کتبهما مسموعة من محمد

---

(۱) لفظ الحدیث فی المصادر مختلف انظر: رجال الکشی ۱: ۳/ ۱، ۱: ۶/ ۳، ۳ و الکافی ۱:

۴۰/ ۱۳ و غیرها.

(۲) ما بین القوسین سقط من المخطوطة و اثبت من الحجریة.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۶۶

ابن أبی عمیر «۱»، و ناهیک بهذه المجاهرة فی الردّ من هذا الشیخ، الذی بلغ الغایة فی تضعیف الرّوایات، و الطعن فی الرّواة، حتی قیل أنّ السالم من رجال الحدیث من سلم منه، و أنّ الاعتماد علی کتابه فی الجرح طرح لما سواه من الکتب، و لولا أنّ هذا الأصل من الأصول المعتمدة المتلقاة [بالقبول] «۲» بین الطائفة، لما سلم من طعنه و من غمزه، علی ما جرت به عادته فی کتابه الموضوع لهذا الغرض، فإنّه قد ضعّف فیه کثیرا من أجلّاء الأصحاب المعروفین بالتوثیق، نحو: إبراهیم بن سلیمان بن حیّان، و إبراهیم بن عمر الیمانی، و إدریس بن زیاد، و إسماعیل بن مهران، و حذیفة بن منصور، و أبی بصیر لیث المرادی، و غیرهم من أعاظم الرّواة، و أصحاب الحدیث.

و اعتمد فی الطعن علیهم غالبا بأمور لا توجب قدحا فیهم، بل فی روایاتهم، کاعتماد المراسیل، و الروایة عن المجاهیل، و الخلط بین الصحیح و السقیم، و عدم المبالاة فی أخذ الروایات، و کون روایاتهم ممّا تعرف تارة و تنکر اخری، و ما یقرب من ذلک.

هذا کلامه فی مثل هؤلاء المشاهیر الأجلّة، و أمّا إذا وجد فی أحد ضعفا بیّنا أو طعنا ظاهرا، و خصوصا إذا تعلّق بصدق الحدیث، فإنّه یقیم علیه النوائح، و یبلغ منه کلّ مبلغ، و یمزّقه کلّ ممزّق، فسکوت مثل هذا الشیخ عن حال زید النرسی، و مدافعته عن أصله بما سمعت من قوله، أعدل شاهد علی أنّه لم یجد فیه مغمزا، و لا للقول (فی أصله) «۳» سبیلا.

و قال الشیخ فی الفهرست: زید النرسی و زید الزّراد لهما أصلان، لم یروهما محمد بن علی بن الحسین بن بابویه، و قال فی فهرسته: لم یروهما محمد بن

---

(۱) رجال العلامة: ۲۲۲/ ۴.

(۲) لم ترد فی المخطوطة و أضیفت من المصدر.

(۳) فی المخطوطة: فیه.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۶۷

الحسن بن الولید، و کان یقول: هما موضوعان، و کذلک کتاب خالد بن عبد اللّه بن سدیر، و کان یقول: وضع هذه الأصول محمد بن موسی الهمدانی.

قال الشیخ طاب ثراه: و کتاب زید النرسی رواه ابن أبی عمیر عنه «۱».

و فی هذا الکلام «۲» تخطئة ظاهرة للصدوق و شیخه، فی حکمهما بأنّ أصل زید النرسی من موضوعات محمد بن موسی الهمدانی، فإنّه متی صحّت روایة ابن أبی عمیر إیّاه عن صاحبه، امتنع إسناد وضعه إلی الهمدانی، المتأخّر العصر عن زمن الراوی و المرویّ عنه.

و أمّا النجاشی- و هو أبو عذرة هذا الأمر، و سابق حلبته کما یعلم من کتابه، الذی لا نظیر له فی فنّ الرجال- فقد عرفت ممّا نقلناه عنه روایته لهذا الأصل- فی الحسن کالصحیح، بل الصحیح علی الأصحّ- عن ابن أبی عمیر، عن صاحب الأصل «۳».

و قد روی أصل زید الزرّاد: عن المفید، عن ابن قولویه، عن أبیه و علی ابن بابویه، عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسی بن عبید، عن ابن أبی عمیر، عن زید الزرّاد «۴»، و رجال هذا الطریق وجوه الأصحاب و مشایخهم، و لیس فیه من یتوقّف فی شأنه، سوی العبیدی و الصحیح توثیقه.

و قد اکتفی النجاشی بذکر هذین الطریقین، و لم یتعرّض لحکایة الوضع فی شیء من الأصلین، بل أعرض عنها صفحا، و طوی عنها کشحا، تنبیها علی غایة فسادها، مع دلالة الاستناد الصحیح المتّصل علی بطلانها، و فی کلامه السابق دلالة علی أنّ أصل زید النرسی من جملة الأصول المشهورة، المتلقّاة

---

(۱) فهرست الشیخ: ۷۱/ ۲۹۰.

(۲) فی المخطوط و الحجریة: الکتاب، و فی حاشیة المخطوط استظهار: الکلام، و کذا المصدر، و هو الصحیح

(۳) رجال النجاشی: ۱۷۴/ ۴۶۰.

(۴) رجال النجاشی: ۱۷۵/ ۴۶۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۸

بالقبول بین الطائفة، حیث أسند روایته عنه أوّلا- إلی جماعة من الأصحاب، و لم یخصّه بابن أبی عمیر، ثم عدّه فی طریقه إلیه من مرویّات المشایخ «۱» الأجلّة، و هم:

أحمد بن علی بن نوح السیرافی، و محمد بن أحمد بن عبد اللّه الصفوانی، و علیّ بن إبراهیم القمّی، و أبوه إبراهیم بن هاشم.

و قد قال فی السیرافی: إنّه کان ثقة فی حدیثه، متقنا لما یرویه، فقیها «۲» بصیرا بالحدیث و الرّوایة «۳».

و فی الصفوانی: إنّه شیخ، ثقة، فقیه، فاضل «۴».

و فی القمّی: إنّه ثقة فی الحدیث، ثبت، معتمد «۵».

و فی أبیه: إنّه أوّل من نشر أحادیث الکوفیّین بقم «۶».

و لا ریب أنّ روایة مثل هؤلاء الفضلاء الأجلّاء یقتضی اشتهار الأصل فی زمانهم، و انتشار أخباره فیما بینهم.

و قد علم ممّا سبق کونه من مرویّات الشیخ المفید، و شیخه أبی القاسم جعفر بن قولویه، و الشیخ الجلیل الذی انتهت إلیه روایة جمیع الأصول و المصنّفات أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری، و أبی العبّاس أحمد بن محمد بن سعید بن عقدة الحافظ المشهور، و أبی عبد اللّه جعفر بن عبد اللّه رأس المذری، الذی قالوا فیه: إنه أوثق الناس فی حدیثه.

و هؤلاء هم مشایخ الطائفة، و نقدة الأحادیث، و أساطین الجرح و التعدیل، و کلّهم ثقات إثبات، و منهم المعاصر لابن الولید، و المتقدم علیه،

---

(۱) فی الحجریة و المخطوط: (مشایخ)، و الصحیح من المصدر.

(۲) زیادة من المصدر و الحجریة. دون المخطوط.

(۳) رجال النجاشی: ۸۶/ ۲۰۹.

(۴) رجال النجاشی: ۳۹۳/ ۱۰۵۰.

(۵) رجال النجاشی: ۲۶۰/ ۶۸۰.

(۶) رجال النجاشی: ۱۶/ ۱۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۶۹

و المتأخر عنه الواقف علی دعواه، فلو کان الأصل المذکور موضوعا معروف الواضع کما ادّعاه، لما خفی علی هؤلاء الجهابذة النقّاد بمقتضی العادة فی ذلک.

و قد أخرج ثقة الإسلام الکلینی قدس سره لزید النرسی فی جامعه الکافی- الذی ذکر أنّه قد جمع فیه الآثار الصحیحة، عن الصادقین علیهم السلام- روایتین:

إحداهما فی باب التقبیل من کتاب الایمان و الکفر: عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن زید النرسی، عن علی بن مزید «۱» صاحب السابری، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه علیه السلام، فتناولت یده فقبلتها، فقال علیه السلام: «أما إنّها لا تصلح إلّا لنبیّ، أو وصیّ نبیّ» «۲».

و الثانیة فی کتاب الصوم فی باب صوم عاشوراء: عن الحسن بن علی الهاشمی، عن محمد بن عیسی، قال: حدثنا محمد بن أبی عمیر، عن زید النرسی، قال: سمعت عبید بن زرارة، یسأل أبا عبد اللّه علیه السلام عن صوم یوم عاشوراء، فقال: «من صامه کان حظّه من صیام ذلک الیوم حظّ ابن مرجانة و ابن زیاد»، قلت: و ما حظّهما من ذلک الیوم؟ قال: «النار» «۳».

و الشیخ قدس سره فی کتابی الأخبار: أورد هذه الروایة، بإسناده عن محمد بن یعقوب «۴»، و أخرج لزید النرسی فی کتاب الوصایا من التهذیب فی باب وصیة الإنسان لعبده، حدیثا آخر عن علی بن الحسن بن فضّال، عن معاویة بن حکیم و یعقوب الکاتب، عن ابن أبی عمیر، عنه «۵».

---

(۱) نسخة بدل: زید، من المخطوط.

(۲) الکافی ۲: ۱۴۸/ ۳.

(۳) الکافی ۴: ۱۴۷/ ۶.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۳۰۱/ ۹۱۲، و الاستبصار ۲: ۱۳۵/ ۴۴۳.

(۵) تهذیب الأحکام ۹: ۲۲۸/ ۸۹۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۰

و الغرض من إیراد هذه الأسانید، التنبیه علی عدم خلوّ الکتب الأربعة عن أخبار زید النرسی، و بیان صحّة روایة ابن أبی عمیر عنه، و الإشارة إلی تعدّد الطرق إلیه، و اشتمالها علی عدّة من الرجال الموثوق بهم، سوی من تقدّم ذکره فی الطرق السالفة، و فی ذلک کلّه تنبیه علی صحّة هذا الأصل، و بطلان دعوی وضعه کما قلنا.

و یشهد لذلک أیضا أنّ محمد بن موسی الهمدانی، و هو الذی ادّعی علیه وضع هذه الأصول، لم یتّضح ضعفه بعد، فضلا عن کونه وضّاعا للحدیث، فإنّه من رجال نوادر الحکمة، و الروایة عنه فی کتب الأحادیث متکرّرة، و من جملة روایاته حدیثه الذی انفرد بنقله فی صلاة عید الغدیر، و هو حدیث مشهور، أشار إلیه المفید رحمه اللّه فی مقنعته، و فی مسار الشیعة «۱»، و رواه الشیخ رحمه اللّه فی التهذیب «۲»، و أفتی به الأصحاب، و عوّلوا علیه، و لا رادّ له سوی الصدوق «۳» و ابن الولید، بناء علی أصلهما فیه.

و النجاشی ذکر هذا الرجل فی کتابه و لم یضعّفه، بل نسب الی القمیین تضعیفه بالغلوّ، ثم ذکر له کتبا منها کتاب الردّ علی الغلاة، و ذکر طریقه الی تلک الکتب، قال رحمه اللّه: و کان ابن الولید رحمه اللّه یقول: إنّه کان یضع الحدیث و اللّه أعلم «۴».

و ابن الغضائری و إن ضعّفه، إلّا أنّ کلامه فیه یقتضی أنّه لم یکن بتلک المثابة من الضعف، فإنّه قال فیه: إنّه ضعیف، یروی عن الضعفاء، و یجوز أن یخرج شاهدا، تکلّم فیه القمیون فأکثروا، و استثنوا من نوادر الحکمة ما رواه «۵»، و کلامه ظاهر فی أنّه لم یذهب فیه مذهب القمّیین، و لم یرتض ما قالوه،

---

(۱) المقنعة: ۲۰۴، مسار الشیعة: ۳۹ ضمن المجلد السابع من مصنفات الشیخ المفید.

(۲) التهذیب ۳: ۱۴۳/ ۳۱۷.

(۳) الفقیه ۲: ۵۵/ ذیل الحدیث ۲۴۱.

(۴) رجال النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۴.

(۵) حکاها عنه العلامة فی الخلاصة: ۲۵۵/ ۴۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۱

و الخطب فی تضعیفه هیّن، خصوصا إذا استهونه.

و العلّامة قدس سره فی الخلاصة حکی تضعیف القمیین و ابن الولید، حکایة تشعر بتمریضه، و اعتمد فی التضعیف علی ما قاله ابن الغضائری قدس سره و لم یزد علیه شیئا «۱». و فیما سبق عن النجاشی و ابن الغضائری فی أصلی الزّیدین، و عن الشیخ فی أصل النرسی، دلالة علی اختلال «۲» ما قاله ابن الولید فی هذا الرجل.

و بالجملة فتضعیف محمد بن موسی یدور علی أمور:

أحدها: طعن القمیین فی مذهبه بالغلوّ و الارتفاع، و یضعّفه ما تقدّم عن النجاشی أنّ له کتابا فی الرّد علی الغلاة.

و ثانیها: إسناد وضع الحدیث إلیه، و هذا ممّا انفرد به ابن الولید، و لم یوافقه فی ذلک الّا الصدوق قدس سره لشدّة وثوقه به، حتّی قال رحمه اللّه فی کتاب من لا یحضره الفقیه: إنّ کل ما لم یصححه ذلک الشیخ، و لم یحکم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروک غیر صحیح «۳».

و سائر علماء الرجال و نقدة الاخبار تحرّجوا عن نسبة الوضع الی محمد بن موسی، و صحّحوا أصل زید النرسی، و هو أحد الأصول التی أسند وضعها إلیه، و کذا أصل زید الزرّاد، و سکوتهم عن کتاب خالد بن سدیر لا یقتضی کونه موضوعا، و لا کون محمد بن موسی واضعا، إذ من الجائز أن یکون عدم تعرّضهم له لعدم ثبوت صحّته، لا لثبوت وضعه، فلا یوجب تصویب ابن الولید لا فی الوضع و لا فی الواضع، أو لکونه من موضوعات غیره فیقتضی تصویبه فی الأوّل دون الثانی.

و ثالثها: استثناؤه من کتاب نوادر الحکمة، و الأصل فیه محمد بن الحسن

---

(۱) انظر الهامش المتقدم.

(۲) فی المخطوط و الحجری: اختلاف، و التصویب من المصدر

(۳) من لا یحضره الفقیه ۲: ۵۵/ ذیل الحدیث ۲۴۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۲

ابن الولید أیضا، و تابعه علی ذلک الصدوق، و أبو العباس بن نوح، بل الشیخ، و النجاشی أیضا.

و هذا الاستثناء لا یختصّ به، بل المستثنی من ذلک الکتاب جماعة، و لیس جمیع المستثنین وضعة للحدیث، بل منهم المجهول الحال، و المجهول الاسم، و الضعیف بغیر الوضع، بل الثقة علی أصحّ الأقوال: کالعبیدی، و اللّؤلؤی، فلعلّ الوجه فی استثناء غیر الصدوق و شیخه ابن الولید جهالة محمد ابن موسی، أو ضعفه من غیر سبب الوضع، و الموافقة لهما فی الاستثناء لا تقتضی الاتّفاق فی

التعليل، فلا يلزم من استثناء من وافقهما ضعف محمد بن موسى عنده، فضلا عن كونه وضّاعا، و قد بان لك بما ذكرنا مفصّلا اندفاع الاعتراضين بأبلغ الوجوه «۱».

قلت: و روى جعفر بن قولويه رحمه اللّه فى كامل الزيارة، عن أبيه و أخيه على ابن محمد و على بن الحسين كلّهم، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن أبى الحسن موسى عليه السلام، قال: «من زار ابنى هذا- و أومى إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام- فله الجنّة» «۲» و الخبر موجود فى الأصل.

و منه يعلم أنّ على بن بابويه والد الصدوق، يروى أصل النرسى كما مرّ أنّه يروى أصل الزرّاد، و يظهر منه أنّ أصل نسبة اعتقاد وضعهما إلى الصدوق تبعا لشيخه ضعيف، أو رجع عنه بعد ما ذكره فى فهرسته، فإنّ ولده شيخ القميّين، و فقيههم «۳» و ثقتهم، و الذى خاطبه الإمام العسكرى عليه السلام بقوله- فى توقيعه-: «يا شيخى و معتمدى» «۴» يروى الأصل المذكور و ولده يعتقد

---

(۱) الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم): ۲: ۳۶۰.

(۲) كامل الزيارات: ۳۰۶ الحديث ۱۰، و انظر الأصول الستة عشر: ۵۲.

(۳) لم ترد فى المخطوطة، بل فى الحجرية.

(۴) انظر مقدمة الإمامة و التبصرة تحقيق السيد الجلالى: ۵۸.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۷۳

كونه موضوعا؟! هذا ممّا لا ينبغى نسبته إليه.

و يؤيّد ضعف النسبة، أو يدلّ على الرجوع، روايته عن الأصلين فى كتبه، أمّا الزرّاد فقد تقدم.

و أمّا عن أصل النرسى ففى ثواب الأعمال: أبى رحمه اللّه، قال: حدثنى على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن بعض أصحابه، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: «كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يغسل رأسه بالسدر» «۱» إلى آخر ما فى الوسائل منقولا عنه «۲»، و فى كتابنا منقولا عن الأصل المذكور هذا «۳».

و قد أخرج الخبر المذكور شيخه جعفر بن أحمد القمى فى كتاب العروس، عن زيد «۴» كما فى أصله.

و أخرج الصدوق رحمه اللّه أيضا «۵» فى الفقيه، فى باب ضمان الوصىّ لما يغيّره عمّا أوصى به الميّت، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن علىّ ابن مزيد صاحب السابرى، قال: أوصى إلىّ رجل. و ساق الحديث «۶»، و هو طويل ذكره الشيخ فى الأصل فى كتاب الوصية، مثل ما نقلناه عن أصل النرسى فى الكتاب المذكور فلاحظ «۷».

---

(۱) ثواب الأعمال: ۳۶.

(۲) وسائل الشيعة ۲: ۶۳/ ۱۴۹۱.

(۳) مستدرک الوسائل ۱: ۳۸۷/ ۹۳۷.

(۴) النسخة المطبوعة من العروس خالية من هذا الحديث. و قد روى عن زيد النرسى عن أبى الحسن عليه السلام حديثا فى (باب غسل الرأس يوم الجمعة بالخطمى من السنة) و هو يخالف الحديث المار سندا و متنا.

(۵) لم ترد فى المخطوط.

(۶) من لا يحضره الفقيه ۴: ۱۵۴ الحديث ۵۳۴.

(۷) وسائل الشيعة ۱۹: ۳۴۹/ ۲۴۷۴۲، و انظر: مستدرک الوسائل ۱۴: ۱۱۹/ ۱۶۲۵۲، أصل زيد الزراد: ۵۵، ضمن الأصول الستة عشر.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۷۴

و أخرج أحمد بن محمّد بن فهد فی عدّة الداعی، عن الأصل المذکور حدیث معاویة بن وهب فی الموقف «۱»، و هو حدیث شریف فی الحثّ علی الدعاء للإخوان.

و أخرج الحسین بن سعید فی کتاب الزهد، عن الأصل المذکور خبر فناء العالم، عن ابن أبی عمیر، عن زید النرسی، عن عبید بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول. «۲»، إلّا أنّه اختصره.

و أخرج الخبر المذکور عنه علیّ بن إبراهیم فی تفسیره، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن زید، و ساقه کما هو موجود فی الأصل «۳».

و قال العلامة المجلسی قدس سره فی البحار- بعد نقل کلمات الجماعة فی الأصلین و صاحبیهما-: و أقول: و إن لم یوثّقهما أصحاب الرجال، لکن أخذ أکابر المحدّثین من کتابهما، و اعتمادهم علیهما حتّی الصدوق قدس سره فی معانی الأخبار، و غیره، و روایة ابن أبی عمیر عنهما، و عدّ الشیخ کتابهما من الأصول، لعلّها تکفی لجواز الاعتماد علیهما، مع أنّا أخذناهما من نسخة عتیقة مصحّحة بخط الشیخ منصور بن الحسن الآبی، و هو نقله من خطّ الشیخ الجلیل محمد ابن الحسن القمّی، و کان تاریخ کتابتها سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، و ذکر أنّه أخذهما و سائر الأصول المذکورة بعد ذلک من خطّ الشیخ الأجلّ هارون بن موسی التلّعکبری «۴»، انتهی.

و أمّا محمد بن موسی فلعلّنا نشیر إلی بعض ما یؤیّد کلام السیّد رحمه اللّه فیه، فی بعض الفوائد الآتیة.

---

(۱) عدة الداعی: ۱۷۱. و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۴.

(۲) الزهد: ۹۰ حدیث ۲۴۲. و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۷.

(۳) تفسیر علی بن إبراهیم القمی: ۲۵۶، الأصول الستة عشر: ۴۷.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۴۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۵

۷- و أمّا کتاب جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی:

فقال الشیخ قدس سره فی الفهرست: جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی له کتاب، رویناه بالإسناد الأول، عن ابن همّام، عن حمید، عن أحمد بن زید الأزدی البزّاز، عن محمد بن أمیة بن القاسم الحضرمی، عن جعفر بن محمد بن شریح «۱».

و مراده بالإسناد الأوّل- کما ذکره فی ترجمة جعفر بن قولویه، و جعفر بن محمد بن مالک: الشیخ المفید، و الحسین بن عبید اللّه، و أحمد بن عبدون، و غیرهم-: عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری، عن أبی علی بن همّام «۲».

و سنده فی النسخة الموجودة، و النسخة المتقدّمة للمجلسی طیب اللّه ثراه هکذا: الشیخ أبو محمد هارون بن موسی بن أحمد بن إبراهیم التلّعکبری أیده اللّه قال: حدثنا محمد بن همّام، قال: حدثنا حمید بن زیاد الدهقان، قال:

حدثنا أبو جعفر أحمد بن زید بن جعفر الأزدی، قال: حدثنا محمد بن المثنی بن القاسم الحضرمی، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی، عن حمید بن شعیب السبیعی، عن جابر الجعفی، قال: قال: أبو جعفر علیه السلام. الخبر «۳».

و الظاهر أنّ أمیّة فی سند الشیخ مصحّف، و الصواب- کما فی سند الکتاب- المثنی، و أشار الی ذلک فی البحار أیضا «۴».

و محمد بن أمیّة غیر مذکور فی الرجال، و لا فی أسانید الأخبار. و الظاهر

---

(۱) الفهرست: ۴۳/ ۱۳۷.

(۲) الفهرست: ۴۲/ ۱۳۰ و ۴۳/ ۱۳۶.

(۳) بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۷۶

أنّ أحمد بن زید فی السندین هو بعینه أحمد بن زید الخزاعی، الذی ذکر الشیخ قدس سره فی الفهرست أنه یروی کتاب آدم بن المتوکّل، عن أحمد بن عبدون، عن أبی طالب الأنباری، عن حمید بن زیاد، عن أحمد بن زید الخزاعی، عنه «۱». و کتاب أبی جعفر شاهطاق، و الظاهر أنّه محمد بن علی بن النعمان، الملقّب بمؤمن الطاق، عن جماعة، عن أبی المفضل، عن حمید، عن أحمد بن زید الخزاعی، عنه «۲».

و وافقنا علی اتّحادهما المتبحّر النقّاد المولی الحاج محمد الأردبیلی، فی جامع الرّواة «۳» و ظهر ممّا نقلنا أنّه من مشایخ الإجازة، و أنّ حمیدا اعتمد علیه فی روایة الکتب المذکورة، و کتاب محمد بن المثنی کما یأتی.

و قد مرّ فی شرح أصل زید الزرّاد ما یقتضی الاعتماد علی حمید، و السکون إلی روایاته.

و ستعرف أنّ مشایخ الإجازة لا یحتاجون إلی التزکیة و التوثیق، إمّا لعدم الضرر فی ضعفهم و جهالتهم، أو لکونهم ثقات إثبات علی اختلاف بینهم.

و منه و ممّا نقلنا عن السید الکاظمی، و العلامة الطباطبائی، فی مدح أرباب الکتب و أصحاب التصانیف، یظهر حسن حال الحضرمی، مع أنّ روایاته فی الکتاب سدیدة مقبولة، یوجد متونها أو مضمونها فی سائر الکتب المعتبرة، و ممّا یشهد علی حسن حاله اعتماد محمد بن مثنی علیه، فإنّ جلّ روایات کتابه عنه فراجع و تأمل.

و أبوه محمد بن شریح من ثقات أصحاب أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب یرویه جماعة عنه، کما فی رجال النجاشی و الفهرست، و غیرهما «۴».

---

(۱) فهرست الشیخ: ۱۶/ ۴۷.

(۲) فهرست الشیخ: ۱۹۱/ ۸۶۶.

(۳) جامع الرواة ۲: ۱۵۸.

(۴) رجال النجاشی: ۳۶۶/ ۹۹۱، و الفهرست: ۱۴۱/ ۶۰۵.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۷۷

۸- و أمّا کتاب محمد بن المثنّی بن القاسم الحضرمی قدس سره:

فالسند إلیه فی النسخة المتقدّمة ما تقدّم فی سند کتاب جعفر.

و قال النجاشی قدس سره: محمد بن المثنّی بن القاسم، کوفی ثقة، له کتاب، أخبرنا الحسین، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حمید، قال:

حدثنا أحمد، عن محمد بن المثنّی بکتابه «۱».

و یروی عنه الثقة سیف بن عمیرة، کما فی روضة الکافی «۲».

و بملاحظة ما ذکرنا لا ریب فی اعتبار الکتاب، و الاعتماد علیه، و ذکر فی آخر الکتاب حدیثین من غیر توسّط محمد، و وصف فیه أحمد هکذا: بالإسناد عن حمید بن زیاد، عن أبی جعفر أحمد بن زید بن جعفر الأزدی البزّاز، ینزل فی طاق [زهیر] و لقیه بزیع، قال: حدثنی علی بن عبید اللّه «۳». إلی آخره.

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۷۱/ ۱۰۱۲.

(۲) روضة الکافی ۸: ۳۰۳.

(۳) انظر کتاب محمد بن المثنی (ضمن الأصول الستة عشر): ۹۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۸

۹- و أمّا کتاب عبد الملک بن حکیم:

ففی رجال النجاشی: عبد الملک بن حکیم الخثعمی، کوفی ثقة، عین، روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن علیهما السلام، له کتاب یرویه جماعة: أخبرنا القاضی أبو عبد اللّه الجعفی، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدثنا علی بن الحسن بن فضّال، قال:

حدثنا جعفر بن محمد بن حکیم، قال: حدثنا عبد الملک بن حکیم بکتابه «۱».

و فی الفهرست: عبد الملک بن حکیم، له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعکبری، عن ابن عقدة، و ذکر مثله «۲».

و السند فی أوّل الکتاب أیضا: التلعکبری، عن ابن عقدة. «۳» إلی آخره.

و یظهر من النجاشی أنّه من الأصول، و إن نسبة الکتاب إلیه معلومة، و یرویه عنه جماعة، و إنّما اقتصر علی الطریق الواحد لمجرّد الاختصار، علی حسب عادتهم فی فهارسهم، فلا یضرّ إذا ضعف جعفر کما توهّم، أو جهالته کما قیل، بل اعتماد المشایخ الثلاثة- و هم وجوه الطائفة، و نقدة الأخبار فی طریقهم إلی کتاب عمّه علیه- قرینة ظاهرة علی حسن حاله، بل وثاقته فی الحدیث، مع أنّه یروی عنه مثل [علی بن] الحسن بن فضال، و هو بمکان من التثبّت و الاحتیاط فی النقل و الروایة، و ورد فیه و فی سائر بنی فضّال ما ورد من الأخذ بما رووا، و الثقة الجلیل موسی بن القاسم بن معاویة بن وهب کما فی التهذیب فی باب المواقیت من کتاب الحج «۴»، و الثقة الجلیل محمد بن إسماعیل

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۳۹/ ۶۳۶

(۲) الفهرست: ۱۱۰/ ۴۷۴.

(۳) کتاب عبد الملک بن حکیم (ضمن الأصول الستة عشر: ۹۸.

(۴) التهذیب ۵: ۵۷/ ۱۷۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۷۹

ابن بزیع کما فی الکافی فی باب بیض الدجاج من کتاب الأطعمة «۱» و أحمد بن محمد بن خالد فیه أیضا «۲»، و بعد روایة هؤلاء عنه لا وقع لما توهّم أو قیل فیه.

---

(۱) الکافی ۶: ۳۲۴/ ۱.

(۲) الکافی ۶: ۳۲۴/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۰

۱۰- و أمّا کتاب مثنی بن الولید الحناط:

ففی رجال النجاشی: مثنّی بن الولید الحنّاط، مولی، کوفی، روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب یرویه جماعة:

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال:

حدثنا على بن الحسن، قال: حدثنا الحسن بن على بن يوسف بن بقاح، قال:

حدثنا مثنّى بكتابه «۱».

و فى الفهرست: مثنّى بن الوليد الحنّاط له كتاب، رواه الحسن بن على الخزّاز عنه، و فيه بلا فصل: مثنّى بن الحضرمى له كتاب، أخبرنا بهما جماعة، عن أبى المفضّل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبى عمير، عنهما «۲».

و أمّا طريق التلعكبرى فى النسخة الموجودة، ففيها قال الشيخ رحمه اللّه:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على بن الحسن بن فضّال التيملى، قال: حدثنا العباس بن عامر القصبى، قال: حدثنا مثنّى بن الوليد الحنّاط، عن ميسر بياع الزّطى «۳». إلى آخره.

و قال الشيخ الجليل أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان الزرارى فى رسالته إلى ولد ولده، فى ذكر طرقه الى الكتب: كتاب مثنّى الحنّاط، حدّثنى به جدّى، عن الحسن بن محمد الطيالسى، عن الحسن بن على بن بنت إلياس الخزاز، عن مثنّى «۴».

و قال أبو عمرو الكشى قدس سره فى رجاله: قال أبو النضر محمد بن

---

(۱) رجال النجاشى: ۴۱۴/ ۱۱۰۶.

(۲) الفهرست: ۱۶۷/ ۷۳۶ و ۷۳۷ و فيه بدل بهما: به، و بدل عنهما: عنه.

(۳) كتاب مثنى بن الوليد الحناط (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۰۲.

(۴) رسالة أبى غالب الزرارى: ۶۶/ ۵۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۱

مسعود: قال على بن الحسن: سلام، و مثنّى بن الوليد، و المثنّى بن عبد السلام كلّهم حنّاطون، كوفيون، لا بأس بهم «۱».

و قد قرّر فى محلّه أنّ قولهم: لا بأس به، أى بوجه من الوجوه، فيفيد التوثيق كما عليه جماعة، مع أنّه يكفى فى وثاقته رواية ابن أبى عمير عنه كما عرفت، و أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى كما فى الكافى فى باب بيع الزرع الأخضر، و باب من زاد على خمس تكبيرات من أبواب الجنائز «۲».

و فى التهذيب فى باب الأغسال المفروضات، و فى باب الحيض من أبواب الزيادات، و فى باب أحكام السهو فى الصلاة «۳». و غيرهما من الأجلّاء الثقات من أصحاب الإجماع و غيرهم، سوى من تقدّم ذكرهم مثل:

عبد الرحمن بن أبى نجران كما فى التهذيب فى باب البينات «۴»، و فى الكافى فى باب الصدق و الأمانة، و فى باب نادر قبل باب دخول القبر، و فى باب ما يجب على الحائض فى أداء المناسك «۵»، و فى التهذيب فى باب ميراث ابن الملاعنة، و فى باب العتق «۶».

و على بن الحكم فى الكافى فى مولد أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام، و فى باب صلاة فاطمة عليها السلام، و فى باب الاهتمام بأمور المسلمين، و فى باب ما جاء فى الهندباء، و فى باب الحمّام من كتاب الزّى و التجمّل «۷»، و فى التهذيب مكررا فى باب ميراث الاخوة «۸».

---

(۱) اختيار معرفة الرجال ۲: ۶۲۹/ ۶۲۳.

(۲) الكافى ۵: ۳۷۵/ ۴ و ۳: ۱۸۶/ ۱.

(۳) التهذيب ۱: ۱۰۶/ ۲۷۶، و ۱: ۳۹۹/ ۱۲۴۶، و ۲: ۱۹۰/ ۷۵۴.

(۴) التهذيب ۶: ۲۶۵/ ۷۰۶.

(۵) الکافی ۲: ۸۵/ ۳، و ۳: ۱۹۲/ ۲، و ۴: ۴۴۷/ ۵.

(۶) التهذیب ۹: ۳۳۹/ ۱۲۲۱، و ۸: ۲۲۷/ ۸۲۱.

(۷) الکافی ۱: ۳۹۱/ ۳، و ۳: ۴۶۸/ ۱، و ۲: ۱۳۱/ ۸، و ۶: ۳۶۲/ ۱، و ۶: ۴۹۷ ۵.

(۸) التهذیب ۹: ۳۲۰/ ۱۱۴۹ و ۱۱۵۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۲

و الحسن بن علی الوشاء فی الکافی فی کتاب العقل، و فی باب البدع و الرأی، و فی باب المستضعف، و فی باب الرمی عن العلیل «۱».

و الحسن بن راشد فیه فی باب الشکر «۲».

و ابن فضّال فیه فی باب اللقیط، و فی باب شدّة ابتلاء المؤمن «۳»، و فی التهذیب فی باب ابتیاع الحیوان «۴».

و علی بن الحسن بن رباط، فی الکافی فی باب أنّ النساء لا یرثن من العقار شیئا «۵»، و فی الاستبصار فی باب أن المرأة لا ترث من العقار و الدور «۶».

و عبد اللّه بن مسکان فی التهذیب فی باب تلقین المحتضرین من أبواب الزیادات «۷».

و الحسن بن محبوب فیه فی باب التلقی و الحکرة «۸»، و فی الکافی فی باب التلقی «۹».

و معاویة بن حکیم فی التهذیب فی باب أحکام الطلاق «۱۰»، و فی الاستبصار فی باب من طلّق امرأته ثلاث تطلیقات «۱۱».

---

(۱) الکافی ۱: ۱۹ حدیث ۲۱، و ۱: ۴۶ حدیث ۱۱ و ۲: ۲۹۸ حدیث ۶، و ۴: ۴۸۶ حدیث ۴.

(۲) الکافی ۲: ۷۹/ ۱۹.

(۳) الکافی ۵: ۲۲۴/ ۱، و ۲، و ۲: ۱۹۹/ ۲۴.

(۴) التهذیب ۷: ۷۸/ ۳۳۲.

(۵) الکافی ۷: ۱۲۹/ ۱۰.

(۶) الاستبصار ۴: ۱۵۲/ ۵۷۵.

(۷) التهذیب ۱: ۴۳۲/ ۱۳۸۵.

(۸) التهذیب ۷: ۱۵۸/ ۶۹۶.

(۹) الکافی ۵: ۱۶۸/ ۲.

(۱۰) التهذیب ۸: ۵۶/ ۱۸۱.

(۱۱) الاستبصار ۳: ۲۸۹/ ۱۰۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۳

و الحسین بن أبی العلاء فی التهذیب فی باب التیمّم من أبواب الزیادات «۱»، و فی الاستبصار فی باب من دخل الصلاة بتیمّم ثم وجد الماء «۲».

و هؤلاء کلّهم أجلّاء ثقات، بل جلّهم معدودون فی الفقهاء الکبار، و أساطین حملة الأخبار، و حاشاهم أن یرووا مع اختلاف مشاربهم عمّن لا یثقون به، و لا یعتمدون علیه، و هذا من أجلی القرائن للتزکیة و التوثیق عند أرباب التحقیق، و اللّه تعالی ولیّ التوفیق.

---

(۱) التهذیب ۱: ۴۰۶/ ۱۲۷۷.

(۲) الاستبصار ۱: ۱۶۸/ ۵۸۱.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۸۴

۱۱- و أمّا کتاب خلّاد السدّی قدس سره:

ففی النجاشی: خلّاد السدی البزاز، کوفی، روی عن أبی عبد اللّه، و قیل:

أنّه خلّاد بن خلف المقرئ، خال محمد بن علی الصیرفی أبی سمینة، له کتاب یرویه عدّة: منهم ابن أبی عمیر، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدثنا یحیی بن زکریا بن شیبان و محمد بن مفضّل بن إبراهیم بن قیس بن رمانة الأشعری، قال حدثنا ابن أبی عمیر، عن خلّاد بکتابه «۱».

و فی الفهرست: خلاد السدی له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعکبری، عن ابن عقدة، عن یحیی بن زکریا بن شیبان، عن ابن أبی عمیر، عن خلاد السدی «۲».

و هذا بعینه طریق التّلعکبری فی النسخة الموجودة «۳».

و قد أخرج الکلینی عنه فی الکافی باب من مات و لیس له وارث، عن علی ابن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن خلاد «۴».

و الشیخ فی التهذیب فی باب من مات و لیس له وارث من العصبة، بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبی عمیر، عن خلّاد «۵». و فی الاستبصار فی باب تحریم ما یذبحه المحرم من الصید «۶».

و السدّی کما فی الإیضاح: بضمّ السین «۷»، و الموجود المضبوط فی نسخ

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۵۴/ ۴۰۵.

(۲) الفهرست: ۶۶/ ۲۶۱.

(۳) کتاب خلاد، (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۰۶.

(۴) الکافی ۷: ۱۶۹/ ۲.

(۵) التهذیب ۹: ۳۸۷/ ۱۳۸۲، و فیه عن خلاد عن السری

(۶) الاستبصار ۲: ۲۱۵/ ۷۳۹، و فیه: خلاد السندی.

(۷) الإیضاح: ۳۵.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۸۵

کتب الرجال و الأخبار- ثم الدال، کأنّه منسوب الی سدّة، و هی سدّة مسجد الکوفة، و کان السدّی المعروف یبیع بها المقانع، و هی ما یبقی من الطاق المسدود، و لذا نسب إلیها.

و قد وقع فی کتب الفقهاء و الأخبار تحریفات عجیبة، حتی من الشیخ فی التهذیب، فتارة حرّفوه بالسری، و اخری بالسندی، و فی موضع من الجواهر بالبرقی، بل فی التهذیب فی الباب المتقدّم عن خلّاد، عن السری، بل فیه فی باب الکفارة عن خطأ المحرم: عن حمّاد السری «۱»، مع نقله فی الاستبصار خلّاد، و کلّ هذا تحریف غیر خفیّ علی الخبیر النقّاد.

و قد اتّضح بما ذکرنا اعتبار الکتاب «۲»، و حسن حال خلّاد، بل وثاقته لروایة ابن أبی عمیر عنه، و اعتماد المشایخ علیه.

---

(۱) التهذیب ۵: ۳۷۸ حدیث ۱۳۱۹ و فیه: خلاد السندی، و انظر جامع الرواة ۱: ۲۹۶.

(۲) لم یرد فی المخطوطة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۶

۱۲- و أمّا کتاب الحسین بن عثمان:

ففی النجاشی: الحسین بن عثمان بن شریک بن عدی العامری الوحیدی، ثقة، روی عن أبی عبد اللّه، و أبی الحسن علیهما السلام.

ذکره أصحابنا فی رجال أبی عبد اللّه علیه السلام، له کتاب تختلف الروایة فیه، فمنها ما رواه ابن أبی عمیر، أخبرنا أجازه محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهیم سنة خمس و ستین و مائتین، قال: حدثنا محمد بن أبی عمیر، عن الحسین بن عثمان «۱».

و السند إلیه فی أول الکتاب هکذا: الشیخ أیّده اللّه تعالی- یعنی التلعکبری- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدثنا جعفر بن عبد اللّه المحمدی، قال حدثنا محمد بن أبی عمیر، عن الحسین بن عثمان، عن عبد اللّه بن مسکان. إلی آخره، و الطریقان فی غایة القوّة و الاعتبار.

و قد روی عن الحسین غیر ابن أبی عمیر جماعة من الأجلّاء، فمنهم:

الحسین بن سعید فی الکافی فی باب حدّ المرض الذی یجوز للرجل أن یفطر فیه «۲».

و أیوب بن نوح فی باب کیفیّة الصلاة من التهذیب «۳».

و محمد بن الحسین فی باب الصلاة فی السفر من أبواب الزیادات من التهذیب، و فی الاستبصار فی باب من یجب علیه التمام «۴».

و موسی بن القاسم فی أواسط باب الزیادات فی فقه الحجّ من

---

(۱) رجال النجاشی: ۵۳/ ۱۱۹.

(۲) الکافی ۴: ۱۱۹/ ۷.

(۳) التهذیب ۲: ۱۳۷/ ۵۳۲.

(۴) التهذیب ۳: ۲۱۹/ ۵۴۴، و الاستبصار ۱: ۲۳۵/ ۸۳۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۷

التهذیب «۱».

و القاسم بن محمد فی الکافی فی باب التعزیة «۲»، و فی التهذیب فی باب تلقین المحتضرین من أبواب الزیادات «۳».

و قد أشرنا غیر مرّة أنّ روایة الأجلّة عن راو من علائم الوثاقة.

و ذکره الشیخ قدس سره فی رجاله فی أصحاب الصادق علیه السلام، و قال فیه: أسند عنه «۴».

و قد ذکرنا فی محلّه دلالة هذه الکلمة علی التوثیق، و ابن عقدة ذکره فی رجاله الذی ذکر فیه أربعة آلاف رجل من ثقات أصحاب الصادق علیه السلام.

و قال العلامة قدس سره فی الخلاصة: قال الکشی، عن حمدویه، عن أشیاخه: إنّ الحسین بن عثمان خیّر، فاضل، ثقة «۵».

و اعترض علیه صاحب التلخیص بأنّ الکشی قال ذلک فی الحسین بن عثمان بن زیاد الرواسی، و الاتّحاد محلّ نظر «۶».

قلت عبارة اختیار رجال الکشی هکذا: حمدویه: سمعت أشیاخی یذکرون أنّ حمّادا و جعفرا و الحسین بنی عثمان بن زیاد الرواسی، کلّهم

---

(۱) لم نقف علی هذا الحدیث فی الباب المشار إلیه فی النسخة المطبوعة من التهذیب. نعم فی ۵:

۴۶۱ حدیث ۱۶۰۶ و فیه. ابن أبی عمیر عن الحسین بن عثمان. و لکن ذلک الأردبیلی فی جامع الرواة: ۱/ ۲۴۷.

(۲) الکافی ۳: ۲۰۴/ ۵.

(۳) التهذیب ۱: ۴۶۳/ ۱۵۱۳.

(۴) رجال الشیخ الطوسی: ۱۶۹/ ۶۳، و انظر فی تفسیر هذه الکلمة ما ورد فی العدد ۳ من السنة الاولی من نشرة تراثنا التی تصدرها مؤسسة آل البیت علیهم السلام لإحیاء التراث، بقلم العلامة المحقق المتتبع السید محمد رضا الجلالی.

(۵) الخلاصة: ۵۱/ ۱۵.

(۶) التلخیص (مخطوط): ۱۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۸

فاضلون خیار ثقات «۱».

و العلامة ذکره هذه العبارة فی ترجمة حمّاد بفاصلة قلیلة «۲».

و من البعید أن یکون ما نقله فی العامری الوحیدی ملتقطا ممّا ذکره الکشی فی الرواسی و اخوته، و عدم وجود ما نقله فی الأول فی الکشی الموجود لا یوجب الحمل علی الاشتباه و توهّم الاتّحاد، لما أشرنا إلیه سابقا من وجود نسخة أصل رجال الکشی فی عصره، و لعلّ ما نقله أولا یوجد فیه، إلّا أنّ الذی یقرّب هذا البعید أنّه لم یذکر الرواسی فی الخلاصة، مع أنه مذکور فی الکشی تبعا، و فی الفهرست منفردا، و ذکر له کتابا، و ذکر طریقه إلیه «۳»، إن هذا إلّا لتوهّم الاتّحاد و اللّه العاصم.

---

(۱) رجال الکشی ۱: ۶۷۰/ ۶۹۴.

(۲) انظر الخلاصة: ۵۶/ ۳.

(۳) الفهرست: ۵۷/ ۲۱۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۸۹

۱۳- و أمّا کتاب عبد اللّه بن یحیی الکاهلی:

ففی النجاشی: عبد اللّه بن یحیی أبو محمد الکاهلی، عربی أخو إسحاق، رویا عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن علیهما السلام، و کان عبد اللّه وجیها عند أبی الحسن علیه السلام، و وصّی به علی بن یقطین رحمه اللّه فقال له: «اضمن لی الکاهلی و عیاله أضمن لک الجنّة». و قال محمد بن عقدة الناسب: عبد اللّه بن یحیی الذی یقال له الکاهلی، هو تمیمیّ النسب، و له کتاب یرویه جماعة منهم: أحمد بن محمد بن أبی نصر، أخبرنا القاضی أبو عبد اللّه الجعفی، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعید، قال:

حدثنا محمد بن أحمد القطوانی، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن الکاهلی بکتابه «۱».

و فی الفهرست: عبد اللّه بن یحیی الکاهلی له کتاب، أخبرنا به ابن أبی جید، عن ابن الولید، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن عبد اللّه بن یحیی.

و أخبرنا به أبو عبد اللّه المفید قدس سره، عن محمد بن علی بن الحسین، عن أبیه و حمزة بن محمد و محمد بن علی، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمد بن أبی عمیر، عن الکاهلی «۲».

و فی مشیخة الفقیه: و ما کان فیه عن عبد اللّه بن یحیی الکاهلی فقد رویته عن أبی رحمه اللّه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۲۱/ ۵۸۰، و فیه بدل محمّد بن عقدة الناسب: محمّد بن عبدة الناسب، هذا و فی المخطوطة و الحجریة بدل احمد بن محمد بن سعید: محمد بن محمد ابن سعید.

(۲) الفهرست: ۱۰۲/ ۴۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۰

أحمد بن أبی نصر البزنطی، عن عبد اللّه بن یحیی الکاهلی «۱».

و طریق التلعکبری فی النسخة الموجودة: الشیخ- أیّده اللّه تعالی- قال:

حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن بن الحکم القطوانی، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبی نصر البزنطی، قال: حدثنا عبد اللّه بن یحیی الکاهلی، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول «۲». الخبر.

و یروی عنه سوی البزنطی و ابن أبی عمیر جماعة، منهم:

زکریا بن آدم قدس سره فی التهذیب فی باب الیوم الذی یشکّ فیه من شهر رمضان، و فی باب أنّه یعقّ یوم السابع «۳»، و فی باب القول علی العقیقة «۴».

و الحسن بن محبوب فیه فی باب الشرکة و المضاربة، و فی باب التلقی و الحکرة، و فی باب الذبح «۵»، و فی الاستبصار فی باب الهدی المضمون، و فی باب المضارب یکون له الربح «۶».

و صفوان بن یحیی فی الکافی فی باب صفات الذّات، و فی باب فضل الحجّ و العمرة، و فی باب صفة التیمّم «۷»، و فی التهذیب فی باب الإجازات، و فی باب صفة التیمّم «۸».

---

(۱) من لا یحضره الفقیه (المشیخة): ۱۰۱.

(۲) کتاب عبد اللّه الکاهلی (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۱۴.

(۳) التهذیب ۴: ۱۸۱/ ۵۰۵، و ۷: ۴۴۳/ ۱۷۷۲.

(۴) لعلّ الإشارة إلی التهذیب من سهو النساخ حیث لا یوجد فی التهذیب بابا تحت هذا العنوان.

و الظاهر أنّه الکافی ۶: ۳۱/ ۶.

(۵) التهذیب ۷: ۱۸۸/ ۸۳۱، و ۷: ۱۵۸/ ۶۹۸، و ۵: ۲۲۵/ ۷۵۹.

(۶) الاستبصار ۲: ۲۷۳/ ۹۶۸، و ۳: ۱۲۷/ ۴۵۴.

(۷) الکافی ۱: ۸۳/ ۳، و ۴: ۲۵۳/ ۷، و ۳: ۶۲/ ۳.

(۸) التهذیب ۷: ۲۱۹/ ۹۵۷، و ۱: ۲۰۷/ ۶۰۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۱

و فضالة بن أیّوب فی الفقیه فی باب إحرام الحائض «۱»، و فی باب بیع الماء و المنع منه من التهذیب «۲».

و القاسم بن محمد فیه فیه، و فی باب المهور و الأجور منه، و فی باب الذبائح و الأطعمة «۳».

و علی بن الحکم الکوفی الثقة فیه فی باب الصلاة فی السفر، و باب الشفعة «۴» و غیرها، و فی الکافی فی باب الماء الذی فیه قلّة و غیره «۵».

و الحسین بن سعید فی التهذیب فی باب العقود علی الإماء، و فی باب ضروب الحج «۶»، و فی الاستبصار فی باب البئر تقع فیها العذرة الیابسة، و فی باب من لم یجد الهدی و وجد الثمن، و فی باب النهی عن بیع الذهب بالفضّة «۷».

و الحسن بن محمد الحضرمی فی التهذیب فی باب المهور و الأجور، و فی باب عقد المرأة علی نفسها النکاح «۸»، و فی الکافی فی

باب الرجل یهوی امرأة و أبوه یهوی غیرها «۹».

و محمد بن خالد فیه فی باب الکتمان، و فی باب الشرک، و فی باب

---

(۱) من لا یحضره الفقیه ۲: ۲۴۱/ ۱۱۵۲.

(۲) التهذیب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷.

(۳) التهذیب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷، و ۷: ۳۶۵/ ۱۴۷۹، و ۹: ۸۸/ ۳۷۰.

(۴) التهذیب ۳: ۲۰۷/ ۴۹۳، و ۷: ۱۶۵/ ۷۳۲.

(۵) الکافی ۳: ۳/ ۱.

(۶) التهذیب ۷: ۳۵۰/ ۱۴۲۸، و ۵: ۳۸/ ۱۱۲.

(۷) الاستبصار ۱: ۴۱/ ۱۱۶، و ۲: ۲۶۰/ ۹۱۹ و ۳: ۹۳/ ۳۱۷ و فیه: الحسین بن سعید عن عبد اللّه بن یحیی (بحر).

(۸) التهذیب ۷: ۳۷۶/ ۱۵۲۳، و ۷: ۳۹۲/ ۱۵۶۹.

(۹) الکافی ۵: ۴۰۱/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۲

التقدّم فی الدعاء «۱».

و علی بن مهزیار فیه فی باب من وصف عدلا و عمل بغیره «۲».

و علی بن الحسن بن رباط فی التهذیب فی باب الأحداث الموجبة للطهارة «۳»، و فی الاستبصار فی باب المذی و الودی «۴».

و محمد بن حمّاد بن زید الثقة فی التهذیب فی باب الأحداث الموجبة للطهارة، و فی باب فضل الصلاة من أبواب الزیادات، و مرّتین فی باب کیفیة الصلاة منها «۵»، و فی الاستبصار فی باب الجهر ب بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ* «۶».

و إسحاق بن عمار فی الکافی فی باب حقّ الجوار «۷».

و ثعلبة بن میمون الفقیه المقدّم فی هذه العصابة فی التهذیب فی باب صفة الوضوء «۸»، و فی الاستبصار فی باب کیفیّة المسح علی الرجلین «۹».

و عبد اللّه بن مسکان فی التهذیب فی باب تلقین المحتضرین «۱۰»، و فی الاستبصار فی باب موضع الکافور من المیت «۱۱».

---

(۱) الکافی ۲: ۱۷۷ حدیث ۸، و ۲: ۲۹۲ حدیث ۷، و ۲: ۳۴۳ حدیث ۵، و فیها عن محمد ابن خالد عن عبد اللّه بن یحیی.

(۲) الکافی ۲: ۲۲۷/ ۴.

(۳) التهذیب ۱: ۱۹/ ۴۶.

(۴) الاستبصار ۱: ۹۳/ ۲۹۹.

(۵) التهذیب ۱: ۳۴ حدیث ۹۲، و ۲: ۲۳۶ حدیث ۹۳۳، و ۲: ۲۸۸ حدیث ۱۱۵۵، و ۲:

۲۸۹/ ۱۱۵۹.

(۶) الاستبصار ۱: ۳۱۱/ ۱۱۵۷.

(۷) الکافی ۲: ۴۸۹/ ۴.

(۸) التهذیب ۱: ۹۰/ ۲۴۰.

(۹) الاستبصار ۱: ۶۰/ ۱۷۹.

(۱۰) التهذیب ۱: ۳۰۷/ ۸۹۲.

(۱۱) الاستبصار ۱: ۲۱۲/ ۷۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۳

و حمّاد بن عثمان فی الکافی فی باب التسلیم و فضل المسلمین «۱».

و غیرهم ممّن لا حاجة إلی ذکرهم بعد روایة هؤلاء، الذین فیهم الثلاثة الذین نصّوا علی عدم روایتهم إلّا عن الثقة، و جمع من أصحاب الإجماع و الفقهاء، من الثقات و الأجلّاء من الرواة، الذین بلغوا الغایة فی التثبّت و الإتقان، فلا ینبغی التشکیک فی توثیق من عکفوا علیه، و أخذوا عنه.

و فی رجال أبی عمرو الکشی: عبد اللّه بن یحیی الکاهلی: علی بن محمّد، قال: حدثنی محمّد بن عیسی، قال: زعم ابن أخی الکاهلی أنّ أبا الحسن الأول علیه السلام، قال لعلی بن یقطین: «اضمن لی الکاهلی و عیاله، أضمن لک الجنّة» «۲».

و فی موضع آخر منه: حدثنی حمدویه بن نصیر (قال: حدثنی محمّد بن نصیر) «۳» قال: حدثنی محمّد بن عیسی، قال: زعم الکاهلی أنّ أبا الحسن علیه السلام، قال لعلی بن یقطین: «اضمن لی الکاهلی و عیاله، أضمن لک الجنّة» فزعم ابن أخیه أنّ علیّا رحمه اللّه لم یزل یجری علیهم الطعام، و الدراهم، و جمیع النفقات مستغنین حتی مات الکاهلی، و أنّ نفقته کانت تعمّ عیال الکاهلی و قراباته. و الکاهلی یروی عن أبی عبد اللّه علیه السلام «۴».

وجدت بخط جبرئیل بن أحمد: حدثنی محمّد بن عبد اللّه بن مهران، عن الحسن بن علی بن أبی حمزة، عن أبیه، عن أخطل الکاهلی، عن عبد اللّه بن یحیی الکاهلی، قال: حججت فدخلت علی أبی الحسن علیه السلام، فقال لی:

«اعمل خیرا فی سنتک هذه، فإنّ أجلک قد دنا» قال: فبکیت، فقال:

«ما یبکیک» قلت: جعلت فداک نعیت إلیّ نفسی، قال: «أبشر فإنّک من

---

(۱) الکافی ۱: ۳۲۱/ ۲.

(۲) رجال الکشی ۲: ۷۰۴/ ۷۴۹.

(۳) النسخ المطبوعة خالیة من هذا القول.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۴۵/ ۸۴۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۴

شیعتنا، و أنت إلی خیر» قال أخطل: فما لبث عبد اللّه بعد ذلک إلّا یسیرا حتی مات «۱».

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۷۴۵/ ۸۴۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۵

۱۴- و أمّا کتاب سلام بن أبی عمرة:

ففی النجاشی: سلام بن أبی عمرة الخراسانی، ثقة، روی عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه علیهما السلام، سکن الکوفة، له کتاب یرویه عنه عبد اللّه بن جبلة، أخبرنی عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن سعید، قال: حدثنا القاسم بن محمّد بن الحسین بن حازم، قال: قال: حدّثنا عبد اللّه بن جبلة، قال: حدثنا سلام «۱».

و المراد بالعدّة هنا کما صرّح به العلامة الطباطبائی: رجال ابن عقدة، و هم:

محمّد بن جعفر الأديب، و أحمد بن محمّد بن هارون، و أحمد بن محمّد بن الصلت، و القاضی أبو عبد اللّه الجعفی. قال رحمه اللّه: و الظاهر اشتراک الکلّ فی التوثیق «۲».

و فی الفهرست: سلام بن عمرو له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعکبری، عن ابن عقدة، عن القاسم بن محمّد بن الحسین بن حازم، عن عبد اللّه بن جبلة، عن سلام بن عمرو «۳».

و السند فی الکتاب أیضا مثله «۴»، إلّا أنّ فیه سلام بن أبی عمرو، فالظاهر أنّ ما فی الفهرست اشتباه، أو أنّ عمرو اسم أبی عمرة.

و فی رجال الشیخ رحمه اللّه فی أصحاب الصادق علیه السلام: سلام بن أبی عمرة الخراسانی «۵».

و احتمال التعدّد من الأوهام.

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۸۹/ ۵۰۲.

(۲) رجال السید بحر العلوم ۲: ۱۰۳.

(۳) الفهرست: ۸۲/ ۳۳۹.

(۴) کتاب سلام بن أبی عمرة (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۱۷ و فیه بن أبی عروة.

(۵) رجال الشیخ الطوسی: ۲۱۰/ ۱۲۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۶

و القاسم بن محمّد المذکور فی طرق المشایخ الثلاثة غیر مذکور فی الرجال، و لکنّ الظاهر أنّه من مشایخ الإجازة، و من اعتماد الشیخ و النجاشی و التلّعکبری فی طریقهم إلی الأصل المذکور علیه، یظهر حسن حاله.

و لیس فیه من الأخبار الفرعیة إلّا نزر یسیر.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۷

۱۵- و أمّا نوادر علی بن أسباط:

ففی النجاشی: علی بن أسباط بن سالم، بیّاع الزطی، أبو الحسین المقرئ، کوفی، ثقة، و کان فطحیا، جری بینه و بین علی بن مهزیار رسائل، رجعوا فیها الی أبی جعفر الثانی علیه السلام، فرجع علی بن أسباط عن ذلک القول و ترکه، و قد روی عن الرضا علیه السلام من قبل ذلک، و کان أوثق الناس و أصدقهم لهجة، له کتاب الدلائل. إلی أن قال: و له کتاب نوادر مشهور، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسی الجرّاح الجندی، قال:

حدثنا محمّد بن علی بن همّام أبو علی الکاتب، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن موسی، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن علی بن أسباط «۱».

و فی الفهرست: علی بن أسباط الکوفی، له أصل و روایات، أخبرنا به الحسین بن عبید اللّه، عن أحمد بن محمّد بن یحیی العطار، عن أبیه، عن محمّد ابن أحمد بن أبی قتادة، عن موسی بن جعفر البغدادی، عن علی بن أسباط.

و أخبرنا ابن أبی جید، عن ابن الولید، عن الصفار، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن علی بن أسباط «۲».

و فی مشیخة الفقیه: و ما کان فیه عن علی بن أسباط فقد رویته عن محمّد ابن الحسن رضی اللّه عنه و ساق مثله «۳».

و السند فی أول النسخة هکذا: الشیخ أیّده اللّه تعالی- یعنی التلعکبری رضی اللّه عنه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعید الهمدانی، قال: أخبرنا علی بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا علی بن أسباط،

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۵۲/ ۶۶۳ و فیه: أخبرنا. ابن الجرّاح الجندی.

(۲) الفهرست: ۹۰/ ۳۷۴.

(۳) الفقیه ۴: ۹۷، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۸

قال: أخبرنا یعقوب بن سالم الأحمر، عن رجل، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «لما قبض رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بات آل محمّد علیهم السلام بلیلة أطول لیلة» «۱» الخبر.

و فی الکافی: الحسین بن محمّد، عن المعلّی بن محمّد، عن منصور بن العباس، عن علی بن أسباط، عن یعقوب، و ساق مثله «۲».

و قد اختلفت کلمات الأصحاب فی رجوعه عن الفطحیّة و عدمه، و فی زمان رجوعه، و لا حاجة إلی نقلها و تحقیق الحقّ بعد اعتبار کتابه، و اعتماد المشایخ علیه، و کونه أوثق الناس و أصدقهم، و کثرة الطرق إلی کتبه، و فیها الصحیح، و إکثار روایة الأجلّاء عنه، فقد روی عنه سوی من تقدم:

أحمد بن محمّد بن عیسی فی الکافی فی باب العجب «۳»، و فی التهذیب فی باب میراث من علا من الآباء، و فی باب السنّة فی عقود النکاح، و فی باب الاستخارة له «۴».

و إبراهیم بن هاشم فی الکافی فی باب العجب، و فی باب أصول الکفر و أرکانه، و فی باب ذی اللسانین، و فی باب صلاة الاستخارة «۵»، و فی التهذیب فی باب من یحرم نکاحهنّ من الأزواج «۶».

و یعقوب بن یزید فیه فی باب تلقین المحتضرین «۷»، و فی الکافی فی باب وقت ما یعلم الإمام جمیع علم الإمام الذی قبله، و فی باب من حثا علی

---

(۱) نوادر علی بن أسباط، ضمن الأصول الستة عشر: ۱۲۱.

(۲) الکافی ۱: ۳۷۰/ ۱۹.

(۳) الکافی ۲: ۲۳۶/ ۱.

(۴) التهذیب ۹: ۳۱۲/ ۱۱۲۱، و ۷: ۴۱۴/ ۱۶۵۷ و ۷: ۴۰۷/ ۱۶۲۸.

(۵) الکافی ۲: ۲۳۶/ ۳، و ۲: ۲۲۰/ ۷، و ۲: ۲۵۷/ ۳، و ۳: ۴۷۱/ ۵.

(۶) التهذیب ۷: ۳۱۰/ ۱۲۸۵.

(۷) التهذیب ۱: ۳۱۹/ ۹۲۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۹۹

میّت «۱».

و الحسین بن سعید فیه فیه، و فی باب أنّ الأئمّة علیهم السلام ولاة أمر اللّه عزّ و جلّ «۲».

و الحسن بن موسی الخشاب فی التهذیب فی باب التیمّم، و فی باب فضل المساجد، و غیرها «۳».

و الحسن بن علی الوشّاء فیه فی باب أحکام السهو فی الصلاة «۴».

و منصور بن حازم فی الاستبصار فی باب النفر الأول «۵».

و موسی بن القاسم البجلی فی الکافی فی باب صلاة الاستخارات، و فی باب البخور «۶»، و فی التهذیب فی باب المدینة و فضلها «۷».

و عمران بن موسی فی الکافی فی باب ماء السماء فی کتاب الأشربة «۸».

و علی بن الحسن الطاطری- الذی قالوا فیه: روی عن الرجال الموثوق بهم و بروایاتهم- فی التهذیب فی باب أوقات الصلاة «۹».

و محمّد بن عیسی بن عبید فی الکافی فی باب مولد الحسین علیه السلام «۱۰».

و عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی فی الکافی فی باب أنّ الأئمّة علیهم

---

(۱) الکافی ۱: ۲۱۶/ ۳، و ۳: ۱۹۹/ ۵.

(۲) الکافی ۱: ۲۱۶/ ۱، و ۱: ۱۴۸/ ۲.

(۳) التهذیب ۱: ۲۰۲/ ۵۸۷، و ۳: ۲۴۹/ ۶۸۲.

(۴) التهذیب ۲: ۱۹۷/ ۷۷۴.

(۵) الإستبصار ۲: ۳۰۱/ ۱۰۷۵.

(۶) الکافی ۳: ۴۷۱/ ۵، و ۶: ۵۱۸/ ۳.

(۷) التهذیب ۶: ۱۶/ ۳۷.

(۸) الکافی ۶: ۳۸۸/ ۳.

(۹) التهذیب ۲: ۲۳/ ۶۵.

(۱۰) الکافی ۱: ۳۸۷/ ۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۰

السلام نور اللّه عزّ و جلّ، و باب التسلیم، و باب معانی الأسماء، و غیرها «۱».

و أحمد بن محمّد بن خالد فیه فی باب التیّة فی کتاب الکفر و الإیمان «۲».

و الحجال فیه فی باب معرس النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلم «۳».

و هؤلاء من أجلّاء الثقات، و فقهاء الرواة، یکفی روایتهم عنه فی علوّ مقامه، و سموّ شأنه.

و یروی عنه غیرهم جماعة لا حاجة إلی ذکرهم، فإنّ الغرض بیان وثاقته، و اعتبار کتابه، لإتمام ما یتعلّق به، فإنّه موکول إلی کتب الرجال.

---

(۱) الکافی ۱: ۱۵۱/ ۴، و ۱: ۳۲۲/ ۸، و ۱: ۹۲/ ۱۱.

(۲) الکافی ۲: ۶۹/ ۴.

(۳) الکافی ۴: ۵۶۵/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۱

۱۶- مختصر کتاب العلاء:

وجدناه بخطّ الشیخ الجلیل صاحب الکرامات محمد بن علی الجباعی، نقله من خطّ الشیخ الشهید الأوّل قدس سرهما، أوّله هکذا: من کتاب العلاء، و ساق الأخبار، و کتب فی آخره: آخر المختار نقلا من خطّ الشیخ العالم محمّد بن مکی، و هو نقل من خطّ الشیخ الجلیل محمّد بن إدریس فی العشرین من جمادی الأولی، سنة ستین و ثمانمائة «۱».

و تأریخ الکاتب «۲» (للأصل آخر یوم الجمعة) «۳» ثامن عشر من شهر رمضان، سنة ثلاث و ستین و سبعمائة، و ذهب هنا «۴» نصف السطر فی آخر الصفحة، و بقی منه هذا: سبعین و خمسمائة، قال و هو یسأل من اللّه التوفیق و اللطف، و ذهب سطر آخر أیضا، و الظاهر أنّ هذا تأریخ خطّ ابن إدریس.

و العلاء كما فى النجاشى: ابن رزين القلّاء، ثقفى، مولى، قاله ابن فضال، و قال ابن عبدة الناسب: مولى يشكر، كان يقلى السويق، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و صحب محمّد بن مسلم قدس سره وفقه عليه، و كان ثقة وجها، و الهلال بن العلاء روى عنه و عبد الملك بن محمّد بن العلاء.

له كتب يرويها جماعة، أخبرنا جماعة، عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمّد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدثنا

---

(۱) مختصر أصل علاء بن رزين (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۵۰.

(۲) ورد فى المخطوطة فوقها: كذا.

(۳) وردت فى المخطوطة هكذا: الأصل يوم آخر الجمعة، و ورد فوقها: تاريخ خط الجباعى قدس سره.

(۴) ورد فى المخطوطة فوقها: تاريخ خط الشهيد قدس سره.

الحسن، عن العلاء بكتابه «۱».

و فى الفهرست: العلاء بن رزين القلّاء، جليل القدر، ثقة، له كتاب، و هو أربع نسخ، منها رواية الحسن بن محبوب، و ذكر النسخ و الطرق و جلّها صحاح، و قال فى آخر كلامه: قال ابن بطّة: العلاء بن رزين أكثر رواية من صفوان بن يحيى «۲».

و فى هذا المقدار كفاية لاعتبار كتابه، و علوّ مقامه.

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۹۸/ ۸۱۱.

(۲) فهرست الشيخ: ۱۱۲/ ۴۸۸.

۱۷- كتاب المؤمن أو ابتلاء المؤمن:

هو للثقة الجليل الحسين بن سعيد الأهوازى، أمّا جلالة قدره و بيان حاله فلا يحتاج إلى البيان، و أمّا الكتاب المذكور فهو داخل فى كتبه الثلاثين التى يضرب باعتبارها المثل، إلّا أنّ النجاشى عبّر عنه بكتاب حقوق المؤمنين و فضلهم «۱»، و الشيخ فى الفهرست بكتاب المؤمن «۲». و الطرق إليها كثيرة- مذكورة فى النجاشى، و الفهرست، و مشيخة الفقيه «۳»،- غنيّة عن التزكية و التصحيح.

و قد ذكر هذا الكتاب بخصوصه الشيخ الجليل أبو غالب الزرارى فى رسالته، فقال: كتاب ما يبتلى به المؤمن لابن سعيد، حدثنى به عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد «۴» قدس سرهم.

---

(۱) رجال النجاشى: ۵۸/ ۱۳۶- ۱۳۷.

(۲) فهرست الشيخ: ۵۸/ ۲۲۰.

(۳) الفقيه ۴: ۹۰، من المشيخة.

(۴) رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۷.

۱۸- کتاب الدیات:

هو من الأصول المشهورة و اعتمد علیها المشایخ الثلاثة قدس سرهم فی الکافی، و التهذیب، و الفقیه، و ذکروا طرقهم إلیه، و بین نسخهم اختلاف یعرفه النظّار.

و قال فی النجاشی: ظریف بن ناصح أصله کوفیّ، نشأ ببغداد، و کان ثقة فی حدیثه، صدوقا، له کتب منها کتاب الدیات، رواه عدّة من أصحابنا، عن أبی غالب أحمد بن محمّد، قال: قرئ علی عبد اللّه بن جعفر و أنا أسمع، قال: حدثنا الحسن بن ظریف، عن أبیه به «۱».

و فی الرسالة المذکورة نسب الکتاب إلی الحسن، فقال: کتاب الدیات للحسن بن ظریف، حدثنی به عبد اللّه بن جعفر، عن الحسن بن ظریف «۲».

و قد نقل العالم الفقیه یحیی بن سعید، ابن عمّ المحقّق تمام الکتاب، فی آخر جامعه، و ذکر طریقه إلیه فقال: فصل، و لمّا انتهیت إلی هنا و هو المقصود بالکتاب، سأل من وجب حقّه إثبات کتاب الدیات لظریف بن ناصح رحمه اللّه بإسناده، و أجبته إلی ذلک وها أنا ذاکره علی وجهه إن شاء اللّه تعالی:

أخبرنی السید الفقیه العالم الصالح محیی الدین أبو حامد محمّد بن عبد اللّه ابن علی بن زهرة الحسینی الحلبی رحمة اللّه علیه قال: أخبرنی الشیخ الفقیه محمّد بن علی بن شهرآشوب، عن أبی الفضل الداعی و أبی الرضا فضل اللّه ابن علی الحسینی و أبی الفتوح أحمد بن علی الرازی و أبی علی محمّد بن الفضل الطبرسی و محمّد و علی ابنی علی بن عبد الصمد النیشابوری و محمّد بن الحسن الشوهانی و جماعة، و کلّهم عن أبی علی و عبد الجبار المقری، عن الشیخ أبی

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۰۹/ ۵۵۳. و فیه زیادة: أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبی غالب.

(۲) رسالة أبی غالب الزراری: ۴۹.

جعفر الطوسی قدس سره.

و أخبرنی الشیخ محمّد بن أبی البرکات بن إبراهیم الصنعانی، فی شهر رجب سنة ستّ و ثلاثین و ستمائة، عن الشیخ أبی عبد اللّه الحسین بن هبة اللّه ابن رطبة السوراوی، عن أبی علی، عن والده الشیخ أبی جعفر الطوسی قدس سره.

و أخبرنی السید المذکور، عن الفقیه عزّ الدین أبی الحارث محمّد بن الحسن بن علی الحسینی البغدادی، عن الفقیه قطب الدین أبی الحسین الراوندی، عن أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسن الحلبی، عن الشیخ أبی جعفر الطوسی قدس سره.

قال: أخبرنی الشیخ أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثی، عن أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی «۱»، عن محمّد بن الحسن ابن الولید، عن أحمد بن إدریس، عن محمّد بن حسّان الرازی، عن إسماعیل ابن جعفر الکندی، عن ظریف بن ناصح، قال: حدثنی رجل یقال له:

عبد اللّه بن أیوب، قال: حدثنی أبو عمرو المتطبّب، قال: عرضت هذه الروایة علی أبی عبد اللّه علیه السلام.

و عن الشیخ أبی جعفر الطوسی، عن الشیخ أبی عبد اللّه، عن أبی القاسم جعفر بن محمّد بن قولویه، عن محمّد بن یعقوب الکلینی، عن علی بن إبراهیم ابن هاشم.

و عنه، عن الشیخ أبی عبد اللّه و الحسین بن عبید اللّه و أحمد بن عبدون، عن أبی محمّد الحسن بن حمزة العلوی الطبری، عن علی بن إبراهیم بن هاشم.

و عنه، عن الحسین بن عبید اللّه، عن أبی غالب أحمد بن محمّد الزراری

(۱) فی المصدر زیادة: عن محمد بن الحسن بن الولید، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن الحسن بن علی بن فضال، عن ظریف بن ناصح.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۶

و أبی محمّد هارون بن موسی التلّعکبری و أبی القاسم بن قولویه و أبی عبد اللّه أحمد ابن أبی رافع الصیمری «۱» و أبی المفضّل الشیبانی و غیرهم، کلّهم عن محمّد بن یعقوب، عن علی بن إبراهیم قدس سرهم.

و عنه، عن أحمد بن عبدون، عن أحمد بن أبی رافع و أبی الحسین عبد الکریم بن عبد اللّه بن نصر البزّاز بتنیس و بغداد، عن محمّد بن یعقوب، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن فضال، عن ظریف بن ناصح.

و سهل بن زیاد، عن الحسن بن ظریف، عن أبیه ظریف.

و عن ابن فضال و محمّد بن عیسی، عن یونس، قالا «۲»: عرضنا علیه هذا الکتاب فقال: نعم هو حقّ و قد کان أمیر المؤمنین علیه السلام یأمر عمّاله بذلک «۳».

و بالجملة فهذا الکتاب معروف مشهور، معتمد علیه، و قد نقله فی الوسائل عن الکافی، و التهذیب، و الفقیه، و فرّق أجزاءه علی الأبواب، و نحن نقلناه عن الأصل، و بینهما اختلاف فی بعض المواضع لا یخفی علی الناظر البصیر.

(۱) فی المخطوط و الحجریة: أحمد بن محمد الصیمری. و لم نعرف له وجه، انظر جامع الرواة ۱: ۳۹، رجال النجاشی: ۸۴/ ۲۰۳، الفهرست: ۳۲/ ۸۶، تنقیح المقال ۱: ۴۶ و ۳: ۴۰ من الکنی.

(۲) ورد فی حاشیة المخطوطة: أی ابن فضال و یونس.

(۳) الجامع للشرائع: ۶۰۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۷

۱۹- کتاب المسلسلات ۲۰- و کتاب المانعات من دخول الجنّة ۲۱- و کتاب الغایات ۲۲- و کتاب العروس:

کلّها لأبی محمّد جعفر بن أحمد القمی، و هذا الشیخ غیر مذکور فیما وصل إلینا من کتب الرجال، إلّا فی رجال ابن داود «۱» کما ستعرف، مع أنّه من المؤلّفین المعروفین و أجلّة المحدّثین، و مؤلّفاته دائرة بین الأصحاب.

قال السید الأجلّ علی بن طاوس فی کتاب الدروع الواقیة- و هو الجزء الرابع من تتمّات المصباح-: و لقد ذکر أبو محمّد جعفر بن أحمد القمّی فی کتاب زهد النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، من اللّه عزّ و جلّ ما فیه بلاغ «۲».

و هذا جعفر بن أحمد عظیم الشأن، من الأعیان، ذکر الکراجکی فی کتاب الفهرست أنّه صنّف مائتین و عشرین کتابا بقم و الریّ، فقال حدّثنا الشریف أبو جعفر محمّد بن أحمد القمی. إلی آخره «۳».

و قد نقل عن هذا الکتاب الشیخ الجلیل ورّام فی تنبیه الخاطر «۴».

و قال أحمد بن محمّد بن فهد الحلّی فی کتاب التحصین: روی الشیخ أبو محمّد جعفر بن أحمد بن علی القمّی قدس سره نزیل الریّ، فی کتاب المنبئ عن زهد النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، قال: حدّثنا أحمد بن علی بن بلال «۵». إلی آخره.

و قال السید ابن طاوس فی کتاب المضمار فی أعمال شهر رمضان: و رأیت

(۱) رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶.

(۲) الدروع الواقية: ۵۸.

(۳) راجع الذريعة ۱۶: ۳۹۳.

(۴) تنبيه الخاطر: لم نعثر عليه فيه.

(۵) التحصين: ۲۰، ضمن كتاب مثير الأحزان.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۸

فی کتاب اعتقادی «۱» أنّه تأليف أبی محمّد جعفر بن أحمد القمی، عن الصادق عليه السلام «۲»، الخبر.

و قال أيضا فی فلاح السائل- بعد رواية التكبيرات الثلاث عقيب الصلاة-:

روی ذلک الشيخ الفقيه السعيد أبو محمّد جعفر بن أحمد القمی قدس سره فی كتاب آداب الإمام و المأموم، و ساق السند «۳» إلی آخره.

و قال شيخنا الشهيد الثانی فی روض الجنان: و روی الشيخ أبو محمّد جعفر بن أحمد القمی نزيل الری فی كتاب الإمام و المأموم، بإسناده إلی أبی سعيد الخدری، قال: قال رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله و سلم «۴». الخبر.

و فی أوّل تفسير الإمام الهمام أبی محمّد العسكری عليه السلام علی ما فی نسختی، و جملة من النسخ، و أشار إليها فی أوّل البحار أيضا: قال محمّد بن علی ابن محمّد بن جعفر بن الدقاق: حدثنی الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علی بن الحسن بن شاذان و أبو محمّد جعفر بن أحمد بن علی القمی رحمهما اللّه تعالی قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسين ابن موسی بن بابويه القمی- رحمه اللّه-. الی آخره «۵».

و منه يعرف طبقته و أنّه فی طبقة المفيد، و ابن الغضائری و أضرابهما، بل و طبقة الصدوق، بل يروی عنه كما يروی هو عنه، و يأتی «۶» ذكره فی الفائدة الخامسة فی مشايخه، و يظهر من مسلسلاته أنّه يروی عن الصاحب بن عباد.

و من جميع ما ذكرنا يظهر أنّه كان من العلماء المعروفين الذين لا يحتاجون

---

(۱) فی المخطوطة: اعتقاد، و فی الحاشية: ظاهرا اعتقادی، كذا فی النسخ.

(۲) الإقبال: ۱۴.

(۳) فلاح السائل. و عنه فی البحار ۷۶: ۲۲ حديث ۲۲.

(۴) روض الجنان: ۳۶۳.

(۵) تفسير الإمام العسكری عليه السلام: ۹، بحار الأنوار ۱: ۷۳.

(۶) يأتی فی آخر الفائدة الخامسة عند عده لمشايخ الصدوق برقم: ۴۵ و رمز: مه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۰۹

إلی التزكية و التوثيق، و داخل فی الجمع الذين أشار إليهم الشهيد الثانی قدس سره فی شرح الدراية بقوله: تعرف عدالة الراوی بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ الكلينی و ما بعده إلی زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين إلی تنصيص علی تزكيته، و لا تنبيه علی عدالته لما اشتهر فی كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم و ورعهم، زيادة علی العدالة، و إنّما يتوقّف علی التزكية غير هؤلاء «۱»، انتهی.

و قال ابن داود فی رجاله: جعفر بن علی بن أحمد القمّی المعروف بابن الرازی، و فی باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجال الشيخ: أبو محمد ثقة مصنّف «۲».

قال السيّد فی منهج المقال: و لم أجده فی غيره «۳».

و قال السيّد مصطفى أيضا فى رجاله- بعد نقل ما فى رجال ابن داود-:

و لم أجده فى الرجال و غيره «۴».

قال الشيخ عبد النبى الكاظمى فى تكملة الرجال، و هو كالتعليقة عليه:

هذا أحد شيوخ الصدوق رحمه اللّه كما يظهر من كتاب معانى الأخبار، و كأنّ ابن داود أخذ توثيقه من وصف الصدوق إيّاه بأنّه فقيه، قال فى الكتاب المذكور: حدّثنا أبو محمد جعفر بن على بن أحمد الفقيه القمى ثم الإيلاقى رضى اللّه عنه «۵» انتهى.

و احتمال رجوع الصفة و الترضى الى جدّه أحمد غير بعيد، إلّا أنّ الظاهر

---

(۱) الدراية: ۶۹.

(۲) رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶، رجال الشيخ ۴۵۷/ ۱.

(۳) منهج المقال: ۸۳.

(۴) نقد الرجال: ۷۱/ ۴۷.

(۵) معانى الأخبار: ۶/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۰

رجوعه إلى جعفر لأنّه هو المسوق له الكلام، و أنّ رعاية تعظيم الشيوخ أولى، و تعرّضه لتعظيم أواسط السند قليل، إلّا أنّ هذا غايته الحسن لا الوثاقة، و لعلّ النسخة التى وقعت لديه فيها بدل الفقيه بالثقة «۱»، انتهى.

قلت: ظاهر الميرزا و السيّد التفريشى أنّهما لم يجدا أصل الترجمة فى رجال الشيخ، و فيه أنّ الشيخ أبا على صرّح فى رجاله بوجودها فيه، قال فى منتهى المقال: و فى نسختين عندى من رجال الشيخ فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: جعفر بن على بن أحمد القمى المعروف بابن الرازى، يكنّى أبا محمد صاحب المصنّفات، و ليس فيه التوثيق، لكن نقله فى المجمع «۲» عن من لم يرو عنهم عليهم السلام كما ذكره ابن داود «۳».

و يظهر من جميع ذلك اختلاف نسخ رجال الشيخ بالزيادة و النقيصة، و كلّ من الواجد و العادم صادق فى دعوى الوجدان و عدمه، و عليه فنقل ابن داود التوثيق من رجال الشيخ لا ينافى عدم وجوده فى بعض النسخ، لاحتمال وجوده فى نسخته، فلا سبيل إلى تكذيبه أو تخطئته، هذا بناء على كون التوثيق من تتمّة ما نقله من رجال الشيخ، و إن كان من كلام نفسه، كما يظهر من الكاظمى، فتصديقه أولى، و لا حاجة إلى ما تمحّل له فى التكملة من أخذه الوثاقة من الفقاهة، التى وصفه بها الصدوق فى معانى الأخبار، حتى يستشكل بعدم دلالتها عليها، لجواز أخذها من كلام أخى أستاذه السيّد الأجلّ على بن طاوس فى الدروع الواقية كما نقلناه، فإنّه يدلّ على الوثاقة و فوقها، مع أنّ فى عدم الدلالة نظر، كما صرّح به الأستاذ الأكبر فى فوائده «۴»، فراجع و تبصر.

---

(۱) تكملة الرجال ۱: ۲۴۸.

(۲) مجمع الرجال ۲: ۳۱.

(۳) منتهى المقال: ۷۸.

(۴) انظر فوائد البهبهانى (رجال الخاقانى): ۵۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۱

۲۳- كتاب القراءات للسيارى:

و یعبّر عنه أیضا بالتنزیل و التحریف، و قد غمز علیه مشایخ الرجال، إلّا أنّه یظهر من بعض القرائن اعتبار الکتاب و اعتماد الأصحاب علیه، بل و النظر فیما ذکروا، فنقول:

قال الشیخ فی الفهرست: أحمد بن محمد بن سیّار أبو عبد اللّه الکاتب، بصریّ کان من کتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمد علیه السلام، و یعرف بالسیّاری، ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، مجفوّ الروایة، کثیر المراسیل، و صنّف کتبا منها: کتاب ثواب القرآن، کتاب الطب، کتاب القراءات، کتاب النوادر، أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسین بن عبید اللّه، عن أحمد بن محمد بن یحیی، قال: حدثنا أبی، قال: حدثنا السیّاری، إلّا بما کان فیه من غلوّ أو تخلیط.

و أخبرنا بالنوادر و غیره جماعة من أصحابنا، منهم الثلاثة الذین ذکرناهم، عن محمد بن أحمد بن داود، قال: حدثنا سلامة بن محمد، قال: حدثنا علی ابن محمد الحنائی، قال: حدثنا السیّاری «۱».

و قال النجاشی: أحمد بن محمد بن سیّار أبو عبد اللّه الکاتب، بصریّ کان من کتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمّد علیه السلام، و یعرف بالسیّاری، ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، ذکر ذلک لنا الحسین بن عبید اللّه، مجفوّ الروایة، کثیر المراسیل، له کتب وقع إلینا منها: کتاب ثواب القرآن، کتاب الطب، کتاب القراءات، کتاب النوادر، کتاب الغارات، أخبرنا الحسین بن عبید اللّه، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن یحیی، و أخبرنا أبو عبد اللّه القزوینی، قال: حدثنا أحمد ابن محمد بن یحیی، عن أبیه، قال: حدثنا السیّاری، إلّا ما کان من غلوّ

---

(۱) الفهرست: ۲۳/ ۶۰.

و تخلیط «۱».

و ظاهرهما بعد کون مستند التضعیف الغضائری، بل و عدم قبول الثانی للضعف و الفساد، و إلّا لما نسبه إلیه، و لذکره مع ما رماه به الاعتماد علی روایاته الخالیة عن الغلوّ و التخلیط، کما یظهر من ذکر الطریق و الاستثناء.

و قد أکثر ثقة الإسلام فی الکافی من الروایة عنه، و قد تعهّد أن یجمع فیه الآثار الصحیحة، عن الصادقین علیهم السلام، و السنن القائمة التی علیها العمل من جملة الأخبار المختلفة، مع قرب عهده به، و قلّة الواسطة بینهما.

فروی عنه فی باب کراهیة التوقیت، عن محمد بن یحیی و أحمد بن إدریس، عن محمد بن أحمد، عنه «۲».

و فی مولد أمیر المؤمنین علیه السلام، عن علی بن محمد بن عبد اللّه، عنه «۳».

و فی باب الدعاء فی طلب الولد، فی کتاب العقیقة، عن الحسین بن محمد بن عامر الأشعری الثقة، عنه. و کذا فی کتاب العقل و الجهل، و باب من یشتری الرقیق فیظهر به عیب «۴».

و فی باب فضل القرآن، عن محمد بن یحیی، عن عبد اللّه بن جعفر، و هو الشیخ الجلیل الحمیری، عنه. و کذا فی باب دهن الزنبق، و باب صفة الشراب الحلال «۵».

و فی باب سویق الحنطة، عن محمد بن یحیی، عن موسی بن الحسن- و هو الأشعری الثقة الجلیل- عنه. و کذا فی باب صفة الشراب الحلال «۶».

---

(۱) رجال النجاشی: ۸۰/ ۱۹۲.

(۲) الکافی ۱: ۳۰۱ حدیث ۶.

(۳) الکافی ۱: ۳۷۷/ ۲.

(۴) الکافی ۶: ۸/ ۵ و ۱: ۱۸/ ۲۰ و ۵: ۱۲۵/ ۱۲.

(۵) الکافی ۲: ۴۵۷/ ۲۱ و ۶: ۵۲۳/ ۱ و ۶: ۴۲۶/ ۴.

(۶) الکافی ۶: ۳۰۷/ ۱۳ و ۶: ۴۲۶/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۳

و فی باب أنّ الرجل إذا دخل بلدة فهو ضیف، عن أبی علیّ الأشعری- و هو شیخ القمیین- عنه «۱».

و یروی عنه فی الکافی سهل بن زیاد «۲»، و المعلّی بن محمد «۳»، و علی بن محمد بن بندار «۴» فی أبواب متفرّقة.

و قال فی باب الفیء و الأنفال: علی بن محمد بن عبد اللّه، عن بعض أصحابنا- أظنّه السیّاری «۵» -.

و ظاهره- کروایة هؤلاء الأجلّة عنه- عدم الاعتناء بما قیل فیه، بناء علی ظهور أصحابنا فی مشایخ الإمامیّة، أو مشایخ أرباب الروایة و الحدیث، المعتبرة روایاتهم، و کیف یجتمع هذا مع فساد المذهب؟ إلّا أن یرید به بعض المسائل الأصولیّة الکلامیّة التی ساقه- و جماعة من الأجلّة- إلیه بعض الأدلّة، ممّا لا یوجب الکفر و الارتداد، و لم یکن ضروریّا فی تلک الأعصار، و أظنّ أنّ مأخذ جمیع ما قیل فیه استثناؤه ابن الولید عن رواة نوادر الحکمة «۶».

و یروی عنه الصفّار فی بصائر الدرجات، منه فی باب ما لا یحجب عن الأئمّة علیهم السلام من علم السماء «۷». إلی آخره.

و قال ابن إدریس فی آخر السرائر (باب الزیادات) «۸» و هو آخر أبواب هذا الکتاب: ممّا استنزعته و استطرفته من کتب المشیخة المصنّفین، و الرواة

---

(۱) الکافی ۶: ۲۸۲/ ۲ و فیه: أبو عبد اللّه الأشعری.

(۲) الکافی ۶: ۵۳۱/ ۱.

(۳) الکافی ۱: ۳۴۲/ ۱۰.

(۴) الکافی ۶: ۵۰۶/ ۱۳.

(۵) الکافی ۱: ۴۵۶/ ۵.

(۶) انظر رجال النجاشی: ۳۴۸/ ۹۳۹ و فهرست الشیخ: ۱۴۵/ ۶۱۲.

(۷) بصائر الدرجات: ۱۴۵/ ۴.

(۸) لم ترد فی المخطوطة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۴

المحصلین، و ستقف علی أسمائهم. إلی أن قال: و من ذلک ما استطرفته من کتاب السیّاری، و اسمه أبو عبد اللّه، صاحب موسی و الرضا علیهما السلام «۱». ثم أخرج جملة من الأخبار من کتابه.

و فی قوله صاحب موسی علیه السلام نظر لا یخفی علی البصیر بطبقته.

و قد أکثر من الروایة عنه الثقة الجلیل محمد بن العباس بن ماهیار فی تفسیره بتوسّط أحمد بن القاسم.

ثم إنّ الکتاب المذکور لیس فیه حدیث یشعر بالغلوّ، حتّی علی ما اعتقده القمیّون نفیه فیهم، و أکثر روایاته موجودة فی تفسیر العیّاشی، بل لا یبعد أخذه منه، إلّا أنّه لم یصل إلینا سند الأخبار المودعة فی تفسیره لحذف بعض النسّاخ.

و نقل عنه الشیخ الجلیل الحسن بن سلیمان الحلّی فی مختصر بصائر سعد ابن عبد اللّه، و عبّر عنه بالتّنزیل و التحریف «۲».

و نقل عنه الأستاذ الأکبر فی حاشیة المدارک فی بحث القراءة، و أخرج منه حدیثین «۳».

و بالجملة فبعد روایة المشایخ العظام: کالحمیری، و الصفّار، و أبی علی الأشعری، و موسی بن الحسن الأشعری، و الحسین بن محمد

بن عـامر، عنه، و هم من أجلّة الثقـات. و اعتمـاد ثقـة الإسـلام علیه، و خلوّ کتـابه عن الغلوّ و التخلیـط، و نقـل الأساطین عنه، لا ینبغی الإصغاء إلی ما قیل فیه، أو الریبة فی کتابه المذکور.

---

(۱) السرائر ۳: ۵۴۹ و ۵۶۸.

(۲) مختصر بصائر الدرجات: ۲۰۴.

(۳) حاشیة المدارک، لم نعثر علی الروایتین فی بحث القراءة.

۲۴- إثبات الوصیّة:

للعالم الجلیل شیخ المؤرّخین و عمادهم علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی.

قال النجاشـی: علی بن الحسـین بن علی المسـعودی، أبو الحسن الهـذلی، له کتاب المقالات فی أصول الدیانات، کتاب الزّلف، کتاب الاستبصار، کتاب نشر «۱» الحیاة، کتاب نشـر الأسـرار، کتاب الصّفوة فی الإمامـة، کتاب الهدایة فی تحقیق الولایة، کتاب المعالی فی الـدرجات، و الإبانة فی أصول «۲» الدیانات، رسالة إثبات الوصـیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السـلام، رسالة إلی ابن صـفوة المصیصـی، أخبار الزّمان من الأمم الماضیة و الأحوال الخالیة، کتاب مروج الذهب و معادن الجواهر، کتاب الفهرست.

هذا رجل زعم أبو المفضّل الشیبانی أنّه لقیه و استجازه و قال: لقیته، و بقی هذا الرجل إلی سنة ثلاث و ثلاثین و ثلاثمائة «۳».

و قال العلامة فی القسم الأوّل من الخلاصة: علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی، له کتب فی الإمامة و غیرها، منها کتاب فی إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، و هو صاحب مروج الذهب «۴».

و قال الشـهید الثانی قدس سره فی حواشیه علیها: ذکر المسعودی فی مروج الذهب أنّ له کتابا اسمه الانتصار، و عدّد کتبا منها حدائق الأذهان فی أخبار

---

(۱) فی المصدر: کتاب سر الحیاة.

(۲) فی المخطوط و الحجریة: کتاب المعالی و الدرجات و الإمامة فی أصول الدیانات، و الذی أثبتناه عن النجاشـی و عن نسخة معلمة بخط الشیخ آغا بزرگ الطهرانی، فلاحظ.

(۳) رجال النجاشی: ۲۵۴/ ۶۶۵.

(۴) رجال العلامة: ۱۰۰/ ۴۰.

آل محمد علیهم السلام «۱».

و قال السید علی بن طاوس قدس سره فی کتاب فرج المهموم- عند ذکر العلماء العاملین بالنجوم-: و منهم الشیخ الفاضل الشیعی علی بن الحسین بن علی المسعودی مصنّف کتاب مروج الذهب «۲».

و فی ریاض العلماء: قال: قال السید الداماد «۳» فی حاشیته علی اختیار رجال الکشی للشیخ الطوسی قدس سره: قال الشیخ الجلیل الثقة الثبت المأمون الحدیث عند العامّة و الخاصّة، علی بن الحسین المسعودی أبو الحسن الهذلی فی کتاب مروج الذهب «۴».

و قال ابن إدریس فی السـرائر فی کتاب الحج: قال أبو الحسن علی بن الحسـین فی کتابه المترجم بمروج الذهب و معادن الجواهر فی التاریـخ و غیره، و هو کتـاب حسن کبیر کثیر الفوائـد، و هـذا الرجل من مصـنّفی أصـحابنا، معتقـد للحق، له کتاب المقالات «۵». إلی

آخره.

الی غیر ذلک من العبارات الصریحة فی کونه من علماء الإمامیّة، و لم یتأمّل أحد فیه حتی أنّ طریقة الشهید قدس سره فی حواشی الخلاصة أن یتعرّض فی کلّ موضع لا ینبغی ذکر الرجل فی القسم الأوّل لقدح فی نفسه أو مذهبه، و لم یتعرّض فی هذا المقام، بل استدرک ما فات من الکتاب من کتب هذا الشیخ.

و ذکره ابن داود أیضا فی القسم الأوّل «۶».

---

(۱) حاشیة الشهید علی الخلاصة: ۴۸، و انظر کذلک مروج الذهب ۳: ۱۹۳ و ۲: ۵۴، و فی حاشیة الشهید و المروج: کتاب الانتصار و کتاب الاستبصار.

(۲) فرج المهموم: ۱۲۶.

(۳) تعلیقة الداماد علی رجال الکشی ۱: ۱۰۰.

(۴) ریاض العلماء ۳: ۴۳۲.

(۵) السرائر ۱: ۶۱۵.

(۶) رجال ابن داود: ۱۳۷/ ۱۰۳۸.

بل فی رجال أبی علی: و لم أقف إلی الآن علی «۱» من توقّف فی تشیّع هذا الشیخ، سوی ولد الأستاذ العلامة- أعلی اللّه فی الدارین مقامه و مقامه- فإنّه أصرّ علی الخلاف و ادّعی کونه من أهل الخلاف «۲»، انتهی.

قلت: مراده من ولد الأستاذ: العالم النحریر آغا محمّد علی صاحب المقامع، و رأیت بخطّه الشریف علی ظهر کتاب نقد الرجال- و علیه حواشی کثیرة منه بخطّه- قال: علی بن الحسین بن علی المسعودی أبو الحسن الهذلی، له کتاب فی الإمامة، و غیرها، منها کتاب فی إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، و هو صاحب کتاب مروج الذهب، عنه أبو المفضل الشیبانی إجازة، بقی إلی سنة ۳۳۳، أو سنة ۳۴۵- النجاشی-.

و قال السید ابن طاوس قدس سره فی کتاب النجوم- عند ذکر العلماء العاملین بالنجوم-: إنّ منهم الشیخ الفاضل الشیعی علی بن الحسین المسعودی صاحب مروج الذهب. انتهی «۳».

و عدّه الخال المفضال فی الوجیزة من الحسان «۴»، و نقل عن کتابیه: کتاب الوصیّة، و کتاب مروج الذهب فی البحار.

أقول «۵»: ظاهر کلامه فی مروج الذهب أنّه کان من العامّة، حیث نسج «۶» علی منوالهم، و اعتمد علی أخبارهم و آثارهم و أقوالهم، من ذکر أیام الخلفاء الأربعة و خلفاء بنی أمیّة و بنی العباس، من غیر تعرّض لمطاعنهم و مساویهم و مظالمهم، و مذهب المتقدّمین إنّما یثبت من کلماتهم، أو تصریح

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة و الحجریة، بل هی زیادة مناسبة للشیخ آقا بزرک علی نسخته.

(۲) منتهی المقال: ۲۱۳.

(۳) ورد هنا فی حاشیة المخطوط: کلام السید.

(۴) الوجیزة: ۴۱.

(۵) ورد هنا فی حاشیة المخطوط: من کلام ولد الأستاذ قدس سره.

(۶) نسج- ینسج: أی ضم الشیء إلی الشیء، لسان العرب ۲: ۳۷۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۸

العلماء بمذاهبهم، و کلامه فی ذلک الکتاب کما لا یخفی علی المطّلع ظاهر، بل صریح فیما ذکرنا.

و کتاب إثبات الوصیّة لیس بنصّ فی خلافه، لأنّه ممّا اتّفق علیه الفریقان، و حمل الجمهور حکایة الغدیر علیها، و أرادوا بالوصیّة: الوصیة فی الأموال و الدیون، لا الخلافة المختلف فیها، و رووا مخاصمة علیّ علیه السلام فی ترکة النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلم، و حکم الشیخین بها لعلیّ علیه السلام.

و کذا ذکره لبعض علمائنا و رواتنا فیه، لیس بنصّ و لا ظاهر فیه، فإنّه دیدن أکثر المخالفین فی کتبهم الرجالیّة و الأخباریة، کوفیّات الأعیان، و التقریب، و التهذیب، و الأنسابیین، و غیرها.

و کذا ما ذکره ابن عقدة الزیدی فی رجال الصادق علیه السلام.

ففی میزان الاعتدال للذهبی- ذهب اللّه بنوره- فی ترجمة أبان هکذا:

أبان بن تغلب کوفیّ، شیعیّ جلد [لکنه] «۱» صدوق، فلنا صدقه و علیه بدعته، و کان غالیا فی التشیّع.

فلقائل أن یقول: کیف ساغ توثیق مبتدع؟ و حدّ الثقة: العدالة و الإتقان، و کیف یکون عدلا من هو صاحب بدعة؟.

و جوابه: إنّ البدعة علی ضربین: فبدعة صغری کغلوّ التشیع، أو التشیّع بلا غلوّ و لا تحرف، فهذا کثیر فی التابعین و تابعیهم مع الدین و الورع و الصدق، فلو ردّ حدیث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبویّة، و هذه مفسدة بیّنة، ثم بدعة کبری کالرفض الکامل، و الغلوّ فیه، و الحطّ علی أبی بکر و عمر، و الدعاء إلی ذلک، فهذا النوع لا یحتجّ به و لا کرامة «۲»، انتهی.

---

(۱) زیادة من المصدر.

(۲) میزان الاعتدال ۱: ۵/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۱۹

و لو سلّم لجاز أن یکون قد رجع عن العامیّة إلی التشیّع، الذی هو أعمّ من الإمامیّة- أی الأثناء عشریّة- الذی هو المراد الآن من الشیعة، فلا یکون هذا دالّا علی حسنه و إمامیّته، بل یصیر من قیاس صاحب کتاب إخوان الصفا، و هو الفاضل أبو سلمة أحمد المجریطی، علی ما قیل فی اسمه و لقبه و کنیته.

فقد صرّح الفاضل العارف الکاشانی فی الفصل الآخر من کتاب الأصول الأصلیة: أنّه من حکماء الشیعة «۱».

و قال المدقّق الأسترآبادی فی أواخر الفوائد المدنیّة: إنّه أفضل الحکماء الإسلامیّین، و من الواقفین علی موسی بن جعفر علیهما السلام، یستفاد ذلک من صریح کلامه، و کان فی دولة العباسیّة «۲». إلی آخر ما قال، و هو کما قال.

و لو سلّم فلا ینافی تسنّنه فی کتاب المروج و إن کان فی غیره إمامیّا، فلیتدبّر.

ثمّ ذکر تعجّب صاحب ریاض العلماء من الشیخ الطوسی أنّه لم یذکر له ترجمة فی الفهرست، مع أنّه جدّه، أو جدّ ولده أبی علیّ، و أطال الکلام فی ردّه بما لا فائدة لنا فی نقله، إنّما المهمّ رفع هذا التوهّم، و بیان اعتبار الکتاب، و جلالة شأن صاحبه.

فنقول: ما ذکره من أنّ مذهب المتقدّمین. إلی آخره، حقّ لو لم یعارضه کلام مثل النجاشی، الخبیر بمذاهبهم مع قرب عهده بهم، و اطّلاعه علی ما خفی علینا من أحوالهم، فإنّه لم یتعرّض لمذهبه من التسنّن دائما، أو رجوعه، أو وقفه، أو غیره من سائر المذاهب، مع استقرار دیدنه علیه، و عدم

---

(۱) الأصول الأصیلة: لم نعثر علیه فیه.

(۲) الفوائد المدنیة: لم نعثر علیه فیه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۰

التعرّض للإماميّة لبناء كتابه على ذكر علمائها و رواتها و مصنّفيها، و لم يكن ليخفى حاله أو كتبه عليه، و على الأساطين الذين أشرنا إلى أساميهم.

و كتاب المروج من الكتب المعروفة المشهورة، و هو بمرأى منهم و مسمع، و هو كما ذكره على منوال العامّة و طريقتهم، إلّا أنّ المتأمّل فى خبايا كلماته، خصوصا فيما ذكره من خلافة عثمان و سيرته (و خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، لعلّه يستخرج ما كان مكتوما فى سريرته) «۱» و كفاك شاهدا فى هذا المقام آخر كلامه بعد ذكر جملة من مناقبه المقتضية لأحقّيته بالخلافة، كحديث المنزلة، و الطير، و الغدير، و الاخوّة ما لفظه: فلما قبض الرسول صلّى اللّه عليه و آله و ارتفع الوحى، حدثت أمور تنازع الناس فى صحّتها، و لا يقطع عليهم بها، و اليقين من أمورهم ما تقدّم، و ما روى ممّا كان فى إحداثهم بعد نبيّهم صلّى اللّه عليه و آله فغير متيقّن، بل هو ممكن، و نحن نعتقد فيهم ما تقدّم، و اللّه أعلم بها حدث «۲».

(و أصرح «۳» منه ما ذكره فى أوائل الكتاب، فى ذكر المبدأ و شأن الخليقة ما لفظه: و روى عن أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام أنّه قال:

«إنّ اللّه حين شاء تقدير الخليقة، و ذرء البريّة، و إبداع المبدعات، نصب الخلق فى صور كالهباء قبل دحو الأرض، و رفع السماء و هو فى انفراد ملكوته، و توحّد جبروته، فأتاح نورا من نوره فلمع، و نزع قبسا من ضيائه فسطع.

---

(۱) زيادة لم ترد فى المخطوطة.

(۲) مروج الذهب ۲: ۴۲۶.

و قوله: و ما روى مما كان فى إحداثهم. فغير متيقن، كلام صريح فى دفاعه عن الذين أحدثوا بعد النبى صلّى اللّه عليه و آله و تنزيههم عن الجرائم التى ارتكبوها بحق أهل البيت عليهم السلام.

(۳) من هنا تبدأ زيادة لم ترد فى النسخة الخطية.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۱

ثم اجتمع النور فى وسط تلك الصور الخفيّة، فوافق ذلك صورة نبيّنا محمّد صلّى اللّه عليه و آله، فقال اللّه عزّ من قائل: أنت المختار المنتخب، و عندك مستودع نورى و كنوز هدايتى، من أجلك اسطّح البطحاء، و اموج الماء، و أرفع السماء، و أجعل الثواب و العقاب، و الجنّة و النار، و أنصب أهل بيتك للهداية، و أوتيهم من مكنون علمى ما لا يشكل عليهم دقيق، و لا يعييهم خفىّ، و أجعلهم حجّتى على بريّتى، و المنبّهين على قدرتى و وحدانيّتى.

ثم أخذ اللّه الشهادة عليهم بالربوبيّة، و الإخلاص بالوحدانيّة.

فبعد أخذ ما أخذ من ذلك شاب ببصائر الخلق انتخاب محمّدا و آله عليهم السلام، و أراهم أنّ الهداية معه، و النور له، و الإمامة فى آله، تقديما لسنّة العدل، و ليكون الأعذار متقدّما.

ثم أخفى اللّه الخليقة فى غيبة، و غيّبها فى مكنون علمه، ثم نصب العوالم، و بسط الزمان، و موّج الماء، و أثار الزبد، و أهاج الدخان، فطفى عرشه على الماء، فسطّح الأرض على ظهر الماء، ثم استجلبهما إلى الطاعة فأذعنتا بالاستجابة.

ثم أنشأ اللّه الملائكة من أنوار أبدعها، و أرواح اخترعها، و قرن توحيده بنبوّة محمّد صلّى اللّه عليه و آله، فشهرت فى السماء قبل بعثته فى الأرض.

فلمّا خلق اللّه آدم أبان فضله للملائكة، و أراهم ما خصّه به من سابق العلم، حيث عرّفه عند استنبائه إيّاه أسماء الأشياء، فجعل اللّه آدم محرابا و كعبة و قبلة، أسجد إليها الأبرار و الروحانيّين الأنوار.

ثم نبّه آدم على مستودعه، و كشف له عن خطر ما ائتمنه عليه، بعد ما سمّاه إماما عند الملائكة، فكان حظّ آدم من الخير ما أراه من مستودع نورنا.

و لم يزل اللّه تعالى يخبّئ النور تحت الزمان، الى أن وصل محمّدا صلّى اللّه عليه و آله، فى ظاهر الفترات، فدعا الناس ظاهرا و باطنا، و نبّههم سرّا و إعلانا، و استدعى صلّى اللّه عليه و آله التنبيه على العهد الذى قدّمه إلى الذّر

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۲

قبل النسل، فمن وافقه و اقتبس من مصباح النور المقدّم اهتدى إلى سيره، و استبان واضح أمره، و من ألبسته الغفلة استحقّ السخط.

ثم انتقل النور إلى غرائزنا، و لمع فى أئمّتنا، فنحن أنوار السماء و أنوار الأرض، فبنا النجاة، و منّا مكنون العلم، و إلينا يصير الأمور، و بمهدينا تنقطع الحجج، خاتمة الأئمّة، و منقذ الأمّة، و غاية النور، و مصدر الأمور، فنحن أفضل المخلوقين، و أشرف الموحّدين، و حجج ربّ العالمين، فليهنأ بالنعمة من تمسّك بولايتنا و قبض عروتنا.

فهذا ما روى عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن على، عن أبيه على بن الحسين، عن أبيه الحسين بن على، عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السلام «۱»، انتهى. و لا أظنّ أحدا يروى هذا الخبر من غير إنكار و لا يكون إماميّا) «۲».

و قوله (رحمه اللّه): و كتاب إثبات الوصيّة ليس بنصّ. إلى آخره، كلام من لا عهد له بهذا الكتاب، و لم يظفر بنسخته، و إنّما استظهر من اسمه أنّه موضوع لإثبات وصايته عليه السلام فى بعض تركته، و قضاء ديونه، و إنجاز عداته «۳»، و تجهيز جسده المبارک صلّى اللّه عليه و آله، ممّا تلقاه الأمّة على اختلاف مشاربهم بالقبول، و لو كان عثر عليه لعلم أنّه أحسن كتاب صنّف فى هذا الباب، و فى إثبات وصاية علىّ عليه السلام و إمامته، و أولاده الأطياب عليهم السلام، فشرع فى شرح خلقة صفىّ اللّه آدم، و مجمل أحواله، و ذكر أسامى أوصيائه، مرتّبا إلى نوح عليه السلام، ثم منه إلى إبراهيم عليه السلام، ثم منه إلى موسى عليه السلام، ثم منه إلى داود عليه السلام، ثم منه إلى

---

(۱) مروج الذهب ۱: ۴۲ باختلاف فى الألفاظ.

(۲) إلى هنا تنتهى الزيادة التى لم ترد فى النسخة الخطية.

(۳) العدات: جمع عدة، و هى الوعد. لسان العرب ۳: ۴۶۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۳

المسيح عليه السلام، ثم منه إلى نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله و عليهم، و مختصر من سيرتهم، و الغالب أنّهم فى كلّ طبقة اثنا عشر، و يذكر فى آخر حال كلّ واحد منهم أن اللّه تعالى أوحى إليه أن يستودع التابوت، و مواريث الأنبياء إلى فلان.

ثم شرع فى الجزء الثانى فى حال خاتم الأنبياء صلّى اللّه عليه و آله من ولادته إلى وفاته صلّى اللّه عليه و آله مختصرا.

ثم شرع فى خلافة أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه، و ذكر قصّة المتقدّمين عليه على طريقة الإماميّة، و من جملة كلامه.

فأقام أمير المؤمنين عليه السلام و من معه من شيعته فى منازلهم، بما عهد إليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، فوجّهوا إلى منزله فهجموا عليه، و أحرقوا بابه، و استخرجوه منه كرها، و ضغطوا سيّدة النساء عليها السلام بالباب، حتى أسقطت محسنا، و أخذوه بالبيعة فامتنع، فقال: «لا أفعل» فقالوا: نقتلك، فقال: «إن تقتلونى فإنّى عبد اللّه و أخو رسوله» و بسطوا يده فقبضها و عسر عليهم فتحها، فمسحوا عليها و هى مضمومة.

ثمّ لقى أمير المؤمنين عليه السلام بعد هذا أحد القوم، فناشده اللّه و ذكّره بأيّام اللّه، و قال له: «هل لك أن أجمع بينك و بين رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله حتى يأمرك و ينهاك» فخرجا إلى قبا. إلى آخر القصّة.

قال: و همّوا بقتل أمير المؤمنين عليه السلام، و تواصوا و تواعدوا بذلك، و أن يتولّى قتله خالد بن الوليد- إلى أن قال- و كان الموعد

فی قتله أنّه یسلّم إمامهم، فیقوم خالد إلیه بسیفه، فأحسّوا بأسه، فقال الإمام قبل أن یسلّم:

لا یفعلنّ خالد ما أمرته به، ثم کان من أقاصیصهم ما رواه الناس «۱».

ثم ساق حالاته، و بعض معاجزه، و وفاته، و نصّه علی ابنه أبی محمّد علیه السلام، و هکذا إلی صاحب الزمان صلوات اللّه علیه، و ذکر فی حال کلّ

---

(۱) إثبات الوصیة: ۱۲۳ و ۱۲۴.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۲۴

إمام ولادته، و سیرته، و معاجزه، و وفاته، علی أحسن نظم و ترتیب.

و من طریف ما رواه فی حال أبی جعفر الثانی علیه السلام قوله: و روی أنّه علیه السلام کان یتکلّم فی المهد.

و روی عن زکریا بن آدم قال: إنّی لعند الرضا علیه السلام، إذ جیء بأبی جعفر علیه السلام و سنّه نحو أربع سنین، فضرب بیده الأرض، و رفع رأسه إلی السماء فأطال الفکر، فقال له الرضا علیه السلام: «بنفسی أنت فیم تفکّر طویلا (منذ قعدت) «۱».

فقال: فیما صنع بأمّی فاطمة علیها السلام، أما و اللّه لأخرجنّهما، ثم لأحرقنّهما، ثم لاذرینّهما، ثم لأنسفنّهما فی الیمّ نسفا، فاستدناه و قبّل بین عینیه، ثم قال: أنت لها- یعنی الإمامة-» «۲».

و ذکر فی أحوال الحجّة علیه السلام النصوص علی الأئمّة الاثنی عشر، و قال فی آخرها و هو آخر الکتاب: فلمّا أفضی الأمر إلی أبی محمد علیه السلام، کان یکلّم شیعته الخواصّ و غیرهم من وراء الستر، إلّا فی الأوقات التی یرکب فیها إلی دار السلطان، و إنّ ذلک إنّما کان منه و من أبیه قبله، مقدّمة لغیبة صاحب الزمان علیه السلام، لتألف الشیعة ذلک و لا تنکر الغیبة، و تجری العادة بالاحتجاب و الاستتار.

و فی تسع عشرة سنة من الوقت- أی وقت إمامته عجّل اللّه تعالی فرجه- توفّی المعتمد، و بویع لأحمد بن الموفّق- و هو المعتضد- و ذلک فی رجب سنة تسع و سبعین و مائتین، ثمّ ذکر الخلفاء إلی عصره، ثم قال: و للصاحب علیه السلام منذ ولد إلی هذا الوقت، و هو شهر ربیع الأوّل، سنة اثنتین و ثلاثین و ثلاثمائة، خمس و سبعون سنة و ثمانیة أشهر «۳»، أقام مع أبیه أبی محمد علی

---

(۱) فی المخطوطة و الحجریة: فقعد، و ما أثبتناه فی المتن نقلناه عن المصدر.

(۲) إثبات الوصیة: ۱۸۴.

(۳) فی المصدر: ست و سبعون سنة و أحد عشر شهرا و نصف شهر.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۲۵

السلام أربع سنین و ثمانیة أشهر، و منها منفردا بالإمامة إحدی و سبعون سنة «۱»، و قد ترکنا بیاضا لمن یأتی بعد و السلام، و هو آخر الکتاب «۲».

و قال فی مروج الذهب: و فی أیّام عثمان اقتنی جماعة من الصحابة الضیاع و الدور، منهم الزبیر بن العوام بنی داره بالبصرة، و هی المعروفة فی هذا الوقت، و هو سنة اثنتین و ثلاثین و ثلاثمائة، تنزلها التجّار و أرباب الأموال «۳».

إلی آخره. و یعلم من هذا أنّه صنّف کتاب إثبات الوصیّة فی خلال أیّام تألیفه المروج، و منه یعلم فساد احتمال کونه منهم فی أیام تألیفه، و رجوعه بعد ذلک بملاحظة الکتاب المذکور.

هذا و قال الثقة الجلیل محمّد بن إبراهیم النعمانی فی کتاب الغیبة، فی باب ما نزل من القرآن فی القائم علیه السلام: أخبرنا علی بن الحسین المسعودی، قال: حدثنا محمد بن یحیی العطار القمّی، قال: حدثنا محمد بن حسان «۴» الرازی، قال: حدثنا محمد بن علی

الکوفی، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبی نجران، عن القاسم، عن أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی قول اللّه عزّ و جلّ: أُذِنَ لِلَّذِینَ یُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَ إِنَّ اللّهَ عَلی نَصْرِهِمْ لَقَدِیرٌ «۵» هی فی القائم علیه السلام و أصحابه «۶».

---

(۱) فی المصدر: اثنتان و سبعون سنة و شهورا.

(۲) إثبات الوصیة: ۲۳۱.

(۳) مروج الذهب ۲: ۳۳۲.

(۴) فی المخطوطة و الحجریة: الحسن، و الذی أثبتناه هو ما اتفقت علیه کتب الرجال، انظر علی سبیل المثال لا الحصر: رجال النجاشی ۳۳۸/ ۹۰۳ و فهرست الشیخ ۱۴۷/ ۶۱۷ و رجال العلامة: ۲۵۵/ ۴۳ و تنقیح المقال ۳: ۹۹/ ۱۰۵۲۸ و کذلک المصدر.

(۵) الحج: ۲۲: ۳۹.

(۶) الغیبة للنعمانی: ۲۴۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۶

و روی عنه فی الکتاب المذکور- بهذا السند إلی الکوفی- فی الأبواب المختصة مضامین أخبارها بالإمامیّة أخبارا کثیرة:

ففی باب ما جاء فی الإمامة و الوصیّة، و أنّهما من اللّه عزّ و جلّ باختیاره و أمانته، لا باختیار خلقه، بالسند المذکور، عن الکوفی، بإسناده عن زید الشحام، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: أیّما أفضل الحسن أو الحسین علیهما السلام؟ قال: «إنّ فضل أوّلنا یلحق فضل آخرنا، و فضل آخرنا یلحق فضل أوّلنا، فکلّ له فضل» قال، فقلت له: جعلت فداک وسّع علیّ فی الجواب، فإنّی و اللّه ما أسألک إلّا مرتادا، فقال علیه السلام: «نحن من شجرة برأنا اللّه تعالی من طینة واحدة، فضلنا من اللّه، و علمنا من عند اللّه، و نحن أمناء اللّه علی خلقه، و الدعاة إلی دینه، و الحجّاب فیما بینه و بین خلقه، أزیدک یا زید؟ قال: نعم، فقال: خلقنا واحد، و علمنا واحد، و فضلنا واحد، و کلّنا واحد عند اللّه عزّ و جلّ، فقلت: أخبرنی بعدّتکم؟ فقال: نحن اثنا عشر، هکذا حول عرش ربّنا عزّ و جلّ و فی مبتدإ خلقنا، أوّلنا محمّد صلّی اللّه علیه و آله، و أوسطنا محمد صلّی اللّه علیه و آله و آخرنا محمد «۱»».

و بالسند عن الکوفی، بإسناده عن أبی حمزة الثمالی، قال: کنت عند أبی جعفر محمد بن علی الباقر علیهما السلام ذات یوم، فلمّا تفرّق من کان عنده قال:

«یا أبا حمزة من المحتوم الذی لا تبدیل له عند اللّه قیام قائمنا، فمن شکّ فیما أقول لقی اللّه و هو به کافر و له جاحد، ثمّ قال: بأبی و أمّی المسمّی باسمی، و المکنّی بکنیتی، و السابع من بعدی، بأبی من یملأ الأرض قسطا و عدلا کما ملئت ظلما و جورا «۲».» الخبر.

و قس علی الخبر سائر ما رواه عنه فیه، و إن لم یصفه بالمسعودی فی کثیر

---

(۱) الغیبة للنعمانی: ۸۵ و الحدیث فی باب: ما روی فی أن الأئمة اثنا عشر إماما.

(۲) الغیبة للنعمانی: ۸۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۲۷

من المواضع، إلّا أنّ اتّحاد السند، و توصیفه به فی بعض المواضع، کاف للمستأنس بالطریقة، فی ثبوت کونه المقصود فی جمیع المواضع، و فی بعضها:

حدّثنا محمد بن یحیی العطار بقم، و لا یناسب صدور هذا الکلام عن علی بن الحسین بن بابویه الساکن فیه کما لا یخفی، و من هنا ظهر أنّ ما فعله فی الریاض- فی مقام جمع مشایخ النعمانی من عدّ المسعودی منهم دون ابن بابویه- فی محلّه «۱».

---

(۱) ریاض العلماء ۵: ۱۳، و لم نقف فی ترجمة النعمانی علی ذکر مشایخه فی النسخة المطبوعة.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۲۸

۲۵- کتاب دعائم الإسلام:

تألیف نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حیوان، قاضی مصر.

قال فی البحار: قد کان أکثر أهل عصرنا «۱» یتوهّمون أنّه تألیف الصدوق- رحمه اللّه- و قد ظهر لنا أنّه تألیف أبی حنیفة النعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر فی أیام الدولة الإسماعیلیّة، و کان مالکیّا أولا، ثم اهتدی و صار إمامیّا، و أخبار هذا الکتاب أکثرها موافقة لما فی کتبنا المشهورة، لکن لم یرو عن الأئمّة بعد الصادق علیه السلام، خوفا من الخلفاء الإسماعیلیّة، و تحت ستر التقیّة أظهر الحقّ لمن نظر فیه متعمّقا، و أخباره تصلح للتأیید و التأکید.

قال ابن خلّکان: هو أحد الفضلاء المشار إلیهم، ذکره الأمیر المختار المسبّحی فی تأریخه، فقال: کان من العلم، و الفقه، و الدین، و النبل، علی ما لا مزید علیه، و له عدّة تصانیف، منها کتاب اختلاف أصول المذاهب، و غیره، انتهی «۲».

و کان مالکیّ المذهب، ثم انتقل إلی مذهب الإمامیّة.

و قال ابن زولاق فی ترجمة ولده علی بن النعمان: و کان أبوه النعمان بن محمد القاضی فی غایة الفضل، من أهل القرآن و العلم، بمعانیه، و عالما بوجوه الفقه، و علم اختلاف الفقهاء، و اللّغة و الشعر الفحل، و المعرفة بأیّام الناس، مع عقل و إنصاف، و ألّف لأهل البیت من الکتب آلاف أوراق، بأحسن تألیف، و أملح سجع، و عمل فی المناقب و المثالب کتابا حسنا، و له ردود علی المخالفین: له ردّ علی أبی حنیفة، و علی مالک و الشافعی، و علی ابن سریج، و کتاب اختلاف الفقهاء ینتصر فیه لأهل البیت علیهم السلام «۳».

---

(۱) کذا فی المصدر و الحجریة، و فی المخطوطة: أهلنا.

(۲) أی کلام المختار المسبّحی فی تأریخه (تاریخ مصر).

(۳) وفیات الأعیان ۵: ۴۱۵.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۲۹

أقول: ثمّ ذکر کثیرا من فضائله و أحواله، و نحوه ذکر الیافعی و غیره.

و قال ابن شهرآشوب فی کتاب معالم العلماء: القاضی النعمان بن محمد لیس بإمامیّ، و کتبه حسان، منها شرح الأخبار فی فضائل الأئمّة الأطهار علیهم السلام، ذکر المناقب إلی الصادق علیه السلام، الاتّفاق و الافتراق، المناقب و المثالب [الإمامة] أصول المذاهب، الدّولة، الإیضاح، انتهی ما فی البحار «۱».

و قال العلامة الطباطبائی فی رجاله: نعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر، و قد کان بدو أمره مالکیّا، ثم انتقل إلی مذهب الإمامیّة، و صنّف علی طریق الشیعة کتبا، منها کتاب دعائم الإسلام، و له فیه و فی غیره ردود علی فقهاء العامّة، کأبی حنیفة، و مالک، و الشافعی، و غیرهم.

و ذکر صاحب تأریخ مصر: عن القاضی نعمان: إنّه کان من العلم و الفقه، و الدین و النبل، علی ما لا مزید علیه.

و کتاب الدعائم کتاب حسن جیّد، یصدّق ما قیل فیه، إلّا أنّه لم یرو فیه عمّن بعد الصادق من الأئمة علیهم السلام، خوفا من الخلفاء الإسماعیلیّة، حیث کان قاضیا منصوبا من قبلهم بمصر، لکنّه قد أبدی من وراء ستر التقیّة مذهبه، بما لا یخفی علی اللبیب «۲».

و قال العالم المتبحّر الجلیل السیّد حسین القزوینی، فی المبحث الخامس- من کتاب جامع الشرائع- فی شرح حال المشایخ، و هو کرسالة لطیفة قال:

النعمان بن محمد عالم فاضل، له کتاب دعائم الإسلام.

قال فی البحار- و ساق بعض ما نقلناه- و قال «۳»: و أخباره صالحة

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۳۸، معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳

(۲) رجال السید بحر العلوم ۴: ۵- ۱۴.

(۳) أی القزوینی.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۰

للتأیید و التأکید، و لما اشتهر [من] الفتوی بین العلماء الثقات و لم یوجد له مستند منسوب إلی الأئمة الأطهار علیهم السلام «۱».

و قال المحقّق النحریر الکاظمی فی المقابس، فی ذکر القائلین بعدم نجاسة الماء القلیل بالملاقاة: و ذهب إلیه من القدماء صاحب دعائم الإسلام، کما یظهر من کلامه فی هذا الکتاب- و ساق بعض ما رواه فیه و بیّنه و شرحه- ثمّ قال: و هذا الرجل کما یلوح فی کتابه من أفاضل الشیعة، بل الإمامیّة، و إن لم یرو فی کتابه إلّا عن الصادق و من قبله من الأئمّة علیهم السلام، و قد ظهر للعلّامة المجلسی قدس سره أنّ اسمه أبو حنیفة النعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر «۲»، و ذکر بعض ما مرّ «۳».

و قال: و ما فی معالم السّروی من نفی کونه إمامیّا منظور فیه، و قد ذکر السروی أنّ له کتبا حسانا فی الإمامة، و فضائل الأئمّة علیهم السلام، و غیرها، و عدّ منها کتابا فی المناقب الی الصادق علیه السلام، و لعلّ الوجه فی اقتصاره علیه علیه السلام ما سبق «۴»، مع احتمال کون [مراد] «۵» من نسبه من العامّة إلی الإمامیّة أنّه من الشیعة، لکنّه خلاف الظاهر و اللّه یعلم.

و أکثر الأخبار التی أوردها فی الدعائم موافقة لما فی کتب أصحابنا المشهورة، و قال فی أوّله: إنّه اقتصر فیه علی الثابت الصحیح ممّا جاء عن الأئمّة، من أهل بیت الرسول صلّی اللّه علیه و آله، من جملة ما اختلف فیه الرّواة عنهم، و إنّه إنّما أسقط الأسانید طلبا للاختصار، إلّا أنّه مع ذلک خالف

---

(۱) انتهی کلام القزوینی و الزیادة التی بین المعقوفتین أثبتناها لمقتضی السیاق.

(۲) مقابس الأنوار: ۶۵- ۶۶.

(۳) من کلام العلامة المجلسی رحمه اللّه.

(۴) أی کونه قاضی مصر فی أیام الدولة الإسماعیلیة.

(۵) ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۱

فیه الأصحاب فی جملة من الأحکام المعلومة عندهم، بل بعض ضروریّات مذهبهم کحلّیّة المتعة، فربّما کان مخالفته لهم هنا، و بقاؤه علی مذهب مالک من هذا الباب، و لعلّه لبعض ما ذکر، و لعدم اشتهاره بین الأصحاب، و عدم توثیقهم له، و عدم تصحیحهم لحدیثه أو کتابه، لم یورد صاحب الوسائل شیئا من أخباره، و لم یعدّ الدعائم من الکتب التی یعتمد علیها.

و قال صاحب البحار: (إنّ أخباره تصلح للتأیید و التأکید) مع أنّ أخبار کثیر من الأصول و المصنّفات یعتمد علیها و إن کان مؤلّفوها فاسدی المذهب کابن فضّال و غیره، فلیعرف ذلک «۱»، انتهی.

و فی أمل الآمل: نعمان بن أبی عبد اللّه محمد بن منصور بن أحمد بن حیوان، أحد الأئمّة الفضلاء المشار إلیهم «۲»، ثم ساق بعض ما مرّ عن ابن خلّکان.

و ذکره الشهید الثالث القاضی نور اللّه فی مجالسه فی عداد علمائنا الأعلام، و رواة أخبارنا الکرام «۳».

و لنرجع الی توضیح بعض ما ذکره هؤلاء المشایخ العظام، بما فیه قوّة اعتبار کتاب دعائم الإسلام، و یتمّ ذلک برسم أمور:

الأوّل فی قول المجلسی قدس سره: قد کان أکثر أهل عصرنا. آخره.

و الظاهر أنّ سبب التوهّم عدّ الشیخ فی الفهرست من کتب الصدوق کتاب دعائم الإسلام «۴»، فظنّوا أنّه الموجود بأیدینا، و یرتفع ذلک بعد کثرة الاشتراک فی أسامی الکتب، و بعد طریقة الصدوق عن تألیف مثله، بأنّه یظهر من مواضع «۵» منه أنّه کان فی مصر، و «۶» مختلطا مع المنصور باللّه، و المهدی باللّه

---

(۱) مقابس الأنوار: ۶۶.

(۲) أمل الآمل ۲: ۳۳۵/ ۱۰۳۴.

(۳) مجالس المؤمنین ۱: ۵۳۸.

(۴) الفهرست: ۱۵۷/ ۶۹۵.

(۵) لم ترد فی المخطوطة.

(۶) فی الحجریة زیادة: أنه کان.

من ملوک الفاطمیّین «۱»، فراجع.

الثانی فی قوله، و قول الجماعة: إنّه لم یرو عن الأئمّة بعد الصادق علیهم السلام. إلی آخره، و الأمر کما قالوا إلّا أنّی رأیت فیه الروایة عن أبی جعفر الثانی علیه السلام، و عن الرضا علیه السلام، ففی کتاب الوصایا: عن ابن أبی عمیر «۲» أنّه قال: کنت جالسا علی باب أبی جعفر علیه السلام، إذ أقبلت امرأة، فقالت: استأذن لی علی أبی جعفر علیه السلام، قیل لها: و ما تریدین منه، قالت: أردت أن أسأله عن مسألة، قیل لها: هذا الحکم، فقیه أهل العراق فاسألیه، قالت: إنّ زوجی هلک و ترک ألف درهم، و کان لی علیه من صداقی خمسمائة درهم (فأخذت صداقی و أخذت میراثی، ثمّ جاء رجل فقال: لی علیه ألف درهم) «۳» و کنت أعرف له ذلک فشهدت بها، فقال الحکم: اصبری حتی أتدبّر فی مسألتک و أحسبها، و جعل یحسب، فخرج إلیه أبو جعفر علیه السلام و هو علی ذلک، فقال: «ما هذا الذی تحرّک به أصابعک یا حکم» فأخبره، فما أتمّ الکلام حتی قال أبو جعفر علیه السلام: «أقرّت له بثلثی ما فی یدیها، و لا میراث لها حتی تقضیه «۴»».

و المراد به أبو جعفر الثانی علیه السلام قطعا، لأنّ ابن أبی عمیر لم یدرک الصادق علیه السلام فضلا عن الباقر علیه السلام، بل أدرک الکاظم علیه

---

(۱) دعائم الإسلام ۱: ۵۴- ۵۵.

(۲) روی القاضی النعمان فی دعائمه الحدیث المذکور عن الحکم بن عیینة، بدلا من ابن أبی عمیر، و رواه الشیخ الکلینی فی الکافی ۷: ۲۴ حدیث ۱ و ۱۶۷ حدیث ۱، و الشیخ الطوسی فی التهذیب ۹: ۱۶۴ حدیث ۶۷۱، و الاستبصار ۴: ۱۱۴ حدیث ۴۳۶ کلها عن الحکم بن عتیبة، و الشیخ الصدوق فی الفقیه ۴: ۱۶۶ حدیث ۵۷۹ عن الحکم بن عیینة، فعلیه یکون استنتاج المصنف (قده) من أن المقصود بأبی جعفر فی هذه الروایة هو الجواد علیه السلام، و لیس الباقر علیه السلام لروایة ابن أبی عمیر عنه فیه تأمل، فلاحظ.

(۳) ما بین القوسین زیادة من الحجریة لم ترد فی المخطوطة.

(۴) نسخة بدل: یقبضه (مخطوط). دعائم الإسلام ۲: ۳۶۰/ ۱۳۰۹.

السلام و لم يرو عنه، و إنّما هو من أصحاب الرضا و الجواد عليهما السلام، و هو من مشاهير الرواة، بل الفقهاء العظام الذين لا يخفى عصرهم، و زمانهم و طبقتهم، على مثله من أهل العلم و الفضل، و هذا ظاهر على الخبير المنصف.

و فى كتاب الوقوف: عن أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام، أنّ بعض أصحابه كتب إليه: إنّ فلانا ابتاع ضيعة و جعل لك فى الوقف الخمس «۱».

إلى آخر الخبر المروى فى الكافى، و التهذيب، و الفقيه، مسندا عن على ابن مهزيار، قال: كتبت إلى أبى جعفر عليه السلام «۲». إلى آخره، و علىّ من أصحاب الجواد و الرضا عليهما السلام، لم يدرك قبلهما من الأئمة عليهم السلام أحدا فلاحظ.

و فى كتاب الميراث: عن حذيفة بن منصور، قال: مات أخ لى و ترك ابنته، فأمرت إسماعيل بن جابر أن يسأل أبا الحسن عليّا صلوات اللّه عليه عن ذلك، فسأله فقال: «المال كلّه لابنته» «۳».

الثالث فى تصريح الجماعة بأنّه أظهر الحقّ تحت أستار التقيّة لمن نظر فيه متعمّقا. و هو حقّ لا مرية فيه، بل لا يحتاج إلى التعمّق فى النظر.

أمّا أولا: فلانّ الإسماعيليّة الخالصة كما صرّح به الشيخ الجليل الحسن ابن موسى النوبختى فى كتاب الفرق، هم الذين أنكروا موت إسماعيل فى حياة

---

(۱) دعائم الإسلام ۲: ۳۴۴/ ۱۲۹۰ كتاب العطايا، فصل: ذكر ما يجوز من الصدقة و ما لا يجوز.

(۲) الكافى ۷: ۳۶ حديث ۳۰، و التهذيب ۹: ۱۳۰ حديث ۵۵۷، و الفقيه ۴: ۱۷۸ حديث ۶۲۸.

(۳) لم نعثر على هذه الرواية فى النسخة المطبوعة من الدعائم، و لم نعثر عليها فى الكتب الحديثية و لعلها مذكورة فى نسخته.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۴

أبيه، و قالوا: كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس، لأنّه خاف فغيّبه عنهم، و زعموا أنّ إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس، و أنّه هو القائم «۱».

و أمّا الباطنيّة منهم فلهم ألقاب كثيرة، و مقالات شنيعة، و زعموا كما فى الكتاب المذكور أنّ اللّه عزّ و جلّ بدا له فى إمامة جعفر عليه السلام و إسماعيل، فصيّرها فى محمد بن إسماعيل.

و زعموا أنّه حىّ لم يمت، و أنّه يبعث بالرسالة، و بشريعة جديدة ينسخ بها شريعة محمّد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و أنّه من اولى العزم.

و أولو العزم عندهم سبعة: نوح، و إبراهيم، و موسى، و عيسى، و محمّد، و على- صلوات اللّه عليهما و آلهما- و محمّد بن إسماعيل، على أنّ السموات سبع، و أنّ الأرضين سبع، و أنّ الإنسان بدنه سبع: يداه، و رجلاه، و ظهره، و بطنه، و قلبه، و أنّ رأسه سبع: عيناه، و أذناه، و منخراه و فمه، و فيه لسانه- كصدره الذى فيه قلبه- و أنّ الأئمّة كذلك، و قلبهم محمد بن إسماعيل، و أنّ اللّه تبارك و تعالى جعل له جنّة آدم، و معناها عندهم الإباحة للمحارم، و جميع ما خلق فى الدنيا، و هو قول اللّه عزّ و جلّ: وَ كُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَ لا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ «۲»: [أى] «۳» موسى بن جعفر بن محمد، و ولده عليهم السلام من بعده من ادّعى الإمامة منهم.

و زعموا أنّه خاتم النبيّين الذى حكاه اللّه عزّ و جلّ فى كتابه.

و زعموا أنّ جميع الأشياء التى فرضها اللّه عزّ و جلّ على عباده، و سنّها نبيّه

---

(۱) فرق الشيعة: ۷۹.

(۲) البقرة ۲: ۳۵.

(۳) ما بین المعقوفتین أثبتناه من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۳۵

و أمر بها، لها ظاهر و باطن، و أنّ جمیع ما استعبد اللّه به العباد فی الظاهر من الکتاب و السنّة، فأمثال مضروبة، و تحتها معان هی بطونها، و علیها العمل، و فیها النجاة، و أنّ ما ظهر منها ففی استعمالها الهلاک و الشقاء، و هی جزء من العذاب الأدنی، عذّب اللّه به قوما إذ لم یعرفوا الحقّ، و لم یقولوا به.

الی غیر ذلک من مقالاتهم الشنیعة، التی نسبها إلیهم فی الکتاب المذکور «۱»، و غیره فی تصانیفهم فی هذا الباب.

و أنت خبیر بأنّه لیس فی کتاب الدعائم ذکر لإسماعیل، و لا لمحمد أصلا فی موضع منه، حتی فی مقام إثبات الإمامة، و ردّ مقالات العامّة و أئمّتهم الأربعة، فکیف یرضی المنصف أن ینسب إلیه هذا المذهب؟! و لا یذکر فی کتابه اسم إمامه أو نبیّه، مع أنّ خلفاء عصره الذین کان هو فی قاعدة سلطنتهم، و منصوبا للقضاوة من قبلهم، المدّعین انتهاء نسبهم الی محمد بن إسماعیل، المستولین علی بلاد المغاربة، و مصر الإسکندریة، و غیرها، کانوا فی الباطن من الباطنیة- کما صرّح به العالم الخبیر البصیر السید المرتضی الرازی، فی کتاب تبصرة العوام «۲» - و کان دعاتهم متفرّقین فی البلاد، و منهم الحسن الصبّاح المعروف فی خلافة المستنصر منهم، و مع ذلک لیس فیه إشارة إلی هذا المذهب، و فی مواضع لا بدّ من الإشارة إلیه لو کان ممّن یمیل إلیه.

و أمّا ثانیا: فلأنّه صرّح فی کتابه بکفر الباطنیّة و ضلالتهم، و خروجهم عن الدین، فإنّه قال فی باب ذکر منازل الأئمّة علیهم السلام، و تنزیههم ممّن وضعهم بغیر مواضعهم، و تکفیرهم من ألحد فیهم ما لفظه.

أئمّة الهدی صلوات اللّه علیهم و رحمته و برکاته، خلق مکرّمون من خلق

---

(۱) فرق الشیعة: ۸۴- ۸۵.

(۲) تبصرة العوام: ۱۸۱.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۳۶

اللّه جلّ جلاله، و عباد مصطفون من عباده، افترض طاعة کلّ إمام منهم علی أهل عصره، و أوجب علیهم التسلیم لأمره، و جعلهم هداة خلقه إلیه، و أدلّاء عباده علیه، و قرن طاعتهم فی کتابه بطاعته و طاعة رسوله صلّی اللّه علیه و آله، و هم حجج اللّه علی خلقه، و خلفاؤه فی أرضه.

لیس کما زعم الضالّون المفترون بآلهة غیر مربوبین، و لا بأنبیاء مرسلین- إلی أن قال- و لمّا کان أولیاء اللّه الأئمّة الطاهرین، حجج اللّه التی احتجّ بها علی خلقه، و أبواب رحمته التی فتح لعباده، و أسباب النجاة التی سبّب لأولیائه و أهل طاعته، و من لا یقبل العمل إلّا بطاعتهم، و لا یجازی بالطاعة إلّا من تولّاهم و صدّقهم، کان الشیطان أشدّ عداوة لأولیائهم و أهل طاعتهم، لیستزلّهم کما استزلّ أبویهم من قبلهم، فاستزلّ کثیرا منهم و استغواهم «۱»، و استهواهم، فصاروا إلی الحور بعد الکور «۲»، و الی الشقوة بعد السعادة، و الی المعصیة بعد الطاعة.

و قصد الشیطان کلّ امرئ منهم من حیث یجد السبیل الیه والی الإجلاب بخیله و رجله علیه، فمن کان منهم قصیر العلم، متخلّف الفهم ممّن تابع هواه، استفزّه و استغواه، و استزلّه فمال إلی الجحد لهم و النفاق علیهم، و الخروج عن طاعتهم و الکفر بهم، و الانسلاخ من معرفتهم.

و من کان قد برع فی العلم و بلغ حدود الفهم، فاستزلّه و خدعه و دخل إلیه، من باب محبوبة، و موضع رغبته، و مکان طلبته، فبیّن «۳» له زخرف التأویل، و نمّق له قول الأباطیل، فأغراه بالفکرة فی تعظیم شأنهم، و رفع

---

(۱) ورد هنا فی الحجریة و المصدر زیادة: و سول لهم.

(۲) فی الدعاء: نعوذ باللّه من الحور بعد الکور، أی نعوذ باللّه من الرجوع إلی النقصان بعد الزیادة و التمام، انظر مجمع البحرین ۴: ۲۷۹.

(۳) نسخة بدل: فزین (مخطوطة)، و کذا فی المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۷

مکانهم، و قرّب منه الوسائل، و أکّد له الدلائل علی أنّهم آلهة غیر مربوبین، أو أنبیاء مرسلون، أمکنه من ذلک ما أمکنه فیه، و تهیأ له منه ما تجرّأ به علیه، و دخل إلی طبقة ثالثة من مدخل الشبهات، و استثقال الفرائض الواجبات، و أباح لهم المحارم، و سهّل علیهم العظائم، فی رفض فرائض الدین، و الخروج من جملة المسلمین، بفاسد أقام لهم من التأویل، و دلّهم علیه بأسوء دلیل، فصاروا إلی الشّقوة و الخسران، و انسخلوا من جملة الإیمان.

نسأل اللّه العصمة من الزّیغ، و الخروج من الدنیا سالمین، غیر ناکثین و لا مارقین، و لا مبدّلین، و لا مغضوب علینا و لا ضالّین «۱».

ثم ذکر قصّة الغلاة فی عصر أمیر المؤمنین علیه السلام، و إحراقه إیّاهم بالنار، ثم قال: و کان فی أعصار الأئمّة من ولده علیهم السلام من مثل ذلک، ما یطول الخبر بذکرهم، کالمغیرة بن سعید و کان من أصحاب أبی جعفر محمد بن علی علیهما السلام و دعاته، فاستزلّه الشیطان- إلی أن قال-: و استحلّ المغیرة و أصحابه المحارم کلّها و أباحوها، و عطّلوا الشرائع و ترکوها، و انسلخوا من الإسلام جملة، و بانوا من جمیع شیعة الحقّ، و أتباع الأئمّة علیهم السلام، و أشهر أبو جعفر علیه السلام لعنهم، و البراءة منهم.

ثمّ کان أبو الخطّاب فی عصر جعفر بن محمد علیهما السلام من أجلّ دعاته، ثمّ أصابه ما أصاب المغیرة فکفر و ادّعی أیضا النبوّة، و زعم أنّ جعفرا علیه السلام إلها، تعالی اللّه عزّ و جلّ عن قوله، و استحلّ المحارم کلّها، و رخّص لأصحابه فیها، و کانوا کلّما ثقل علیهم أداء فرض أتوه، فقالوا: یا أبا الخطّاب خفّف عنّا، فیأمرهم بترکه، حتی ترکوا جمیع الفرائض، و استحلّوا جمیع المحارم، و أباح لهم أن یشهد بعضهم لبعض بالزور، و قال: من عرف الإمام حلّ له کلّ شیء کان حرم علیه، فبلغ أمره جعفر بن محمد علیهما

---

(۱) دعائم الإسلام ۱: ۴۵- ۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۸

السلام، فلم یقدر علیه بأکثر من أن لعنه و تبرّأ منه، و جمع أصحابه فعرّفهم ذلک، و کتب إلی البلدان بالبراءة منه و باللعنة علیه، و عظم أمره علی أبی عبد اللّه علیه السلام، و استفظعه و استهاله.

ثمّ ساق بعض الأخبار فی ذلک، قال: و روینا عن أبی عبد اللّه علیه السلام أنه کتب إلی بعض أولیائه، و قد کتب إلیه بحال قوم قبله، ممّن انتحل الدعوة: تعدّوا الحدود، و استحلّوا المحارم، و اطّرحوا الظاهر.

فکتب إلیه أبو عبد اللّه جعفر بن محمد علیهما السلام، بعد أن وصف حال القوم: «و ذکرت أنّه بلغک أنّهم یزعمون أنّ الصلاة، و الزکاة، و صوم شهر رمضان، و الحجّ و العمرة، و المسجد الحرام، و البیت الحرام، و المشاعر، و الشهر الحرام، إنّما هو رجل، و الاغتسال من الجنابة رجل، و کلّ فریضة فرضها اللّه تبارک و تعالی علی عباده هو رجل، و إنّهم ذکروا أنّ من عرف ذلک الرجل فقد اکتفی بعلمه من غیر عمل، و قد صلّی، و أدّی الزکاة، و صام و حجّ البیت و اعتمر، و اغتسل من الجنابة و تطهّر، و عظّم حرمات اللّه و الشّهر الحرام، و المسجد الحرام، و أنّهم زعموا أنّ من عرف ذلک و ثبت فی قلبه، جاز له أن یتهاون، و لیس علیه أن یجتهد، و أنّ من عرف ذلک الرجل فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها، و إن هو لم یعملها.

و أنّه بلغک أنّهم یزعمون أنّ الفواحش التی نهی اللّه تعالی. عنها الخمر، و المیسر، و الزنا، و الربا، و المیتة، و الدم، و لحم الخنزیر أشخاص، و ذکروا أنّ اللّه عزّ و جلّ إنّما حرّم من نکاح الأمّهات، و البنات، و الأخوات، و العمّات، و الخالات، و ما حرّم علی

المؤمنين من النساء، إنّما عنى بذلك نساء النبيّ صلّى اللّه عليه و آله، و ما سوى ذلك فمباح، و بلغك أنّهم يترادفون نكاح المرأة الواحدة، و يتشاهدون بعضهم لبعض بالزور، و يزعمون أنّ لهذا ظهرا و بطنا يعرفونه، و أنّ الباطن هو الذى يطالبون به، و به أمروا.

و كتبت تسألنى عن ذلك، و عن حالهم و ما يقولون، فأخبرك أنّه من كان

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۳۹

يدين اللّه بهذه الصفة التى كتبت تسأل عنها، فهو عندى مشرك بيّن الشرك، و لا يسع لأحد أن يشكّ فيه» «۱». إلى آخر الخبر الشريف الطويل، الذى رواه سعد بن عبد اللّه فى بصائره، و محمّد بن الحسن الصفار فى أواخر بصائر الدرجات، و فيهما: إنّ الذى كتب إليه عليه السلام هو المفضل بن عمر «۲»، و لا يخفى أنّ صاحب هذه المقالات الشنيعة هو أبو الخطاب و أصحابه.

و قال الشيخ المقدّم الحسن بن موسى النوبختى فى كتاب المقالات: فأمّا الإسماعيلية فهم الخطابيّة، أصحاب أبى الخطاب محمّد بن أبى زينب الأسدى الأجدع، و قد دخلت منهم فرقة فى فرقة محمّد بن إسماعيل، و أقرّوا بموت إسماعيل بن جعفر عليه السلام فى حياة أبيه، و هم الذين خرجوا فى حياة أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، فحاربوا عيسى بن موسى بن على بن عبد اللّه بن العباس، فبلغه عنهم أنّهم أظهروا الإباحات، ثم ساق قصّة مقاتلتهم و هلاكهم «۳».

ثمّ أنّ الظاهر من كتب المقالات أنّ الإسماعيليّة كلّهم منكرون للشرائع، تاركون للفرائض، مستبيحون للمحارم، و لذا يذكرون- إذا بلغوا إلى شرح حالهم- أنّهم لقّبوا بسبعة ألقاب، منها الباطنيّة بالمعنى الذى أشرنا إليه، صرّح بذلك السيد المرتضى الرازى فى تبصرة العوام، و غيره.

و وافقنا على ذلك السيد الفاضل المعاصر رحمه اللّه فى الروضات، فى ترجمة جلال الرومى حيث قال: الإسماعيليّة و إن كانوا فى ظاهر دعاويهم الكاذبة، من جملة فرق الشيعة المنكرين لخلافة غير أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا أنّ الغالب عليهم الإلحاد، و الزندقة، و المروق عن الدين، و الخروج عن

---

(۱) دعائم الإسلام ۱: ۴۸- ۵۲.

(۲) بصائر الدرجات: ۵۴۶، و مختصر بصائر الدرجات: ۷۸.

(۳) فرق الشيعة: ۸۰- ۸۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۰

دائرة الموحّدين، و الملّيّين، و أتباع النبيّين، انتهى «۱».

و لعلّه لذلك لم يتعرّض شيخ الطائفة رحمه اللّه فى كتاب الغيبة لإبطال مذهبهم، كما تعرّض لإبطال مذهب الكيسانيّة، و الناوسيّة، و الواقفيّة، و الفطحيّة، و غيرها، لظهور فساد مذهبهم عند جميع فرق المسلمين.

و من ذلك كلّه ظهر أنّ نسبة هذا العالم الجليل، صاحب هذا المؤلّف الشريف إلى هذا المذهب السخيف، افتراء عظيم.

و أمّا ثالثا: فلأنّ لأرباب هذا المذهب و دعاته قواعد و اصطلاحات و رموزا و إشارات، لا أثر لها فى هذا الكتاب، و لا إشارة فيه إليها، فعندهم أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من سبعة، بهم يقتدون، و بهم يؤمنون، و بهم يهتدون، و هم متفاوتون فى الرتب: إمام يؤدى عن اللّه و هو غاية الأدلّة إلى دين اللّه. و حجّة يؤدّى عن الإمام يحمل علمه. و ذو مصّة يمصّ العلم من الحجّة أى يأخذه منه، فهذه ثلاثة. و أبواب و هم الدعاة: فداع أكبر هو رابعهم، يرفع درجات المؤمنين. و داع مأذون يأخذ العهود على الطالبين من أهل الظاهر، فيدخلهم فى ذمّة الإمام، و يفتح لهم باب العلم و المعرفة و هو خامسهم. و مكلّب قد ارتفعت درجته فى الدين، و لكن لم يؤذن له فى الدعوة، بل فى الاحتجاج على الناس، فهو يحتجّ و يرغّب إلى الداعى، ككلب الصائد، حتى إذا احتجّ على أحد من أهل الظاهر، و كسر عليه مذهبه بحيث رغب عنه، و طلب الحقّ، أدّاه المكلّب إلى الداعى المأذون ليأخذ عليه العهود، و إنّما سمّى مكلّبا لأنّ مثله مثل الجارح

یحبس الصید علی الصائد، علی ما قاله تعالی: وَ مٰا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوٰارِحِ مُکَلِّبِینَ «۲» و هو سادسهم. و مؤمن یتبع الداعی، و هو الذی أخذ علیه العهد، و آمن و أیقن بالعهد، و دخل فی ذمّة الإمام و حزبه و هو سابعهم.

---

(۱) روضات الجنات ۸: ۷۱.

(۲) المائدة: ۵: ۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۱

الی غیر ذلک من الزخارف التی برئت ساحة الکتاب المذکور عنها، و ما ألّف إلّا علی طریقة العلماء الإمامیّة، بل هو من أجلّ ما ألّفوا، و أحسن ما دوّنوا، من تقدیم ما یحتاج إلیه الفقه من مسائل الإمامة، علی أبدع نظم و ترتیب، کما لا یخفی علی الناظر اللّبیب.

و أمّا رابعا: فلأنّک تجد فی کتب الرجال لکثیر من الفرق الباطلة- کالزیدیة التی هم أبعد الفرق عن الإمامیّة. و الناووسیّة، و الواقفیّة، و الفطحیّة- علماء فقهاء ثقات قد أکثروا من التألیف، و الروایة و جمع الأحادیث و تدوینها، و تلقّوها عنهم أصحابنا بالروایة و القبول، و لا تجد فی جمیع الرواة رجلا إسماعیلیّا و إن کان ضعیفا، فضلا عن کونه ثقة، أو فقیها، أو مؤلّفا، و منه یظهر أنّهم کانوا فی أوّل الأمر خارجین عن حدود الشرائع، و حفظ الأخبار و روایتها و تدوینها، غیر معدودین من الرواة العلماء.

و قد أشار الی ذلک الشیخ المفید قدس سره فی الإرشاد، فقال: و لمّا مات إسماعیل رحمة اللّه علیه انصرف عن القول بإمامته بعد أبیه من کان یظنّ ذلک فیعتقده من أصحاب أبیه، و أقام علی حیاته شرذمة، لم تکن من خاصّة أبیه، و لا- من الرواة عنه، و کانوا من الأباعد و الأطراف، انتهی «۱».

و قال العالم الجلیل علیّ بن یونس العاملی فی کتابه الموسوم «بالصراط المستقیم» بعد ذکر جملة من الفرق الباطلة من الشیعة، ما لفظه: و هذه الاختلافات لا اعتداد بها لشذوذها، بل أکثرها لا وجود لها، و فی انقراضها بطلان قولها.

إن قلت هذا لا- یتمّ فی الإسماعیلیّة، قلت سنبیّن أنّهم خارجون عن الملّة الحقیقیّة بالاعتقادات الردیّة، ثم ذکر بعضها «۲» و یمکن إرجاع هذا الوجه إلی سابقه.

---

(۱) الإرشاد ۲: ۲۱۰.

(۲) الصراط المستقیم ۲: ۲۷۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۲

و أمّا خامسا: فلما أشار إلیه فی بعض المواضع، منها ما ذکره فی آخر أدعیة التعقیب ما لفظه: و روینا عن الأئمّة علیهم السلام أنّهم أمروا بعد ذلک بالتقرّب لعقب کلّ صلاة فریضة، و التقرب أن یبسط المصلّی یدیه، إلی أن ذکر الدعاء، و هو:

اللّهمّ إنّی أتقرّب إلیک بمحمّد رسولک و نبیّک، و بعلیّ- وصیّه- ولیّک، و بالأئمّة من ولده الطاهرین الحسن و الحسین و علی بن الحسین و محمّد بن علی و جعفر بن محمّد، و یسمّی الأئمّة إماما إماما حتی یسمّی إمام عصره علیهم السلام، ثم یقول. إلی آخره «۱».

و غیر خفیّ علی المنصف أنّه لو کان إسماعیلیّا لذکر بعده إسماعیل بن جعفر، ثم محمّد بن إسماعیل، إلی إمام عصره المنصور باللّه، و المهدی باللّه، و لم یکن له داع إلی الإبهام، أمّا باطنا فلکونه معتقده، و أمّا ظاهرا فلموافقته لطریقة خلیفة عصره، و إنّما الإجمال لکونه إمامیّا لا یمکنه إظهار إمامة الکاظم و من بعده علیهم السلام، بل فی ذکره الأسامی الشریفة إلی الصادق علیه السلام، و عدم إجماله من أوّل الأمر بعد علیّ علیه السلام، تصریح بذلک لمن له دربة «۲» بمزایا الکلام.

و منها روایته عن ابن أبی عمیر، عن الجواد علیه السلام کما تقدم «۳». و کذا عن حذیفة بن منصور، عن إسماعیل بن جابر، عن الرضا علیه السلام.

و قال الشیخ المفید قدس سره فی الإرشاد بعد ذکر فرق الإسماعیلیّة:

و المعروف منهم الآن من یزعم أنّ الإمامة بعد إسماعیل فی ولده، و ولد ولده إلی آخر الزمان «۴».

---

(۱) دعائم الإسلام ۱: ۱۷۱ باختلاف.

(۲) الدربة: العادة و الجرأة (لسان العرب ۱: ۳۷۴).

(۳) مرّ التعلیق علیهما فی صحیفة: ۱۳۲.

(۴) الإرشاد ۲: ۲۱۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۳

و فیه تأیید لما استظهرناه، و طبقته تقرب من عصر القاضی، فإنّ موت القاضی کان فی شهر رجب سنة ۳۶۳ ه. ق بمصر.

و منها ما رواه فی ذکر العقائق، و عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، أنّه نهی عن أربع کنی- إلی أن قال- و أبی القاسم إذا کان الاسم محمّدا، نهی عن ذلک سائر الناس و رخّص فیه لعلیّ علیه السلام، و قال: «المهدیّ من ولدی، یضاهی اسمه اسمی، و کنیته کنیتی» «۱».

و منها مطابقة کثیر من متون أخباره لما فی الجعفریات، بحیث تطمئنّ النفس أخذها منها، و قد عرفت أنّ سند أخبارها ینتهی إلی موسی بن جعفر علیهما السلام، و حاله عند الإسماعیلیّة یعرف ممّا تقدّم، و فی عصرنا هذا یأتون من هذه الطائفة من بلاد الهند إلی زیارة أمیر المؤمنین، و أبی عبد اللّه علیهما السلام، و ینزلون بغداد، و یسیرون منه الی کربلاء و لا یمرّون الی بلد الکاظم علیه السلام، بل تواتر عنهم أنّ طاغوتهم حرّم علیهم النظر الی قبّته المبارکة من بعید، بل حدّثنی جماعة أنّهم یسبّونه نعوذ باللّه من الخسران.

و من ذلک کلّه ظهر أنّ ما ذکره صاحب المقابس من النظر فیما ذکره السروی فی محلّه، و أنّ احتمال کونه من الإسماعیلیّة بمکان من الوهن «۲».

الرابع: فیما ذکره صاحب المقابس و هو قوله: إلّا أنّه مع ذلک خالف فیه الأصحاب فی جملة من الأحکام المعلومة عندهم، بل بعض ضروریّات مذهبهم کحلّیة المتعة. إلی آخره «۳».

قلت: ما ذکره حقّ، فقد خالف القوم فی جملة من المواضع فی فروع الأحکام، إلّا أنّه معذور فی ذلک من وجوه:

---

(۱) دعائم الإسلام ۲: ۱۸۸ حدیث ۶۸۳.

(۲) مقابس الأنوار: ۶۶.

(۳) مقابس الأنوار: ۶۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۴

الأوّل: إنّه لم یخالف فی موضع منها إلّا لما ساقه الدلیل، من ظاهر کتاب أو سنّة، و لم یتمسّک فی موضع بالقیاس، و الاستحسان، و الاعتبارات العقلیّة، و المناطات الظنّیة، و لم یبلغ اجتماع الأخبار فی عصره الی حدّ یقف علیه کلّ مؤلّف مستنبط، فیسهل علیه معرفة مشهورها، و آحادها، و شواذها، و نوادرها، و ربّما کان ما تمسّک به أکثر ممّا ذکره و اطّلعنا علیه، و ذهب فیما ذهب ممّا لم یصل إلینا.

و قال هو رحمه اللّه بعد مسائل الشکّ و الیقین، فی الوضوء و الحدث:

فهذا هو الثابت ممّا روینا فی هذا الباب، عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و عن الأئمّة الطاهرین من ذریّته علیهم السلام دون ما اختلف فیه عنهم علیهم السلام، و علی ذلک تجری أبواب کتابنا هذا إن شاء اللّه لما قصدنا فیه من الاختصار و إلّا فقد کان ینبغی لنا

أن نذكر كلّ ما اختلف الرواة فيه عنهم عليهم السلام، و ندلّ على الثابت ممّا اختلفوا بالحجج الواضحة، و البراهين اللائحة، و قد ذكرنا ذلك في كتاب غير هذا كثير الأجزاء، لكن تعظم المئونة فيه، و يثقل أمره على طالبيه، و هذا لبابه و محضه و الثابت منه، و لولا ما وصفناه أيضا من التطويل بلا فائدة، لذكرنا قول كلّ قائل من العامّة يوافق ما قلنا و ذهبنا اليه، و قول من خالف ذلك و الحجّة عليه، و لكن هذا يكثر و يطول و لا فائدة فيه، لأنّ اللّه بحمده قد أظهر أمر أوليائه و أعزّ دينه، و جعل الأحكام على ما حكموا به و ذهبوا اليه، و الدّين على ما عرفوه و دلّوا عليه، فهم حجج اللّه على الخلق أجمعين «۱»، انتهى.

و ما ذكرنا هو الوجه فيما نسب الى القدماء المقاربين عصره، ممّا لا ريب في جلالتهم، من الأقوال النادرة، حتى من مثل يونس بن عبد الرحمن، و فضل

---

(۱) دعائم الإسلام ۱: ۱۰۳.

ابن شاذان، فلا تغفل.

الثاني: إنّه لم تكن الأحكام في تلك الأعصار بين فقهاء أصحابنا منقّحة متميّزة، يتبيّن لكلّ أحد المجمع عليه منها من غيره، و المشهور منها عمّا سواه، و هذا باب لو دخلنا فيه أخرجنا من وضع الكتاب، و لعلّه غير خفيّ على البصير النقّاد، و معه لا طعن على من ساقه الدليل إلى ما خالف فيه أصحابه.

مع أنّ الشيخ المفيد قدس سره قال في المقالات: و لم يوحشني من خالف فيه، إذ بالحجّة لي أتمّ انس، و لا وحشة من حق «۱».

و قال السيد المرتضى رضى اللّه عنه في بعض رسائله: لا يوجب أن يوحش من المذهب قلّة الذاهب إليه و العاثر عليه، بل ينبغي أن لا يوحش منه إلّا ما لا دلالة له تعضده، و لا حجّة تعمده.

الثالث: إنّه ما خالف في فرع غالبا إلّا و معه موافق معروف، و لولا خوف الإطالة لذكرنا نبذة من ذلك، نعم في مسألة المتعة لا موافق له، إلّا أنّ بعد التأمّل ظهر لي أنّه ذكر ذلك على غير وجه الاعتقاد، و إن استند للحرمة إلى أخبار رواها تقيّة أو تحبّبا الى أهل بلاده، فإنّها عندهم من المنكرات العظيمة، و الشاهد على ذلك، مضافا الى بعد خفاء حلّيتها عند الإماميّة عليه، أنّه ذكر في كتاب الطلاق في باب إحلال المطلقة ثلاثا ما لفظه: و عنه- يعني جعفر بن محمّد عليهما السلام- أنّه قال: «من طلّق امرأته (أي ثلاثا) «۲» فتزوّجت تزويج متعة، لم يحلّها ذلك له» «۳».

و لولا جوازها و عدم كونها الزنا المحض، لم يكن ليوردها في مقام ما اختاره من الأحكام الثابتة عنهم، بالأثر الصحيح، و هذا ظاهر و الحمد للّه.

---

(۱) المقالات: ۱۲۹، باب القول في الألم للمصلحة دون العوض، الظاهر أن الرواية نقلها عن جعفر بن محمد عليه السلام كما يظهر من عبارة المصدر.

(۲) لم ترد في المخطوطة و لا في المصدر.

(۳) دعائم الإسلام ۲: ۲۹۷/ ۱۱۱۹.

و مثله ما ذكره في باب ذكر الحدّ في الزنا ما لفظه: و عن علي صلوات اللّه عليه: «و لا يكون الإحصان بنكاح متعة» «۱»، و دلالته على ما ادّعيناه أوضح.

الرابع: بعد محل إقامته عن مجمع العلماء و المحدّثين، و الفقهاء الناقدين، و تعسّر اطّلاعه على زبرهم و تصانيفهم، و آرائهم و

فتاویهم، لطول المسافة و صعوبة السیر، و قلّة التردّد، خصوصا بعد تعدّد الخلیفة، فإنّه کان فی مصر، و کانت تحت ملوک الفاطمیین، و الأصحاب فی أقطار العراق و العجم، و کانت فی تصرّف العباسیّین، و من جمیع ذلک ظهر عذره فی المخالفة فی بعض الفروع.

و ظهر الجواب عمّا أشار إلیه بقوله: و لعدم اشتهاره. إلی آخره، فإنّه لعدم اطّلاعهم علیه و عدم حاجتهم إلیه. فإنّ جلّ الفقهاء من بعد زمان الشیخ، إلی عصر صاحب البحار و الوسائل قدس سرهم، عکفوا علی الکتب الأربعة التی علیها تدور رحی الإمامیّة، و لم یتجاوزوا عنها، و لم یستندوا الی غیرها، إلّا المحقّق، و الشهید، فی مواضع نادرة، ینقلون عن بعض الأصول التی کانت عندهما، لا لإعراض منهم عن سائر الکتب و عدم اعتمادهم علیها، خصوصا مثل العلل، و الأمالی، و ثواب الأعمال، و غیرها من کتب الصدوق، و کتاب قرب الإسناد، و المحاسن، و غیرهما من الکتب المعتمدة، التی لا یحتمل ذو مسکة أنّ عدم النقل عنها لوهن فی الکتاب، أو ضعف فی صاحبه، بل هو لما ذکرناه، أو لعدم العثور علیها.

و أمّا صاحب الوسائل فلم یعلم أنّ عدم نقله عن الدعائم لعدم اعتماده علیه، بل الظاهر أنّه لعدم عثوره علیه، فإنّه قال فی آخر کتاب الهدایة- و هو مختصر الوسائل- فی ذکر الکتب التی لم ینقل عنها: إمّا لقلّة ما فیها من النصوص و عدّ منها جملة، أو لعدم ثبوت الاعتماد علیه، و عدّ منها فقه الرضا، و طبّه علیه السلام، أو ثبوت عدم اعتباره، و عدّ منها مصباح الشریعة «۲».

---

(۱) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۱/ ۱۵۷۷.

(۲) الهدایة: مخطوط.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۷

و قال فی أمل الآمل: و عندنا أیضا کتب لا نعرف مؤلّفیها، و عدّ منها عشرة «۱»، و لیس لهذا الکتاب ذکر فی الموضعین، و من البعید أنّه کان عنده و لم یشر إلیه، لأنّه إن عرف صاحبه، و أنّه هو القاضی نعمان- فقد مدحه فی أمله- فینبغی ذکره فیما اعتمد علیه و نقل عنه. و إن لم یعرفه فذکره فی الکتب المجهولة أولی من ذکر طبّ الرضا علیه السلام، و الکشکول الذی لیس فیه حکم فرعیّ أصلا.

ثمّ إنّ ابن شهرآشوب و إنّ صرّح بکونه غیر إمامیّ، إلّا أنّه قال: و کتبه حسان «۲»، و قد نقل فی مناقبه عن کتابه شرح الأخبار «۳»، الذی هو من نفائس الکتب الدالّة علی کثرة فضله، و طول باعه، و خلوص ولائه.

و فی السرائر فی باب التیمّم: و ذهب قوم من أصحابنا إلی المسح «۴» من أصول الأصابع إلی رؤوس الأصابع «۵».

قال فی الجواهر: و هو محجوج بجمیع ما تقدّم من الأخبار و محکیّ الإجماع، بل لعلّه کسابقه لا یقدح فی المحصّل منه، و إن جهل نسبه عندنا، لکنّه مع عدم اعتبار ذلک فی الإجماع عندنا معروف عند ناقله علی الظاهر، و إنّه غیر الإمام. إلی آخره «۶».

و ظنّی أنّ المراد منه صاحب الدعائم فإنّه مذهبه فیه «۷»، و اللّه العالم.

و من الغریب من بعد ذلک کلّه، ما فی روضات الجنات للسید الفاضل

---

(۱) أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

(۲) معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

(۳) مناقب ابن شهرآشوب ۲: ۱۶.

(۴) فی المصدر هنا زیادة: علی الیدین.

(۵) السرائر ۱: ۱۳۷.

(۶) جواهر الکلام ۵: ۲۰۳.

(۷) راجع دعائم الإسلام: ۱: ۱۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۸

المعاصر رحمه اللّه تعالی فإنّه بعد ما نقل فی ترجمته ما فی أمل الآمل، و مقدمة البحار، قال: و لکنّ الظاهر عندی أنّه لم یکن من الإمامیّة الحقّة، و إن کان فی کتبه یظهر المیل إلی طریقة أهل البیت علیهم السلام، و الروایة من أحادیثهم من جهة مصلحة وقته، و التقرّب الی السلاطین من أولادهم، و ذلک لما حقّقناه مرارا فی ذیل تراجم کثیر ممّن کان یتوهّم فی حقّهم هذا الأمر، بمحض ما یشاهد فی کلماتهم من المناقب و المثالب، اللتین یجریهما اللّه تعالی علی ألسنتهم الناطقة، لطفا منه بالمستضعفین من البریّة.

و أنت تعلم أنّه لو کان لهذه النسبة واقعا، لذکره سلفنا الصالحون و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم یکن یخفی ذلک إلی زمان صاحب الأمل الذی من فرط صداقته یقول بشیعیّة أبی الفرج الأصبهانی الخبیث، کما قدّمنا ذلک فی ذیل ترجمته، ثمّ نقل کلام السروی، و ما ذکره العلامة الطباطبائی فی رجاله، و قال بعده: و قد وافق فی جمیع ما ذکره خاله العلامة المعظم علیه، من نهایة حسن ظنّه به و بکلامه، انتهی «۱».

و فیه مواضع للنظر:

أمّا أولا: فلأنّ کتاب الدعائم کلّه فی فقه الإمامیّة، و فروعها و أحکامها، مستدلّا علیها بأخبار أهل البیت علیهم السلام، علی أحسن نظم و ترتیب، بل لیس فی أیدینا من علماء تلک الأعصار ما یشبهه فی الوضع و التنقیح، مفتتحا بمسائل فی الإمامة و شروطها، و فضائل الأئمّة علیهم السلام و وصایاهم، و شرح عدم جواز أخذ الأحکام الدینیّة عن غیرهم، کسائر کتب أصحابنا فی هذا الباب، و ما ذکره من إظهار المیل فی کتبه إنّما هو فی مثل کتاب الراغب الأصبهانی و أضرابه، ممّن یظهر من بعض کلماتهم و اسلوبهم میلهم الی التشیّع، و أین هذا من کتاب بنی أساسه علی التشیّع، و علی ما ذکره یفتح باب عظیم

---

(۱) روضات الجنات ۸: ۱۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۴۹

للطعن علی کثیر من العلماء، الذین کانوا فی عصر السلاطین الفاطمیّة (فی مصر)، کالعلامة الکراجکی، أو الصفویّة و غیرها.

و ظنّی أنّه رحمه اللّه لم یقف علی الدعائم، و لا علی شرح الأخبار، فصدر منه ما صدر، و قاس علی ما لیس له أساس.

و أمّا ثانیا: فلأنّ سبب عدم ذکرهم له لا ینحصر فیما ذکره، بل لوجوه أشرنا إلیها، مع أنّهم قد أهملوا جمّا من الأعلام، أرباب التصانیف الرائقة، و المؤلّفات الرشیقة، کجعفر بن أحمد القمی رحمه اللّه (المتقدّم ذکره) «۱» و فرات ابن إبراهیم الکوفی صاحب التفسیر، و محمّد بن علیّ بن إبراهیم صاحب العلل، و الحسن بن علیّ بن شعبة صاحب تحف العقول، و السید علیّ بن الحسین بن باقی صاحب اختیار المصباح، و الحسن بن أبی الحسن الدیلمی صاحب إرشاد القلوب، و غرر الأخبار، و غیرها، و سبط الطبرسی صاحب مشکاة الأنوار، و غیرهم ممّن تقدّم عنهم أو تأخّر، و قد وقف علی کتبهم و حالاتهم المتبحّرون من المتأخّرین، و لا یوجب سقوط قلم السلف عن ذکر أسامیهم الشریفة للغفلة، أو لعدم الاطّلاع، أو للعجلة طعنا فیهم.

و أمّا ثالثا: فلأنّ القاضی قد ذکره فی مجالسه «۲» قبل صاحب الأمل.

و فی الریاض، فی ترجمة- معین الدین المصری- سالم بن بدران: و عندنا رسالة فی الفرائض من مؤلّفات الشیخ معین الدین المصری هذا، قال: و هو ینقل مرارا من کتب القاضی نعمان المصری، مؤلّف کتاب دعائم الإسلام، و غیره فتدبّر «۳».

و أمّا رابعا: فلما فی رسالة شریفة، فی فهرست کتب الشیخ الفقیه أبی

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة.

(۲) مجالس المؤمنین ۱: ۵۳۸.

(۳) ریاض العلماء ۲: ۴۱۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۰

الفتح محمد بن عثمان بن علی الکراجکی، عملها بعض معاصریه، فإنّ فیها ما لفظه: مختصر کتاب الدعائم للقاضی النّعمان، عمله و هو من جملة فقهاء الحضرة، کتاب الاختیار من الأخبار، و هو اختصار کتاب الأخبار للقاضی النعمان، یجری مجری اختصار الدعائم، و الظاهر أنّ المراد منه شرح الأخبار الآتی، و فیه من الدلالة علی جلالة قدره ما لا یخفی، و لم أعرف صاحب الفهرست، إلّا أنّ فی موضع منه هکذا: کتاب غایة الإنصاف فی مسائل الخلاف، یتضمّن النقض علی أبی الصلاح الحلبی- رحمه اللّه- فی مسائل خلف بینه و بین المرتضی رضی اللّه عنه، نصر فیها رأی المرتضی، و نصر والدی رحمه اللّه.

و فی موضع آخر: جواب رسالة الحازمیّة فی إبطال العدد و تثبیت الرؤیة، و هی الردّ علی أبی الحسن بن أبی حازم المصری، تلمیذ شیخی رحمة اللّه علیه عقیب انتقالی من العدد، أربعون ورقة، و من ذلک یظهر أنّه و والده من فقهاء عصرهما، و لعلّی أقف علی مؤلّفه ان شاء اللّه تعالی.

و أمّا خامسا: فقوله فی حقّ صاحب الأمل: إنّه من فرط صداقته.

إلی آخره، فإنّه من غرائب الکلام، فإنّ أبا الفرج ما ترجمه أحد من الفریقین إلّا و صرّح بتشیّعه، و إنّه کان زیدیّا، و الزیدیة من فرق الشیعة، کما صرّح به کل من تعرّض لذکر المذاهب فی کتاب الوقف، بل الفقهاء و غیره.

و ذکره النجاشی «۱»، و العلامة فی الخلاصة «۲»، و ابن شهرآشوب فی معالم العلماء «۳»، و تبعهم صاحب الأمل فی ذکره فی سلک الرّواة و العلماء، و لم یزد فی

---

(۱) لم نعثر فی رجال النجاشی المطبوع علی ترجمة لأبی الفرج الأصفهانی مستقلة و انما ذکره فی ترجمة علی بن إبراهیم بن محمد الجوانی: ۲۶۳/ ۶۸۷.

(۲) خلاصة الأقوال: ۲۶۷.

(۳) معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۱

مقام تعیین مذهبه إلّا أن قال: و کان شیعیّا «۱»، تبعا للعلّامة قدس سره فی الخلاصة.

فأیّ صداقة فیما فعله، و إنّما الصداقة فیما فعله هو رحمه اللّه فی کتابه، فقال ما لفظه: باب ما أوّله الطاء و الظاء من أسماء فقهاء أصحابنا الأمجاد- رحمة اللّه علیهم أجمعین- السیّد طالب بن علی. إلی آخره «۲» ثم قال:

الشیخ أبو عبد الرحمن طاوس بن کیسان الخولانی الهمدانی الیمانی، کان من أهل الیمن، و من أبناء الفرس، و أحد الأعلام التابعین، سمع من ابن عبّاس، و أبی هریرة، و روی عنه مجاهد، و عمرو بن دینار، و هو فی طبقة مالک بن دینار، و المنسلکین علی طریقته، ثم نقل شرح حاله و مدائحه من کتاب تلخیص الآثار، و من تاریخ ابن خلّکان، و ذکر بعده حکایة ملاقاته للسجاد علیه السلام فی المسجد الحرام، فی الحجر و تحت المیزاب «۳»، و لم ینقل من أحد من العلماء فی حقّه شیئا، و لم یذکر قرینة و لو ضعیفة تدلّ علی میلة إلی التشیّع، فضلا عن الإمامیّة، فضلا عن کونه من فقهاء أصحابنا الأمجاد، و هذا منه مما لا ینقضی تعجّبه، فإنّ الرجل من فقهاء العامّة و متصوّفیهم، لم یشکّ فیه أحد، و لم یذکره أحد من علماء الرجال فی کتبهم الرجالیّة، و لم یسندوا إلیه خبرا فی مجامیعهم فی الأحادیث، أصولا و فروعا، و کان من التابعین المعروفین، القاطنین فی أرض الحجاز، معاصرا للسجّاد و الباقر علیهما السلام.

نعم عدّه الشیخ فی رجاله من أصحاب السجّاد علیه السلام «۴»، و لعلّه للحکایة المتقدّمة، و إلّا فلیس فی الکتب الأربعة خبر واحد أسند إلیه، مع أنّه

(۱) أمل الآمل ۲: ۱۸۱/ ۵۴۸.

(۲) روضات الجنات ۴: ۱۳۸/ ۳۶۲.

(۳) روضات الجنات ۴: ۱۴۲.

(۴) رجال الطوسی: ۹۴/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۲

من الفقهاء الذین یذکرون أقواله فی کتب الفروع، مع أنّ ما ذکره فی ترجمته کاف فی الدلالة علی تسنّنه، فإنّ من کان شیخه أبا هریرة، و راویه مجاهد و عمرو ابن دینار، لحریّ بأن یعدّ من کلاب أصحاب النّار، بل فی حکایة ملاقاته مع السجّاد علیه السلام التی أوردها- و أورثت فی قلبه حسن الظنّ به- ما یشعر بانحرافه، ففی أحدها عن طاوس، قال: کنت فی الحجر لیلة إذ دخل علیّ ابن الحسین صلوات اللّه علیهما، فقلت: رجل من أهل بیت النبوّة و لأسمعنّ دعاءه. الخبر.

و أنت خبیر بأنّ قوله: رجل من أهل بیت النبوّة کلام من لم یعرفه علیه السلام إلّا بالسیادة، و شطر من العلم و الزهادة، و لو عرفه علیه السلام بالولایة و الإمامة، مع ما یعتقدون فی حقّه من الفقه و النّسک، لعبّر عنه لا محالة بقوله:

سیّدی و مولای، و ما أشبه، أ رأیت أحدا من أجلّاء أصحاب الأئمّة علیهم السلام یعبّر عن واحد منهم بهذا التّعبیر السّخیف.

و فی حکایة أخری عنه، قال: رأیت رجلا فی المسجد الحرام تحت المیزاب، و هو یدعو و یبکی، فجئته و قد فرغ من الصلاة، فإذا هو علیّ بن الحسین علیه السلام، فقلت له: یا ابن رسول اللّه رأیتک علی حالة کذا و کذا، و لک ثلاثة أرجو أن یؤمنک من الخوف: أحدها أنّک ابن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و الثانی شفاعة جدّک، و الثالث رحمة اللّه، فقال: یا طاوس.

و أجابه بما هو معروف، و هذا فی الدلالة کسابقه، فإنّ من کان یعتقد فیهم علیهم السلام أدنی ما یجب اعتقاده فی الإیمان، فکیف بمثله من أهل الفضل و العرفان، لا یشافهه بهذا الکلام و إن کان صادقا فیه.

و ذکر الشیخ ورّام ابن أبی فراس قدس سره فی تنبیه الخاطر: أنّه دخل علی جعفر بن محمد علیهما السلام، فقال له: «أنت طاوس» قال: نعم، فقال علیه السلام: «طاوس طیر مشوم، ما نزل بساحة قوم إلّا آذنهم

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۳

بالرحیل». و لا یخفی ما فیه من الإشارة إلی نکارته و خباثته «۱».

و قریب منه ما رواه الراوندی فی قصص الأنبیاء، بإسناده عن ابن بابویه قدس سره، عن محمد بن ماجیلویه، عن محمد بن یحیی العطّار، عن الحسین ابن الحسن بن أبان، عن ابن أورمة، عن عمر بن عثمان، عن العبقری (عن أسباط) «۲» عن رجل حدّثه علیّ بن الحسین علیهما السلام: أنّ طاووسا قال فی المسجد الحرام: أوّل دم وقع علی الأرض دم هابیل حین قتله قابیل، و هو یومئذ قتل ربع الناس، قال له علیّ زین العابدین علیه السلام: «لیس کما قلت، إنّ أوّل دم وقع علی الأرض دم حوّاء حین حاضت، یومئذ قتل سدس الناس، کان یومئذ آدم، و حوّا، و هابیل، و قابیل، و اختاه». الخبر «۳».

و فی البحار عن اعلام الدین للدیلمی: روی أنّ طاوس الیمانی دخل علی جعفر بن محمد الصادق علیهما السلام، و کان یعلم أنّه یقول بالقدر، فقال له: «یا طاوس من أقبل للعذر من اللّه ممّن اعتذر، و هو صادق فی اعتذاره» فقال: لا أحد أقبل للعذر منه، فقال له: «من أصدق ممّن قال لا أقدر و هو لا یقدر» فقال طاوس: لا أجد أصدق منه، فقال الصادق علیه السلام له: «یا طاوس فما بال من هو أقبل للعذر، لا یقبل عذر من قال لا أقدر و هو لا یقدر»، فقام طاوس و هو یقول: لیس بینی و بین الحقّ عداوة، اللّه أعلم حیث یجعل رسالته، فقد قبلت نصیحتک «۴».

و فیهما من الدلالة- علی أنّه بمراحل عمّا نسبه إلیه- ما لا یخفی.

و فی منتخب بصائر سعد بن عبد اللّه للحسن بن سلیمان الحلیّ: عن

---

(۱) مجموعة ورام ۱: ۱۵.

(۲) لم یرد فی المخطوطة.

(۳) قصص الأنبیاء للراوندی: ۵۹/ ۳۶.

(۴) بحار الأنوار ۵: ۵۸ حدیث ۱۰۵، اعلام الدین: ۳۱۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۴

محمد بن الحسین بن أبی الخطّاب، عن أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن عبد الکریم بن عمرو، عن محمد بن مسلم، قال: دخلت أنا و أبو جعفر علیه السلام مسجد الرّسول صلّی اللّه علیه و آله و سلم، فإذا طاوس الیمانی یقول لأصحابه: أ تدرون متی قتل نصف الناس، فسمع أبو جعفر علیه السلام قوله: نصف الناس، فقال: «إنما هو ربع الناس، إنّما هو آدم و حوّا و قابیل و هابیل»، قال: صدقت یا ابن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله. الخبر «۱».

و رواه الراوندی فی القصص: بإسناده عن الصدوق، عن محمد بن موسی بن المتوکل، عن محمد بن أبی عبد اللّه الکوفی، عن موسی بن عمران النخعی، عن عمّه الحسین بن یزید، عن علیّ بن سالم، عن أبیه، عن أبی بصیر، قال: کان أبو جعفر الباقر علیه السلام جالسا فی الحرم، و حوله عصابة من أولیائه إذ أقبل طاوس الیمانی فی جماعة، فقال: من صاحب الحلقة، قیل:

محمد بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب علیهم السلام، قال: إیّاه أردت، فوقف بحیاله، و سلّم و جلس، ثم قال: أتاذن لی فی السؤال، فقال الباقر علیه السلام: «قد آذنّاک فاسأل» قال: أخبرنی بیوم هلک ثلث الناس، فقال: «وهمت یا شیخ أردت أن تقول ربع الناس، و ذلک یوم قتل هابیل کانوا أربعة: هابیل، و قابیل، و آدم، و حوّا، فهلک ربعهم» قال: أصبت، و وهمت.

الخبر «۲».

هذا، و من راجع الکتب الفقهیّة، و عدّهم قوله فی قبال أقوال أصحابنا مع المخالفة، و مع الموافقة إدخالهم إیّاه فیمن وافقنا من فقهاء العامّة، لا یکاد یحتاج الی التجشّم فی إبداء الامارة علی انحرافه، و کأنّ الفاضل المذکور لم یکن له عهد بها.

---

(۱) منتخب البصائر: ۶۰.

(۲) قصص الأنبیاء للراوندی: ۶۶/ ۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۵۵

و لنشر الی بعض المواضع، و باقیها موکول علی همّة المراجع:

فمنها ما فی المعتبر: و آخر وقت فضیلة الظهر إذا صار ظلّ کلّ شیء مثله، ثمّ یمتد وقت الإجزاء حتی یبقی للغروب قدر أربع رکعات، فیخلص الوقت للعصر، و بهذا قال علم الهدی قدس سره، و ابن الجنید قدّس سرّه، و هو قول عطاء، و طاوس، إلی أن قال فی ردّ أبی حنیفة- القائل بأنّ آخر وقته إذا صار ظلّ الشخص مثلیه-: و لأنّ الحائض تؤدّی الظهر و العصر إذا طهرت قبل أن تغرب الشمس، ذهب إلیه طاوس، و مجاهد، و النخعی، و الزهری، و ربیعة، و مالک، و اللّیث، و الشافعی، و إسحاق، و أبو ثور، و أحمد بن حنبل، و رواه الأثرم، و ابن المنذر. إلی آخره «۱».

و منها ما فی التذکرة فی مسألة آخر العشاء: و قال مالک: یمتدّ وقتها إلی طلوع الفجر، و به قال عطاء، و طاوس، کما یقول فی الظهر و العصر «۲».

و فیها أیضا: لو وجد الماء بعد فراغه من الصلاة لم یعد، و هو قول عامّة العلماء- الی أن قال- و قال طاوس: یعید ما صلّی بالتیمّم فإنّه

بدل، فإذا وجد الأصل انتقض حكم البدل، كالحاكم إذا حكم بالقياس، ثمّ وجد النصّ بخلافه، و هو خطأ «۳».

و فی المعتبر: و اتّفق العلماء على أنّ ميقات أهل العراق العقيق، لكن اختلفوا فی وجه ثبوته، فقال الأصحاب: ثبت نصّا، و به قال الشافعی و أبو حنيفة، و قال طاوس و ابن سيرين: ثبت قياسا، لما روى عن ابن عمر قال: لمّا فتح المصران «۴» أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إنّ رسول اللّه صلّى اللّه

---

(۱) المعتبر: ۱۳۵.

(۲) تذكرة الفقهاء ۲: ۳۱۲ مسألة ۳۱.

(۳) تذكرة الفقهاء ۲: ۲۱۲- ۲۱۳ مسألة ۳۱۴- ۳۱۵.

(۴) فی هامش المخطوطة و الحجرية: يعنی الكوفة و البصرة.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۵۶

عليه و آله حدّ لأهل نجد قرن المنازل، و إنّا إذا أردنا قرن المنازل شقّ علينا، قال: فانظروا حذوها فحدّ لهم ذات عرق، لنا ما رووه عن ابن عبّاس- الى أن قال- و من طريق الأصحاب روايات. إلى آخره «۱».

و فيه: لو ائتمّ المسافر بالمقيم لم يتمّ، و اقتصر على فرضه و سلّم منفردا، و اتّفق الشافعی، و أبو حنيفة، و أحمد على وجوب المتابعة، سواء أدركه فی آخر الصلاة أو أوّلها، لقوله صلّى اللّه عليه و آله: «لا تخلفوا عن أئمّتكم» و قال الشعبی و طاوس: له القصر. إلى آخره «۲» و فی هذا القدر كفاية للناظر البصير.

و قال النقّاد الخبير الآميرزا عبد اللّه الأصفهانی فی الصحيفة الثالثة: روى ابن شهرآشوب فی مناقبه، عن طاوس اليمانی، الفقيه من العامّة، أنّه قال:

رأيت علیّ بن الحسين عليهما السلام «۳» الخبر.

ثمّ إنّه رحمه اللّه عكس الأمر فی ترجمة القطب الرازی، فجعله من علماء العامّة «۴»، خلافا لكلّ من تعرّض لحاله، و شرح ذلك يأتی ان شاء اللّه تعالى.

و أمّا سادسا: فقوله فی حقّ العلّامة الطباطبائی: إنّه وافق خاله- يعنی العلامة المجلسی قدس سرهما- لحسن ظنّه به. فإنّه أجلّ قدرا، و أعظم شأنا، و أرفع مقاما من أن يظنّ فی حقّه ذلك، كما لا يخفى على من وقف على حاله.

هذا و قال الفاضل الآميرزا عبد اللّه قدس سره فی رياض العلماء فی ترجمته:

و اعلم أنّ من مؤلّفات القاضی نعمان هذا كتاب مختصر الآثار، و قد رأيت فی

---

(۱) المعتبر: ۳۴۲.

(۲) المعتبر: ۲۵۵.

(۳) الصحيفة السجادية الثالثة: ۱۹۱.

(۴) روضات الجنّات ۶: ۳۸/ ۵۵۹.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۱۵۷

خطّة لار مجموعة عتيقة، مشتملة على نسخة صحيفة ابن أشناس البزاز، و فی تلك المجموعة أدعية كثيرة، منقولة من كتاب مختصر الآثار المذكور، و عندنا نسخة من تلك الأدعية، و يظهر من مطاويها أنّ ذلك الكتاب أيضا على نهج كتاب دعائم الإسلام، و إنّه أيضا فی ذكر أحاديث أهل البيت عليهم السلام، و فقههم إلى آخر أبواب الفقه.

و قد تعرّض الكاتب أيضا فى تلك الأدعية لاختلاف النسخ، التى كانت بين ما وقع فى كتاب دعائم الإسلام، و فى كتاب مختصر الآثار المذكور.

ثمّ إنّ عندنا نسخة عتيقة جدّا من النصف الأخير من كتاب دعائم الإسلام له، و على حواشيها فوائد جليلة كثيرة، من كتاب مختصر الآثار له أيضا.

و اعلم أنّ أصل كتاب الآثار النبويّة للقاضى النعمان المذكور أيضا فى الفقه، ثمّ اختصر منه كتاب مختصر الآثار.

ثمّ نقل كلام ابن خلّكان، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار، ثمّ تأمّل فى كونه من الاثنى عشريّة لعدم الدليل عليه، قال: من أين علم أنّه كان من أصحابنا، و أنّه اتّقى الخلفاء الإسماعيليّة؟ فهل هذا إلّا مجرّد دعوى و احتمال.

إذ ما الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا حقيقة من بين مذاهب الإمامية؟ فتأمّل، انتهى «۱».

و قد عرفت بحمد اللّه القرائن على كونه اثنا عشريّا، و الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا.

تنبيه: و لا بدّ من ذكر ما صدّر به الكتاب، ليعرف أنّه ما أخرج فيه إلّا الخبر الثابت الصحيح، عن الأئمة الأطياب عليهم السلام قال: فإنّه لمّا كثرت الدعاوى و الآراء، و اختلفت المذاهب و الأهواء، و اخترعت الأقاويل اختراعا،

---

(۱) رياض العلماء ۵: ۲۷۵.

و صارت الأمة شيعا، و افترقوا افتراقا، و درس أكثر السنن و انقطع، و نجم حادث البدع فارتفع، و اتّخذت كلّ فرقة من فرق الضلال رئيسا لها من الجهّال، فاستحلّت بقوله الحرام، و حرّمت به الحلال، تقليدا له و اتّباعا لأمره، بغير برهان من كتاب و لا سنّة، و لا بإجماع جاء من الأمّة، فذكرنا عند ذلك قول رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «لتسلكنّ سبيل الأمم قبلكم حذو النعل بالنعل، و القذّة بالقذّة، حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه، فكانت الأمّة- إلّا من عصمه اللّه منها بطاعته، و طاعة رسوله و أوليائه، الذين افترض اللّه طاعتهم- فى ذلك كمن حكى اللّه عزّ و جلّ نبأه من الأمم السالفة، بقوله جلّ و عزّ:

اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَ رُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللّهِ «۱».

و روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام، أنّه تلا هذه الآية فقال:

«و اللّه ما صاموا لهم، و لا صلّوا إليهم، و لكنّهم أحلّوا لهم حراما فاستحلّوه، و حرّموا عليهم حلالا فحرّموه».

و روينا عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله انه قال: «إذا ظهرت البدع فى أمّتى، فليظهر العالم علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة اللّه».

و قد رأينا و باللّه التوفيق عند ظهور ما ذكرناه، أن نبسط كتابا جامعا مختصرا، يسهل حفظه، و يقرب مأخذه، و يغنى ما فيه من جمل الأقاويل، عن الإسهاب و التطويل، نقتصر فيه على الثابت الصحيح، ممّا رويناه عن الأئمّة من أهل بيت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلم أجمعين، من جملة ما اختلف فيه الرّواة عنهم، فى دعائم الإسلام، و ذكر الحلال و الحرام، و القضايا و الأحكام.

فقد روينا عن أبى جعفر محمد بن علىّ عليهما السلام، أنّه قال: «بنى الإسلام على سبع دعائم: الولاية و هى أفضلها، و بها و بالولىّ يوصل إلى

---

(۱) التوبة ۹: ۳۱.

معرفتها، و الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم [و الحج] «۱» و الجهاد «۲».

إلى آخره.

و قال الچلبی فی کشف الظنون: دعائم الإسلام: و فی سنة ست عشرة و أربعمائة أمر الظاهر، فأخرج من بمصر من الفقهاء المالکیّین، و أمر الدعاة الوعّاظ أن یعظوا من کتاب دعائم الإسلام، و جعل لمن حفظه مالا، انتهی «۳».

فانظر إلی شدّة تعصّبه، حیث لم یذکر اسم مؤلّفه و مذهبه، مع طول باعه و بنائه علیه، و علی ذکر تأریخ وفاته.

---

(۱) ما بین معقوفین أثبتناه من المصدر.

(۲) دعائم الإسلام ۱: ۱- ۲.

(۳) کشف الظنون ۱: ۷۵۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۰

۲۶- کتاب شرح الأخبار:

للقاضی النعمان المذکور أیضا، و هو مقصور فی الفضائل و المناقب، و شطر من المثالب، مشتمل علی سبعة «۱» أجزاء، ینبئ عن کثرة اطّلاعه، و طول باعه، و فضله و کماله.

عثرنا بحمد اللّه تعالی علی نسخة عتیقة منه، إلّا أنّه ناقص من أوّله و آخره، أظنّه أوراقا یسیرة، قال فی آخر الجزء السادس: فهذه نکت قد ذکرناها کما شرطنا مختصرا، من مثالب معاویة و بنی أمیّة، و قد ذکرنا تمام القول فی ذلک فی کتاب المناقب و المثالب، فمن أراد استقصاء ذلک نظر فیه، انتهی.

و فی آخره تمّ الجزء السادس من کتاب شرح الأخبار، تألیف سیّدنا القاضی الأجلّ الأوحد الأفضل، النعمان بن محمد قدّس اللّه روحه و الحمد للّه ربّ العالمین، و صلّی اللّه علی سیّدنا محمد خیر بریّته، و علی الأئمّة الطاهرین أبرار عترته، و سلّم تسلیما.

و نقل ابن خلّکان، عن ابن زولاق فی کتاب أخبار [قضاة] «۲» مصر، فی ترجمته: أنّه ألّف لأهل البیت علیهم السلام، من الکتب آلاف أوراق،

---

(۱) قوله: کتاب شرح الأخبار. مشتمل علی سبعة أجزاء، اما ان تکون نسخته ناقصة کثیرا لا یسیرا کما قال أو ان یکون تقسیم الأجزاء فیها یختلف، إذ ان الکتاب یحتوی علی ۱۶ جزء کما صرح بذلک فی فهرس مجذوع ۶۹- ۷۳، انظر مقدمة شرح الأخبار- طبع جامعة المدرسین:

۷۲، و ذکر فهرست موجز للأجزاء الستة عشر.

و قد خرج القسم الأول منه و هو یحتوی بین دفتیه علی أربعة أجزاء من أصل الکتاب، تحقیق السید محمد الحسینی الجلالی و نشر مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجامعة المدرسین، و طبع منه أیضا منفصلا الجزء الثالث عشر- فی من قتل مع الحسین علیه السلام من أهل بیته- تحقیق السید محمد الحسینی الجلالی.

(۲) زیادة أثبتناها من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۱

بأحسن تألیف، و أملح سجع، و عمل فی المناقب و المثالب کتابا حسنا، و له ردود علی المخالفین: له ردّ علی أبی حنیفة، و علی مالک، و الشافعی، و ابن سریج، و غیرهم، و کتاب اختلاف الفقهاء، و ینتصر فیه لأهل البیت علیهم السلام «۱»، انتهی.

و الظاهر أنّ کتاب المناقب و المثالب، هو الذی أشار إلیه القاضی فی کلامه المتقدّم.

و قال ابن شهرآشوب فی معالم العلماء: و کتبه حسان، منها شرح الأخبار فی فضائل الأئمّة الأطهار علیهم السلام «۲». و ینقل عنه فی

مناقبه، ففی أحوال المجتبی علیه السلام: القاضی النعمان فی شرح الأخبار، بالإسناد عن عبادة بن الصامت- و رواه جماعة عن غیره-: أنّه سأل أعرابی أبا بکر، فقال: إنّی أصبت بیض نعام. الخبر «۳».

و من الغریب بعد ذلک ما فی ریاض العلماء قال: و قد نسب ابن شهرآشوب فی بعض مواضع المناقب إلی القاضی النعمان کتاب شرح الأخبار، و ینقل عنه فیه، و قد صرّح بذلک فی معالم العلماء أیضا، و لکنّ الحقّ عندی أنّ ذلک سهو منه، فإنّ ابن شهرآشوب قد صرّح نفسه فی عدة مواضع أخر من مناقبه المذکور، بأنّ شرح الأخبار من مؤلّفات ابن فیّاض من أصحابنا، و أغرب منه أنّه عدّ هو نفسه هذا الکتاب- علی ما فی بعض نسخ معالم العلماء- فی جملة الکتب التی لم یعلم مؤلّفها، فتدبّر، انتهی «۴».

و لکنّه رحمه اللّه استدرک بخطّه فی حاشیة الکتاب، فقال: و لکن یظهر

---

(۱) وفیات الأعیان ۵: ۴۱۶/ ۷۶۶.

(۲) معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

(۳) مناقب ابن شهرآشوب ۴: ۱۰.

(۴) ریاض العلماء ۵: ۲۷۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۲

من نسخ المعالم «۱» أنّ ابن فیّاض هو القاضی النعمان، فتأمّل و لاحظ.

و فیه: فی الفصل الخامس من القسم الأول بعد نقل ما فی آخر معالم العلماء، من الکتب المجهولة: و أقول: قد یوجد فی بعض نسخ المعالم، فی هذا المقام کتاب شرح الأخبار أیضا. و هو غیر متوجّه، لأنّه قد صرّح نفسه فی المعالم بأنّه تألیف القاضی النعمان، و صرّح فی غیر موضع من المناقب بأنّه تألیف ابن فیّاض، انتهی «۲».

قلت: الموجود فی بعض نسخ المعالم- و منه نسختی- هکذا: ابن فیّاض القاضی النعمان بن محمد. إلی آخر الترجمة «۳». و بعد التأمّل فیما ذکرنا لا مجال للشبهة فی اتّحادهما، و کون الکتاب له، إلّا أنّ ما فیه من الأحکام فی غایة الندرة.

---

(۱) معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳ علما ان نسخة الریاض المطبوعة خالیة منه.

(۲) ریاض العلماء ۶: ۴۱.

(۳) معالم العلماء: ۱۲/ ۸۵۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۳

۲۷- کتاب الاستغاثة فی بدع الثلاثة:

و یعرف بکتاب البدع أیضا، و تارة بالبدع المحدثة، لأبی القاسم علیّ بن أحمد الکوفی، کان إمامیّا مستقیم الطریقة، ثمّ غلا فی آخر عمره، و صنّف کتبا فی حالتی الاستقامة و الانحراف، و هذا الکتاب من القسم الأوّل، و لنذکر ما ذکروا فیه ثم نتبیّن ما ادّعیناه.

قال الشیخ قدس سره فی الفهرست: علیّ الکوفی، یکنّی أبا القاسم، کان إمامیّا مستقیم الطریقة، و صنّف کتبا کثیرة سدیدة، منها کتاب الأوصیاء، و کتاب فی الفقه علی ترتیب کتاب المزنی، ثمّ خلط و أظهر مذهب المخمّسة «۱»، و صنّف کتبا فی الغلوّ و التخلیط، و له مقالة تنسب إلیه «۲».

و قال النجاشی قدّس سرّه: علیّ بن أحمد أبو القاسم الکوفیّ، رجل من أهل الکوفة، کان یقول: إنّه من آل أبی طالب، غلا فی آخر عمره، و صنّف کتبا کثیرة، أکثرها علی الفساد:

کتاب الأنبیاء، کتاب الأوصیاء، کتاب البدع المحدثة، کتاب التبدیل و التحریف، کتاب تحقیق اللسان فی وجوه البیان، کتاب الاستشهاد، کتاب تحقیق ما ألّفه البلخی من المقالات، کتاب منازل النظر و الاختیار، کتاب أدب النظر و التحقیق، کتاب تناقض أحکام المذاهب الفاسدة- تخلیط کلّه- کتاب

---

(۱) المخمسة: من فرق غلاة الشیعة و هم منهم براء، ملعونون لدیهم، إذ یعتقدون ان اللّه تعالی أو کل ادارة مصالح العباد إلی خمسة: سلمان- و هو رئیسهم- و المقداد و عمار و أبو ذر و عمرو بن أمیة الضمری.

و هناک مخمسة آخرون ملقبون فی کتب الفرق بالخطابیة أتباع أبو الخطاب، هم غلاة ملعونون، تبرأ الشیعة الاثنی عشریة منهم یعتقدون ان اللّه تعالی ظهر بصورة النبی، و النبی ظهر بخمسة صور هی محمد و علی و فاطمة و الحسن و الحسین علیهم السلام.

(۲) فهرست الشیخ: ۹۱/ ۳۷۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۴

الأصول فی تحقیق المقالات، کتاب الابتداء، کتاب معرفة وجوه الحکمة، کتاب معرفة ترتیب ظواهر الشریعة، کتاب التّوحید، کتاب مختصر فی فضل التوبة، کتاب فی تثبیت نبوّة الأنبیاء، کتاب مختصر فی الإمامة، کتاب مختصر فی الأرکان الأربعة، کتاب الفقه علی ترتیب المزنی، کتاب الآداب و مکارم الأخلاق، کتاب فساد أقاویل الإسماعیلیّة، کتاب الردّ علی أرسطاطالیس، کتاب المسائل و الجوابات، کتاب فساد قول البراهمة، کتاب تناقض أقاویل المعتزلة، کتاب الردّ علی محمد بن بحر الرهنی، کتاب الفحص عن مناهج الاعتبار، کتاب الاستدلال فی طلب الحقّ، کتاب تثبیت المعجزات، کتاب الردّ علی من یقول إنّ المعرفة من قبل الموجود، کتاب إبطال مذهب داود بن علیّ الأصبهانی، کتاب الردّ علی الزیدیّة، کتاب تحقیق وجوه المعرفة، کتاب ما تفرّد به أمیر المؤمنین علیه السلام من الفضائل، کتاب الصلاة و التسلیم علی النبیّ و أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیهما و آلهما، کتاب الرسالة فی تحقیق الدلالة، کتاب الردّ علی أصحاب الاجتهاد فی الأحکام، کتاب فی الإمامة، کتاب فساد الاختیار، رسالة الی بعض الرّؤساء، الردّ علی المثبتة، کتاب الراعی و المرعی، کتاب الدلائل و المعجزات، کتاب ماهیّة النفس، کتاب میزان العقل، کتاب إبّان حکم الغیبة، کتاب الرّد علی الإسماعیلیّة فی المعاد، کتاب تفسیر القرآن- یقال: إنّه لم یتمه- کتاب فی النفس.

هذه جملة الکتب التی أخرجها ابنه أبو محمد.

توفّی أبو القاسم بموضع یقال له: کرمی «۱»، من ناحیة فسا، و بین هذه الناحیة و بین فسا خمسة فراسخ، و بینها و بین شیراز نیف و عشرون فرسخا، توفّی فی جمادی الأولی، سنة اثنتین و خمسین و ثلاثمائة، و قبره بکرمی بقرب الخان

---

(۱) فی حاشیة المخطوطة منه قدس سره: فی ریاض العلماء: لعلّ مراده بکرمی هو آب کرم و هو بقرب بلدة فسا، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۵

و الحمّام، أوّل ما یدخل کرمی من ناحیة شیراز، و آخر ما صنّف مناهج الاستدلال.

و هذا الرجل یدّعی له الغلاة منازل عظیمة، و ذکر الشریف أبو محمد المحمّدی رحمه اللّه أنّه رآه «۱».

و قال العلّامة فی الخلاصة: علیّ بن أحمد الکوفی، یکنّی أبا القاسم، قال الشیخ الطوسی طاب ثراه فیه: إنّه کان إمامیّا مستقیم الطریقة، صنّف کتبا کثیرة سدیدة، و صنّف کتبا فی الغلوّ و التخلیط، و له مقالة تنسب إلیه.

قال النجاشی: إنّه کان یقول: إنّه من آل أبی طالب، و غلا فی آخر عمره و فسد مذهبه، و صنّف کتبا کثیرة أکثرها علی الفساد، توفّی بموضع یقال له کرمی، بینه و بین شیراز نیّف و عشرون فرسخا، فی جمادی الأولی، سنة اثنتین و خمسین و ثلاثمائة، و هذا الرجل یدّعی له الغلاة منازل عظیمة.

و قال ابن الغضائری: علیّ بن أحمد أبو القاسم الکوفی، المدّعی العلویّة، کذّاب غال، صاحب بدعة و مقالة، و رأیت له کتبا کثیرة، لا یلتفت إلیه.

و أقول: و هذا هو المخمّس، صاحب البدع المحدثة، و ادّعی أنّه من بنی هارون بن الکاظم علیه السلام، و معنی التخمیس عند الغلاة- لعنهم اللّه تعالی- أنّ سلمان الفارسی، و المقداد، و عمّار، و أبا ذر، و عمرو بن أمیّة الضمری، هم الموکّلون بمصالح العالم، تعالی اللّه عن ذلک علوّا کبیرا «۲»، انتهی.

و قد تلخّص من کلماتهم أنّه کان إمامیّا مستقیما، من أهل العلم و الفضل، و المؤلّفات السدیدة، ثمّ غلا و صار من المخمّسة فی آخر عمره، فلو کان الکتاب المذکور فی حال الاستقامة، ما کان فی تخلیطه بعده وهن فی

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۶۵/ ۶۹۱.

(۲) الخلاصة: ۲۳۳/ ۱۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۶

الکتاب، و هذا ظاهر لمن نظر فیه، و لیس فیه ممّا یتعلّق بالغلوّ و التخلیط شیء، بل و ممّا یخالف الإمامیّة، إلّا فی مسألة تحدید حدّ شارب الخمر بالثمانین، و کم له نظائر من أصحابنا، بل هو فی أسلوبه، و وضعه، و مطالبه من الکتب المتقنة البدیعة، الکاشفة عن علوّ مقام فضل مؤلّفه، و لذا اعتمد علیه علماء أعلام مثل ابن شهرآشوب فی مناقبه «۱»، و فی معالمه إشارة الی ذلک کما لا یخفی علی النّاظر اللّبیب «۲»، و الشیخ یونس البیاضی فی کتاب الصراط المستقیم «۳»، بل و کلام العلّامة یشیر إلی أنّه من الکتب المعروفة بین الإمامیّة، و القاضی فی الصوارم المهرقة «۴» و غیرهم.

و فی ریاض العلماء: و هذا السیّد قد ذکره علماء الرجال، لکن قدحوا فیه جدّا، إلّا أنّه قد ألّف فی زمان استقامة أمره کتبا عدیدة، علی طریقة الشّیعة الإمامیّة، منها: کتاب الإغاثة فی بدع الثلاثة، و یقال له کتاب الاستغاثة، و کتاب البدع المحدثة أیضا- إلی أن قال- و بالجملة من مؤلّفات هذا السیّد کتاب تثبیت المعجزات فی ذکر معجزات الأنبیاء جمیعا، و لا سیّما نبیّنا صلّی اللّه علیه و آله، و قد ألّف الشیخ حسین بن عبد الوهّاب- المعاصر للسیّد المرتضی رحمه اللّه و الرضی رضی اللّه عنه- تتمیما لکتابة هذا کتابه المعروف بکتاب عیون المعجزات فی ذکر معجزات فاطمة و الأئمة الاثنی عشر صلوات اللّه علیهم، و إن ظنّ الأستاذ «۵» الاستناد، و جماعة أیضا کون عیون المعجزات للسیّد المرتضی، و قد سبق وجه بطلان هذا الحسبان فی ترجمة الحسین بن عبد الوهاب المذکور.

---

(۱) المناقب ۲: ۳۶۴.

(۲) معالم العلماء: ۶۴/ ۴۳۶.

(۳) منها فی ۲: ۱۷ من الصراط المستقیم.

(۴) الصوارم المهرقة: ۲۰.

(۵) حاشیة المخطوطة: یعنی العلامة المجلسی.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۷

قال الشیخ حسین بن عبد الوهاب- المشار إلیه- فی أواخر کتاب عیون المعجزات، ما هذا لفظه: و کنت حاولت أن اثبت فی صدر هذا الکتاب البعض من معجزات سیّد المرسلین، و خاتم النبیّین صلّی اللّه علیه و آله الطاهرین الطیّبین، فوجدت کتابا ألّفه السیّد أبو القاسم علیّ بن أحمد بن موسی ابن محمد بن علیّ بن موسی بن جعفر بن محمّد بن علیّ بن الحسین بن علیّ بن أبی طالب علیهم السلام، سمّاه، تثبیت المعجزات، و قد أوجب فی صدره بطریق النظر و الاختیار، و الدلیل و الاعتبار، کون معجزات الأنبیاء و الأوصیاء صلوات

اللّه علیهم أجمعین، بکلام بیّن، و حجج واضحة، و دلائل نیّرة، لا یرتاب فیها إلّا ضالّ غافل غویّ، ثمّ أتبعها المشهور من المعجزات لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و ذکر فی آخرها أنّ معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه علیهم أجمعین زیادة تنساق فی أثرها، فلم أر شیئا فی آخر کتابه هذا، الّذی سمّاه کتاب تثبیت المعجزات، و تفحّصت عن کتبه و تألیفاته التی عندی و عند إخوانی المؤمنین- أحسن اللّه توفیقهم- فلم أر کتابا اشتمل علی معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه علیهم، و تفرّد الکتاب بها، فلمّا أعیانی ذلک استخرت اللّه تعالی، و استعنت به فی تألیف شطر وافر من براهین الأئمّة الطاهرة علیهم السلام. إلی آخره.

قال رحمه اللّه: ثمّ اعلم أنّ علماء الرجال قد ذمّوه ذمّا کثیرا کما سنفصّله، و لذلک لا یلیق بنا إیراد ترجمته فی القسم الأوّل من کتابنا هذا، و لکن دعانی الی ذلک أمران.

الأوّل: اعتماد مثل الشیخ حسین بن عبد الوهاب- الذی هو أبصر بحاله- علیه و علی کتابه، و تألیف کتاب تتمیما لکتابة.

الثانی: أنّ کتبه جلّها، بل کلّها معتبرة عند أصحابنا، حیث کان فی أوّل أمره مستقیما محمود الطریقة، و قد صنّف کتبه فی تلک الأوقات، و لذلک اعتمد علماؤنا المتقدمون علی کثیر منها، إذ کان معدودا من جملة قدماء علماء الشیعة

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۸

برهة من الزمان «۱».

و نقل رحمه اللّه فی موضع آخر عن الحسین بن عبد الوهّاب، أنّه قال فی موضع من کتاب عیون المعجزات: و قرأت من خطّ نسب الی أبی عمران الکرمانی، تلمیذ أبی القاسم علیّ بن أحمد الموسوی الکوفی رضی اللّه عنه (سمع أبا القاسم رضی اللّه عنه «۲» یذکر أنّ التوقیعات تخرج علی ید عثمان أبی «۳» عمرو العمری، و کان السّفیر بین الصّاحب علیه السلام و الشیعة «۴».

إلی آخره.

و فی موضع آخر، و من کتاب الاستشهاد: قال أبو القاسم علیّ بن أحمد الکوفی- رضی اللّه عنه- أخبرنا جماعة من مشایخنا الّذین خدموا بعض الأئمّة علیهم السلام، عن قوم جلسوا لعلیّ بن محمد علیهما السلام «۵». إلی آخره، انتهی ما أردنا نقله من الریاض، و ینبغی التنبیه علی أمرین:

الأوّل: فی أنّه سیّد رضویّ، ینتهی نسبه الی موسی بن محمد الجواد علیه السلام، کما صرّح به فی عیون المعجزات.

أو موسوی ینتهی نسبه الی هارون بن الکاظم علیه السلام، کما أشار إلیه فی الخلاصة «۶».

أو لیس بعلویّ هاشمیّ، کما یشیر إلیه کلام ابن الغضائری.

و هذا أمر لا یهمّنا تحقیقه، و لا یعود لصرف العمر فیه فائدة لکتابنا هذا، و لذا أعرضنا عنه.

---

(۱) ریاض العلماء ۳: ۳۵۵.

(۲) ما بین قوسین لم ترد فی المخطوطة.

(۳) فی المخطوطة و الحجریة: ابن.

(۴) لم نجده فی الریاض و ما فی کتاب عیون المعجزات: ۱۴۳ باختلاف.

(۵) لم نجده فی القسم المطبوع فلاحظ.

(۶) رجال العلامة: ۲۳۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۶۹

الثانی: إنّک قد عرفت تصریح الجماعة بأنّ کتاب البدع المحدثة- المعروف بالاستغاثة- لأبی القاسم الکوفی، کالنجاشی، و العلامة، و السروی، و البیاضی، و یلائم سند بعض أخباره طبقته ففی أوّل بدع الثانی: و فی مصحف أمیر المؤمنین علیه السلام، بروایة الأئمّة من

ولده صلوات اللّه عليهم (من المرفق و الى الكعبين)، حدّثنا بذلك علىّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسن ابن محبوب، عن علىّ بن رئاب، عن جعفر بن محمد عليهما السلام «۱».

الخبر، فهو فى طبقة الكلينى رحمه اللّه و أضرابه، و يشير فى الكتاب أحيانا الى كتابه، كتاب الأوصياء «۲» الذى صرّح النجاشى بأنّه له.

و قال فى أواخر الكتاب، فى تحقيق أنّ المقتول فى يوم الطفّ علىّ بن الحسين الأكبر أو الأصغر- لمناسبة- ما لفظه: فمن كان من ولد الحسين عليه السلام قائلا- بالإمامة بالنصوص، يقول إنّهم من ولد علىّ الأكبر ابن الحسين عليه السلام، و هو الباقى بعد أبيه، و إنّ المقتول الأصغر منهما، و هو قولنا و به نأخذ، و عليه نعوّل ثمّ نقل القول الآخر و نسبه إلى الزيديّة، و طعن عليهم- إلى أن قال- و إنّما أكثر ما بينهم و بينه من الآباء فى عصرنا هذا، ما بين ستّة آباء أو سبعة، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين «۳».

إلى آخره، و هذا أيضا لا يلائم إلّا الطبقة المذكورة.

فمن الغريب بعد ذلك نسبة هذا الكتاب الى المحقّق ميثم بن علىّ البحرانى، ففى الفصل الأوّل من أوّل البحار: كتاب شرح نهج البلاغة، و كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة، للحكيم المدقّق العلّامة كمال الدين ميثم بن

---

(۱) الاستغاثة: ۲۹ هامش ۱، و فيه بدل ما بين القوسين (من المرافق- و من الكعبين).

(۲) الاستغاثة: ۸ و ۲۲ و ۱۱۶، و غيرها.

(۳) الاستغاثة: ۸۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۰

علىّ بن ميثم البحرانى «۱». و فى الفصل الثانى: و المحقّق البحرانى من أجلّة العلماء و مشاهيرهم، و كتاباه فى غاية الاشتهار، انتهى «۲».

و لولا كلامه الأخير لاحتملنا كما فى الرياض، أن يكون لابن ميثم أيضا كتاب سمّاه بالاستغاثة، فإنّ الاشتراك فى أسامى الكتب غير عزيز، و لكنّ الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلّفاته قطعا لما عرفت.

قال المحقّق المحدّث البحرانى فى اللّؤلؤة بعد نقل ترجمة ابن ميثم، عن رسالة السلافة البهيّة فى الترجمة الميثميّة، لشيخه العلّامة الشيخ سليمان البحرانى، و عدّ الكتاب المذكور من مؤلّفاته، و توصيفه بأنّه لم يعمل مثله ما لفظه:

ثم إنّ ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة للشيخ المشار إليه غلط قد تبع فيه من تقدّمه، و لكن رجع عنه أخيرا فيما وقفت عليه من كلامه، و بذلك صرّح تلميذه الصالح الشيخ عبد اللّه بن صالح البحرانى رحمه اللّه، و إنّما الكتاب المذكور كما صرّحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة، و هو علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفى، و الكتاب يسمّى كتاب البدع المحدثة، ذكره النجاشى فى جملة كتبه، و لكن اشتهر فى ألسنة الناس تسميته بالاسم الأوّل، و نسبته للشيخ ميثم، و من عرف سليقة الشيخ ميثم فى التصنيف، و لهجته و أسلوبه فى التأليف، لا يخفى عليه أنّ الكتاب المذكور ليس جاريا على تلك اللّهجة، و لا خارجا من تلك اللجّة «۳»، انتهى.

و بعد الوقوف على ما أشرنا إليه من القرائن و الحجّة، لا وقع للتشبّث باللّهجة، فإنّه لغريق صار فى غمرات اللجّة.

و أغرب من جميع ذلك أنّ الفاضل المتبحّر الشيخ عبد النبىّ الكاظمى فى

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۹.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۳۷.

(۳) لؤلؤة البحرين: ۲۶۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۱

تکملة الرجال، فی ترجمة علیّ بن الحسین الأصغر علیه السلام قال: فی کتاب الاستغاثة لبدع الثلاثة للشیخ میثم البحرانی، قال: و کان للحسین علیه السلام ابنان، و نقل بعض ما فی الکتاب إلی قبیل العبارة التی نقلناها، و هی قوله: و إنّما أکثر ما بینهم- یعنی السادات- و بینه- یعنی الحسین علیه السلام- من الآباء فی عصرنا هذا ما بین ستّة آباء أو سبعة. إلی آخره «۱».

و لم یلتفت أنّه لا یمکن أن یکون بین من فی عصر ابن میثم من السادة و بینه علیه السلام ستة أو سبعة بحسب العادة، فإنّ بینهما قریبا من ستمائة سنة، و لنذکر نسب واحد من السادة المعاصرین لابن میثم، و هو رضیّ الدین علیّ بن موسی بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس بن إسحاق بن محمّد ابن سلیمان بن داود بن الحسن المثنی بن الحسن المجتبی علیه السلام، و اللّه الهادی.

---

(۱) تکملة الکاظمی ۲: ۱۵۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۲

۲۸- کتاب الآداب و مکارم الأخلاق:

له أیضا، و هو کتاب لطیف، بدیع فی فنّه، ذکر فیه الأخلاق الحسنة، و الصّفات الذمیمة، یبتدئ فی کلّ خصلة بالأخبار المأثورة عن النبیّ و الأئمّة علیهم السلام، ثم یذکر کلمات الحکماء، و یختم بأبیات رائقة انشدت فیها، و هو کسابقه فی الخلوّ عمّا یوهم التخلیط و الغلوّ، و قد عثرنا علی نسخة عتیقة منه، إلّا أنّها ناقصة فی مواضع منها.

و فی الریاض: و من مؤلّفاته أیضا کتاب فی الآداب و مکارم الأخلاق، و هو کتاب جیّد حسن، رأیت نسخة عتیقة منه بقطیف بحرین، و قد قال فی أوّله: أنّه ألّف کتبا کثیرة فی العلوم و الآداب و الرّسوم، و عندنا أیضا منه نسخة «۱».

و قال فی موضع آخر: و عندنا من کتبه کتاب الأخلاق حسنة الفوائد «۲».

---

(۱) ریاض العلماء ۳: ۳۵۹.

(۲) ریاض العلماء ۳: ۳۴۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۳

۲۹- کتاب النوادر:

هو تألیف السیّد الإمام الکبیر ضیاء الدین أبی الرضا، فضل اللّه بن علی بن عبید اللّه بن محمد بن عبید اللّه بن محمد بن أبی الفضل عبید اللّه بن الحسن بن علیّ بن محمد السیلق بن الحسن بن جعفر بن الحسن المثنی بن الحسن المجتبی علیه السلام- الراوندی الکاشانی-.

وصفه العلامة فی إجازة بنی زهرة، بالسیّد الإمام «۱».

و فی فهرست الشیخ منتجب الدین: علامة زمانه، جمع مع علوّ النسب کمال الفضل و الحسب، و کان أستاذ أئمّة عصره «۲».

قال أبو سعد السمعانی فی کتاب الأنساب: لمّا وصلت إلی کاشان قصدت زیارة السیّد أبی الرضا المذکور، فلمّا انتهیت إلی داره (وقفت علی الباب هنیئة) «۳» انتظر خروجه، فرأیت مکتوبا علی طراز الباب هذه الآیة المشعرة بطهارته و تقواه: إِنَّما یُرِیدُ اللّهُ لِیُذْهِبَ عَنْکُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَیْتِ وَ یُطَهِّرَکُمْ تَطْهِیراً «۴» فلمّا اجتمعت به، رأیت منه فوق ما کنت أسمعه عنه، و سمعت منه جملة من الأحادیث، و کتبت عنه مقاطیع من شعره، و من جملة إشعاره التی کتبها لی بخطّه الشریف هذه الأبیات:

هل لک یا مغرور من زاجر أو حاجز عن جهلک الغامر

أمس تقضّی و غدا لم یجئ و الیوم یمضی لمحة الباصر

---

(۱) بحار الأنوار ۱۰۷: ۱۳۵.

(۲) فهرست منتخب الدین: ۱۴۳/ ۳۳۵.

(۳) فی حاشیة المخطوطة نسخة بدل عنها: قرعت الحلقة و قعدت علی الدکة.

(۴) الأحزاب ۳۳: ۳۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۴

فذلک العمر کذا ینقضی ما أشبه الماضی بالغابر «۱»

انتهی.

و بالجملة هو من المشایخ العظام الذی تنتهی کثیر من أسانید الإجازات إلیه، و هو تلمیذ الشیخ أبی علیّ بن شیخ الطائفة قدس سره، و یروی عن جماعة کثیرة من سدنة الدین، و حملة الأخبار، و له تصانیف تشهد بفضله و أدبه، و جمعه بین موروث المجد و مکتسبه، و منه انتشرت الأدعیة الجلیلة المعروفة بأدعیة السرّ، و هو صاحب ضوء الشّهاب فی شرح الشهاب، الذی أکثر عنه النقل فی البحار، و یظهر منه کثرة تبحّره فی اللّغة و الأدب، و علوّ مقامه فی فهم معانی الأخبار، و طول باعه فی استخراج مأخذها.

و شرح حاله، و عدّ مؤلّفاته، و ذکر مشایخه و رواته، یطلب من ریاض العلماء «۲»، و غیره و ما یأتی إن شاء اللّه تعالی فی ترجمته، فی الفائدة الآتیة «۳» و غیره.

قال الفاضل السیّد علی خان فی الدرجات الرفیعة: و قد وقفت علی دیوان هذا السیّد الشریف، فرأیت فیه ما هو أبهی من زهرات الربیع، و أشهی من ثمرات الخریف، فاخترت منه ما یروق سماعه لاولی الألباب، و یدخل الی المحاسن من کلّ باب «۴»، ثمّ ساق جملة منها.

ثمّ لا یخفی انّا قد ذکرنا شطرا ممّا یتعلّق بکتاب النوادر فی شرح حال الجعفریات، و لنذکر بعض ما یتعلّق بسند أوّله، فنقول: قال فی صدر الکتاب، کما فی نسختی و کذا نقله فی البحار: أخبرنی السیّد الإمام ضیاء

---

(۱) أنساب السمعانی ۱۰: ۱۸ باختلاف.

(۲) ریاض العلماء ۴: ۳۶۴.

(۳) یأتی فی الفائدة الثالثة عند ذکر مشایخ ابن شهرآشوب.

(۴) الدرجات الرفیعة: ۵۰۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۵

الدین، سیّد الأئمّة، شمس الإسلام، تاج الطالبیّة، ذو الفخرین، جمال آل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، أبو الرّضا فضل اللّه بن علی بن عبید اللّه الحسنی الراوندی- حرس اللّه جماله و أدام فضله- قال: أخبرنا الإمام الشهید أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد الرویانی- إجازة و سماعا- أخبرنی الشیخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التمیمی البکری- إجازة، أو سماعا- حدّثنا أبو محمد سهل بن أحمد الدیباجی، قال: حدّثنا أبو علی محمد بن محمد بن الأشعث الکوفی. إلی آخر ما تقدّم «۱».

و قد مرّ أیضا شرح حال جملة من رجال هذا السند.

و أمّا أبو المحاسن: ففی ریاض العلماء: الشیخ الإمام أبو المحاسن، القاضی فخر الإسلام، الشهید عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد بن

محمد الطبری الرویانی، کان من أجلّة علماء حلب، و لکن کان یتّقی، و إن ظنّ أنّه من علماء الشافعیّة، و کان فی ابتداء أمر الباطنیّة، و کان یطعن فیهم و لذلک قتلوه، و کان من مشایخ السیّد فضل اللّه الراوندی و نظرائه، فکان من المتأخّرین عن المفید قدس سره بدرجتین، بل درجات، إلّا أنّه قد یظهر من بعض المواضع أنّه کان من مشایخ المفید، و هو غریب فلاحظ.

و یروی عن جماعة کثیرة، منهم الشیخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التمیمی البکری، عن سهل بن أحمد الدیباجی، عن محمد بن محمد بن الأشعث، کما یظهر من کتاب نوادر الراوندی.

ثم إنّه وقع فی بعض أحادیث کتاب الأربعین للشیخ منتجب الدین صاحب الفهرس، هکذا: أخبرنا أبو النجیب سعید بن محمد بن أبی بکر الحمامی- بقراءتی علیه- أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبی حازم الرکاب، حدّثنا أبو

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۵۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۶

معمّر جعفر بن علیّ الوزان «۱».

(حیلولة): و أخبرنا أبو سعید عبد الرحمن بن أبی القاسم الحصیری- قراءة علیه- أخبرنا أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل الرویانی، قالا: أخبرنا أبو الحسن علیّ بن شجاع بن محمد المصقلی الحافظ. إلی آخره.

و فی موضع آخر منه: أخبرنا أبو الفتوح محمود بن محمد بن عبد الجبار المذکر الهرمز دیاری السّروی، ثم الجرجانی- قدم علینا الریّ قراءة علیه- أخبرنا القاضی أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد الرویانی «۲». إلی آخره.

قال: و قد نقل بعض الأفاضل أنّ الشیخ أبا المحاسن هذا أوّل من أفتی بإلحاد الطائفة الباطنیّة، حیث کانوا یقولون بأنّه لا بدّ من معلّم یعلّم الناس الطریق الی اللّه تعالی، و کان ذلک المعلّم یقول لا یجب علیکم إلّا طاعتی، و ما سوی ذلک إن شئتم فافعلوا و إن شئتم فلا تفعلوا، و لمّا جاء هذا الشیخ الی قزوین أفتی بإلحادهم، و وصی لأهل قزوین التجنّب عنهم حین کان بینهم و [بین] «۳» الباطنیّة اختلاط، و قال: إن وقع بینکم و بینهم اختلاط ففیهم قوم عندهم حیل یخدعون بعضکم، و إذا خدعوا بعضکم وقع الاختلاف و الفتنة، و الأمر کان علی ما أشار إلیه هذا الشیخ، و قال: إن جاء من ذلک الجانب طائر فاقتلوه، فلمّا عاد هذا الشیخ إلی بلدة رویان «۴»، بعث الباطنیّة بعض الفدائیّة

---

(۱) فی المخطوطة: الوازن، و قد أثبتنا ما فی الحجریة و المصدر.

(۲) الأربعون حدیثا عن الأربعین: ۲۴/ ۵، ۲۰/ ۲.

(۳) أثبتناه من المصدر.

(۴) قال السید الداماد فی حواشی اختیار الکشی [۱: ۴۰] الرویانی: نسبة إلی رویان- بضم الراء قبل الواو الساکنة، و الیاء المثناة من تحت قبل الألف، و النون بعدها- بلد بطبرستان. قال الفاضل البیرجندی بینه و بین قزوین ستة عشر فرسخا. و فی القاموس [۴: ۲۳۰، مادة:

الرین]: محلة بالری، و قریة بحلب، و بلد بطبرستان منه الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل، انتهی «منذ مد ظله العالی».

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۷۷

کما هو دأب هؤلاء الملاعین، فقتله غیلة بالخفیة، و قد عاش سعیدا و مات حمیدا.

و قال ابن الأثیر الجزری فی الکامل: إنّ القاضی الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن، عبد الواحد بن إسماعیل بن أحمد بن محمد الرویانی الطبری، الفقیه الشافعی، کان مولده سنة خمس عشرة و أربعمائة، و قتل فی محرّم سنة اثنتین و خمسمائة، و کان حافظا

للمذهب، و يقول: لو أحرقت كتب الشافعي لأمليتها من قلبي، انتهى «۱».

و أقول: و الحقّ أنّ الروياني كان يعمل بالتقيّة، فلذلك قد ظنّ به العامّة كونه من الشافعيّة انتهى ما أردنا نقله من الرياض «۲».

و صرّح ابن شهرآشوب في المناقب: إنّ جدّه شهرآشوب يروي عن القاضي أبي المحاسن الروياني «۳».

و أمّا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمي البكري، فلم أجد له ترجمة، و الظاهر أنّه من مشايخ الإجازة، ذكروه لمجرّد اتّصال السند الى كتاب علم انتسابه إلى مؤلّفه، فلا يضرّ الجهل بحاله، أو هو من علائم الوثاقة إن اعتمدوا عليه في الانتساب، و اللّه العالم.

---

(۱) الكامل لابن الأثير ۱: ۴۷۳.

(۲) رياض العلماء ۳: ۲۷۶- ۲۷۸.

(۳) مناقب ابن شهرآشوب ۱: ۱۰.

۳۰- كتاب روض الجنان:

و هو التفسير الكبير، للشيخ الجليل أبي الفتوح الحسين بن عليّ بن محمد ابن أحمد الخزاعي، الرازي، النيشابوري، قدوة المفسرين، من مشايخ الشيخ منتجب الدين و ابن شهرآشوب.

ذكراه في الفهرست «۱» و المعالم، و في الثاني: إنّ تفسيره فارسي «۲»، إلّا أنّه عجيب.

قال في الرياض: و أمّا تفسيره الفارسي فهو من أجلّ- الكتب، و أفيدها و أنفعها، و قد رأيته فرأيت بحرا طمطاما، قال: و كان هو، و ولده الشيخ الإمام تاج الدين محمد، و والده، و جدّه القريب، و جدّه الأعلى الشيخ أبو بكر أحمد، و عمّه الأعلى و هو الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ أبي بكر أحمد المذكور، كلّهم من مشاهير العلماء.

و بالجملة هؤلاء سلسلة معروفة من علماء الإماميّة، و لكلّ واحد منهم تأليفات جياد، و تصنيفات عديدة حسان «۳»، انتهى.

و هذا التفسير العجيب في عشرين مجلّدا، و فيه أخبار كثيرة تناسب أبواب كتابنا هذا، إلّا أنّه لكونه بالفارسيّة، و يحتاج نقله إلى الترجمة ثانيا بالعربيّة، و يخاف منها فوات بعض مزايا الأخبار، لم نرجع إليه إلّا قليلا، و قد ينقل الخبر بمتنه ثم يترجمه، فأخرجناه سالما و الحمد للّه.

---

(۱) فهرست منتجب الدين: ۱۷۳/ ۴۲۴.

(۲) معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۷.

(۳) رياض العلماء ۲: ۱۵۸.

۳۱- رسالة تحريم الفقاع:

للشيخ الأجلّ الأعظم أبي جعفر الطوسي قدس سره، و جلالة قدر صاحبها تغني عن التعرّض لحاله.

۳۲- كتاب معدن الجواهر:

للشیخ الجلیل أبی الفتح محمد بن علیّ بن عثمان بن علیّ الکراجکی، الفقیه المتکلّم، الذی یعبّر عنه الشهید قدس سره فی الدروس بالعلّامة «۱»، تلمیذ شیخنا المفید و السیّد المرتضی قدس سرهما، صاحب کتاب کنز الفوائد الذی طابق اسمه معناه، و هذا الکتاب علی حذو کتاب القرائن من کتب المحاسن، و کتاب الخصال، إلّا أنّه لم یتجاوز فیه من أبواب العشرة، و زاد بعد نقل الأخبار ما یناسبها من کلمات العلماء الأخیار.

---

(۱) الدروس ۱: ۱۵۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۱

۳۳- کتاب لبّ اللباب أو اللباب:

للشیخ الفقیه، المحدّث النبیه، سعید بن هبة اللّه، المدعو بالقطب الراوندی صاحب الخرائج، و شارح النهج، اختصره من کتاب فصول نور الدین عبد الوهاب الشعرانی العامی، لخصه و ألقی ما فیه من الزخارف و الأباطیل. و قد رأیت المجلّد الثانی من الفصول فی المشهد الرضوی علیه السلام یقرب من تمام کتاب اللّباب، و هذا کتاب حسن کثیر الفوائد، مشتمل علی مائة و خمسة و خمسین مجلسا، فی تفسیر مثلها من الآیات علی ترتیب القرآن.

و فی الریاض: و له کتاب تلخیص فصول عبد الوهاب فی تفسیر الآیات و الروایات، مع ضمّ الفوائد و الأخبار من طرق الإمامیّة، قد رأیته فی بلدة أردبیل، و هو کتاب حسن، انتهی «۱».

و هو داخل فی فهرست البحار، قال قدس سره: و کتاب اللّباب المشتمل علی بعض الفوائد «۲». لکنّه رحمه اللّه غفل عنه فلم ینقل عنه فی البحار، و الظاهر أنّه لم یکن عنده وقت تألیفه، کما یظهر من المکتوب الذی أرسله إلیه بعض تلامذته، و أدرجه فی آخر إجازات البحار، فی استدراک ما فاته من الکتب الموجودة و غیر ذلک، ثمّ استدرک رحمه اللّه بعضا و ترک بعضا. و فی المکتوب:

و شرحا النهج للراوندیّین قد نقلتم عنهما فی کتاب الفتن و غیره، من کتب البحار، و کتاب اللّباب للأوّل عند الأمیر زین العابدین بن سیّد المبتدعین عبد الحسیب، حشره اللّه مع جدّه القمقام یوم الدین «۳». إلی آخره.

و بالجملة فاعتبار الکتاب یعرف من اعتبار مؤلّفه، الذی هو فی المقام فوق ما یصفه مثلی بالقلم، أو اللّسان.

---

(۱) ریاض العلماء ۲: ۴۲۱.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۳۱.

(۳) بحار الأنوار ۱۱۰: ۱۶۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۲

۳۴- کتاب الدعوات:

له أیضا سمّاه سلوة الحزین، قال فی البحار: وجدنا منه نسخة عتیقة، و فیه دعوات موجزة شریفة، مأخوذة من الأصول المعتبرة، علی أنّ الأمر فی سند الدعاء هیّن «۱»، انتهی.

قلت: لیس هو مقصورا علی الأدعیة، بل فیه ممّا یتعلّق بحالتی الصحّة و المرض، و آداب الاحتضار، و ما یتعلّق بما بعد الموت، و فوائد کثیرة، و نوادر عزیزة.

و ممّا یجب التنبیه علیه فی هذا المقام، انّنی کنت معتقدا فی سالف الزمان، أنّ هذا الکتاب من تألیف السیّد فضل اللّه الراوندی

المتقدّم ذکره، و نسبته إلیه فی کلّ مقام نقلت منه فیما برز منّی، کدار السلام، و النجم الثاقب و غیرهما، و قد ظهر لی من بعد ذلک أنّه للقطب الراوندی و هذا اشتباه لا یترتّب علیه أثر، و لا یضعّف به خبر، لأنّ کلاهما من أجلّة المشایخ و أساتیذ العصر، إلّا أنّه یوجد فی النفس بعد التنبیه انکسار لا بدّ من جبره، و لا جابر إلّا الالتفات الی ما وقع لمولانا العلامة المجلسی رحمه اللّه فی هذا المقام من الاشتباه، و اختلاط کتب هذین العالمین الراوندیّین علیه، و نسبته تألیف أحدهما إلی الآخر.

و لحسن الظنّ به اعتمدنا علیه و لم نراجع المأخذ، فوقعنا فیما وقعنا مع إنّه رحمه اللّه جذیلها المحکّک و عذیقها المرجّب. فقال فی الفصل الأوّل: و کتاب الخرائج و الجرائح، للشیخ الإمام قطب الدین أبی الحسن سعید بن هبة اللّه بن الحسن الراوندی، و کتاب قصص الأنبیاء له أیضا، علی ما یظهر من أسانید الکتاب و اشتهر أیضا، و لا یبعد أن یکون تألیف فضل اللّه بن علیّ بن عبید اللّه الحسنی الراوندی، کما یظهر من بعض أسانید السیّد ابن طاوس قدس سره.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۳

و قد صرّح بکونه منه فی رسالة النجوم، و کتاب فلاح السائل، و الأمر فیه هیّن لکونه مقصورا علی القصص، و أخباره جلّها مأخوذة من کتب الصدوق.

و کتاب فقه القرآن للأوّل أیضا. و کتاب ضوء الشهاب، شرح شهاب الأخبار للثانی فضل اللّه- رحمه اللّه- و کتاب الدعوات، و کتاب اللّباب، و کتاب شرح نهج البلاغة، و کتاب أسباب النزول له أیضا، انتهی «۱».

و ظاهر العبارة بل صریحها أنّ الکتب الأربعة الأخیرة للسیّد الراوندی لا لقطبها، إذ عود ضمیر «له» إلیه مستهجن جدّا، إذ لا وجه لتوسیط ذکر کتاب ضوء الشهاب الذی هو من مؤلّفات السید.

و قد تفطّن صاحب الریاض الی هذا الاشتباه، و أشار إلیه فی ترجمتهما، و صرّح هو و غیره بأنّ الکتب الأربعة للقطب لا له «۲».

و العجب أنّ العلّامة المذکور قال فی الفصل الثانی فی شرح حال الکتب المذکورة: و کتاب ضوء الشهاب کتاب شریف، مشتمل علی فوائد جمّة، خلت عنها کتب الخاصّة و العامّة، و کتاب اللّباب المشتمل علی بعض الفوائد، و شرح النهج مشهور معروف، رجع إلیه أکثر الشرّاح، و کتاب أسباب النزول فیه فوائد، انتهی «۳».

و فیه أیضا تأکید لما ذکرنا، مع أنّ شرح النهج المتداول غیر خفیّ أنّه للقطب، فراجع.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۲.

(۲) ریاض العلماء ۲: ۴۲۹، و ۴: ۳۶۵.

(۳) بحار الأنوار ۱: ۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۴

۳۵- کتاب فقه القرآن:

و هو بعینه کتاب آیات الأحکام له أیضا، و هو من نفائس الکتب النافعة الجامعة، الکاشفة عن جلالة قدر مؤلّفها، و علوّ مقامه فی العلوم الدینیّة، و قد عثرنا- بحمد اللّه تعالی- علی نسخة عتیقة منه، کتب فی آخره: کتبه سعید بن هبة اللّه بن الحسن، فی محرّم سنة اثنتین و ستّین و خمسمائة، حامدا لربّه، و مصلّیا علی محمّد و آله- إلی هنا کلام المصنّف رحمه اللّه- و تمّ الکتاب علی ید العبد الفقیر الی اللّه تعالی، الحسن بن الحسین بن الحسن (السدّ السوی) «۱» ناقلا عن خطّ المصنّف إلّا قلیلا، أواسط صفر، ختم بالخیر و

الظفر، شهور سنة أربعين و سبعمائة هجريّة، بمدينة قاشان. إلى آخره.

قال فى الرياض: ثمّ إنّ القطب الراوندى قدس سره هو أوّل من شرح نهج البلاغة، و أوّل من ألّف تفسير آيات الأحكام، فلاحظ «۲».

قلت: أمّا الثانى فالظاهر أنّه كما ذكره، و أمّا النهج فأوّل من شرحه أبو الحسن البيهقى «۳» و هو حجّة الدين، فريد خراسان، أبو الحسن بن أبى القاسم زيد- صاحب لباب الألباب، و حدائق الحدائق، و غيرها- ابن محمد ابن علىّ البيهقى، من أولاد خزيمة بن ثابت ذى الشهادتين.

قال فى أوّل شرحه: قرأت كتاب نهج البلاغة على الإمام الزاهد الحسن ابن يعقوب بن أحمد القارى، و هو و أبوه فى فلك الأدب قمران، و فى حدائق

---

(۱) هكذا فى الحجرية، و فى المخطوطة غير مقروءة و قد علم فيهما عليها ب:

كذا.

(۲) رياض العلماء ۲: ۴۲۱.

(۳) فيه تأمل، إذ الظاهر ان أول من شرحه هو على بن الناصر- المعاصر للسيد الرضى- و هو من أخصر و أتقن الشروح، سماه أعلام نهج البلاغة، راجع الذريعة ۲: ۲۴۰.

الورع ثمران، فى شهور سنة ستّ عشرة و خمسمائة، و خطّه شاهد لى بذلك- إلى أن قال- و لم يشرح قبلى من كان من الفضلاء السابقين هذا الكتاب بسبب موانع «۱». إلى آخره.

---

(۱) معارج نهج البلاغة: ۲- ۴.

۳۶- كتاب التمحيص:

قال فى البحار: هو لبعض قدماء أصحابنا، و يظهر من القرائن الجليّة أنّه من مؤلّفات الثقة الجليل أبى علىّ محمد بن همام «۱».

و قال فى موضع آخر: و كتاب التمحيص، و متانته تدلّ على فضل مؤلّفه، و إن كان مؤلّفه أبا علىّ كما هو الظاهر، ففضله و توثيقه مشهوران «۲».

قلت: و لم يشر إلى القرائن، و الذى يظهر منها من الكتاب، قوله فى أوّل الكتاب بعد الديباجة، باب سرعة البلاء إلى المؤمنين: حدّثنا أبو علىّ محمّد بن همام، قال: حدّثنى عبد اللّه بن جعفر «۳». إلى آخره، و هذا هو المرسوم فى غالب كتب المحدّثين من القدماء، أنّ الرواة عنهم من تلاميذهم يخبرون عن روايتهم عنه فى صدر كتبهم، فراجع الكافى، و كتب الصدوق، و غيرها، تجدها على ما وصفناه.

و بهذا يظنّ أنّ التمحيص له، و لكنّ الشيخ الجليل النبيل، الشيخ إبراهيم القطيفى، قال فى خاتمة كتاب الفرقة الناجية، الحديث الأول: ما رواه الشيخ العالم، الفاضل العامل، الفقيه النبيه، أبو محمد الحسن بن علىّ بن الحسين بن شعبة الحرّانى قدّس اللّه روحه الزكية فى كتابه المسمّى بالتمحيص، ثمّ أخرج منه خمسة أحاديث، و هو صاحب كتاب تحف العقول المتداول المعروف.

و فى الرياض: و أمّا قول الأستاذ الاستناد بأنّ كتاب التمحيص من مؤلّفات غيره- أى غير الحسن المذكور- فهو عندى محلّ تأمّل، لأنّ الشيخ

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۷.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۳۴.

(۳) التمحیص: ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۷

إبراهیم أقرب و أعرف، مع أنّ عدم ذکر کتاب التمحیص فی جملة مؤلّفاته، التی أوردها أصحاب الرجال فی کتبهم مع قربهم إلیه، یدلّ علی أنّه لیس منه، فتأمّل «۱».

و وافقهما علی ذلک الشیخ الجلیل فی أمل الآمل، إلّا أنّه نسبه إلی القاضی فی المجالس «۲»، و فیه سهو ظاهر، فإنّ القاضی نقل فی ترجمة القطیفی «۳» ما أخرجه من کتاب التمحیص بعبارته «۴»، و لا یظهر منه اختیاره ما اختاره من النسبة.

ثمّ إنّی إلی الآن ما تحقّقت طبقة صاحب تحف العقول «۵»، حتّی استظهر منها ملاءمتها للروایة عن أبی علیّ محمد بن همام و عدمها.

و القطیفی من العلماء المتبحّرین، إلّا أنّه لم یعلم أعرفیته فی هذه الأمور من العلامة المجلسی رحمه اللّه، و هو فی طبقة المحقّق الکرکی، و هذا المقدار من التقدّم غیر نافع فی المقام.

نعم ما ذکره صاحب الریاض أخیرا یورث الشک فی النسبة، إلا أنّه یرتفع بملاحظة ما ذکرنا.

و مع الغضّ عنه فالکتاب مردّد بین العالمین الجلیلین الثقتین، فلا یضرّ الترديد فی اعتباره، و الاعتماد علیه.

---

(۱) ریاض العلماء ۱: ۲۴۵.

(۲) أمل الآمل ۲: ۷۴/ ۱۹۸.

(۳) بل فی ترجمة أبو بکر الحضرمی.

(۴) مجالس المؤمنین ۱: ۳۸۳.

(۵) ذکر الشیخ آغا بزرگ الطهرانی فی طبقات اعلام الشیعة القرن الرابع: ۹۳ ان الحسن بن علی ابن شعبة صاحب تحف العقول معاصر للصدوق المتوفی سنة ۳۸۱، و یروی عن أبی علی محمد ابن همام بن سهیل الإسکافی المتوفی سنة ۳۳۶، و یروی عنه المفید المتوفی سنة ۴۱۳ کما ذکره حسین ابن علی بن صادق البحرانی فی رسالته فی الأخلاق، و لعل کتاب التمحیص للحسن بن علی بن شعبة البحرانی کما استظهره إبراهیم القطیفی و الحر و صاحب الریاض، و الاحتمال الآخر للمجلسی.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۸

۳۷- کتاب الهدایة:

هو للصدوق قدس سره، صرّح به النجاشی «۱» و غیره «۲».

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۹۰/ ۱۰۴۹.

(۲) بحار الأنوار: ۱/ ۶ و روضات الجنات ۶: ۱۳۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۸۹

۳۸- کتاب المقنع:

له أیضا، و هو داخل فی فهرست مآخذ الوسائل «۱»، إلّا أنّ المؤلّف رحمه اللّه لم ینقل منه إلّا ما صرح فیه بالروایة، و ترک باقیه

لزعمه انّه من كلامه، و الحقّ إنّ ما فيه عين متون الأخبار الصحيحة، بالمعنى الأخصّ الذى عليه المتأخّرون، لا لما اشتهر من أنّ فتاوى القدماء فى كتبهم متون الأخبار، و إن كان حقّا، و لذا كانوا يرجعون إلى شرائع أبيه- و هو رسالته إليه- عند اعوزاز النصوص، بل لأمرين آخرين:

الأوّل: تصريحه بذلك فى أوّل الكتاب، قال رحمه اللّه بعد الخطبة: قال محمد بن علىّ: ثمّ إنّى صنّفت كتابى هذا، و سمّيته كتاب المقنع لقنوع من يقرؤه بما فيه، و حذفت الإسناد منه لئلّا يثقل حمله، و لا يصعب حفظه، و لا يملّه قارئه، إذ كان ما أبيّنه فيه فى الكتب الأصوليّة موجودا، مبيّنا عن المشايخ العلماء، الفقهاء الثقات رحمهم اللّه أرجو بذلك ثواب اللّه، و أبتغى به مرضاته، و أطلب الأجر عنده «۲»، و هذه العبارة كما ترى متضمّنة لمطالب:

الأوّل: إنّ ما فى الكتاب خبر كلّه، إلّا ما يشير إليه.

الثانى: إنّ ما فيه من الأخبار مسند كلّه، و عدم ذكر السند فيه للاختصار، لا لكونها من المراسيل.

الثالث: إنّ ما فيه من الأخبار مأخوذ من أصول الأصحاب، التى هى مرجعهم، و عليها معوّلهم، و إليها مستندهم، و فيها مبانى فتاويهم.

الرابع: إنّ أرباب تلك الأصول و رجال طرقه إليها، من ثقات العلماء،

---

(۱) وسائل الشيعة ۳۰: ۱۵۴/ ۱۷، فى ذكر الكتب المعتمدة.

(۲) المقنع: ۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۰

و بذلك فاق قدره عن كتابه الفقيه، الذى عدّ من مآخذه كتاب نوادر الحكمة، و كتب المحاسن، و فيهما من ضعاف الأخبار بزعمه و زعم المتأخّرين ما لا يحصى، فإذا لا فرق فيما أدرجه فيه بين أن يقول: روى عن فلان و ما أشبهه، أو يذكر حكم المسألة من غير استناد فى الاعتبار و التعويل عليه.

الثانى: ما يظهر من مواضع من الكتاب أنّ ما يذكره متن الحديث.

ففى أحكام البئر: و إن وقعت فى البئر فأرة، أو غيرها من الدواب فماتت، فعجن من مائها، فلا بأس بأكل ذلك الخبز إذا أصابته النار، و فى حديث آخر: أكلت النار ما فيه «۱». فلو لا أنّ الكلام الأوّل متن الخبر، لما كان لقوله:

و فى حديث آخر محلّ.

و مثله فى غسل الجنابة: و إن اغتسلت من الجنابة و وجدت بللا فإن كنت بلت قبل الغسل فلا تعد الغسل، و إن كنت لم تبل قبل الغسل فأعد الغسل و فى حديث آخر: إن لم تكن بلت فتوضّأ «۲».

و مثله فى الخلل: و إن لم تدر اثنتين صلّيت أو خمسا، أو زدت أو نقصت، فتشهّد و سلّم، و صلّ ركعتين و أربع سجدات و أنت جالس بعد تسليمك. و فى حديث آخر تسجد سجدتين بغير ركوع، و لا قراءة «۳».

و مثله فى آخر الباب، و فى باب الصوم: اعلم أنّ الصوم على أربعين وجها، و ساق الخبر المروىّ عن الزهرى، عن السجاد عليه السلام- الى أن قال- قال الزهرى: و كيف يجزى صوم تطوّع عن صوم فريضة «۴»، مع أنّه ما تعرّض للراوى، و لا المروى عنه فى صدر الخبر.

---

(۱) المقنع: ۱۰.

(۲) المقنع: ۱۳.

(۳) المقنع: ۳۱.

(۴) المقنع: ۵۵- ۵۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۱

و فی کتاب النکاح: و إذا تزوّج الرجل المرأة فزنی قبل أن یدخل بها، لم تحلّ له لأنّه زان، و یفرّق بینهما، و یعطیها نصف الصداق، و فی حدیث آخر:

یجلد الحدّ، و یحلق رأسه. إلی آخره «۱».

و فیه: و لا تحلّ القابلة للمولود و لا ابنتها، و هی کبعض أمّهاته، و فی حدیث آخر: إن قبّلت و مرّت فالقوابل أکثر من ذلک، و إن قبّلت و ربّت حرمت علیه «۲».

و هذا المقدار یکفی لإثبات ما أردناه، و من هنا ظهر وجه نقل المجلسی رحمه اللّه ما فیه کنقله عن سائر کتب الأخبار، لکنّه رحمه اللّه فعل بکتاب الهدایة ما فعل به، لظنّه أنّه أیضا مثله، و الظاهر أنّه کذلک، و لکنّا ما اعتمدنا علیه، لعدم ما یدلّ علی اعتباره، فاقتصرنا فی النقل عنه بما أسنده إلی المعصوم علیه السلام.

---

(۱) المقنع: ۱۰۹.

(۲) المقنع: ۱۰۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۲

۳۹- کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر:

فی کلمات النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّة علیهم السلام. للشیخ الأجلّ الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن بن حمزة الجعفری الطالبی «۱»، تلمیذ الشیخ المفید قدس سره، و الجالس مجلسه، و هو متکلّم فقیه، قائم بالأمرین جمیعا، قاله النجاشی «۲»، و العلّامة «۳».

و قال الأوّل فی ترجمة السیّد المرتضی: تولّیت غسله و معی الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن الجعفری، و سلّار بن عبد العزیز «۴».

و هذا کتاب لطیف، صغیر الحجم، عظیم القدر، أسقط أسانید جمیع ما فیه، إلّا خبرا واحدا ذکره فی آخر الکتاب، و هو الخبر المعروف فی ذکر جماعة زهّاد ثلاثین، کانوا عند المستجار، و شاهدوا الصّاحب علیه السلام من غیر أن یعرفوه، و علّمهم بعض الدعوات، فقال: لمع ممّا روی عن مولانا صاحب الزمان علیه السلام: أخبرنی الشیخ أبو القاسم علیّ بن محمد بن محمد المفید

---

(۱) لم نجد من صرح بأن الکتاب له، حتی ان النجاشی المعاصر له لم یصرح بأن کتاب النزهة من مصنفاته.

هذا، و الاعتقاد إن مؤلفه هو الحسین بن الحسن بن نصر الحلوانی المعاصر لأبی یعلی الجعفری کما هو مصرح به فی صحیفة: ۷۶ من الکتاب إذ قال: قال الحسین بن محمد بن الحسن لما انتهی إلی هذا الفصل من کتابه.

کما و انه یروی عن أبی یعلی الجعفری فی ذات الکتاب فی صحیفة: ۴۷.

و قد نسب ابن شهرآشوب فی معالمه ۴۲/ ۲۷۳ الکتاب إلیه حیث قال: الحسین بن محمد بن الحسن له کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر، فلاحظ.

(۲) رجال النجاشی: ۴۰۴/ ۱۰۷۰.

(۳) رجال العلامة: ۱۶۴/ ۱۷۹.

(۴) رجال النجاشی: ۲۷۱/ ۷۰۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۳

رضی اللّه عنه قال: حدّث أبو محمد هارون بن موسی «۱». إلی آخره. و ما رأینا ترجمة و ذکرا لولد المفید هذا «۲»، إلّا فی هذا المقام.

---

(۱) نزهة الناظر و تنبیه الخاطر: ۷۴.

(۲) نقول: ان الشیخ فی فهرسته: ۱۵۸/ ۷۰۶ فی ترجمته للشیخ المفید عند ذکر مصنفاته قال:

و رسالة فی الفقه إلی ولده لم یتمها.

کما و ان الحسین بن محمد الحلوانی فی کتابه الآخر الموسوم بنهج النجاة فی فضائل أمیر المؤمنین و الأئمة الطاهرین من ذریته صلوات اللّه علیهم أجمعین روی عنه بقوله: حدثنا أبو القاسم بن المفید، أنظر کتاب الیقین فی إمرة أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب علیه السلام:

۱۴۰ فإنه نقل ذلک عن النهج. و علیه فللمفید ولد یکنی أبا القاسم و ان لم یذکره علماء الرجال، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۴

۴۰- کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

المنسوب إلی أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام، علی ما صرّح به جماعة من العلماء الأعلام، أوّلهم فیما أعلم السیّد الأجلّ رضیّ الدین علیّ بن طاوس، فی الفصل السابع من الباب السادس، من کتاب أمان الأخطار قال: و یصحب- أی المسافر- معه کتاب الإهلیلجة، و هو کتاب مناظرة مولانا الصادق علیه السلام للهندی، فی معرفة اللّه جلّ جلاله، بطرق غریبة عجیبة ضروریّة، حتی أقرّ الهندی بالإلهیّة و الوحدانیّة، و یصحب معه کتاب مفضّل ابن عمر، الذی رواه عن الصادق علیه السلام، فی معرفة وجوه الحکمة فی إنشاء العالم السفلی، و إظهار إسراره، فإنّه عجیب فی معناه، و یصحب معه کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة، عن الصادق علیه السلام، فإنّه کتاب لطیف شریف، فی التعریف بالتسلیک الی اللّه جلّ جلاله، و الإقبال علیه، و الظفر بالأسرار التی اشتملت علیه، فإنّ هذه الثلاثة کتب تکون مقدار مجلّد واحد، و هی کثیرة الفوائد «۱».

و الفاضل المتبحّر الشیخ إبراهیم الکفعمی قدس سره- صاحب الجنّة- فی کتاب مجموع الغرائب، قال: و من کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

قال الصادق علیه السلام: «إعراب القلوب أربعة.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «سمّی المستراح مستراحا.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «السخاء من أخلاق الأنبیاء علیهم السلام.» إلی آخره، ثمّ نقل شیئا من فضل الحلم و التقوی «۲».

و شیخ الفقهاء الشهید الثانی قدس اللّه روحه، فإنّه اعتمد علیه غایة الاعتماد، و نسب ما فیه إلی الصادق علیه السلام من غیر تردّد و ارتیاب، فقال

---

(۱) الأمان: ۹۱- ۹۲.

(۲) مجموع الغرائب: ۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۵

فی کشف الریبة، فی مقام ذکر علاج الغیبة ما لفظه: جملة ما ذکروه من الأسباب الباعثة علی الغیبة عشرة أشیاء، قد نبّه الصادق علیه السلام علیها بقوله: «أصل الغیبة عشرة» و ذکر ما فیه، ثم قال: و نحن نشیر إلیها مفصّلة، ثمّ شرح الأصول العشرة المذکورة، ثمّ شرع فی ذکر علاجها «۱».

و قال رحمه اللّه فی منیة المرید: و قال الصادق علیه السلام: «المراء داء دویّ، و لیس فی الإنسان خصلة شرّ منه» إلی آخر ما فی المصباح. و قال فی آخره: هذا کلّه من کلام الصادق علیه السلام «۲».

و قال رحمه اللّه فی مسکّن الفؤاد: فصل، قال الصادق علیه السلام:

«البلاء زین المؤمن، و کرامة لمن عقل» إلی آخر ما فی الباب التسعین من الکتاب. و قال فی آخر الفصل: و هذا الفصل کلّه من کلام الصادق علیه السلام «۳»، ثمّ قال: فصل، قال الصادق علیه السلام: «الصبر یظهر ما فی بواطن العباد من النور» إلی آخر ما فی الباب الذی بعده، و لم یذکر فی هذا الفصل أیضا من غیره «۴».

و فی کتاب أسرار الصلاة أخرج منه جمیع ما له تعلّق بالصلاة، من مقدّماتها، و آدابها، و أفعالها إلی التسلیم، مبتدئا فی جمیع المواضع بقوله: قال الصادق علیه السلام، من دون أن یذکر اسم الکتاب، و دأبه فی نقل سائر الأخبار أن یقول: روی فلان، أو عن فلان، و بذلک یظهر ما أشرنا إلیه من شدّة اعتماده، لأنّه رحمه اللّه تعالی قال فی شرح درایته: و إذا نقل من نسخة موثوق بها فی الصحّة، بأن قابلها هو، أو ثقة، علی وجه وثق به، لمصنف من

---

(۱) کشف الریبة: ۶۹، و مصباح الشریعة: ۲۷۷.

(۲) منیة المرید ۶۹، مصباح الشریعة: ۲۶۷.

(۳) مسکن الفؤاد: ۵۲- ۵۳، و مصباح الشریعة: ۴۸۶.

(۴) مسکن الفؤاد: ۵۳، و مصباح الشریعة: ۴۹۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۶

العلماء، قال فیه- أی فی نقله من تلک النسخة: - قال فلان- یعنی ذلک المصنّف- و ألا یثق بالنسخة، قال: بلغنی عن فلان أنّه ذکر کذا و کذا، أو وجدت فی نسخة من الکتاب الفلانی و ما أشبه ذلک من العبارات.

و قد تسامح أکثر الناس فی هذا الزمان بإطلاق اللفظ الجازم فی ذلک، من غیر تجوّز و تثبّت، فیطالع أحدهم کتابا منسوبا إلی مصنّف معیّن، و ینقل منه من غیر أن یثق بصحة النسخة قائلا: قال فلان کذا، و ذکر فلان کذا.

و لیس بجیّد، بل الصواب ما فصّلناه «۱». و هذا الکلام منه رحمه اللّه و إن کان فی مقام علم انتساب النسخة إلی المؤلّف، و لم یطمئن بصحّة ما فیها، و لکنّه یدلّ فیما لم یعلم أصل النسبة بطریق أولی.

و قال المحقّق الداماد قدس سره فی الرواشح، فی ردّ من استدلّ علی حجّیّة المراسیل مطلقا: بأنّه لو لم یکن الوسط الساقط عدلا عند المرسل، لما ساغ له إسناد الحدیث إلی المعصوم سلام اللّه علیه، و کان جزمه بالإسناد الموهم لسماعة إیّاه من عدل تدلیسا فی الروایة، و هو بعید من أئمّة النقل، قال: و إنّما یتمّ إذا کان الإرسال بالإسقاط رأسا و الإسناد جزما، کما لو قال المرسل: قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، أو قال الإمام علیه السلام ذلک، و ذلک مثل قول الصدوق، عروة الإسلام رضی اللّه عنه فی الفقیه، قال علیه السلام: «الماء یطهّر و لا یطهّر «۲»» إذ مفاده الجزم، أو الظنّ بصدور الحدیث عن المعصوم، فیجب أن تکون الوسائط عدولا فی ظنّه، و إلّا کان الحکم الجازم بالإسناد هادما لجلالته و عدالته، بخلاف ما لو التزم العنعنة و أبهم الواسطة، کقوله: عن رجل، أو عن صاحب لی، أو عن بعض أصحابه مثلا، انتهی «۳».

---

(۱) الدرایة: ۱۰۹.

(۲) الفقیه: ۱: ۶/ ۲.

(۳) الرواشح السماویة: ۱۷۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۷

و من هنا قیل: إنّ هذا الصنف من مراسیل الفقیه، إن لم یکن أقوی ممّا عرف إسناده، فلا یقصر عنه.

و بالجملة فهو- رحمه اللّه- أحقّ بأن یعمل بما قرّره، و من سبر مؤلّفاته عرف شدّة إتقانه و ضبطه فی نقل الأخبار و الآثار، و رعایة القوانین المودعة فی کتب الدرایة.

و السیّد الجلیل، العالم المتبحّر النبیل، السید حسین القزوینی، قال فی المبحث الخامس من کتاب جامع الشرائع، فی بیان الاعتماد علی مؤلّفی الکتب المنتزعة منها، قال: و مصباح الشریعة المنسوب إلیه- یعنی الصادق علیه السلام- بشهادة الشارح الفاضل- یعنی الشهید الثانی رحمه اللّه- و السید ابن طاوس، و الفاضل العارف مولانا محسن القاسانی، و غیرهم، فلا وجه لتشکیک بعض المتأخّرین بعد ذلک، انتهی.

و قال العلّامة المجلسی فی البحار: و کتاب مصباح الشریعة فیه بعض ما یریب اللّبیب الماهر، و أسلوبه لا یشبه سائر کلمات الأئمّة علیهم السلام و آثارهم، و روی الشیخ فی مجالسه بعض أخباره هکذا: أخبرنا جماعة، عن أبی المفضّل الشیبانی، بإسناده عن شقیق البلخی، عمّن أخبره من أهل العلم.

و هذا یدلّ علی أنّه کان عند الشیخ- رحمه اللّه- و فی عصره، و کان یأخذ منه، و لکنّ لا یثق به کلّ الوثوق، و لم یثبت عنده کونه مرویّا عن الصادق علیه السلام، و إنّ سنده ینتهی إلی الصوفیّة، و لذا اشتمل علی کثیر من اصطلاحاتهم، و علی الروایة من مشایخهم، و من یعتمدون علیه فی روایاتهم، و اللّه یعلم، انتهی «۱».

قلت: أمّا مغایرة الأسلوب فغیر مضرّ، و سنشیر ان شاء اللّه إلی وجهه.

و أمّا قوله: و روی الشیخ بعض أخباره. إلی آخره، ثمّ فرّع علیه

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۸

وجود الکتاب عنده، و عدم اعتماده علیه، فهو فی غایة الغرابة سیّما من مثله، إذ لیس فیه إلّا حدیث واحد غیر مأخوذ عن هذا الکتاب یقینا، و نحن نذکر الخبرین حتّی یتبیّن للناظر صدق ما ادّعیناه.

ففی الباب الثامن و السبعین من المصباح و هو فی تبجیل الإخوان، بعد التصدیر بکلام الصادق علیه السلام، علی ما هو رسم الکتاب و ظهور اختتام کلامه علیه السلام: قیل لعیسی بن مریم علیه السلام: کیف أصبحت؟ قال:

«لا أملک نفع ما أرجوه، و لا أستطیع دفع ما أحذره، مأمورا بالطاعة، منهیّا عن المعصیة، فلا أری فقیرا أفقر منّی».

و قیل لأویس القرنی: کیف أصبحت؟ قال: کیف یصبح رجل إذا أصبح لا یدری أ یمسی و إذا أمسی لا یدری أ یصبح؟! قال أبو ذر- رضی اللّه عنه-: أصبحت أشکر ربی، و أشکو نفسی.

قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله: «من أصبح و همّته غیر اللّه فقد أصبح من الخاسرین المعتدین» انتهی «۱».

و فی مجالس الشیخ، فی مجلس یوم الجمعة، الثانی من رجب سنة ۴۵۷:

أخبرنا جماعة، عن أبی المفضّل، قال: حدّثنا غیاث بن مصعب بن عبدة أبو العباس الخجندی الریاطی، قال: حدّثنا محمد بن حمّاد الشّاسی «۲»، عن حاتم الأصمّ، عن شقیق بن إبراهیم البلخی، عمّن أخبره من أهل العلم، قال: قیل لعیسی بن مریم علیه السلام: کیف أصبحت یا روح اللّه؟ قال:

«أصبحت و ربّی تبارک و تعالی من فوقی، و النار أمامی، و الموت فی طلبی، لا أملک ما أرجو، و لا أطیق دفع ما أکره، فأیّ فقیر أفقر منّی؟!».

و قيل للنبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: كيف أصبحت؟ قال: «بخير من

---

(۱) مصباح الشريعة: ۴۲۹.

(۲) فى المصدر: الشاشى.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۱۹۹

رجل لم يصبح صائما، و لم يعد مريضا، و لم يشهد جنازة».

قال: و قال جابر بن عبد اللّه الأنصارى: لقيت عليّ بن أبى طالب عليه السلام ذات يوم صباحا، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «بنعمة من اللّه، و فضل من رجل لم يزر أخا، و لم يدخل على مؤمن سرورا» قلت: و ما ذلك السرور؟ قال: «يفرّج عنه كربا، أو يقضى عنه دينا، أو يكشف عنه فاقة».

قال جابر: و لقيت عليّا عليه السلام يوما، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «أصبحنا و بنا من نعم اللّه و فضله ما لا نحصيه مع كثير ما نحصيه، فما ندرى أىّ نعمة نشكر، أ جميل ما ينشر، أم قبيح ما يستر؟».

و قيل لأبى ذر- رضى اللّه عنه-: كيف أصبحت يا صاحب رسول اللّه؟

قال: أصبحت بين نعمتين، بين ذنب مستور، و ثناء من اغترّ به فهو مغرور.

و قيل للربيع بن خيثم: كيف أصبحت يا أبا يزيد؟ قال: أصبحت فى أجل منقوص، و عمل محفوظ، و الموت فى رقابنا، و النار من ورائنا، ثمّ لا ندرى ما يفعل بنا.

و قيل لأويس بن عامر القرنى: كيف أصبحت يا أبا عامر؟ قال: ما ظنّكم بمن يرحل الى الآخرة كل يوم مرحلة، لا يدرى إذا انقضى سفره، أعلى جنّة يرد أم على نار؟! قال: و قال عبد اللّه بن جعفر الطيّار: دخلت على عمّى عليّ بن أبى طالب عليه السلام صباحا، و كان مريضا، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «يا بنىّ كيف أصبح من يفنى ببقائه، و يسقم بدوائه، و يؤتى من مأمنه».

و قيل لعليّ بن الحسين عليهما السلام: كيف أصبحت يا ابن رسول اللّه؟

قال: «أصبحت مطلوبا بثمان: اللّه تعالى يطلبنى الفرائض، و النبيّ صلّى اللّه عليه و آله بالسنّة، و العيال بالقوت، و النفس بالشهوة، و الشيطان باتّباعه،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۰

و الحافظان بصدق العمل، و ملك الموت بالروح، و القبر بالجسد، فأنا بين هذه الخصال مطلوب».

و قيل لابنه محمد بن عليّ عليهما السلام: كيف أصبحت؟ قال: «أصبحنا غرقى فى النعمة، موفورين بالذنوب، يتحبّب إلينا إلهنا بالنعم، و نتمقّت إليه بالمعاصى، و نحن نفتقر إليه، و هو غنىّ عنّا».

و قيل لبكر بن عبد اللّه المزنى: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت قريبا أجلى، بعيدا أملى، سيّئا عملى، و لو كان لذنوبى ريح ما جالستمونى.

قال: و قيل لرجل من المعمّرين: كيف أصبحت؟ قال:

أصبحت لا رجلا يغدو لحاجته و لا قعيدة بيت تحسن العملا

و قيل لأبى الرجاء العطاردى، و قد بلغ عشرين و مائة سنة: كيف أصبحت؟ قال:

أصبحت لا يحمل بعضى بعضا كأنّما كان شبابى قرضا

«۱» و أنت خبير بما بين الخبرين من الطول و الاختصار، و لو كان ما فى الأوّل أطول لأمكن احتمال أن يكون الثانى مختصرا منه، و أمّا العكس فغير متصوّر، مع أنّ فى المقدار المتّفق منهما من الاختلاف ما لا يحتمل أن يكون أحدهما مأخوذا من الآخر.

ثمّ من أين علم أنّ الشيخ أخرج الخبر عنه؟ فلعلّه أخرجه من كتب بعض من ذكر فى رجال السند كحاتم الأصمّ، و شقيق البلخى، و غيرهما، و التعبير عنه عليه السلام بقوله: عمّن أخبره من أهل العلم منه كما هو الظاهر لا من الشيخ، بل هذا غير معهود منه و من غيره من المصنّفين، فإنّهم إذا أخرجوا خبرا من كتاب، ما كانوا ليغيّروا بعض ما فى سنده أو متنه، إلّا ان يقع منهم

---

(۱) أمالى الشيخ الطوسى ۲: ۲۵۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۱

سهو فيهما.

ثمّ إنّ الذى يستظهر من العلماء من التأمّل فى الكتاب، أنّ ما نسب إليه هو ما صدّر به الأبواب بقوله: قال الصادق عليه السلام، و ما فيه من الرواية و نقل الآثار من الجامع الذى كان يملى عليه، فلو أغمضنا من جميع ما ذكرنا، فالذى أخرجه الشيخ من كلام الجامع، و التعبير «عنه» بما عبّره، لا يدلّ على عدم الوثوق الذى استظهره، و لكنّ الظاهر من الشهيد فى مسكّن الفؤاد بل صريحه، كون كلّه منه عليه السلام، فلاحظ.

و قال الشيخ ابن أبى جمهور الأحسائى، فى آخر مقدّمة كتاب درر اللآلى العماديّة ما لفظه: و سأختم هذه المقدّمة بذكر أحاديث تتعلّق ببعض حقائق الدين، و شىء من حقائق العبادات، أكثر اسنادها عن الصادق الامام أبى عبد اللّه جعفر بن محمد عليهما السلام، محذوفة الأسانيد كما رؤيتها.

و اعلم أنّى قد التزمت فى هذه الأحاديث المرويّة فى هذه الخاتمة- و فى جميع الأحاديث الواردة فى الأقسام الثلاثة الآتية بعدها- أن أذكر بعض ما يتعلّق بها من الأحكام الشرعيّة، و ما استدلّ بها عليه، و كيفيّة الاستدلال بها عليها، و بعض الفروع المأخوذة منها على سبيل الاختصار، ممّا نقلته عن مشايخنا السابقين، و علمائنا الماضين- قدّس اللّه أرواحهم- ليكون الكتاب المشتمل على هذه الأحاديث المتعلّقة بالأحكام الفقهيّة تامّ النفع، مغنيا عن مطالعة غيره من الكتب، و اللّه الموفّق.

قال الصادق عليه السلام: «بحر المعرفة يدور على ثلاثة: الخوف، و الرجاء، و المحبة. إلى آخره» «۱».

ثمّ نقل كثيرا من مطالب هذا الكتاب، و فى جملة من المواضع ينقل كلامه عليه السلام بقوله: قال الصادق عليه السلام، ثمّ يشرحه بقوله: قال العارف

---

(۱) درر اللآلى ۱: ۳۹، و مصباح الشريعة: ۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۲

كذا، و لم أتحقّق أنّ المراد منه نفسه، أو شرح هذا الكتاب أحد قبله، و هذه المقدّمة طويلة نافعة، جامعة لفوائد شريفة.

و فى رياض العلماء، فى ذكر الكتب المجهولة: فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة فى الأخبار و المواعظ، كتاب معروف متداول، و قد ينسب إلى هشام ابن الحكم «۱» على ما رأيت بخطّ بعض الأفاضل، و هو خطأ. أمّا أوّلا: فلأنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة، هم متأخّرون عن هشام. و أمّا ثانيا: فلأنّه يحتوى على مضامين تنادى على أنّه ليس من مؤلّفاته، بل هو من مؤلّفات بعض الصوفيّة كما لا يخفى. لكن وصى به ابن طاوس، انتهى «۲».

و قال شيخنا الحرّ رحمه اللّه فى آخر كتاب الهداية: تتمّة، قد وصل إلينا أيضا كتب كثيرة، قد ألّفت و جمعت فى زمانهم عليهم السلام، نذكرها هاهنا، و هى ثلاثة أقسام- إلى أن قال رحمه اللّه- الثالث: ما ثبت عندنا كونه غير معتمد، فلذا لم ننقل منه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام، فانّ سنده لم يثبت، و فيه أشياء منكرة مخالفة للمتواترات، و ربّما نسب تأليفه إلى الشيخ زين الدين، و هذه النسبة باطلة لأنّه مذكور فى أمان الأخطار لابن طاوس قدس سره «۳». انتهى.

قلت: للصوفيّة مقصدان، أحدهما مقدّمة الأخرى:

الأوّل: تهذيب النفس، و تصفيتها عن الكدورات و الظلمات، و تخليتها عن الرذائل و الصفات القبيحة، و حفظها عمّا يظلمها و يفرّقها و يقسّيها، و تحليتها

---

(۱) نسخة بدل: سالم.

(۲) رياض العلماء ۶: ۴۵. و لعلّه أراد به وصيّة ابن طاوس المتقدمة فى أول التعريف بكتاب مصباح الشريعة فلاحظ.

(۳) هداية الأمة: مخطوط. الأمان: ۹۱- ۹۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۳

بالأوصاف الجميلة، و الكمالات المعنويّة، و هذا يحتاج إلى معرفة النفس و القلب إجمالا، و معرفة الصفات الحسنة و القبيحة، و مبادئها و آثارها، و ما به يتوسّل الى التطهير و التزكية، و التنوير و التحلية.

و هذا مقصد عظيم يشاركهم أهل الشرع، و كافة العلماء على اختلاف مشاربهم و آرائهم، و كيف لا يشاركون فيما وضعت العبادات و الآداب لأجله، و بعث الأنبياء لإكماله! و كفى بما فى الكتاب المجيد من الاهتمام بأمر القلب و تهذيبه، بما وصفه به من الرين و الطبع، و الغشاوة، و الكبر، و الضيق، و التحجر، و إرادة العلوّ، و الصرف، و الزيغ، و المرض، و القسوة، و الظلمة، و الغلف، و القفل، و الجهل، و العمى، و الموت، و أمثالها.

و مدحه الذين اتّصفوا بما يضادّها من الخشوع، و اللّين، و الرقّة، و العلم، و الهداية، و السلامة، و الاطمئنان، و الربط، و الحياة، و المحبّة، و الصبر، و الرضا، و التوكّل، و التقوى، و اليقين، و أمثالها شاهدا فى المقام.

و للقوم فى هذا المقصد العظيم كتب و مؤلّفات فيها مطالب حسنة نافعة، و إن أدرجوا فيها من الأكاذيب و البدع خصوصا بعض الرياضات المحرّمة ما لا يحصى، و من هنا فارقوا أهل الشرع المتمسكين بالكتاب و السنّة، و المتشبّثين بأذيال سادات الأمّة، فحصول هذا المقصد عندهم منحصر بالعمل، بتمام ما قرّروه لهم، و الاجتناب عمّا نهوا عنه، دون ما أبدعوه فى هذا المقام من الرياضات، و متابعة الشيخ و المرشد على النحو الذى عندهم، و هذا هو مراد الشهيد قدس سره فى الدروس، فى بحث المكاسب، حيث قال: و تحرم الكهانة- إلى أن قال- و تصفية النفس، أى بالطرق الغير الشرعيّة «۱».

الثانى: ما يدعون من نتيجة تهذيب النفس، و ثمرة الرياضات من المعرفة

---

(۱) الدروس ۳: ۱۶۳- ۱۶۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۴

و فوقها، من الوصول و الاتّحاد و الفناء، و مقامات لم يدّعيها نبيّ من الأنبياء و وصيّ من الأوصياء، فكيف بأتباعهم من أهل العلم و التقى! مع ما فيها ممّا لا يليق نسبته الى مقدّس حضرته جلّ و علا، و يجب تنزيهه عنه سبحانه و تعالى عمّا يقوله الظالمون.

و أمّا المقصد الثانى فحاشا أهل الشرع و الدين، فضلا عن العلماء الراسخين، أن يميلوا إليه أو يأملونه، أو يتفوّهون به، و أغلب ما ورد فى ذمّ الجماعة ناظر الى هذه الدعوى و مدّعيها.

و أمّا الأوّل فقد عرفت مشاركتهم فيه، و إن فارقوا القوم فى بعض الطرق، و حيث إنّهم بلغوا الغاية فيما القوة فى هذا المقام، و الحكمة ضالّة المؤمن حيث وجدها أخذها، ترى مشايخنا العظام، و الفقهاء الكرام كثيرا ما يراجعون إليه، و ينقلون عنه، و يشهدون بحقّيته، و يأمرون بالأخذ به، فصار ذلك سببا للطعن عليهم، و نسبتهم إلى الصوفيّة، أو ميلهم الى المتصوّفة، ظنّا منهم الملازمة بين المقصدين، و إنّ من يحضّ على تهذيب النفس، و تطهير القلب، و يستشهد فى بعض المقامات، أو تفسير بعض الآيات بكلمات بعضهم، ممّا يؤيّده

أخبار كثيرة، فهو منهم و معهم فى جميع دعاويهم.

و هذا من قصور الباع، و جمود النظر، و قلّة التدبّر فى مزايا الكتاب و السنّة.

و آل أمرهم الى أن نسبوا مثل الشيخ الجليل، ترجمان المفسّرين أبى الفتوح الرازى، و صاحب الكرامات على بن طاوس، و شيخ الفقهاء الشهيد الثانى- قدّس اللّه أرواحهم- إلى الميل الى التصوّف كما رأيناه، و هذه رزيّة جليلة، و مصيبة عظيمة لا بدّ من الاسترجاع عندها.

نعم يمكن أن يقال لهم تأدّبا لا إيرادا، إنّ فيما ورد عن أهل بيت العصمة سلام اللّه عليهم غنى و مندوحة عن الرجوع الى زبرهم و ملفّقاتهم و مواعظهم، فإنّك إن غمرت فى تيّار بحار الأخبار، لا تجد حقّا صدر منهم إلّا

و فيها ما يشير إليه، بل رأينا كثيرا من الكلمات التى تنسب إليهم، هى ممّا سرقوها من معادن الحكمة، و نسبوها إلى أنفسهم، أو مشايخهم.

قال تلميذ المفيد قدس سره، أبو يعلى الجعفرى، فى أول كتاب النزهة «۱»: إنّ عبد الملك بن مروان كتب الى الحجّاج: إذا سمعت كلمة حكمة فاعزها الى أمير المؤمنين- يعنى نفسه- فإنّه أحقّ بها، و أولى من قائلها «۲»، انتهى.

و لولا خوف الإطالة لذكرت شطرا من هذا الباب، بل قد ورد النهى عن الاستعانة بهم. فروى سبط الطبرسى فى مشكاة الأنوار، عن الباقر عليه السلام أنّه قال لجابر: «يا جابر و لا تستعن بعدوّ لنا [فى] حاجة، و لا تستطعمه، و لا تسأله شربة، أما إنّه ليخلّد فى النار، فيمرّ به المؤمن، فيقول: يا مؤمن ألست فعلت بك كذا و كذا؟ فيستحيى منه، فيستنقذه من النار» «۳».

الحجّة: هذا حال طعام الأجساد، فكيف بقوت الأرواح؟.

إذا عرفت ذلك فلنرجع الى ما فى كلمات هؤلاء المشايخ العظام فنقول:

أمّا أوّلا- فما فى البحار، و الرياض، من أنّه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة عليهم السلام، و أنّه على أسلوب الصوفيّة، و مشتمل على مصطلحاتهم «۴».

ففيه: إنّ كلماتهم عليهم السلام و عباراتهم عليهم السلام فى كشف المطالب المتعلّقة بالمعارف و الأخلاق، مختلفة بحسب الألفاظ و التأدية، و إن لم تختلف بحسب المعنى و الحقيقة، و هذا ظاهر لمن أجال الطرف فى أكناف كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، و سائر الأئمّة عليهم السلام فى هذه المقامات، و ليس لمن

---

(۱) تقدم فى صحيفة (۱۹۲) كلام حول مؤلف الكتاب فراجع.

(۲) لم نعثر على هذا الكلام فى النسخة المطبوعة من النزهة.

(۳) مشكاة الأنوار: ۹۹.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۳۲، و رياض العلماء ۶: ۴۵.

تقدّم الصادق عليه السلام من الصوفيّة، كطاوس اليمانى، و مالك بن دينار، و ثابت البنانى، و أيّوب السجستانى، و حبيب الفارسى، و صالح المرى، و أمثالهم، كتاب يعرف منه أنّ المصباح على أسلوبه، و من الجائز أن يكون الأمر بالعكس، فيكون الذين عاصروه عليه السلام منهم، أو تأخّروا عنه، سلكوا سبيله عليه السلام فى هذا المقصد، و أخذوا ضغثا من كلماته الحقّة، و مزجوها بضغث من أباطيلهم، كما هو طريقة كلّ مبدع مضلّ، و يؤيّده اتّصال جماعة منهم إليه، و الى الأئمّة من ولده، كشقيق البلخى، و معروف الكرخى، و أبى يزيد البسطامى طيفور السقّاء، كما يظهر من تراجمهم فى كتب الفريقين، فيكون ما ألّف بعده على أسلوبه و وتيرته.

ثم نقول: ليس فى هذا الكتاب من عناوين أبوابه شيء لا يوجد فى كثير من الأخبار مثله، سوى عناوين ثلاثة أبواب من أوّل الكتاب، و لكن ما شرحه و فصّله فيها كلّها ممّا عليه الكتاب و السنّة، مع أنّه يوجد فى جملة من ادعيتهم، و مناجاتهم، و خطبهم عليهم السلام من العبارات الخاصة، و الكلمات المختصّة، ما لا يوجد فى سائر كلماتهم، فارجع البصر إلى المناجاة الإنجيليّة الكبرى و الوسطى، و آخر دعاء كميل، و المناجاة الخمسة عشر، التى عدّها صاحب الوسائل فى الصحيفة الثانية من أدعية السجاد عليه السلام، و نسبها إليه من غير تردد، مع أنّه لا يوجد لها سند، و لم يحتو عليها كتاب معتمد، و ليس فى تمام المصباح ما يوجد فيها من الألفاظ الدائرة فى ألسنة القوم.

ثمّ نقول: إنّك بعد التأمّل فى ملفّقات القوم فى هذا الباب، تجد المصباح خاليا عن مصطلحاتهم الخاصّة، التى عليها تدور رحى تمويهاتهم، كلفظ العشق، و الخمر، و السكر، و الصحو، و المحو، و الفناء، و الوصل، و القطب، و الشيخ، و الطرب، و السماع، و الجذبة، و الإنيّة، و الوجد، و المشاهدة، و غير ذلك ممّا ليس فيه شيء منه.

ثمّ نقول: و فى كتبهم أيضا أخبار معروفة متداولة، لا توجد فيه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۷

و أمّا ثانيا: فما فى الأوّل من أنّه يروى فيه عن مشايخهم- أى الصوفيّة- ففيه، بعد تسليم كون ما فيه من الرواية و الحكاية، من تتمّة كلام الصادق عليه السلام- كما يظهر من الشهيد رحمه اللّه فى مسكّن الفؤاد- لا لمن كان يملى عليه فيجمعه، و يردفه بها، أنّ تمام ما فيه من حكاية أقوالهم، و الاستشهاد بكلامهم، لا يزيد على ستّة عشر موضعا «۱»، خمسة منها عن الربيع بن خثيم، و حكايتان عن أويس القرنى، و هرم بن حيّان، و هؤلاء الثلاثة من الزهّاد الثمانية الذين كانوا مع أمير المؤمنين عليه السلام.

روى الكشىّ، عن علىّ بن محمد بن قتيبة، قال: سئل أبو محمد الفضل ابن شاذان عن الزهّاد الثمانية، فقال: الربيع بن خثيم، و هرم بن حيّان، و أويس القرنى، و عامر بن عبد قيس، و كانوا مع علىّ عليه السلام و من أصحابه، و كانوا زهّادا أتقياء- إلى أن قال- و أويس القرنى مفضّل عليهم كلهم «۲».

و ثلاثة عن أبى ذر رضى اللّه عنه، و حكاية عن عبد اللّه بن مسعود، و اخرى عن أبىّ بن كعب، و حالهم غير خفىّ، و حكاية عن وهب بن منبه، و اخرى عن زيد ابن ثابت، و اخرى عن سفيان بن عيينة فى ذمّ القرّاء، و الفتيا لمن ليس من أهلها.

فإن كان المراد من قول المجلسى رحمه اللّه أنّه اشتمل على الرواية من مشايخهم، و من يعتمدون عليه فى رواياتهم، ما حكاه عن زيد بن ثابت، و سفيان فى المقامين.

فلعمرى إنّه طعن فى غير محلّ، فإنّ الاستشهاد بكلامهما فى المقامين، كالاستشهاد بمدائح الأعداء فى إثبات فضائل الخلفاء عليهم السلام، فإنّهما من رؤساء القرّاء، و أرباب الفتيا.

---

(۱) مصباح الشريعة: على التوالى ۱۰۶، ۱۷۵، ۴۴۵، ۵۰۷، ۴۳۱، ۴۸۰، ۱۸۱، ۴۳۲، ۴۶۲، ۲۴۴، ۴۶۴، ۱۸۰، ۴۹۷، ۳۷۳، ۳۵۴.

(۲) اختيار معرفة الرجال: ۳۱۳/ ۱۵۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۸

و أمّا الذين سبق ذكرهم غير وهب، فقد سبقت لهم من اللّه، و رسوله، و وصيّه صلوات اللّه عليهما و آلهما الحسنى، و إن كان فى ضعف معرفة الربيع كلام، لا يضرّ فى المقام، و فى غير واحد من أخبارهم عليهم السلام الاستشهاد بكلمات سلمان و حكمه و نصائح أبى ذرّ و موعظته، فلاحظ.

و أمّا ثالثا: فما فى الرياض من أنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة هم متأخّرون عن هشام «۱»، قد ظهر بما ذكرنا ضعفه و بطلانه، فإنّ الذين عددناهم غير سفيان متقدّمون على هشام بطبقات، و أمّا هو ففى طبقته، و هذا منه رحمه اللّه مع طول باعه عجيب.

و أمّا رابعا: فما فی الهدایة من أنّ سنده لم یثبت، ففیه إنّ المراد من السند إن کان هو المعنی المصطلح، و المراد من الثبوت هو أحد الأقسام الثلاثة منه، من الصحیح أو الحسن أو الموثّق، ففیه مع أنّه غیر معترف به، و خارج من طریقته إنّه لم یدعه أحد، و لا حاجة إلیه خصوصا علی مسلکه.

و إن کان المراد مطلق الاطمئنان بثبوته، و الوثوق بصدوره ففیه إنّه یکفی شهادة هؤلاء المشایخ العظام، الذین أشرنا إلیهم فی الوثوق به، و قد اکتفی هو بأقلّ من ذلک فی إثبات اعتبار تمام ما اعتمد علیه من الکتب، و نقل عنه.

هذا کتاب تحف العقول، للحسن بن علیّ بن شعبة، قد اکتفی بمدحه و مدح الکتاب، و نسبته إلیه فی الأمل «۲» بما فی مجالس المؤمنین «۳»، و لیس له و لا لکتابة ذکر فی مؤلّفات أصحابنا قبله، إلّا ما نقلناه عن الشیخ إبراهیم القطیفی فی رسالته، فی الفرقة الناجیة، و قد أکثر من النقل عن التحف فی الوسائل.

و مثله فی عدم الذکر و الجهالة الحسن بن أبی الحسن الدیلمی و کتبه، سیّما

---

(۱) ریاض العلماء ۶: ۴۵.

(۲) أمل الأمل ۲: ۷۴.

(۳) مجالس المؤمنین ۱: ۳۸۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۰۹

إرشاد القلوب، الذی قد أکثر من النقل عنه، و عدّه من الکتب المعتمدة، التی نقل منها، و شهد بصحّتها مؤلّفوها، و لیس له أیضا ذکر فیما وصل إلیه و إلینا من مؤلّفات أصحابنا، سوی ما نقله عنه الشیخ ابن فهد فی عدّة الداعی، فی بعض المواضع، بعنوان الحسن بن أبی الحسن الدیلمی «۱»، فمن أین عرفه، و عرف وثاقته، و عرف نسبة الکتاب إلیه و شهادته بصحّته؟ فهل هذا إلّا تهافت فی المذاق، و تناقض فی المسلک! و إن کانت المسامحة فیهما لعدم اشتمالهما علی فروع الأحکام، و اقتصارهما غالبا علی ما یتعلّق بالأخلاق و الفضائل و المواعظ، فهلّا کانت شهادة هؤلاء الأجلّة علی صحّة المصباح، کافیة فی عدّه ثالثا لهما! فإنّه أیضا مثلهما. و کذا الکلام فی صحّة نسبة کتاب الاختصاص الی المفید رحمه اللّه، و قد تسامح فیه بما لا یخفی علی الناقد البصیر.

و أمّا خامسا: فما فی الهدایة أیضا، إنّ فیه أشیاء منکرة، مخالفة للمتواترات قلت: لیته رحمه اللّه أشار الی بعضها، فإنّا لم نجد فیه ما یخالف المشهور، فضلا عن المتواتر، نعم فیه باب فی معرفة الصحابة «۲»، و ذکر فیه ما

---

(۱) عدة الداعی: ۲۳۷ و ۲۴۱ و ۲۶۹ و.

(۲) جاء فی هامش النسخة الحجریة من المستدرک ص ۳۳۲ ما نصه: «الباب فی معرفة الصحابة، قال الصادق (علیه السلام): لا تدع الیقین بالشک، و المکشوف بالخفی، و لا تحکم علی ما لم تره بما تروی عنه، قد عظم اللّه عز و جلّ أمر الغیبة، و سوء الظن بإخوانک من المؤمنین، فکیف بالجرأة علی إطلاق قول، و اعتقاد، و زور، و بهتان، فی أصحاب رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال اللّه عز و جلّ: إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِکُمْ وَ تَقُولُونَ بِأَفْوَاهِکُمْ مٰ لَیْسَ لَکُمْ بِهِ عِلْمٌ وَ تَحْسَبُونَهُ هَیِّناً وَ هُوَ عِنْدَ اللّٰهِ عَظِیمٌ و ما دمت تجد الی تحسین القول و الفعل فی غیبتک و حضرتک سبیلا، فلا تتخذ غیره، قال اللّه تعالی: وَ قُولُوا لِلنّٰاسِ حُسْناً و اعلم إنّ اللّه تبارک و تعالی اختار لنبیه صلّی اللّه علیه و آله من أصحابه طائفة أکرمهم بأجل الکرامة، و حلاهم بحلیة التأیید و النصر و الاستقامة، لصحبته علی المحبوب و المکروه، و أنطق لسان نبیه محمد صلّی اللّه علیه و آله بفضائلهم و مناقبهم و کراماتهم، و اعتقد محبتهم، و ذکر فضلهم. و أحذر مجالسة أهل البدع، فإنها تنبت فی القلب کفرا و ضلالا مبینا، و إن اشتبه علیک فضیلة بعضهم فکلهم إلی عالم الغیب، و قل: اللهم إنی محب لمن أحببته أنت و رسولک، و مبغض لمن أبغضت أنت و رسولک، لم یکلفک فوق ذلک» انتهی. و فی قوله:

من أصحابه طائفة. الی آخره، تصریح بما تقوله الإمامیة فتأمل. (منه قده).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۰

یوهم أنّ الأصل فیهم الحسن، و الفضل، و العدالة، علی طریقة أهل السنّة.

فأوّل ما یقال: إنّ هذا الباب من دسیس بعضهم فی هذا الکتاب، و یشهد له أنّه بنی علی مائة باب علی ما یظهر من النسخ، و ما لها من الفهرست، و الباب السبعون الذی یوجد فیها أنّه فی معرفة الصحابة، هو فی الفهرست فی حرمة المؤمنین، و علیه یتم الأبواب، و لیس فی الفهرست عنوان لمعرفة الصحابة، و فی النسخة جعل الباب السبعین فی معرفة الصحابة، و الحادی بعده فی حرمة المؤمنین، و الثانی و السبعین فی برّ الوالدین، ثمّ کرّر و قال: الباب الثانی و السبعون فی الموعظة، فإن جعلناه من غلط النسّاخ یزید باب علی المائة، و هو خلاف ما فی الفهرست و النسخ، و إلّا فهو أیضا من تدلیس المدسّس و یکشف عن أنّ الباب المذکور خارج عن الأصل، لاحق به، فلاحظ.

و لو سلّمنا کونه من أبوابه، فمن المحتمل أنّه علیه السلام لمّا کان فی مقام تهذیب الأخلاق، و نشر الآداب و السنن، و شرح حقیقتها و حکمتها، و قد شاع فی عصره علیه السلام من صوفیّتهم، الذین أضلّوا الناس بمموهات کلماتهم، ألحقه فی هذا المقام، و إن أرادوا بها جلب العوام، و کانوا یفتخرون بهم، و یعجبون من کلماتهم، و ینقلونها فی محافلهم و ناديهم، و یذکرونها فی زبرهم و مؤلّفاتهم، بل کان خلفاء عصرهم یشیّدون أرکانهم إطفاء لهذا النور، الذی کان من اللّه جلّ جلاله فی أهل بیت نبیّهم، و صرف القلوب التی کانت تهوی و تحنّ إلیهم، بما شاهدوا من المقامات العالیة من صفات قلوبهم عنهم علیهم السلام، أراد صلوات اللّه علیه أن یریهم أنّهم حیث ما کانوا، و أینما بلغوا بفهمهم القاصر، و فکرهم الفاتر، فهم دون رتبته و مقامه، و محتاجون الی

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۱

التوسّل بکلامه، و التمسّک بمرامه، فذکر فی مقام حال الصحابة ما یصیر سببا لاستئناسهم و ألفتهم، و رغبتهم فی النظر إلیه و التدبّر فیه، الموجب لولوج علوّ شأنه علیه السلام و عظم مقامه فی صدورهم و قلوبهم، و یهوّن علیهم مقام البصری، و الیمانی، و یصغر فی أعینهم البلخی، و البنانی.

ثمّ نقول بعد ذلک: إنّ ما فیه فی مدح الصحابة دون ما فی الصحیفة الکاملة، من الصلاة علی أتباع الرسل، قال علیه السلام: «اللهم و أصحاب محمد صلّی اللّه علیه و آله، خاصّة الذین أحسنوا الصحابة، و الذین أبلوا البلاء الحسن فی نصرة، و کانفوه «۱»، و أسرعوا إلی وفادته، و سابقوا الی دعوته، و استجابوا له حیث أسمعهم حجّة رسالته، و فارقوا (الأزواج و الأولاد فی إظهار کلمته، و قاتلوا) «۲» الآباء و الأبناء فی تثبیت نبوّته، و انتصروا به، و من کانوا منطوین علی محبّته، یرجون تجارة لن تبور فی مودّته، و الذین هجرتهم العشائر و تعلّقوا بعروته، و انتفت منهم القرابات، إذ سکنوا فی ظلّ قرابته، فلا تنس لهم اللّهم ما ترکوا لک و فیک، و أرضهم من رضوانک، و بما حاشوا «۳» الخلق علیک، و کانوا مع رسولک دعاة لک إلیک، و اشکرهم علی هجرهم فیک دیار قومهم، و خروجهم من سعة المعاش الی ضیقه، و من کثّرت فی إعزاز دینک من مظلومهم «۴».

بل مدحهم أمیر المؤمنین علیه السلام بما فوق ذلک، ففی حدیث أبی أراکة، الذی رواه جماعة من المشایخ بطرق متعدّدة، و متون مختلفة، بالزیادة و النقیصة، و هو علی لفظ السیّد فی النهج: «لقد رأیت أصحاب محمد صلّی اللّه

---

(۱) کانفوه: عاونوه، و المکانفة: المعاونة. (لسان العرب ۹: ۳۰۸.

(۲) لم ترد فی المخطوطة.

(۳) حاشوا الخلق علیک: أی جمعوا الخلق علی طاعتک. (لسان العرب ۶: ۲۰۹).

(۴) الصحیفة السجادیة الکاملة: الدعاء الرابع.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۲

علیه و آله، فما أری أحدا یشبههم، لقد کانوا یصبحون شعثا غبرا، قد باتوا سجّدا و قیاما، یراوحون بین جباههم و خدودهم، و یقفون علی مثل الجمر من ذکر معادهم، کأنّ بین أعینهم رکب المعزی من طول سجودهم، إذا ذکر اللّه هملت أعینهم حتّی تبلّ جیوبهم، مادوا کما تمید الشجر یوم الریح العاصف، خوفا من العقاب، و رجاء للثواب» «۱».

و التحقیق: أن یقال فی أمثال هذه الأخبار: إنّ أصحابه صلّی اللّه علیه و کانوا علی هذه الصفات، فمن کان ممّن لقیه صلّی اللّه علیه و آله حاویا لها کان من أصحابه، و من فقدها کان فی زمرة المنافقین، خارجا عن اسم الصحابة، کما یشهد لذلک قوله تعالی: وَ الَّذِینَ مَعَهُ أَشِدّاءُ عَلَی الْکُفّارِ «۲» الآیة، علی ما حقّق فی محلّه.

و ما فی المصباح أیضا إیماء إلی ذلک حیث قال: و اعلم أنّ اللّه تعالی اختار لنبیّه من أصحابه طائفة أکرمهم بأجلّ الکرامة، إلی آخر ما ذکره، فلاحظ «۳».

أو یقال: إنّ هذه المدائح للذین کانوا فی عصره، لا لمن بقی بعده و أحدث، و لعلّ الأصل فیهم الصحّة و السلامة، إلّا من عرف بالنفاق و الخیانة.

ففی الخصال: بالسند الصحیح، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال:

«کان أصحاب النبیّ صلّی اللّه علیه و آله اثنا عشر ألف رجل، ثمانیة آلاف رجل من المدینة، و ألفان من مکة، و ألفان من الطلقاء لم یر فیهم قدری، و لا مرجئ، و لا حروری، و لا معتزلی، و لا صاحب رأی، کانوا یبکون اللّیل و النهار، و یقولون: اقبض أرواحنا قبل أن نأکل خبز الخمیر «۴». و لعلّ فیه

---

(۱) نهج البلاغة ۱: ۱۹۰/ ۹۳.

(۲) الفتح ۴۸: ۲۹.

(۳) مصباح الشریعة: ۳۸۸.

(۴) الخصال: ۶۴۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۳

إشارة، أو دلالة علی الاحتمال الأوّل.

و فی دعائم الإسلام: عن علیّ بن الحسین، و محمد بن علیّ علیهم السلام أنّهما ذکرا وصیّة علیّ علیه السلام عند وفاته و فیها: «و أوصیکم بأصحاب محمد الذین لم یحدثوا حدثا، و لم یؤوا محدثا، و لم یمنعوا حقّا، فإنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قد أوصانا بهم، و لعن المحدث منهم، و من غیرهم» «۱».

هذا و فی رجال النجاشی: محمد بن میمون، أبو نصر الزعفرانی، عامیّ، غیر أنّه روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام نسخة، روی ذلک عبد اللّه بن أحمد ابن یعقوب بن البواب المقرئ، قال: حدّثنا محمد بن الحسین بن الحفص الخثعمی، قال: حدّثنا محمد بن عبید المحاربی، قال: حدّثنا محمد بن میمون، عن جعفر بن محمد علیهما السلام «۲».

و فیه: الفضیل بن عیاض، بصری، ثقة، عامیّ، روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام نسخة، أخبرنا علی بن أحمد، عن محمد بن الحسین، عن سعد، عن القاسم بن محمد الأصبهانی، قال: حدّثنا سلیمان بن داود، عن فضیل، بکتابه «۳».

و فیه: عبد اللّه بن أبی أویس بن مالک بن أبی عامر الأصبحی، حلیف بنی تیم بن مرّة، أبو أویس له نسخة عن جعفر بن محمد علیهما السلام، أخبرنا القاضی أبو الحسین محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبید اللّه، قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدریس الحنظلی الکسائی الرازی، قال: حدّثنا إسماعیل بن أبی أویس، قال: حدّثنی أبی أبو أویس، عن جعفر بن محمد علیهما السلام، بکتابه

«۴».

---

(۱) دعائم الإسلام ۲: ۳۵۰.

(۲) رجال النجاشی: ۳۵۵/ ۹۵۰.

(۳) رجال النجاشی: ۳۱۰/ ۸۴۷.

(۴) رجال النجاشی: ۲۲۴/ ۵۸۶.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۱۴

و فیه: سفیان بن عیینة بن أبی عمران الهلالی، کان جدّه أبو عمران عاملا من عمّال خالد القسری، له نسخة عن جعفر بن محمد علیهما السلام، أخبرنا أحمد بن علیّ، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا الحمیری.

و أخبرنا أحمد بن علیّ بن العباس، عن أحمد بن محمد بن یحیی، قال:

حدّثنا الحمیری، قال: حدّثنا محمد بن أبی عبد الرحمن، عنه «۱».

و فیه: إبراهیم بن رجاء الشیبانی أبو إسحاق، المعروف بابن أبی هراسة- و هراسة امّه- عامّی روی عن الحسین بن علیّ بن الحسین علیهما السلام، و عبد اللّه بن محمد بن عمر بن علیّ علیه السلام، و جعفر بن محمد علیهما السلام، و له عن جعفر علیه السلام نسخة، أخبرنا علیّ بن أحمد، عن محمد ابن الحسن بن الولید، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن هارون بن مسلم، عن إبراهیم «۲».

و فی فهرست الشیخ: جعفر بن بشیر البجلی ثقة جلیل القدر- إلی أن قال- و له کتاب ینسب الی جعفر بن محمد علیهما السلام، روایة علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام «۳».

فهذه ستّة نسخ منسوبة إلی الصادق علیه السلام، غیر الرسالة الأهوازیّة، و الرسالة إلی أصحابه، المرویّة فی أول روضة الکافی «۴»، فمن الجائز أن تکون إحداها المصباح، خصوصا ما نسب الی الفضیل بن عیّاض، و هو من مشاهیر الصوفیّة، و زهّادهم حقیقة، کما یظهر من توثیق النجاشی، و مدحه الشیخ بالزهد «۵».

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۹۰/ ۵۰۶.

(۲) رجال النجاشی: ۲۳/ ۳۴.

(۳) الفهرست: ۴۳/ ۱۳۱.

(۴) الکافی ۸: ۲.

(۵) رجال النجاشی: ۳۱۰/ ۸۴۷، رجال الشیخ: ۲۷۱/ ۱۸.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۱۵

و فی أمالی الصدوق قدس سره: بإسناده عن الفضیل بن عیّاض، قال سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن أشیاء من المکاسب، فنهانی عنها، و قال: «یا فضیل و اللّه لضرر هؤلاء علی هذه الأمّة أشدّ من ضرر الترک و الدیلم»، و سألته عن الورع من الناس، قال: «الذی یتورّع عن محارم اللّه، و یتجنّب هؤلاء، و إذا لم یتّق الشبهات وقع فی الحرام و هو لا یعرفه، و إذا رأی منکرا فلم ینکره و هو یقدر علیه، فقد أحبّ أن یعصی اللّه [و من أحب أن یعصی اللّه] فقد بارز اللّه بالعداوة، و من أحبّ بقاء الظالمین فقد أحبّ أن یعصی اللّه، إنّ اللّه تبارک و تعالی حمد نفسه علی هلاک الظالمین، فقال: فَقُطِعَ دابِرُ الْقَوْمِ الَّذِینَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِینَ «۱»» «۲».

و قال الأستاذ الأکبر فی التعلیقة: و فی هذه الروایة ربّما یکون إشعار بأنّ فضیلا لیس عامیّا، فتأمل. ثم ذکر خبرا من العیون فیه إشعار بعامیّته «۳».

و قد أخرج الكلينى قدس سره عنه خبرا، فى باب الحسد «۴»، و آخر فى آخر باب الإيمان و الكفر «۵»، و آخر فى باب الكفالة و الحوالة «۶».

و بالجملة فلا أستبعد أن يكون المصباح هو النسخة التى رواها الفضيل، و هو على مذاقه و مسلكه، و الذى اعتقده أنّه جمعه من ملتقطات كلماته عليه السلام، فى مجالس وعظه و نصيحته، و لو فرض فيه شىء يخالف مضمونه بعض

---

(۱) الأنعام ۶ آية ۴۵.

(۲) لم نقف على هذا الحديث فى النسخ المطبوعة من الأمالى. و رواه الشيخ الكلينى فى الكافى ۵:

۱۰۸ حديث ۱۱.

(۳) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ۲۶۱، و انظر عيون أخبار الرضا ۱: ۸۱ قطعة من حديث ۹.

(۴) الكافى ۲: ۲۳۲ حديث ۷.

(۵) الكافى ۲: ۳۳۴ حديث ۲.

(۶) لم نعثر على حديث للفضيل فى الباب المذكور. و إنّما فى الباب الذى يليه و هو باب «عمل السلطان و جوائزهم» الكافى ۵: ۱۰۸ حديث ۱۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۶

ما فى غيره، و تعذّر تأويله فهو منه على حسب مذهبه، لا من فريته و كذبه، فإنّه ينافى وثاقته.

و قد أطنبنا الكلام فى شرح حال المصباح مع قلّة ما فيه من الأحكام، حرصا على نشر المآثر الجعفريّة، و الآداب الصادقيّة، و حفظا لابن طاوس، و الشهيد، و الكفعمى- رحمهم اللّه تعالى- عن نسبة الوهم و الاشتباه إليهم، و اللّه العاصم.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۷

۴۱- صحيفة الرضا عليه السلام:

و يعبّر عنه أيضا بمسند الرضا عليه السلام، كما فى مجمع البيان «۱»، و بالرضويات كما فى كشف الغمة «۲»، و هو من الكتب المعروفة المعتمدة، الذى لا يدانيه فى الاعتبار و الاعتماد كتاب صنّف قبله، أو بعده، و هو داخل فى فهرست كتاب الوسائل، إلّا أنّ له نسخا متعدّدة، و أسانيد مختلفة، و يزيد متن بعضها على بعض، و اقتصر صاحب الوسائل على نسخة الشيخ الطبرسى قدس سره و روايته، و كأنّه لم يلتفت إلى اختلافها، أو لم يعثر على باقيها، و قد عثرنا على بعضها، و أخرجنا منها ما ليس فى نسخة الطبرسى، فرأيت إن أشير إلى الاختلاف، و أذكر الطرق، فربما وقف الناظر على خبر نقلته، أو نقل منها، و لا يوجد فى النسخة المعروفة، فلا يبادر إلى التخطئة.

و قد جمعها الفاضل الآميرزا عبد اللّه فى رياض العلماء، و نحن نسوقها بألفاظه قال:

فمن ذلك ما رأيته فى بلدة أردبيل، فى نسخة من هذه الصحيفة، و كان صدر سندها هكذا:

قال الشيخ الإمام الأجلّ العالم نور الملّة والدين، ظهير الإسلام و المسلمين، أبو أحمد أناليك العادل المروزى: قرأ علينا الشيخ القاضى الإمام الأجلّ الأعزّ الأمجد الأزهد، مفتى الشرق و الغرب، بقيّة السلف، أستاذ الخلف، صفىّ الملّة والدين، ضياء الإسلام و المسلمين، وارث الأنبياء و المرسلين أبو بكر محمود بن علىّ بن محمد السرخسى، فى المسجد الصلاحى بشاذياخ

---

(۱) مجمع البيان: لم نعثر عليه فيه.

(۲) كشف الغمة ۱: ۸۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۸

نیسابور- عمّرها اللّه- غداة یوم الخمیس، الرابع من ربیع الأوّل من شهور سنة عشر و ستمائة، قال: أخبرنا الشیخ الإمام الأجلّ السید الزاهد، ضیاء الدین حجة اللّه علی خلقه، أبو محمد الفضل بن محمد بن إبراهیم الحسینی- تغمّده اللّه بغفرانه، و أسکنه أعلی جنانه- فی شهور سنة سبع و أربعین و خمسمائة، قراءة علیه، قال: أخبرنا أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن اللبیدی، قال:

أخبرنا أبو لبید عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن لبید، قال: حدّثنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبیب- رضی اللّه عنه- سنة خمس و أربعمائة، بنیسابور فی داره، قال: حدّثنا أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حافد العباس بن حمزة- سنة سبع و ثلاثین و ثلاثمائة، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه. بن أحمد بن عامر الطائی بالبصرة، قال: حدّثنی أبی فی سنة ستین و مائتین، قال: حدّثنا علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، إمام المتّقین، و قدوة أسباط سیّد المرسلین، ممّا أورده فی مؤلّفه المعنون بصحیفة أهل البیت علیهم السلام، سنة أربع و تسعین و مائة، قال: حدّثنی أبی موسی بن جعفر علیهما السلام، قال. إلی آخره.

و بسند آخر: و بعد فیقول الفقیر إلی اللّه تعالی الکریم الغنیّ، طاهر بن محمد الراونبزی- غفر له و لوالدیه و أحسن فی الدارین إلیهما و الیه-: أخبرنی بالصحیفة المبارکة المیمونة، الموسومة بصحیفة الرضا علیه السلام- إجازة بإجازته العامّة- شیخی و مخدومی، قدوة أرباب الهدی، أسوة أصحاب التقی، بقیّة کرام الأولیاء، قطب دوائر المحقّقین، الشیخ سعد الحقّ و الملّة و الدین، یوسف بن الشیخ الکبیر، و البدر المنیر، خلف الأقطاب، الشیخ فخر الحقّ و الملّة و الدین، عبد الواحد الحموی- قدّس سرّهما، و أکثر برّهما- قال: أخبرنی إجازة شیخی و مخدومی، و عمّی و أستاذی، و من علیه فی أمور الدنیا اعتمادی، الشیخ غیاث الحقّ والدین، هبة اللّه الحموی- تغمّده اللّه بغفرانه، بالإجازة العامّة- عن سیّده و جدّه، شیخ الإسلام و المسلمین، سلطان المحدّثین، الشیخ

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۱۹

صدر الحقّ و الملّة والدین، إبراهیم الحموی- قدّس سرّه- قال: أخبرنی الشیخ السند، شرف الدین أبو الفضل أحمد بن هبة اللّه الدمشقی قراءة بها و أنا أسمع، یوم الأربعاء، الحادی عشر من ربیع الأوّل، سنة خمس و تسعین و ستمائة، بالخانقاه الشّمیاطی، قیل له: أخبرک الشیخ أبو روح عبد العزیز بن محمد الهروی، بروایته عن الشیخ أبی القاسم زاهر بن طاهر الشحامی إجازة، قال:

أخبرنا أبو علی الحسن بن أحمد السکاکی، قال: أخبرنی الإمام أبو القاسم حبیب، قال: أخبرنا أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد النیسابوری الحفید، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی بالبصرة، قال: حدّثنی أبی سنة ستین و مائتین، قال: حدّثنی الإمام علی بن موسی علیهما السلام سنة أربع و تسعین و مائة قال: حدّثنی أبی. إلی آخره.

و بسند آخر: حدّث القاضی مرشد الأزکیاء، أبو منصور عبد الرحیم بن أبی سعید المظفّر بن عبد الرحیم الحمدونی، قال: حدّثنی القاضی الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعیل الرویانی قراءة علیه، قال: أخبرنا الشیخ العالم أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن بن محمد العریضی النیسابوری- بالریّ قدم حاجّا- قال: أخبرنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبیب المفسّر «۱»، قال: أخبرنا أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس ابن حمزة، سنة تسع و ثلاثین و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد ابن عامر الطائی بالبصرة، قال: حدّثنی أبی سنة ستّین و مائتین، قال: حدّثنی علی ابن موسی الرضا علیهما السلام سنة أربع و تسعین و مائة.

و بسند آخر: أخبرنی الشیخ الفقیه أبو علی الحسن بن علی بن أبی طالب الفزاری «۲» - المعروف بخابوسة، سنة سبع و عشرین و خمسمائة- قال: أخبرنی

---

(۱) فی نسخة: المفتی.

(۲) نسخة بدل: الفزری.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۰

القاضی الزکیّ الکبیر، أبو الفضل عبد الجبّار بن الحسین بن محمد الزبربری، قال: أخبرنا الشیخ الجلیل علیّ بن أحمد بن علیّ بن أمیرک الطریقی، قال:

أخبرنا الشریف أبو علیّ الحسن بن محمد بن یحیی بن محمد بن أحمد بن عبد اللّه ابن موسی «۱» بن الحسن بن علیّ بن أبی طالب علیه السلام- نزله فی المسجد الحرام، فی قبّة الشراب، یوم الاثنین السابع و العشرین من ذی الحجّة، سنة أربع و تسعین و ثلاثمائة- قال: أخبرنا أحمد بن عبد اللّه بن حمدونة، أبو نصر البغدادی- بمرو الرود- قال: أخبرنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی- بالبصرة- قال: حدّثنی أبی- سنة ستّین و مائتین- قال: حدّثنی أبو الحسن علیّ ابن موسی الرضا علیهما السلام، قال: حدّثنی أبی. إلی آخره.

و بسند آخر: قال الشیخ الإمام الأجلّ العالم، عماد الدین، جمال الإسلام، أبو المعالی، محمد بن محمد بن الحسین المرزبانی القمی- مدّ اللّه فی عمره-: أخبرنی بهذه الصحیفة- من أوّلها إلی آخرها، و بالزیادة فی آخرها- الشیخ الإمام نجم الدین، شیخ الإسلام، أبو المعالی، الحسن بن عبد اللّه بن أحمد البزّاز، قال: أخبرنی بها الشیخ الإمام رکن الدین، علی بن الحسن بن العباس الصندلی، قال: أخبرنی أبو القاسم یعقوب بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی- بالبصرة- قال: حدّثنی أبی- فی سنة ستّین و مائتین- قال: حدّثنی علیّ بن موسی الرضا علیه السلام- سنة أربع و تسعین و مائة- قال: حدّثنی. إلی آخره.

و بسند آخر: أخبرنا الشیخ الفاضل، العالم الکامل، قطب السالکین، مؤیّد الإسلام و المسلمین، عبد العلی بن عبد الحمید «۲» بن محمد السبزواری،

---

(۱) جاء فی حاشیة المخطوطة و الحجریة: کذا و الظاهر انه هنا سقط بعض الأسامی.

(۲) هامش الحجریة نسخة بدل: عبد المجید.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۱

و هو یرویه «۱» عن الشیخ المعظم، و المفخر المکرّم، جلال الدّین محمد بن عبد اللّه القائنی، و هو یروی عن تاج الدین إبراهیم بن قصاع الطبسی الکیلکی، و هو یروی عن شیخه الکامل مولانا تاج الدین علی ترکه الکرمانی، و هو عن شیخه غیاث الدین هبة اللّه بن یوسف، عن جدّه صدر الدین إبراهیم بن محمد بن مؤید الحموی، عن ابن العساکر، عن أبی «۲» الروح الصوفی الهروی، عن زاهر بن طاهر، قال: أخبرنا أبو علی الحسن بن أحمد السکاکی، قال:

أخبرنا أبو القاسم حبیب، قال: أخبرنا محمد بن عبد اللّه بن محمّد النیسابوری، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی- بالبصرة- قال: حدّثنا أبی، قال: حدّثنی علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام- سنة أربع و تسعین و مائة «۳».

قلت: قد عثرنا «۴» علی هذه النسخة- بحمد اللّه تعالی- و فیها ما لیس فی مسند الشیخ الطبرسی قدس سره، و فی أوّلها: هذا إسنادنا فی روایة هذه الصحیفة، المنسوبة إلی حضرة الرضا علیه السلام، أخبرنی الشیخ. إلی آخره.

و یأتی فی الفائدة الثالثة، فی ذکر مشایخ عماد الدین الطبری سند آخر إلیها، ذکره فی کتابه بشارة المصطفی.

---

(۱) نسخة بدل: یروی.

(۲) نسخة بدل: ابن.

(۳) ریاض العلماء ۴: ۳۵۰.

(۴) هنا حاشیة لآغا بزرک علی نسخته هی: رأیت تلک النسخة عند صدر الدین بن الشیخ أحمد الناهضی. کتب شیخنا النوری علی ظهرها بخطه: ان هذا الاسناد غیر طریق الطبرسی، و تاریخ کتابتها سنة خمس و تسعمائة سنة ۹۰۵.

و فی النجف عند السید محمّد مفتی الشیعة نسخة بهذا السند کتبها إبراهیم بن حسن الکوهزری بخطه النسخ الجید تاریخها ۱۰۴۴ لعله من آذربیجان مثل کوهکمری.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۲

و لنذکر طریق الطبرسی قدس سره، فإنّ شیخنا الحرّ أهمل ذکرها، و کان علیه أن یذکرها، ففی نسخته: أخبرنا الشیخ الإمام العالم الراشد، أمین الدین، ثقة الإسلام، أمین الرؤساء، أبو علی الفضل بن الحسن الطبرسی- أطال اللّه بقاءه، فی یوم الخمیس غرة شهر اللّه الأصمّ رجب، سنة تسع و عشرین و خمسمائة- قال: أخبرنا الشیخ الإمام، السعید الزاهد، أبو الفتح عبد اللّه بن عبد الکریم بن هوازن القشیری- أدام اللّه عزّه، قراءة علیه، داخل القبّة التی فیها قبر الرضا علیه السلام، غرّة شهر اللّه المبارک، سنة إحدی و خمسمائة- قال: حدّثنی الشیخ الجلیل العالم، أبو الحسن علیّ بن محمد الحاتمی الزوزنی- قراءة علیه، سنة اثنتین و خمسین و أربعمائة- قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد اللّه بن محمد بن هارون الزوزنی- بها- قال: أخبرنی الشیخ أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة النیشابوری سنة سبع و فی نسخة ثلاث و ثلاثین و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد.

إلی آخر ما تقدم.

و لا یخفی أنّ من راجع کتب الصدوق، سیّما عیون أخبار الرضا علیه السلام، و أمالی المفید، و ترجمة عبد اللّه، و أبیه أحمد الطائی، و غیرها، علم أنّ هذه الصحیفة المبارکة من الأصول المشهورة، المتداولة بین الأصحاب.

ثم لنذکر ما ذکره النجاشی تبرّکا، ففیه الکفایة، قال: أحمد بن عامر بن سلیمان بن صالح بن وهب بن عامر- و هو الذی قتل مع الحسین بن علی علیهما السلام بکربلاء- ابن حسّان بن شریح بن سعد بن حارثة بن لام بن عمرو ابن طریف بن عمرو بن تمامة بن ذهل بن جذعان بن سعد بن قطرة بن طیّ، و یکنّی أحمد بن عامر أبا الجعد. قال عبد اللّه ابنه- فیما أجازنا الحسن بن أحمد ابن إبراهیم، حدّثنا أبی، قال: حدّثنا عبد اللّه قال-: ولد أبی سنة سبع و خمسین و مائة، و لقی الرضا علیه السلام سنة أربع و سبعین و مائة، و مات الرضا علیه السلام بطوس، سنة اثنتین و مائتین، یوم الثلاثاء، لثمان عشر خلون من جمادی

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۳

الاولی، و شاهدت أبا الحسن، و أبا محمد علیهما السلام، و کان أبی مؤذّنهما، و مات علیّ بن محمد علیهما السلام سنة أربع و أربعین و مائتین، و مات الحسن علیه السلام سنة ستّین و مائتین، یوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من المحرّم، و صلّی علیه المعتمد أبو عیسی بن المتوکّل.

دفع إلیّ هذه النسخة- نسخة عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائی- أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسی الجندی شیخنا رحمه اللّه- قرأتها علیه- حدّثکم أبو الفضل عبد اللّه بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبی، قال: حدّثنا الرضا علیّ بن موسی علیهما السلام، و النسخة حسنة «۱»، انتهی.

و ساق النسب فی ترجمة ابنه عبد اللّه، و زاد بعد قوله حسّان: المقتول بصفّین مع أمیر المؤمنین علیه السلام «۲».

---

(۱) رجال النجاشی ۱۰۰/ ۲۵۰.

(۲) رجال النجاشی ۲۲۹/ ۶۰۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۴

۴۲- الرسالة الذهبیة:

و یعرف بالذهبیّة، و کتاب طبّ الرضا علیه السلام.

قال فی البحار: هو من الکتب المعروفة.

و ذکر الشیخ منتجب الدین فی الفهرست: إنّ السید فضل اللّه بن علیّ الراوندی کتب علیه شرحا، سمّاه ترجمة العلوی للطبّ الرضوی «۱».

و قال ابن شهرآشوب فی المعالم، فی ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور العمی: له الملاحم و الفتن، الواحدة، الرسالة المذهّبة عن الرضا صلوات اللّه علیه فی الطبّ «۲».

و قال فی المجلّد الرابع عشر من البحار: وجدت بخطّ الشیخ الأجلّ الأفضل، العلّامة الکامل فی فنون العلوم و الأدب، مروّج الملّة و المذهب، نور الدین علیّ بن عبد العالی الکرکی- جزاه اللّه سبحانه عن الإیمان و عن أهله الجزاء السنیّ- ما هذا لفظه: الرسالة الذهبیّة فی الطبّ، التی بعث بها الإمام علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام الی المأمون العباسی، فی حفظ صحّة المزاج، و تدبیره بالأغذیة و الأشربة و الأدویة، قال إمام الأنام، غرّة وجه الإسلام، مظهر الغموض بالرؤیة اللامعة، کاشف الرموز بالجفر و الجامعة، أقضی من قضی بعد جدّه المصطفی، و أغزا من غزا بعد أبیه علیّ المرتضی، إمام الجنّ و الإنس، أبو الحسن علیّ بن موسی الرضا صلوات اللّه علیه، و علی آبائه النجباء النقباء، الکرام الأتقیاء: اعلم یا أمیر المؤمنین. إلی آخره.

و وجدت فی تألیف بعض الأفاضل بهذین السندین: قال موسی بن علیّ ابن جابر السلامی: أخبرنی الشیخ الأجلّ، العالم الأوحد، سدید الدین یحیی

---

(۱) فهرست منتخب الدین: ۱۴۴/ ۳۳۴.

(۲) معالم العلماء ۱۰۳/ ۶۸۹، بحار الأنوار ۱: ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۵

ابن محمد بن علیان الخازن- أدام اللّه توفیقه- قال: أخبرنی أبو محمد الحسن بن محمد بن جمهور.

و قال هارون بن موسی التلعکبری- رضی اللّه عنه-: حدّثنا محمد بن هشام بن سهل- رحمه اللّه- قال: حدّثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال:

حدّثنی أبی- و کان عالما بأبی الحسن علی بن موسی الرضا علیهما السلام خاصّة به، ملازما لخدمته، و کان معه حین حمل من المدینة، إلی أن سار إلی خراسان، و استشهد علیه السلام بطوس، و هو ابن تسع و أربعین سنة- قال: و کان المأمون فی نیشابور، و فی مجلسه سیّدی أبو الحسن الرضا علیه السلام، و جماعة من المتطبّبین و الفلاسفة، مثل یوحنّا بن ماسویه، و جبرئیل بن بختیشوع، و صالح ابن سلهمة «۱» الهندی، و غیرهم من منتحلی العلوم، و ذوی البحث و النظر.

فجری ذکر الطبّ و ما فیه صلاح الأجسام و قوامها، فأغرق المأمون و من بحضرته فی الکلام، و تغلغلوا فی علم ذلک، و کیف رکّب اللّه تعالی هذا الجسد، و جمیع ما فیه من هذه الأشیاء المتضادّة من الطبائع الأربع، و مضارّ الأغذیة و منافعها، و ما یلحق الأجسام من مضارّها من العلل.

قال: و أبو الحسن علیه السلام ساکت لا یتکلّم فی شیء من ذلک، فقال له المأمون: ما تقول یا أبا الحسن فی هذا الأمر الذی نحن فیه هذا الیوم، و الذی لا بدّ منه من معرفة هذه الأشیاء، و الأغذیة النافع منها و الضارّ، و تدبیر الجسد؟.

فقال أبو الحسن علیه السلام: «عندی من ذلک ما جرّبته، و عرفت صحّته بالاختبار و مرور الأیّام، مع ما وقفنی «۲» علیه من مضی من السلف، ممّا لا یسع الإنسان جهله، و لا یعذر فی ترکه، فأنا أجمع ذلک مع ما یقاربه مما یحتاج

(۱) نسخة بدل: ملهمة.

(۲) التوقیف: الاطلاع، یقال وقفته علی ذنبه: أی أطلعته علیه، و یقال: وقفته علی الکلمة توقیفا أی بینتها. (لسان العرب ۹: ۳۶۱).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۶

الی معرفته».

قال: و عاجل المأمون الخروج إلی بلخ، و تخلّف عنه أبو الحسن علیه السلام، و کتب- الیه علیه السلام- المأمون کتابا یتنجزّه ما کان ذکره، مما یحتاج الی معرفته من جهته، علی ما سمعه منه، و جرّبه من الأطعمة و الأشربة، و أخذ الأدویة، و الفصد و الحجامة، و السواک، و الحمّام، و النورة، و التدبیر فی ذلک، فکتب الیه الرضا علیه السلام کتابا، نسخته:

«بسم اللّه الرحمن الرحیم، اعتصمت باللّه، أمّا بعد فإنّه وصل إلیّ کتاب أمیر المؤمنین، فیما أمرنی من توقیفه علی ما یحتاج إلیه، ممّا جرّبته و سمعته، فی الأطعمة و الأشربة، و أخذ الأدویة، و الفصد، و الحجامة، و الحمّام، و النورة، و الباه، و غیر ذلک ممّا یدبّر استقامة أمر الجسد، و قد فسّرت له ما یحتاج إلیه، و شرحت له ما یعمل علیه، من تدبیر مطعمه و مشربه، و أخذه الدواء، و فصده، و حجامته، و باهه، و غیر ذلک، ممّا یحتاج إلیه من سیاسة جسمه، و باللّه التوفیق. اعلم أنّ اللّه عزّ و جلّ لم یبتل الجسد بداء حتی جعل له دواء. إلی آخره».

أقول: و ذکر الشیخ أبو جعفر الطوسی- قدّس اللّه روحه القدسی- فی الفهرست، فی ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور العمی البصری، له کتب منها کتاب الملاحم، و کتاب الواحدة، و کتاب صاحب الزمان علیه السلام، و له الرسالة المذهبّة عن الرضا علیه السلام، أخبرنا بروایاته کلّها- إلّا ما کان فیها من غلوّ أو تخلیط- جماعة، عن محمد بن علیّ بن الحسین، عن أبیه، عن سعد ابن عبد اللّه عن أحمد بن الحسین بن سعید، عن محمد بن جمهور.

و رواها محمد بن علیّ بن الحسین، عن محمد بن الحسن بن الولید، عن الحسن بن متیل، عن محمد بن أحمد العلوی، عن العمرکی بن علیّ، عن محمد بن جمهور «۱».

(۱) الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۷

و ذکر النجاشی أیضا طریقه إلیه هکذا: أخبرنا محمد بن علیّ الکاتب، عن محمد بن عبد اللّه، عن علیّ بن الحسین الهذلی، قال: لقیت الحسن بن محمد بن جمهور، فقال لی: حدّثنی أبی محمد بن جمهور و هو ابن مائة و عشر سنین.

و أخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن یحیی، عن سعد، عن أحمد ابن الحسین بن سعید، عن محمد بن جمهور، بجمیع کتبه «۱».

ثمّ نقل ما تقدّم عن المعالم، و فهرست ابن بابویه، و قال: فظهر أنّ هذه الرسالة کانت من المشهورات بین علمائنا، و لهم إلیها طرق و أسانید، انتهی ما فی البحار «۲».

قلت: الرسالة کما ذکره من المشهورات، و کفی فی ذلک شرح السیّد الراوندی علیها، و تصریح المحقّق الثانی بأنّها منه علیه السلام.

و أمّا تضعیف النجاشی، و ابن الغضائری، و العلّامة، و ابن طاوس، تبعا لهما لمحمد بن جمهور، فیمکن تضعیفه و لو بوجه لا یضرّ باعتبارها، و ذلک من وجوه:

الأوّل: ما ذکره النجاشی فی ترجمة ابنه، قال: الحسن بن محمد بن جمهور العمی، أبو محمد، بصریّ ثقة فی نفسه، ینسب إلی بنی العم من تمیم، یروی عن الضعفاء، و یعتمد علی المراسیل، ذکر أصحابنا ذلک و قالوا: کان أوثق من أبیه و أصلح «۳».

الثانی: إنّه یروی عن جعفر بن بشیر، کما فی الفهرست فی ترجمة أبان بن عثمان «۴»، و قد قال النجاشی فی حقّه: و کان یعرف بقفّة «۵» العلم، لأنّه کان

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۱.

(۲) البحار ۶۲: ۳۰۶- ۳۰۹.

(۳) رجال النجاشی: ۶۲/ ۱۴۴.

(۴) الفهرست: ۱۹/ ۵۲.

(۵) القفّه: وعاء من خوص شبه الزبیل (لسان العرب ۹: ۲۸۷).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۸

کثیر العلم، ثقة روی عن الثقات، و رووا عنه «۱».

الثالث: روایة الأجلّاء عنه، منهم الثقة الجلیل شیخ أصحابنا العمرکی ابن علیّ کما تقدّم، و الثقة الصدوق یعقوب بن یزید کما فی الکافی، فی باب فضل الخبز من کتاب الأطعمة «۲»، و ابنه الصالح الثقة الحسن «۳»، و شیخ الکلینی علیّ ابن محمد «۴»، فی مواضع عدیدة.

الرابع: إکثار الکلینی قدس سره فی الروایة عنه «۵»، فی کتابه الذی عهد فیه ما عهد.

الخامس: اعتماد الصدوق علیه، فی طریقه الی میمون بن مهران، کما یظهر من مشیخة الفقیه «۶».

السادس: إنّ له کتاب صاحب الزمان علیه السلام، و کتاب خروج القائم علیه السلام، قال فی التعلیقة: فما ندری ما معنی الغلوّ الذی یرمونه به و هو فی محلّه، فإنّ الغالی- الذی مرق عن الدین، و یکفّر صاحبه- لا یعتقد له علیه السلام الإمامة، و البقاء، و الخروج «۷».

السابع: ما یظهر من الشیخ من الاعتماد علی روایاته، الخالیة عن الغلوّ و التخلیط، و هذه الرسالة منها، مضافا إلی اعتماد السیّد الراوندی مع قرب عهده علیها، إذ لولاه لما تصدّی لشرحها، و لعلّه وقف علی طرق اخری لم نعثر علیها.

و من الغریب بعد ذلک، ما ذکره شیخنا الحرّ رحمه اللّه فی آخر الأمل،

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۱۹/ ۳۰۴.

(۲) الکافی ۶: ۳۰۴ حدیث ۱۳.

(۳) الکافی ۲: ۴۱۶/ ۹.

(۴) الکافی ۲: ۴۴۹/ ۴.

(۵) کثیرة، انظرها فی معجم رجال الحدیث ۱۵: ۱۷۷ رقم ۱۰۴۱۲ و ۳۶۵.

(۶) الفقیه: ۹۳ (المشیخة).

(۷) تعلیقة الوحید:.، و هذه العبارة ذکرت فی منتهی المقال: ۲۷۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۲۹

قال: و عندنا أیضا کتب لا نعرف صاحبها.

کتاب إلزام النواصب بإمامة علیّ بن أبی طالب علیه السلام.

الفقه الرضوی لا یعرف جامعه و روایته.

الطبّ الرضوی کذلک «۱».

و قال فی کتاب الهدایة: الثانی، ما لم یثبت عندنا کونه معتمدا، فلذلک لم ننقل عنه، فمن ذلک کتاب الفقه الرضوی، کتاب طبّ الرضا علیه السلام «۲»، انتهی.

و قد عرفت أنّ الشیخ صرّح فی الفهرست بأنّه لمحمد بن جمهور «۳».

و ذکر هو فی ترجمة السید فضل اللّه أنّ له شرحا علیه. فعدم نقله عنه، إن کان للجهالة کما یظهر من الأمل، فرافعها ما فی الفهرست، و معالم العلماء، و إن کان لضعف الراوی، فهو مع بعده عن مذاقه، و مخالفته لطریقته، لا یجتمع مع تصریحه فی الهدایة قبیل هذا، بأنّ توحید المفضّل من الکتب المعتمدة، و کذا الرسالة الإهلیلجیّة فلاحظ، فإنّهما أسوأ حالا فی هذا المقام منه، فما دعاه إلی التفریق، ثمّ التقدیم هذا. و رأیت للسیّد الجلیل، و العالم النبیل السیّد عبد اللّه الشبّر شرحا علی هذه الرسالة الشریفة «۴».

---

(۱) أمل الأمل ۲: ۳۶۴.

(۲) هدایة الأمة: مخطوط.

(۳) الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

(۴) راجع الذریعة ۱۳: ۳۶۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۰

۴۳- فقه الرضا علیه السلام:

وقف علیه الأصحاب فی عصر المجلسیّین، و اختلفوا فی صحّته، و اعتباره، و حجّیته غایة الاختلاف، و صار معرکة لآراء الناظرین، و إنکار المتبحّرین النقّادین: فبین من صحّحه و جعله حجّة، و من عدّه من الضعاف المفتقرة إلی جابر ذی قوة، و ثالث أخرجه من صنوف الأخبار، و أدرجه فی مؤلّفات أصحابنا الأخیار.

و لهم فی تحقیق الحقّ کلمات فی رسائل منفردة، و غیر منفردة، و نحن نلخّص ما ذکروه، و نذکر ما عندنا ممّا یؤیّده أو یشینه، فنقول للأصحاب: فیه أقوال:

الأوّل: القول بالحجیّة و الاعتماد.

ذهب إلیه العلامة المجلسی، و والده المعظم قدس سرهما.

قال الأوّل فی البحار: کتاب فقه الرضا علیه السلام، أخبرنی به السید الفاضل، المحدّث القاضی، أمیر حسین- طاب ثراه- بعد ما ورد أصفهان، قال: قد اتّفق فی بعض سنی مجاورة بیت اللّه الحرام، أن أتانی جماعة من أهل قم حاجّین، و کان معهم کتاب قدیم یوافق تأریخ عصر الرضا علیه السلام، و سمعت الوالد رحمه اللّه أنّه قال: سمعت السیّد یقول: کان علیه خطّه صلوات اللّه علیه، و کان علیه إجازات جماعة کثیرة من الفضلاء، و قال السیّد:

حصل لی العلم بتلک القرائن أنّه تألیف الإمام علیه السلام، فأخذت الکتاب، و کتبته و صحّحته، فأخذ والدی- قدّس اللّه روحه- هذا الکتاب من السیّد، و استنسخه و صحّحه، و أکثر عباراته موافق لما یذکره الصدوق أبو جعفر محمد بن بابویه فی کتاب من لا یحضره الفقیه من غیر مستند، و ما یذکره والده فی رسالته إلیه، و کثیر من الأحکام التی ذکرها أصحابنا و لا یعلم مستندها

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۱

مذکورة فیه، کما ستعرف فی أبواب العبادات، انتهی «۱».

و قال الثانی- کما فی فوائد العلّامة الطباطبائی، و مفاتیح الأصول-: من فضل اللّه علینا أنّه کان السیّد الفاضل، الثقة المحدّث، القاضی أمیر حسین- رحمه اللّه- مجاورا عند بیت اللّه الحرام سنین کثیرة، و بعد ذلک جاء الی هذا البلد- یعنی أصفهان- و لمّا تشرّفت

بخدمته و زيارته، قال: إنّي جئتكم بهدية نفيسة، و هي الفقه الرضوي، قال: لمّا كنت في مكّة المعظّمة، جاءني جماعة من أهل قم مع كتاب قديم، كتب في زمان أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، و كان في مواضع منه بخطّه صلوات اللّه و سلامه عليه، و كان على ذلك إجازات جماعة كثيرة من الفضلاء، بحيث حصل لي العلم العادي بأنّه تأليفه عليه السلام، فاستنسخت منه و قابلته مع النسخة.

ثم أعطاني الكتاب، و استنسخت منه نسخة أخذها بعض الفضلاء ليكتب عليها، و نسيت الآخذ، ثمّ جاءني [بها] بعد إتمام الشرح العربي على الفقيه، المسمّى بروضة المتّقين، و قليل من الشرح الفارسي.

ثمّ لما تفكّرت فيه ظهر لي أنّ هذا الكتاب كان عند الصدوق و أبيه، و كلّ ما ذكره عليّ بن بابويه، في رسالته إلى ابنه، فهو عبارته إلا نادرا، و كلّ ما ذكره الصدوق في هذا الكتاب بدون السند، فهو أيضا عبارته، فرأيت أن أذكر في مواضعه أنّه منه، لتندفع اعتراضات الأصحاب و شبهاتهم، و الظاهر أنّ هذا الكتاب كان موجودا عند المفيد أيضا، و كان معلوما عندهم أنّه من تأليفه عليه السلام و لذا قال الصدوق: ما افتي به، و أحكم بصحّته. و الحمد للّه ربّ العالمين، و الصلاة على محمد و آله الأقدمين، انتهى «۲».

و قال في شرحه الفارسي على الفقيه، في مسألة الحدث الأصغر في أثناء

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۱.

(۲) فوائد السيد بحر العلوم: ۱۴۷، و مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۲

غسل الجنابة، بعد ذكر ما نقل الصدوق من رسالة أبيه إليه، فيها ما ترجمته:

الظاهر أنّ عليّ بن بابويه أخذ هذه العبارات، و سائر عباراته في رسالته إلى ولده من كتاب الفقه الرضوي، بل أكثر عبارات الصدوق التي يفتي بمضمونها، و لم يسندها إلى الرواية كأنها من هذا الكتاب، و هذا الكتاب ظهر في قم، و هو عندنا.

و الثقة العدل القاضي أمير حسين- طاب ثراه- استنسخ هذا الكتاب قبل هذا بنحو من عشر سنين، و كان في عدّة مواضع منه خطّ الإمام الرضا عليه السلام، و إنّي أشرت إليه، و رسمت صورة خطه عليه السلام على ما رسمه القاضي.

و من موافقة الكتاب لكتاب الفقيه، يحصل الظنّ القويّ بأنّ عليّ بن بابويه، و محمد بن عليّ كانا عالمين بأنّ هذا الكتاب تصنيف الامام عليه السلام، و قد جعله الصدوق حجّة بينه و بين ربّه.

و لمّا وقع لي السهو عنه، لم يتّفق لي من ملاحظته الى هذا الموضع، و سأنقل منه من هنا إلى آخر الكتاب.

و قال أيضا في كتاب الحجّ، من الشرح المذكور، في شرح رواية إسحاق ابن عمّار، فيمن ذكر في أثناء السعي أنّه ترک بعض الطواف: إنّ المشهور بين الأصحاب صحّة الطواف و السعي، إذا كان المنسيّ من الطواف أقلّ من النّصف، و هو موافق لما في الفقه الرضوي، و المظنون أنّ الصدوق كان على يقين من كونه من تأليف الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام، و إنّه كان يعمل به، و إنّ القدماء منهم كان عندهم ذلك، و منهم من كان يعتمد على فتاوى الصدوق المأخوذة منه، لجلالة قدره عندهم.

ثمّ حكى عن شيخين فاضلين، صالحين ثقتين، أنّهما قالا: إنّ هذه النسخة قد اتى بها من قم إلى مكّة المشرّفة، و عليها خطوط العلماء، و إجازاتهم،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۳

و خطّ الإمام عليه السلام في عدّة مواضع، قال: و القاضي أمير حسين قد أخذ من تلك النسخة، و أتى بها إلى بلدنا، و إنّي استنسخت. نسخته من كتابه.

و العمدة في الاعتماد على هذا الكتاب: مطابقة فتاوى عليّ بن بابويه في رسالته، و فتاوى ولده الصدوق لما فيه من دون تغيير، أو تغيير

یسیر فی بعض المواضع، و من هذا الکتاب تبیّن عذر قدماء الأصحاب فیما أفتوا به.

و السید الأجلّ بحر العلوم و النهی العلّامة الطباطبائی عقد لتحقیق حاله، و قرائن اعتباره فائدة فی آخر فوائده «۱».

و العالم الفقیه النبیه، محمد بن الحسن المعروف بالفاضل الهندی- جعله بحر العلوم، ثالث المجلسیّین فی الاعتماد علیه- قال: فقد سلکه فی کتابه کشف اللّثام فی شرح قواعد الأحکام فی جملة الاخبار، و عدّه روایة عن الرضا علیه السلام، و علی ذلک جری جماعة من مشایخنا الأعلام- عطّر اللّه مراقدهم انتهی «۲».

و کذا نسبه إلیه المولی النراقی فی العوائد «۳».

و لکنّ بعض السادة من العلماء المعاصرین- أیّده اللّه- جعله من المتوقّفین، قال: و ثالثها: التوقّف فی أمره، کما یستفاد من الشیخ الفقیه الأوحد، بهاء الدین محمد الأصفهانی- الشهیر بالفاضل الهندی- حیث یعبّر عن روایاته بقوله: و روی عن الرضا علیه السلام، أو فی روایة عن الرضا علیه السلام، من غیر ان یعتمد علیها، أو یرکن إلیها، و ظاهره فی المناهج السویّة أیضا ذلک «۴».

و فیه ما لا یخفی.

و الشیخ المحدّث المحقّق البحرانی: قال المولی الجلیل النراقی فی

---

(۱) و هی الفائدة: ۴۵.

(۲) فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۵.

(۳) عوائد الأیام: ۲۵۰.

(۴) رسالة الخوانساری فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۴.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۳۴

العوائد، فی مقام ذکر من عدّه حجّة بنفسه: و منهم شیخنا یوسف البحرانی صاحب الحدائق الناضرة، و هو من المصرّین علی ذلک، و یجعله حجّة بنفسه.

و منهم شیخنا الفاضل السیّد علی الطباطبائی، صاحب ریاض المسائل شرح المختصر النافع.

و منهم الوالد الماجد المحقّق، صاحب اللوامع بردّ اللّه مضاجعهم الشریفة.

و بعض من تقدّم علیهم، کالفاضل الکاشانی شارح المفاتیح قد سلکوه فی مسلک الأخبار، و أدرجوه فی کتب أحادیث الأئمّة الأطهار، و نقلوه فی مؤلّفاتهم بطریق الروایات «۱».

و الأستاذ الأکبر البهبهانی- طاب ثراه-، قال السیّد الأجلّ السیّد حسین القزوینی، فی مقدّمات شرحه علی الشرائع، فی کلام له فی فقه الرضا علیه السلام ما لفظه: و احتمل المولی الجلیل الماهر الألمعی، مولانا محمد باقر البهبهانی- دام ظلّه العالی- أن یکون تألیفه صادرا من بعض أولاد الأئمّة علیهم السلام بأمر الرضا علیه السلام، و اعتنی به، و اعتمده غایة الاعتماد، و کذا شیخنا الجلیل الشیخ یوسف البحرانی، انتهی.

هذا، و قال الفقیه النبیل الشیخ موسی النجفی، فی شرح الرسالة فی أحکام السجود: سادس عشرها استقبال القبلة بالأصابع حال السجود، علی ما ذکره کثیر من الأصحاب. و لعلّ مستنده ما فی الفقه الرضوی، من الأمر بوضعها مستقبل القبلة، و عموم التشبیه فی خبر سماعة، فی قوله: فإنّهما یسجدان کما یسجد الوجه.

الثانی: عدم الاعتبار، لعدم کونه منه علیه السلام، و جهالة مؤلّفه.

---

(۱) عوائد الأیام: ۲۵۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۵

ذهب إليه صاحب الوسائل، و تقدم أنّه عدّه من الكتب المجهولة، و جماعة من الفقهاء، كالسيّد السند الجليل صاحب تحفة الأبرار.

و المحقّق صاحب الفصول، قال فی آخر كلامه فيه: فالتحقيق أنّه لا تعويل على الفتاوى المذكورة فيه، نعم ما فيه من الروايات فهی من الروايات المرسلة، لا يجوز التعويل على شیء ممّا اشتمل عليه، إلّا بعد الانجبار بما يصلح جابرا لها «۱». إلى آخره.

و بعض السادة الأجلّاء من العلماء المعاصرين- دام علاه- و قد كتب فی عدم حجّيته ما هو كرسالة مستقلّة «۲».

الثالث: انّه مندرج تحت الأخبار القويّة، التی يحتاج التمسّک بها الى عدم وجود معارض أقوى منها، أو انجبارها بالشهرة و نحوها، حسب اختلاف الأنظار فی مراتب القوّة الحاصلة له بملاحظة القرائن التی ذكروها، من الشدّة الى ما يقرّب الاطمئنان بصدوره، و الضعف الى حدّ يدخله فی سلک الضعفاء.

قال السيّد السند فی المفاتيح: و فی الاعتماد عليه بمجرّده إشكال، لعدم ثبوت كونه من مولانا الرضا عليه السلام بطريق صحيح، و لكن لا بأس بأن تعدّ رواياته من الروايات القويّة، التی ينجبر قصورها بنحو الشهرة، الى أن شرح أسباب قوّته، و قال: و لكن فی بلوغه درجة الحجّية إشكال، و لكن لا أقلّ من عدّه قويّا، و عليه يمكن جعله مرجّحا لأحد الخبرين المتعارضين على الآخر «۳».

و فی الفوائد، بعد إثبات اندراجه فی جملة الأخبار و الأحاديث: و أمّا الكلام فی حجّيته و عدمها، فهذا أمر يختلف باختلاف المذاهب، و المسالک و الآراء، فی الحجّة من الأخبار الآحاد.

---

(۱) الفصول الغروية: ۳۱۳.

(۲) الخوانساری فی رسالة تحقيق حال فقه الرضا عليه السلام.

(۳) مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۶

فإنّ منهم من يقول باختصاص الحجّيّة بالأسانيد من الأخبار الصحاح، أو مع الحسان و الموثّقات، و لا شكّ أنّ ذلک ليس منها لعدم ثبوت الكتاب من الإمام، من جهة العلم و اليقين، و لا بالنقل المتصل بالثقات المحدّثين.

و منهم من يقول باختصاص الحجّيّة بأخبار الكتب الأربعة الدائرة، و هذا أيضا كسابقه.

و منهم من يقول بحجّيّة كل خبر مظنون الصدق أو الصدور، و بعبارة أخرى كلّ خبر مفيد للظنّ، و اللازم على ذلک ملاحظة ما نقلنا من الشواهد و الأمارات، فإن حصل له منه الظنّ فليقل بحجّيّته، و إلّا فلا.

و منهم من يقول بحجّيّة كلّ خبر غير معلوم الكذب، أو مظنونه، و لا شكّ أنّ هذا الكتاب منه، فيكون حجّة معمولا به، انتهى «۱».

و ظاهر شيخنا الأعظم المحقّق الأنصاری- قدّس اللّه روحه- فی مصنّفاته الشريفة، و سلوكه مع الرضوی أنّه يراه من الأخبار القويّة، و يتمسّک به حيث يتمسّک بها.

الرابع: انّه بعينه رسالة علیّ بن بابويه الى ولده الصدوق، و هو المعروف بشرائعه.

قال الآميرزا عبد اللّه الأفندی، فی الفصل الخامس من القسم الأوّل، من رياضة: و أمّا الفقه الرضوی، فقد مرّ فی ترجمة السيّد أمير حسين، الحقّ انه بعينه كتاب الرسالة المعروفة لعلیّ بن موسى بن بابويه القمی إلى ولده الصدوق محمد بن علیّ، و انّ الاشتباه قد نشأ من اشتراک اسم الرضا عليه السلام معه، فی كونهما أبا الحسن علیّ بن موسى، فتأمل «۲».

و قال فی ترجمة السيّد، بعد نقل ما فی أوّل البحار: ثمّ إنّه قد يقال: إنّ

---

(۱) فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فی مظانها.

(۲) ریاض العلماء ۶: ۴۳.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۳۷

هذا الکتاب بعینه رسالة علیّ بن بابویه الی ولده الشیخ الصدوق، و انتسابه الی الرضا علیه السلام غلط نشأ من اشتراک اسمه و اسم والده، فظنّ أنّه لعلیّ ابن موسی الرضا علیه السلام، حتی لقّب تلک الرسالة بفقه الرضا علیه السلام، و کان الأستاذ العلّامة- قدّس سرّه- یمیل الی ذلک، و قد یؤیّد ذلک بعد توافقهما فی کثیر من المسائل، باشتماله علی غریب من المسائل، و من ذلک توقیت وقت قضاء غسل الجمعة من الجمعة (إلی الجمعة) «۱» و هو تمام أیّام الأسبوع الأخری، و المرویّ المشهور هو اختصاصه بیوم السبت، و نحو ذلک من المطالب، لکن لو لم یشتبه الحال علی هذا السیّد، لتمّ له الدست «۲»، و ثبت ما اختاره الأستاذ الاستناد- سلّمه اللّه تعالی- انتهی «۳».

و مراده بالأستاذ: العلّامة العالم المدقّق، النحریر الخبیر، الآمیرزا محمد ابن الحسن الشیروانی الشهیر بملا میرزا، و بالأستاذ الاستناد: العلّامة المجلسی رحمه اللّه و لا یخفی أنّ هذا الاحتمال بمکان من الضعف، کما تأتی الإشارة إلی أسبابه ان شاء اللّه تعالی.

و الظاهر أنّ هذا منه قبل اطّلاعه علی النسخة، التی کانت عند السیّد علی خان، شارح الصحیفة، کما سنذکره ان شاء اللّه، و ظاهره هنا، و ما ذکره فی ترجمة ناصر خسرو هو الأوّل کما سیأتی.

و قال السیّد الجلیل، السیّد حسین القزوینی فی شرح الشرائع: کان الوالد العلّامة یرجّح کونه رسالة والد الصدوق، محتملا کون عنوان الکتاب أوّلا هکذا: یقول عبد اللّه علیّ بن موسی، و زید لفظ «الرضا» بعد ذلک من النسّاخ، لانصراف المطلق الی الفرد الکامل الشائع المتعارف.

و هذا کلام جیّد، لکن یبعّده بعض ما اتّفق فی تضاعیف هذا الکتاب،

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة.

(۲) أی نال ما کان یروم. (انظر المعجم الوسیط ۱: ۲۸۳).

(۳) ریاض العلماء ۲: ۳۰، و انظر: بحار الأنوار ۱: ۱۱.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۳۸

انتهی «۱».

و ملخّص هذه الأقوال: إنّ هذا الکتاب للرضا علیه السلام تألیفا، أو إملاء، أم لا؟ و علی الثانی هل هو داخل فی جملة الأخبار القویّة أو الضعاف، أو لا؟ و علی الثانی هل یعرف مؤلّفه أم لا؟ ذهب الی کلّ واحد منها ذاهب، علی حسب اختلافهم فی الکثرة و القلّة، و الذی أعتقده أنّ إملاء بعض الکتاب منه علیه السلام، و الباقی لأحمد بن محمد بن عیسی الأشعری، و هو داخل فی نوادره.

و للسیّد السند المحقّق، السیّد محسن الأعرجی الکاظمی کلام فیه یؤیّد ما اعتقدنا، و إن لم یکن للوجه الذی دعانا إلیه، قال رحمه اللّه فی شرح مقدّمات الحدائق، عند تعرّض صاحبه للفقه الرضوی ما لفظه: و أمّا الکتاب الشریف، المشرّف بهذه النسبة العلیا، فالذی یقضی به التصفّح و الاستقراء أنّه لبعض أصحابه علیه السلام، یحکی فی الغالب کلامه علیه السلام و یجعله هو الأصل، حتی کأنّه علیه السلام هو المتکلّم الحاکی، فیقول: قال أبی، و ربّما حکی عن غیره من الأصحاب مثل صفوان، و یونس، و ابن أبی عمیر، و غیرهم، و یقول بهذا الاعتبار: قال العالم علیه السلام، و یعنیه علیه السلام.

و أمّا أنّ جمعه له فبمکان من البعد، فکیف کان فأقصاه أن یکون و جادة، و أین هو من الروایة! و کذا الحال فیما نقله المجلسی فی البحار، من الکتب القدیمة التی ظفر بها، فإنّ أقصاه الوجادة، و لیس من الروایة فی شیء، و إنّما یصلح مؤیّدا، انتهی «۲».

و فی بعض ما ذکره تأمّل یأتی وجهه.

و کیف کان فلیس فی المقام إجماع و لا شهرة، و لو ادّعاها أحد فهی غیر نافعة، فإنّ المستند هی القرائن التی ذکروها، و ضعّفها المنکرون.

---

(۱) شرح الشرائع: مخطوط.

(۲) شرح مقدمات الحدائق: مخطوط.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۳۹

فالمهمّ فی المقام شرح تلک القرائن، ثمّ شرح ما یضعّفها، فنقول، معتصما باللّه تعالی، و رسوله، و خلفائه علیهم السلام: إنّ ما یمکن أن یقال أو قیل للأوّلین وجوه:

الأوّل: إنّ السیّد الثقة، الفاضل القاضی أمیر حسین، أخبر بأنّ هذا الکتاب له علیه السلام، و أخبره بذلک أیضا ثقتان عدلان من أهل قم و هذا خبر صحیح، داخل فی عموم ما دلّ علی حجیة خبر العدل، و قد أشار إلی ذلک العلّامة الطباطبائی فی فوائده، قال رحمه اللّه: و نحن نروی عن هذا السیّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روایته، و اتّضحت لدیه درایته، بطرقنا المتکثّرة من شیخنا العلّامة المجلسی- طاب ثراه- عن والده المقدّس المجلسی- قدّس سرّه- و قد دخل فی ذلک هذا الکتاب- و هو کتاب الفقه الرضوی- حیث ثبت بروایة الثقات عنه، کونه عنده من قول الرضا علیه السلام، و هو ثقة و قد أخبر بشیء ممکن، و ادّعی العلم فیصدق، و یعضده حکایة الثقة المجلسی رحمه اللّه فیما تقدّم من کلامه، عن الشیخین الذین مدحهما و وثّقهما، ما یطابق تلک الدعوی و یصدّقها، انتهی «۱».

قلت: أمّا بناء علی طریقة المشهور بین المتأخّرین عن العلّامة، فی معنی الصحیح من الأحادیث، فلا نقض فی المقدّمات المذکورة، التی لازمها دخول أخبار السیّد فیها، إلّا ما یتوهّم من عدم کون مستند علمه- بأن الکتاب المذکور منه علیه السلام- الأمور الحسّیة، کالسماع منه علیه السلام، أو ممّن یتّصل سنده بوصفه المعتبر فی المقام إلیه علیه السلام، و غیره من أنواع التحمّل، و إنّما هو الحدس الناشئ عن ملاحظة الخطوط المنسوبة إلیه، التی کانت علی هوامش الکتاب المعهود، و الإجازات التی کانت علیها من الأفاضل، و علیه فلا یشمله أدلّة حجّیّة الخبر الصحیح، لاختصاصها علی ما حقّق فی محلّه بالطائفة

---

(۱) فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴۰

الاولی، و لذا أنکروا حجّیة الإجماع المنقول علی من ادّعی دخوله فیها، بناء علی أنّ الذی یدّعیه جزما بخبر عن المعصوم جزما ناشئا عن الحدس.

و یمکن رفعه بأنّ المتیقّن من الخارج، هو ما لم یکن له مبادئ محسوسة، و أمور حسّیة یلزم من العلم بها، العلم بالمخبر عنه الغیر المحسوس. و لذا لم یعدّوا الإخبار عن الشجاعة، و السخاء، و العدالة، بناء علی تفسیرها بالملکة من الاخبار الحدسیّة، بل و جمیع الصفات النفسانیّة حسنة کانت، أو قبیحة.

و کذا الأخبار عن الولادة، و النسب، و أمثالها، ممّا یکون الإخبار عن نفس المخبر عنه بالحدس، و إنّما کان سبب علمه ما سمعه أو رآه، و علی ذلک فلا بأس بعدّ الخبر المذکور من قبیل الأخبار المذکورة، و یشهد لذلک أنّهم کثیرا ما یعتمدون فی نقل الفتاوی علی کتب الأصحاب، و یرتّبون علیها آثارها من غیر أن یعلم استناد الموجود منها عنده الی صاحبه، إلّا بأمور حدسیّة، کذکر هذا الکتاب فی ترجمته، و مطابقة ما نقل عنه بما وجده فیه، أو وجود خطّ بعض العلماء علی هوامشه، أو إجازاتهم فی آخره أو ظهره، و غیر ذلک من الأمارات التی أغلبها حدسیّة، و لا یقتصرون فی النقل علی الکتب المعروفة، التی تلقّاها الأصحاب خلفا عن السلف

بالقراءة، و السماع، و المناولة، كجملة من كتب الشيخ الطوسى، و الفاضلين، و أضرابهم، و هذا من الوضوح بمكان لا يحتاج الى نقل الشواهد، و ذكر الأمثال، نعم ليس بناؤهم على الاعتماد على كلّ امارة و قرينة، بل على ما يوجب للناظر القطع، أو الاطمئنان التامّ، و الوثوق المعتد به، و إن كان تمامها أو بعضها حدسيّة.

و أمّا على ما نراه من عدم انحصار الحجّية من الأخبار فى الصحيح المصطلح، بل دليل الحجّية يشمله و كلّ خبر حصل من الأمارات الداخليّة أو الخارجيّة الوثوق بصدوره، و الاطمئنان بوروده، و لعلّه هو الصحيح عند القدماء، فالأمر سهل كما لا يخفى.

ثم نقول: و من الممكن أن يكون الثقتان الصالحان، اللذان أتيا بالكتاب

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴۱

من قم إلى مكّة المشرّفة، تلقّياه عن آبائهما يدا بيد، إلى الإمام عليه السلام، فيخرج بذلك عن حدود الأخبار الحدسيّة، و هذا أمر غير عزيز.

هذا ابن شهرآشوب ذكر فى مناقبه: إنّ العهد الذى كتبه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله لحىّ سلمان بكازرون، موجود فيه إلى هذا العصر، و يعملون به «۱».

و ذكر القطب الراوندى فى دعواته: إنّ المكتوب الذى كتبه مولانا الرضا عليه السلام لجمّاله، الذى حمله إلى طوس لمّا استدعاه منه ليتبرّك به،- و كان من أهل كرمند «۲» - هو موجود إلى الآن. و نقل رحمه اللّه ما فى المكتوب «۳»، و هو خبر شريف، و لعلّ الجماعة، لضنّتهم به ما أفشوه، خوفا من خروجه من أيديهم، خصوصا من أهل قم فإنّهم الذين سلبوا دعبل، و أخذوا جبّة الرضا عليه السلام منه قهرا، للتبرّك و الاستشفاء بها، فكيف لو اطّلعوا على مثل هذا الكتاب، الذى عليه خطّه عليه السلام فى جملة من المواضع!؟

ثمّ إنّ خطّه عليه السلام أيضا فى ذلك العصر لم يكن بذلك العزيز، الذى لا يعرفه أحد، و قد كان بأيدى الناس كتاب اللّه المجيد بخطّه عليه السلام، و هو موجود الآن فى خزانة كتبه الشريفة، فمن الممكن أنّهم عرفوا أنّه خطّه عليه السلام لمعرفتهم بخطّه عليه السلام، و اللّه العالم.

الثانى: إنّ الفاضل الخبير، الآميرزا عبد اللّه الأصفهانى قال فى رياض العلماء: السيّد السند الفاضل، صدر الدين على خان المدنى، ثمّ الهندى الحسينى الحسنى، ابن الأمير نظام الدين أميرزا أحمد بن محمد معصوم «۴» ابن

---

(۱) المناقب لابن شهرآشوب ۱: ۱۱۱.

(۲) كذا، و لعل الصحيح كرند، إذ لم نعثر على كرمند، و لا گرمند علما للمكان فى المعاجم الفارسية و غيرها.

(۳) الدعوات المطبوع خال منه و كذا النوادر.

(۴) فى المخطوطة و الحجرية: محمد بن معصوم، و الظاهر كون الابن زيادة، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴۲

السيّد نظام الدين أحمد بن إبراهيم بن سلام اللّه بن عماد الدين مسعود بن صدر الدين محمد بن السيّد الأمير غياث الدين منصور بن الأمير صدر الدين محمد الشيرازى- الى أن قال- هو ابن إبراهيم بن محمد بن إسحاق بن علىّ بن عربشاه بن أمير أنبه بن أميرى بن الحسن بن الحسين بن علىّ بن زيد الاعثم ابن علىّ بن محمد بن علىّ أبى الحسن نقيب نصيبين ابن جعفر بن أحمد السكين بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ ابن أبى طالب عليهم السلام.

الى أن قال: ثمّ اعلم أنّ أحمد السكين، و قد يقال أحمد بن السكين، هذا الذى قد كان فى عهد مولانا الرضا صلوات اللّه عليه، و كان مقرّبا عنده فى الغاية، و قد كتب الرضا عليه السلام لأجله كتاب فقه الرضا عليه السلام، و هذا الكتاب بخطّ الرضا عليه السلام موجود فى الطائف بمكّة المعظّمة، فى جملة كتب السيّد على خان المذكور، التى قد بقيت فى بلاد مكّة، و هذه النسخة بالخطّ الكوفى، و

تاریخها سنة مائتین من الهجرة، و علیها إجازات العلماء و خطوطهم، و قد ذکر الأمیر غیاث الدین- المذکور نفسه- أیضا فی بعض إجازاته بخطّه هذه النسخة، ثمّ أجاز هذا الکتاب لبعض الأفاضل، و تلک الإجازة بخطّه أیضا، موجودة فی جملة کتب السیّد علی خان، عند أولاده بشیراز، انتهی «۱».

و فیما ذکره فوائد:

الاولی: إنّ هذه النسخة التی صرّح بأنّها کانت بخطّه علیه السلام، غیر النسخة التی کانت فی قم، کما لا یخفی.

الثانیة: إنّها أیضا کانت معلّمة بإجازات العلماء و خطوطهم، و لیس فی علمائنا من القدیم الی الآن من هو أعرف بأحوال العلماء و خطوطهم، من

---

(۱) ریاض العلماء ۳: ۳۶۳.

الفاضل المذکور، فتراه یذکر فی أکثر التراجم أنّه رأی کتابه الفلانی، و إجازته لفلان، فی البلد الفلانی، عند فلان، و یصف خطّه بالجودة أو الرداءة، فما کان یخفی علیه حال المجیز و خطّه.

و الثالثة: إنّ النسخة کانت عند جدّه الأعلی، الأمیر غیاث الدین منصور، الذی یعبّر عنه بغوث العلماء، و غیاث الحکماء، صاحب التصانیف المعروفة المتداولة، المعاصر للمحقّق الثانی- رحمه اللّه- المتوفّی سنة ثمان و أربعین و تسعمائة.

فقول بعض السادة من العلماء المعاصرین: إنّ أوّل من ذهب الی ذلک- أی فی کون الکتاب من تألیفه- و أصرّ فی ترویجه، رجل فاضل محدّث، کان یقال له: القاضی أمیر حسین، و هو الذی أظهر أمر هذا الکتاب، و جاء به من مکّة المشرّفة الی أصبهان، فی عصر الفاضلین المجلسیّین، و أراهما إیّاه، و قبل ذلک لم یوجد منه عین و لا أثر، بین محقّقی أصحابنا، انتهی «۱».

ناشئ من عدم الاطّلاع، و قلّة التجسس، و هذا غیر غریب، إنّما الغریب أنّ أخاه السید الجلیل، صاحب روضات الجنّات- طاب ثراه- الذی هو من المنکرین- حتّی قال فی ترجمة السیّد الکرکی الآتی ذکره: إن المجلسی الأوّل هو الباعث علی إیقاظ هذه الفتنة النائمة «۲». إلی آخره- نقل العبارة السابقة عن الریاض کما نقلناه، و لم یزد فی ردّه، إلّا أن قال: و هو غریب.

و لعمری لو کان له سبیل إلی ردّه، بتکذیب صاحب الریاض، أو غیاث الحکماء لفعل.

ثمّ لا یخفی أنّ أحمد السکین المذکور، داخل فی سلسلة الأسانید، فقال السیّد الفاضل المذکور: السید علی خان فیما جمعه من أخبار المسلسلة بالآباء:

---

(۱) رسالة فی تحقیق فقه الرضا (علیه السلام): ۳.

(۲) روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

حدّثنی والدی السیّد الأجلّ أحمد نظام الدین، عن والده السیّد الجلیل محمد معصوم، عن شیخه المحقّق المولی محمّد أمین الأسترابادی، عن شیخه طراز المحدّثین المیرزا محمد الأسترابادی، عن السیّد أبی محمد محسن، قال: حدّثنی أبی علیّ شرف الآباء، عن أبیه منصور غیاث الدین أستاذ البشر، عن أبیه محمد صدر الحقیقة «۱»، عن أبیه إبراهیم شرف الملّة، عن أبیه محمّد صدر الدین، عن أبیه إسحاق عزّ الدین، عن أبیه علیّ ضیاء الدین، عن أبیه عربشاه زین الدین، عن أبیه أبی الحسن أمیران به نجیب الدین، عن أبیه أمیری خطیر الدین، عن أبیه أبی علیّ الحسن جمال الدین، عن أبیه أبی جعفر الحسین العزیزی، عن أبیه أبی سعید علیّ، عن أبیه أبی إبراهیم زید الأعشم، عن أبیه أبی شجاع علیّ، عن أبیه أبی عبد اللّه محمد، عن أبیه علیّ، عن أبیه أبی عبد اللّه جعفر، عن أبیه أحمد

السکین، عن أبیه جعفر، عن أبیه السیّد محمد المحروق، عن أبیه أبی جعفر محمد، عن أبیه زید الشهید، عن أبیه علیّ زین العابدین علیه السلام، عن أبیه الحسین سیّد الشهداء علیه السلام، عن أبیه أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام، قال: «سمعت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یقول، و قد سئل بأیّ لغة خاطبک ربّک لیلة المعراج، قال: خاطبنی بلسان علیّ علیه السلام» الخبر «۲».

ثمّ شرح الحدیث، و ساق تمام خمسة «۳» أحادیث مسلسلة بالآباء، بسبعة

---

(۱) نسخة بدل: الدین.

(۲) ورد فی هامش الطبعة الحجریة ما نصه: تمامه: فألهمنی أن قلت: یا ربّ خاطبتنی أم علی؟ فقال: یا أحمد أنا شیء لیس کالأشیاء، لا- اقاس بالناس، و لا أوصف بالشبهات، خلقتک من نوری، و خلقت علیا من نورک، اطّلعت علی سرائر قلبک، فلم أجد فی قلبک أحبّ من علیّ بن أبی طالب، فخاطبتک بلسانه کیما یطمئن قلبک. (منه قده).

(۳) جاء فی حاشیة المخطوطة: اختصاص السید الجلیل السید علی خان شارح الصحیفة بمزیة خمسة أحادیث مسلسلة بالآباء بسبعة و عشرین أبا و هو من خصائصه و لیس فی أخبار الخاصة و لا العامة له نظیر فطوبی له.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۴۵

و عشرین أبا، و هو من خصائصه، و لیس فی أخبار الخاصّة، و لا العامّة، له نظیر.

إذا عرفت ذلک، فاسمع لما نتلوه علیک، من کلام العلّامة الطباطبائی قدس سره فی فوائده، قال: و قد اتّفق لی فی سنّی مجاورتی المشهد المقدّس الرضویّ، علی مشرّفه سلام اللّه العلیّ، إنّی وجدت فی نسخة من هذا الکتاب، من الکتب الموقوفة علی الخزانة الرضویّة، أنّ الإمام علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، صنّف هذا الکتاب لمحمد بن السکین، و إنّ أصل النسخة وجدت فی مکّة المشرّفة، بخطّ الإمام علیه السلام، و کان بالخطّ الکوفی، فنقله المولی المحدّث الآمیرزا محمد- و کان صاحب الرجال- الی الخطّ المعروف، و محمد بن السکین فی رجال الحدیث رجل واحد، و هو محمد بن السکین بن عمّار النخعی الجمّال، ثقة له کتاب، روی أبوه، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قاله النجاشی فی کتابه «۱». و فیه، و فی الفهرست «۲»: إن الطریق إلیه إبراهیم بن سلیمان، و هو إبراهیم بن سلیمان بن عبد اللّه بن حیّان.

و الطبقة تلائم کونه من أصحاب الرضا علیه السلام. قیل: و روی عنه ابن أبی عمیر، و هو من أصحاب الرضا علیه السلام و الجواد علیه السلام، فیکون محمد بن سکّین من کبار أصحاب الرضا علیه السلام، و هذا النقل و إن لم نجده لأحد من المعتبرین، إلّا أنّه تلوح علیه آثار الصدق فیصلح لتأیید ما تقدّم، انتهی «۳».

و أنت بعد التأمّل فی کلام صاحب الریاض، و ما نقله- طاب ثراه- عن

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۶۱/ ۹۶۹.

(۲) الفهرست: ۱۵۱/ ۶۴۴.

(۳) فوائد السید بحر العلوم: ۱۵۰.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۴۶

النسخة الرضویّة، لا تکاد تشکّ أنّ هذه النسخة الرضویّة استنسخت من النسخة التی کانت عند شارح الصحیفة، و آبائه الأجلّاء الکرام. و الظاهر بل المقطوع أنّ محمدا تصحیف أحمد، إما ممّن نقلها من الخطّ الکوفی إلی العربی، أو من الناسخ، و علیه فما تکلّفه من تحصیل وثاقته، و ملاءمة طبقته، فی غیر محلّه. و أمّا أحمد السکین، فهو فی طبقته علیه السلام، لأنّ بینه و بین السجّاد علیه السلام ثلاثة من الآباء، بعدد ما بینهما علیهما السلام منها.

و عندی مجموعة شریفة، فیها الإیضاح، و الخلاصة، و ابن داود، و الفهرست، و معالم العلماء، و المنتخب، و جملة من الإجازات کانت لبعض العلماء، من أولاد الأمیر سلام اللّه، المذکور فی آباء السید المذکور، و جملة منها بخطّه و قد صحّحها، و علیها حواش منه، و فی آخرها إجازة له من بعض العلماء، و مدحه فیها بقوله: و قد استجاز من الفقیر الحقیر: السیّد السند، الحسیب النسیب النقیب، ذو المجدین، و صاحب الرئاستین، خیرة نجل سیّد المرسلین، صلّی اللّه علیه و آله و علیهم أجمعین، و خلاصة سلالة أمیر المؤمنین علیه السلام، الأمیر معین الدین محمد بن المغفور المبرور شاه أبو تراب بن أمیر سلام اللّه. إلی آخره.

و فی ظهر الإجازة کتب الأمیر معین الدین المذکور نسبه بخطه، و ساقه کما ذکرنا، إلّا أنّه قال: معین الدین محمد بن عماد الدین محمود- الشهیر بأبی تراب- الی آخره، و بالغ فی مدح أحمد السکین، و لم یتعرّض لمدح غیره، قال:

زید الأعشم بن علیّ بن محمد بن علی بن جعفر بن قدوة المتّقین، برهان ذوی الیقین، الشاهر سیفه فی نصر الدین، أبی جعفر أحمد السکّین، إلی أخره.

و تاریخ الإجازة المذکورة سنة ۹۹۴.

و فی ریاض العلماء، فی ترجمة شارح الصحیفة، بعد أن ساق نسبه کما تقدّم، قال فی الحاشیة: و یظهر من طیّ بعض المواضع نسبه، کما رأیته بخطّ

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴۷

بعض «۱» أفاضل هذه السلسلة المبارکة، و کان تأریخ ذلک الخطّ سنة ۹۸۲ «۲»، هکذا: و هو الأمیر معین الدین محمد بن محمود، و ساق الی قوله: علیّ بن جعفر ابن قدوة المتّقین، برهان ذوی الیقین، نصیر الدین أبی جعفر أحمد السکین.

إلی آخره «۳».

و نقل فی إجازات البحار صورة لخط إجازة الأمیر صدر الدین محمد بن الأمیر غیاث الدین منصور الحسینی الشیرازی الدشتکی «۴»، للسید الفاضل علیّ بن القاسم الحسینی الیزدی، و هی إجازة لطیفة حسنة، و فیها بعد ذکر سنده المعنعن بالآباء کما تقدّم، قال: ثمّ إنّ أحمد السکین جدّی صحب الإمام الرضا علیه السلام، من لدن کان بالمدینة إلی أن اشخص تلقاء خراسان، عشر سنین، فأخذ منه العلم، و إجازته علیه السلام عندی، فأحمد یروی عن الإمام الرضا علیه السلام، عن آبائه، عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و هذا الإسناد أیضا ممّا انفرد به لا یشرکنی فیه أحد، و قد خصّنی اللّه تعالی بذلک، و الحمد للّه «۵».

و من جمیع ذلک ظهر أنّ أمارات الوثوق و الاعتماد بهذه النسخة المکّیة أزید من النسخة القمیّة، فلاحظ و تأمّل.

الثالث: ما فی فوائد العلّامة المذکور، قال: و ممّا یؤیده و یؤکّده، أنّ الشیخ الجلیل منتجب الدین، و هو الشیخ أبو الحسن علیّ بن عبد اللّه بن الحسن ابن الحسین بن الحسن بن الحسین بن علیّ بن بابویه القمیّ، قال فی رجاله الموضوع لذکر العلماء المتأخّرین عن الشیخ الطوسی قدس سره- ما هذا لفظه:

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة.

(۲) فی المخطوطة: سنة ۹۸۳.

(۳) ریاض العلماء ۳: ۳۶۴.

(۴) فی المخطوطة: الأشتکی.

(۵) بحار الأنوار ۱۰۸: ۱۲۴- ۱۲۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۴۸

السید الجلیل محمد بن أحمد بن محمد الحسینی، صاحب کتاب الرضا علیه السلام، فاضل، ثقة. کذا فی عدّة نسخ مصحّحة من رجال

المنتجب «۱». و فی کتاب أمل الآمل، نقلا عنه «۲».

و الظاهر أنّ المراد بکتاب الرضا علیه السلام هو هذا الکتاب، و أمّا الرسالة المذهّبة، المعروفة بالذهبیّة، و طبّ الرضا علیه السلام، فهی عدّة أوراق فی الطبّ، صنّفها الرضا علیه السلام للمأمون و إرادتها من هذه العبارة فی غایة البعد، و المراد بکونه صاحب کتاب الرضا علیه السلام، وجود نسخة الأصل عنده، أو انتهاء إجازة الکتاب إلیه، لا أنّه روی هذا الکتاب عنه بلا واسطة، أو أنّه صنّفه له، فإنّه من العلماء المتأخّرین، الذین لم یدرکوا أعصار الأئمّة علیهم السلام، فهذا بناء ما عندی، و بناء من قبلی فی هذا الکتاب، انتهی «۳».

و ردّه فی الفصول بقوله: و أمّا ما ذکره البعض فی محمد بن أحمد، من أنّه صاحب کتاب الرضا علیه السلام فلا دلالة فیه علی أنّ إجازة هذا الکتاب منتهیة إلیه، لجواز أن یکون المراد به بعض رسائله علیه السلام، ممّا رواه الصدوق فی العیون، و لو سلم أنّ المراد به الکتاب المذکور، فلا دلالة فی کونه صاحبه علی إنّه کان یرویه بطریق معتبر لجواز أن یکون واجدا له، أو راویا بطریق غیر معتبر، انتهی «۴».

و قال بعض العلماء المعاصرین، بعد ذکر کلام السید فی جملة القرائن ما لفظه: و امّا ما مرّ من أنّ الشیخ منتجب الدین. الی

---

(۱) فهرست منتجب الدین ۱۷۱/ ۴۱۲.

(۲) أمل الآمل ۲: ۲۴۲/ ۷۱۴.

(۳) فوائد السید بحر العلوم: ۱۵۰.

(۴) الفصول الغرویة: ۳۱۳.

آخره، فلا یظهر منه غیر أنّ له مصنّفا له تعلّق بمولانا الرضا علیه السلام، کعیون اخبار الرضا علیه السلام، و صحیفة الرضا علیه السلام، التی رواها (الطبرسی، و فیها أخبار جمیلة، کما أنّ الظاهر من قولهم فلان صاحب کذا أنّه مصنّفه) «۱» مع أنّه یحتمل قویّا أن یکون المراد بالرضا معناه اللغوی، فإنّه کثیرا ما یسمّی المصنّفون کتبهم بنظائر ذلک، لکنّه لا یخلو عن تأمّل، فما ذکره بعضهم من أنّ کونه صاحب کتاب الرضا علیه السلام، باعتبار أنّه ممّن وجدت عنده نسخته، أو انتهت إلیه إجازة الکتاب، ففی غایة البعد، انتهی.

قلت: و فیهما مواقع للنظر:

أمّا أوّلا: فإنّ السید- رحمه اللّه- لم یتمسّک بکلام المنتجب دلیلا علی. فیردّ بإبداء الاحتمالات المذکورة فیه، و إنّما ذکره تأییدا و أمارة علی ما هو المرسوم عند المشایخ، فی أمثال هذا المقام، من ذکر القرائن و الأمارات التی تورث الوثوق و الاطمئنان من تراکمها، و إن تطرّق فی کلّ واحدة احتمال یضعّف الظنّ الحاصل منها، و لا یکترثون به بعد وجود ما یحصل بانضمامه قوّته، و علیه مدار الظنون الرجالیّة فی مقام التعدیل، و المدح، و الجرح، و تمییز المشترکات، و تشخیص الطبقات، مع إمکان إبداء جملة من الاحتمالات فی آحاد ما ساقوه من الامارات، و القرائن.

و أمّا ثانیا: فلأنّ الظاهر من الکلام المذکور، مع قطع النظر عن کلّ شبهة، أنّ للرضا علیه السلام کتابا و السید المذکور صاحبه، و توصیف الرجل بأنّه صاحب کتاب الغیر، لا یکون إلّا بما ذکره رحمه اللّه من وجود نسخة الأصل عنده، و عدم وجودها عند غیره، أو انتهاء السند إلیه، و کلّ ما ذکراه خلاف الظاهر.

و أمّا ثالثا: فما ذکره من جواز کونه بعض رسائله. الی آخره، ففیه إنّه لیس

---

(۱) ما بین قوسین لم یرد فی المخطوطة.

فی العیون ممّا أخرج مفردا، إلّا الأخبار المنثورة، التی أخذها من صحیفة الرضا علیه السلام، و قد مرّ فی حالها ما یمکن به القطع بکونه غیر مراد هنا.

و أمّا رابعا: فما ذکره السیّد المعاصر- سلّمه اللّه- بقوله: فلا یظهر منه غیر أنّ له مصنّفا له تعلّق، إلی آخره، کلام صدر من غیر تأمّل، فإنّه لیس فی المنتجب أنّ له کذا و کذا، کما هو رسمه فی سائر التراجم، و إنّما قال: محمد بن أحمد بن محمد الحسینی، صاحب کتاب الرضا علیه السلام «۱»، و لا دلالة له علی أنّه مؤلّفه، و إلّا لقال: له کتاب الرضا علیه السلام.

نعم قد یعبّرون عن المؤلّف بالصاحب إذا اشتهر الکتاب، و أرادوا تشخیص صاحبه، إذ لیس له معرّف غیره، لا- فی کتاب لم یکن معروفا عندهم، و لا فی مقام أضافوا الکتاب الی الغیر الظاهر کونه من تألیفه، أو إملائه، ثمّ إنّ ما قوّاه من الاحتمال، ثمّ تأمّل فیه کان حریّا بأن یمحا من الرسالة، خصوصا فی مقام ردّ من هو فوق ما یحوم الخیال حوله من الجلالة.

و أمّا خامسا: فما فی الأوّل من أنّه لا دلالة فی کونه صاحبه علی أنّه یرویه، الی آخره، ففیه إنّ کلام السید الأجلّ، خال عن دعواه، و تسلیم کون الکتاب له علیه السلام رواه عنه علیه السلام السید المتقدّم، و لو بطریق غیر معتبر کاف للتأیید، و التقویة، و حصول الظنّ بکون الموجود له علیه السلام، و هذا هو ما ادّعاه. مع أنّ بعد فرض التسلیم، و ظهور کلام صاحب المنتجب، فی معهودیّة وجود کتاب له علیه السلام یصیر السیّد و مشایخه من مشایخ الإجازة، و للأصحاب فیها کلام معروف من أنّهم لا یحتاجون إلی التزکیة و التوثیق، أو کون الرجل من مشایخ الإجازة من أمارات الوثاقة، أو تفصیل بین المشایخ لیس هنا مقام ذکره، فراجع.

الرابع: ما ذکره السیّد المحدّث، السیّد نعمة اللّه الجزائری، فی المطلب

---

(۱) فهرست منتجب الدین: ۱۷۱/ ۴۱۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۵۱

السادس من مطالب مقدّمات شرح التهذیب، قال فی جملة کلام له: و کم قد رأینا جماعة من العلماء، ردّوا علی الفاضلین بعض فتاویهما بعدم الدلیل، فرأینا دلائل تلک الفتاوی فی غیر الأصول الأربعة، خصوصا کتاب الفقه الرضوی، الذی اتی به من بلاد الهند فی هذه الأعصار إلی أصفهان، و هو الآن فی خزانة شیخنا المجلسی- أدام اللّه أیّامه- فإنّه قد اشتمل علی مدارک کثیرة للأحکام، و قد خلت منها هذه الأصول الأربعة و غیرها، انتهی.

و ظاهره أنّ هذه نسخة اخری غیر التی کانت فی قم، و هذا ممّا یؤیّد الوثوق و الاطمئنان.

و اعترض السیّد العالم المعاصر، فقال: و أیضا فإنّ الظاهر أنّ مرجع کلّ ما حکاه المولی الفاضل المجلسی، عن الشیخین المذکورین، و ما قاله السیّد الفاضل الجزائری، و ما نبّه علیه سیّدنا بحر العلوم، إلی النسخة التی ظفر علیها القاضی أمیر حسین بمکّة المشرّفة، و کأنّها ظهرت فی قم، و ذهب بها بعض أهلها إلی جانب البیت المعظّم و الهند، ثم انتشر المنتسخ منها بأصبهان، و المشهد المقدّس الرضوی.

إلی أن قال: و أیضا لو کانت النسخة التی أشار إلیها المحدّث الجزائری، و ذکر أنّها فی خزانة المولی المجلسی- رحمه اللّه- غیر ما جاء السیّد المتقدّم بها إلیه، لکان المولی المذکور أولی بأن یذکر ذلک فی مقدّمات بحاره، حیث تصدّی لتنقیحه و تأییده، و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلک فی البحار، و لم نقتصر علی المقدّمات خاصّة، و لم نجد لذلک عینا و لا أثرا، و لا یخفی أنّ المولی المجلسی- رحمه اللّه- قد ذکر جملة ممّا ظفر علیه فی أواخر عمره، فی المجلّد الأخیر من البحار، و نحن کلّ ما تأمّلناه لم نجد ذلک فیه أیضا، انتهی «۱».

قلت: استظهار اتّحاد النسخ الثلاث ممّا یکذّبه الوجدان:

---

(۱) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۲۹.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۵۲

أمّا أوّلا: فلأنّ النسخة المكّيّة كانت عند السيّد على خان بالطائف، و كانت عند جدّه الأعلى مير غياث الدين، كما صرّح به صاحب الرياض، و كانت داخلة فی مرويّاته، و الظاهر أنّها وصلت إليه بالوراثة، و لا أستبعد أن يكون السيّد محمد- الذی ذكر فی المنتجب أنّه كان صاحب الرضا عليه السلام- من هذه السلسلة الشريفة، فإنّه أيضا كان حسينيّا كشارح الصحيفة، و كان عالمها فی عصره، المناسب لكون النسخة عنده، و اللّه العالم.

و أمّا النسخة القميّة فجاء بها الحجّاج من قم إلى مكّة، و لو كان بدل بلد قم شيراز لكان للاستظهار وجه.

و أمّا ثانيا: فلأنّ المكّيّة كانت بخطّه عليه السلام، و القميّة بخطّ غيره، و قد رسم فی بعض مواضعها بخطّه عليه السلام، كما صرّح به التقیّ المجلسی- رحمه اللّه-.

و أمّا ثالثا: فلمّا مرّ من أنّه كان فی المكّيّة مرسوما، إنّه عليه السلام كتبه لأحمد السكين المقرّب عنده، و لو كان فی القميّة ذلك، لأشار إليه مولانا التقیّ فی شرح الفقيه، لشدّة حرصه على نقل كلّ ما كان له ربط و تعلّق بالكتاب، و لذكر تأريخه، و إنّه كان بالخطّ الكوفی، كما ذكر فی المكّيّة.

و أمّا رابعا: فلأنّ السيّد الجزائری كان تلميذ العلّامة المجلسی- رحمه اللّه-، و صرّح سبطه السيّد عبد اللّه- شارح النخبة- فی إجازته الكبيرة، فی طیّ أحوال جدّه: أنّه أحلّه منه محلّ الولد البارّ من الوالد المشفق الرؤوف، و التزمه بضع سنين لا يفارقه ليلا و لا نهارا. إلى آخره «۱».

أ تراه يخفى عليه ما كتبه أستاذه فی أوّل البحار، و قبله والده فی موضعين من شرح الفقيه، من حال هذه النسخة فيعرض عنه، و يذكر النسخة التی جاؤوا بها من الهند، و هی فرعها، أو فرع فرعها، و يترك ذكر ما شهد مشايخه

---

(۱) الإجازة الكبيرة للسيد عبد اللّه الجزائری: ۱۶.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۵۳

بأنّه ينتهی الى الأصل بواسطة واحدة!؟ هذا بعيد فی الغاية.

و أمّا خامسا: فلأنّ عدم ذكر المجلسی له فی المقدّمات، لعدم عثوره عليها فی وقت تأليف المجلّد الأوّل، و لم يكن كتاب آخر يحتاج إلى الذكر و التثبّت، و إنّما هی هی، مع اختلاف ينبئ عن عدم اتّحاد أصلهما، و لم يعهد من المجلسی- رحمه اللّه- الإشارة إلى اختلاف النسخ، مع أنّه كان عنده من الكتب نسخ مختلفة بالزيادة و النقصان و غيرها، من كتاب و أصل، و لم يتعرّض له فی المقدّمات، و إنّما أشار إليه فی محلّه.

و أمّا سادسا: فقوله: و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلك، و لم نقتصر على المقدّمات خاصّة الى آخره، فإنّه- سلّمه اللّه- لو استقصى النظر ما صدر عنه ما ذكر، و نحن نذكر ما صرّح به فی البحار، الكاشف عن بطلان الاستظهار.

قال- رحمه اللّه- فی المجلد الحادی و العشرين من البحار، و هو كتاب الحجّ و الجهاد، بعد ما فرغ من أبواب أعمال الحجّ، و فرّق ما فی النسخة المشهورة من الرضوی فی الأبواب المناسبة له، قال: باب سياق مناسك الحج، أقول: وجدت فی بعض نسخ الفقه الرضوی فصولا فی بيان أفعال الحجّ و أحكامه، و لم يكن فيما وصل إلينا من النسخة المصحّحة، التی أوردنا ذكرها فی صدر الكتاب، فأوردناه فی باب مفرد، ليتميّز عمّا فرّقناه على الأبواب.

فصل: إذا أردت الخروج الى الحجّ، الى آخره، انتهى «۱».

و لا يخفى على الناظر البصير أنّ هذه النسخة هی النسخة الهنديّة، و لو فرض أنّها أخذت من المكّيّة، و صارت الثلاثة اثنتان، لكان

کافیا فی بطلان استظهار الاتّحاد.

و قال فی أوائل مجلّد المزار: وجدت فی بعض نسخ الفقه الرضوی علی من نسب إلیه السلام: روی عن موسی بن جعفر علیهما السلام أنّه قال:

---

(۱) بحار الأنوار ۹۹: ۳۳۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۵۴

«یستحب إذا قدم المدینة، مدینة الرسول صلّی اللّه علیه و آله» «۱»، الی آخر ما تقدّم فی أبواب المزار من کتاب الحج، و لا یوجد فی النسخ المعروفة، و إنّما هو موجود فی النسخة الأخری فی الباب المذکور، فلاحظ.

و أمّا سابعا: فقوله: و لا یخفی أنّ المولی المجلسی- رحمه اللّه- الی آخره، غریب، فإنّه- رحمه اللّه- کلّما عثر علیه من الکتب فی طول تألیف البحار، استدرکه فی المقدّمات، و لذا اختلفت المقدّمات بالزیادة و النقصان، و شرحنا ذلک فی رسالتنا الموسومة بالفیض القدسی فی أحواله، و لم یذکر فی المجلّد الأخیر من ذلک قلیلا و لا کثیرا، نعم أورد فیه کتابا کتبه إلیه بعض تلامیذه، فیه فهرست الکتب التی ینبغی أن تلحق بالبحار، و هذه الکتب جملة منها موجودة فی مقدّمات البحار، و نسی- رحمه اللّه- أن ینقل منها، أو نقل منها قلیلا، و جملة کانت عنده ثمّ ألحقها، و اخری عند غیره من فضلاء عصره، و کیف کان فلم یقتصر فیه علی ما عثر علیه فی آخر عمره.

و قد عرفت الجواب عن وجه عدم ذکر النسخة الهندیّة فیه.

الخامس: ما فی ریاض العلماء، و تذکرة الشعراء، فی ترجمة ناصر خسرو، الحکیم الشاعر المعروف، المدّعی انتهاء نسبه إلی الرضا علیه السلام، هکذا: ناصر بن خسرو بن حارث بن علیّ بن حسن بن محمد بن علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام- المرمی بالتسنّن، و الزیدیّة، و الزندقة، و الإسماعیلیّة، و الإلحاد- الأصفهانی البلخی، قال فی رسالته التی ألّفها فی شرح حاله، من أوّل عمره الی أیّام وفاته، من کیفیّة تحصیله، و ریاضاته، و وزارته، و غیر ذلک، قال ما حاصل ترجمته: و من حدّ سبعة عشر سنة من عمری إلی خمسة عشر سنة أخری اشتغلت بعلم الفقه، و التفسیر، و معرفة الناسخ و المنسوخ، و وجوه القراءات، و الجامع الکبیر، و السیر الکبیر، الذی صنّفه

---

(۱) بحار الأنوار ۱۰۰: ۱۵۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۵۵

الامام الأعلم، الزکیّ الأقدم، محمد بن الحسن الشیبانی الحنفی، و کتاب الشامل، الذی صنّفه جدّی علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، أخذته مصاحبا لنفسی، و وجدت التفاوت بینهما- یعنی تصنیف الامام علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، و تصنیف محمد الشیبانی- و قرأت نسخا کثیرة من کتب الفقه، و الأخبار المتداولة، انتهی.

قال فی الریاض- بعد نقل تمام الرسالة- ثمّ أقول: مراده من الکتاب الشامل- الذی نسبه نفسه إلی جدّه الرضا علیه السلام- علی الظاهر فی الفقه، لیس إلّا کتاب الفقه الرضوی المشهور کما قیل «۱».

قلت: لیس الغرض من نقل کلام الناصر، الذی لا حظّ له فی الدین الاعتماد علی کلامه، و الاستناد بنقله، فإنّه بمعزل عن ذلک، و إنّما الغرض مجرّد ذکر هذا الکتاب فی تلک الأعصار، و وجوده فی کلام بعید عن الحمل علی الکذب و الافتراء، و کانت وفاة ناصر سنة ثمان و عشرین و أربعمائة.

السادس: إنّ هذا الکتاب إمّا للإمام علیه السلام تألیفا أو إملاء، أو موضوع اختلقه بعض الواضعین، و لا ثالث لهما، فإن بطل الثانی

تعيّن الأوّل.

بيان ذلک: إنّ فيه ما لا ينبغى صدوره إلّا من الحجج عليهم السلام، و ما هو كالصريح فى أنّه منه عليه السلام، و هو أمور:

الأوّل: ما فى أول الكتاب، ففيه: يقول عبد اللّه علىّ بن موسى الرضا عليه السلام: أمّا بعد.، إلى آخره.

الثانى: ما فى أواخره: ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت، الى آخره «۲».

الثالث: ما فى باب الخمس: و قال جلّ و علا: وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِى الْقُرْبىٰ «۳» إلى آخر الآية، فتطوّل علينا

---

(۱) رياض العلماء- القسم الثانى: ۲۶۸.

(۲) فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۲.

(۳) الأنفال ۸: ۴۱.

بذلک، امتنانا منه و رحمة، إلى آخره «۱».

الرابع: ما فى باب النوادر: أروى عن العالم عليه السلام، أنّ رجلا سأله فقال: يا ابن رسول اللّه علّمنى ما يجمع لى خير الدنيا و الآخرة، و لا تطوّل علىّ، فقال عليه السلام: «لا تغضب».

و أروى أنّ رجلا سأله عمّا يجمع به خير الدنيا و الآخرة، قال: لا تكذب.

و سألنى رجل عن ذلک، فقلت: خالف نفسک «۲».

الخامس: فى باب الأغسال: ليلة تسعة عشر من شهر رمضان، هى التى ضرب فيها جدّنا أمير المؤمنين عليه السلام «۳».

السادس: فى كتاب الزكاة: روى عن أبى العالم عليه السلام فى تقديم الزكاة و تأخيرها أربعة أشهر أو ستة أشهر «۴».

السابع: فى باب الربا، و العينة: روى حديث اللؤلؤة، ثمّ قال: و قد أمرنى أبى، ففعلت «۵».

الثامن: فى كتاب الحجّ: و قال أبى: إنّ أسماء بنت عميس، إلى آخره «۶».

و فيه: و ليس الموقف هو الجبل، و كان أبى يقف حيث يبيت «۷».

و فيه: أبى، عن جدّى، عن أبيه (عليه السلام) قال: «رأيت علىّ بن الحسين عليهما السلام يمشى و لا يرمل». «۸».

---

(۱) فقه الرضا (عليه السلام): ۲۹۳.

(۲) فقه الرضا (عليه السلام): ۳۹۰.

(۳) فقه الرضا (عليه السلام): ۸۳.

(۴) فقه الرضا (عليه السلام): ۱۹۷.

(۵) فقه الرضا (عليه السلام): ۲۵۸.

(۶) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۲ من الطبعة الحجرية.

(۷) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۲ من الطبعة الحجرية.

(۸) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۳ من الطبعة الحجرية.

و فيه: و قال أبى (عليه السلام): «من قبّل امرأته قبل طواف النساء» إلى آخره «۱».

و ساق بعده أحكاما كثيرة.

و فيه: أبى (عليه السلام) و كان بالخروج إلى مكّة: «إيّاكم و الأطعمة التى يجعل فيها الزعفران» إلى آخره «۲».

و فيه: قال أبى: رجل أفاض من عرفات، إلى آخره، و ذكر بعده أحكاما مصدّرة بقوله: قال أبى (عليه السلام) «۳».

و فيه: أبى العالم عليه السلام، أنا سمعته يقول عند غروب الشمس: «اللّهمّ أعتق رقبتى من النار» «۴».

التاسع: فى باب غسل الميّت: و أروى أنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام لمّا مات، قال أبو جعفر عليه السلام: «لقد كنت أكره أن أنظر الى عورتك فى حياتك، فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك» فأدخل يده و غسل جسده، ثمّ دعا بأمّ ولد له، فأدخلت يدها فغسلت مراقة و عورته، و كذلك فعلت أنا بأبى «۵».

قال فى الفوائد: و ظاهر أنّه لولا هو المعصوم، الذى فعله حجّة، لم تكن فائدة فى قوله، بل ذكره بعد نقل فعل أبى جعفر عليه السلام بأبيه أوّل شاهد على أنّه أيضا من أقرانه، و أمثاله «۶».

العاشر: فى باب الصوم: و أمّا صوم السفر و المرض، فإنّ العامّة اختلفت فى ذلك، فقال قوم: يصوم، و قال قوم: لا يصوم- إلى أن قال- و نحن نفطر فى

---

(۱) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

(۲) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

(۳) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

(۴) فقه الرضا (عليه السلام): ۷۴ من الطبعة الحجرية.

(۵) فقه الرضا (عليه السلام): ۱۸۸.

(۶) فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فيه.

الحالتين جميعا «۱».

فإنّ قوله: و نحن نفطر، دالّ على أنّه ممّن هو قوله حجّة.

الحادى عشر: فى باب البدع و الرئاسة: أروى أنّه قرئ بين يدى العالم عليه السلام قوله تعالى: لٰا تُدْرِكُهُ الْأَبْصٰارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصٰارَ «۲» فقال:

إنّما عنى أبصار القلوب، و هى الأوهام، فقال تعالى: لا تدرك الأوهام كيفيّته، و هو يدرك كلّ و هم، و أمّا عيون البشر فلا تلحقه، لأنّه لا يحدّ و لا يوصف، هذا ما نحن عليه كلّنا «۳».

الثانى عشر: فى باب حديث النفس: و أروى إنّ اللّه تبارك و تعالى أسقط عن المؤمن ما لا يعلم، و ما لا يتعمّد، و النسيان، و السهو، و الغلط، و ما استكره عليه، و ما اتّقى فيه، و ما لا يطيق «۴». أقول: ذلك خطّه عليه السلام.

إلى غير ذلك ممّا هو صريح فى كونه للرضا عليه السلام، أو للإمام الحجّة، أو ظاهر فيه، و أمّا ما فيه ممّا يدلّ صريحا على أنّه من أصحاب الكاظم عليه السلام و الراوى عنه فكثير، سنشير إليه إن شاء اللّه تعالى، فى ردّ من زعم أنّه بعينه رسالة والد الصدوق إليه، و نوضّح أنّ العالم من ألقاب الكاظم عليه السلام فى ألسنة المحدّثين و الرّواة، قبل وقوع الغيبة الصغرى، و فيها، و بعدها.

هذا و قد تصدّى صاحب الفصول لإسقاط دلالة العبائر المذكورة على المطلوب، فقال: و قوله فى أوّل الكتاب: يقول علىّ بن موسى الرضا عليه السلام: أمّا بعد، الى آخر الحديث غير صريح فيما ظنّ، لجواز أن يكون مؤلّف

---

(۱) فقه الرضا (علیه السلام): ۲۰۲.

(۲) الأنعام ۶: ۱۰۳.

(۳) فقه الرضا (علیه السلام): ۳۸۴.

(۴) فقه الرضا (علیه السلام): ۳۸۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۵۹

الکتاب قد سمع الحدیث المذکور منه (علیه السلام)، أو وجده بخطّه علیه السلام فنقله عنه، محافظا علی کلمة «أمّا بعد» الموجودة فی کلامه علیه السلام لمناسبتها لأوّل الکتاب، و لا یلزم التدلیس، لذکره بعد ذلک ما یصلح قرینة علی عدوله بعد ذلک الحدیث الی نقل أحادیث أخر، بقوله: و یروی عن بعض العلماء، و قوله بعد ذلک: و أروی، و نحو ذلک، مما یدلّ علی أنّ الإسناد المذکور مقصور علی الحدیث الأوّل.

و قوله: ضرب جدّنا یحتمل أن یکون من تتمّة قول أبی عبد اللّه علیه السلام المتقدّم ذکره، و لو سلّم کونه من کلام المؤلّف، فاللازم منه کونه علویّا لا إماما.

و قوله: روی أبی «۱» عن أبی عبد اللّه علیه السلام. لا دلالة علی کونه موسی ابن جعفر علیهما السلام، إذ لا تختصّ الروایة عنه به.

و قوله: أروی عن أبی العالم یحتمل أن یکون بزیادة الیاء من أبی، أو بحذف (عن) عن العالم، و مثل هذا التصحیف غیر بعید فیما تتّحد فیه النسخة، و یحتمل أیضا حمل الأب، أو العالم علی خلاف ظاهره.

و حدیث اللؤلؤة غیر واضح فیما ذکر، لأنّه قال بعد ذکره: و روی فی خبر آخر بمثله: لا بأس، و قد أمرنی أبی ففعلت مثل هذا. و لا یبعد أن یکون قوله:

و قد أمرنی أبی، من تتمّة الروایة، مع أنّه لا بعد فی تعویل راو علی قول أبیه، کما یشهد به تعویل الصدوق علی رسالة أبیه إلیه.

و ممّا مرّ یظهر ضعف الاستشهاد بقوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البیت.

و قوله: فتطوّل یمکن أن یکون من تتمّة الروایة السابقة علیه، و لیس فی سوق العبارة ما ینافیه، و ان یکون من کلام صاحب الکتاب فلا یدلّ إلّا علی

---

(۱) لم ترد فی المخطوطة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۰

کونه هاشمیّا، لتحقّق التطوّل و الامتنان فی حقّه أیضا، بالنسبة الی ما یستحقّه من الخمس، مع احتمال أن یکون التطوّل، و الامتنان باعتبار الأمر بالإعطاء أیضا، فلا یدلّ علی ذلک أیضا، انتهی «۱».

و أنت خبیر بأنّ کلّ ما ارتکبه من المحامل خلاف الظاهر، لا یصار إلیه إلّا بعد لزوم رفع الید عنه بقرائن ذکرها المنکرون، فلو تمّت فلا مناص عمّا ذکره أو مثّله، و إلّا فلا بدّ من التمسّک بظاهره المؤیّد بما مرّ من الشواهد، مع أنّه ترک ذکر الوجه لما هو أصرح فی الدلالة ممّا ذکره، کما لا یخفی علی من تأمّل فیما نقلناه عنه، بل لا سبیل الی ارتکاب بعض ما ارتکبه، کاحتمال أن یکون قوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البیت، من تتمّة الروایة السابقة، و لا یخفی أنّ الروایة السابقة من أخبار باب الآداب و آخرها و هی هکذا: و أحسن مجاورة من جاورک، فإنّ اللّه تبارک و تعالی یسألک عن الجار، و قد نروی عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: «إنّ اللّه تبارک و تعالی أوصانی فی الجار حتّی ظننت أنّه یرث»، و باللّه التوفیق.

و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البیت باب دعاء الوتر، و ما یقال فیه: لا إله إلّا اللّه الحلیم الکریم، إلی آخره «۲».

فقوله (علیه السلام): و باللّه التوفیق علامة إتمام الباب السابق، و نظیره کثیر فی أبواب الکتاب، بل و جعله من تتمّة الروایة السابقة

لازمه نسبة هذا الكلام الى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و لا يخفى ما فيها من الحزازة، بل و يلزم أن يكون قوله: باب دعاء الوتر، الى آخره مستهجنا.

و ظنّى أنّ قوله: و ممّا نداوم، الى آخره كان بعد قوله: و ما يقال فيه، و وقع

---

(۱) الفصول الغروية: ۳۱۲.

(۲) فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۱- ۴۰۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۱

التقديم و التأخير من الناسخ سهوا، و إن كان للموجود وجه أيضا. و كذا احتمال التصحيف فيما ذكره، فإنّ فتح هذا الباب يرفع الوثوق عن كثير من الظواهر، مع أنّ التعبير عن الصادق عليه السلام بأب العالم غير معهود عن جاهل غبيّ، فضلا عن العالم المؤلّف، بل و لم يعهد رواية صاحب الكتاب عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

ثمّ أنّه بعد ظهور ما نقلناه- أو صراحته فى كون الكتاب من تأليفه أو إملائه عليه السلام- يدور الأمر بين كونه منه فهو المطلوب، أو كونه موضوعا و احتمال الوضع فيه بعيد، لما يلوح عليه من حقيقة الصدق و الحقّ، و لأنّ ما اشتمل عليه من الأصول و الفروع و الأخلاق أكثرها مطابق لمذهب الإماميّة، و ما صحّ عن الأئمّة عليهم السلام، و لا يخفى أنّه لا داعى للوضع فى مثل ذلك، فإنّ غرض الواضعين تزييف الحقّ و ترويج الباطل، و الغالب وقوعه من الغلاة و المفوّضة، و الكتاب خال عمّا يوهم ذلك.

و قد وافقنا على ذلك السيّد العالم المعاصر، مع إنكاره كون الكتاب منه عليه السلام أشدّ الإنكار، فقال فى جملة كلماته: فإنّ التأمّل فى الأحكام المذكورة فيه، و إمعان النظر فى تضاعيف أبوابه، و سياق عباراته و فتاويه، يكشف أنّه ليس من المجعولات، و من قبيل كتب الكذّابة و الغالين، الذين يصنّفون الكتب لتخريب المذهب، بل يظهر ممّا ذكرنا أنّه من مؤلّفات بعض أعاظم فقهاء قدماء أصحابنا، الذين كانوا لا يعملون إلّا بالأخبار المعتبرة لديهم، و إنّ ما ذكر فيه مأخوذ من متون الأخبار، و إنّ أكثر ما ذكر فيه يوافق أصول المذهب على طريقة سائر كتب قدماء أصحابنا، العاملين بأخبار الآحاد «۱».

قال: و ممّا يؤيّد ما ذكرناه من عدم كونه من المجعولات، أنّ السيد المذكور

---

(۱) رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۳۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۲

ذكر أنّ النسخة التى رآها كانت نسخة قديمة مصحّحة، يوافق تأريخها عصر الرضا عليه السلام، و لا يخفى إنّ من يصنّف كتابا لتخريب الدين، و يصرف أيّاما من عمره فى تأليف كتاب مجعول، إنّما يصرّ فى ترويجه و اشتهاره، و يدعو الناس إليه، و يأمرهم بالاعتماد عليه، كما هو المشاهد من الكذّابة و الغلاة، الذين ظهروا فى أعصار الحضور، و أوائل الغيبة، و وردت فى شأنهم أخبار، و خرجت فى ردّهم توقيعات مشهورة بين الأصحاب، فلو كان هذا الكتاب من المجعولات، لكان يظهر منه عين أو أثر بين قدماء الأصحاب و المتوسّطين، و لكان أهل الرجال يذكرون كلمات فى ردّه أو قبوله «۱».

و قال فى الفصول:. مع احتمال أن يكون موضوعا، و لا يقدح فيه موافقة أكثر أحكامه للمذهب، إذ قد يتعلّق غرض الواضع بدسّ القليل، بل هذا أقرب الى حصول مطلوبه، لكونه أقرب إلى القبول «۲».

و فيه: إنّ القليل المدسوس إن كان من الأباطيل المتعلّقة بالعقائد، التى هى الغرض الأهمّ لهم، فلا يبعد ما احتمله، و إلّا فهو من البعد بمكان لا يجوّزه ذو دربة.

السابع من القرائن: ما ذكره بعضهم من مناسبته لما ورد فى مواضع عديدة من كتب الرجال، من كون الراوى ممّن له مسائل عن الرضا

علیه السلام، أو ممّن له کتاب عن الرضا علیه السلام، أو صاحب کتاب الرضا علیه السلام، و قد تقدّم کلام الشیخ منتجب الدین.

و نقول هنا: قال النجاشی: محمد بن علیّ بن الحسین بن زید بن علیّ بن الحسین بن علیّ بن أبی طالب علیهم السلام، له نسخة یرویها عن الرضا علیه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علیّ بن أبی قرّة، قال: حدّثنا محمد بن

---

(۱) رسالة فی تحقیق فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۴۱.

(۲) الفصول الغرویة: ۳۱۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۳

عبد اللّه، قال: حدّثنا جعفر بن محمد الحسنی، قال: حدّثنا محمد بن علیّ بن الحسین بن زید، قال: حدّثنا علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام بالنسخة «۱».

و قال: علیّ بن علیّ بن رزین بن عثمان بن عبد الرحمن بن عبد اللّه بن بدیل بن ورقاء الخزاعی، أبو الحسن، أخو دعبل بن علیّ، ما عرف حدیثه إلّا من قبل ابنه إسماعیل، له کتاب کبیر عن الرضا علیه السلام، قال عثمان بن أحمد الواسطی و أبو محمد بن عبد اللّه بن محمد الدعجلی: حدّثنا أحمد بن علیّ، قال: حدّثنا إسماعیل بن علیّ (بن علیّ) بن رزین، أبو القاسم، قال: حدّثنا أبی أبو الحسن علیّ بن علیّ- ببغداد سنة اثنین و سبعین و مائتین- قال: حدّثنا أبو الحسن الرضا علیه السلام- بطوس سنة ثمان و تسعین و مائة- إلی آخره «۲».

و قال: وریزة بن محمد الغسانی، له کتاب عن الرضا علیه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران، قال: حدّثنی أحمد بن علیّ القمیّ، عن أبیه، قال: حدّثنا وریزة بن محمد بکتابه. قال شیخنا أبو الحسن الجندی: حدّثنا وریزة بن محمد بن وریزة- بالبصرة سنة خمس و عشرین و ثلاثمائة، و له ثمانون سنة- قال: ولدت سنة خمس و أربعین و مائتین، قال: حدّثنی جدّی، قال:

حدّثنا الرضا علیه السلام- سنة تسعین و مائة- «۳».

و قال: موسی بن سلمة، کوفیّ له کتاب عن الرضا علیه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعید، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن، قال: حدّثنا موسی بن سلمة عن الرضا علیه السلام «۴».

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۶۶/ ۹۹۲.

(۲) رجال النجاشی: ۲۷۶/ ۷۲۷، و ما بین القوسین لم یرد فی المخطوطة.

(۳) رجال النجاشی: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

(۴) رجال النجاشی: ۴۰۹/ ۱۰۹۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۴

و قال: الحسن بن محمد بن الفضل بن یعقوب بن سعید بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب، أبو محمد، ثقة جلیل، روی عن الرضا علیه السلام نسخة. إلی آخره «۱».

و ذکر فی ترجمة عیسی بن عبد اللّه بن سعد بن مالک الأشعری، أنّ له مسائل للرضا علیه السلام «۲».

و قال: علیّ بن مهدی بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علیّ الرقی الأنصاری، أبو الحسن له کتاب عن الرضا علیه السلام، أخبرنا محمد ابن عثمان، قال: حدّثنا أبو علیّ أحمد بن علیّ بن مهدی- بالرملة قراءة علیه- قال: حدّثنا أبی: قال: حدّثنا الرضا علیه السلام «۳».

و ذکر الشیخ فی الفهرست، فی ترجمة محمد بن سهل بن الیسع، أنّ له مسائل عن الرضا علیه السلام «۴».

و مثله فی ترجمة یاسر الخادم «۵».

و قال فی ترجمة جعفر بن بشیر: له کتاب ینسب الی جعفر بن محمد، روایة علیّ بن موسی الرضا علیهم السلام «۶».

و أمّا ما ذکره فی ترجمة أحمد بن عامر بن سلیمان بن صالح بن وهب بن عامر- الذی قتل مع الحسین علیه السلام بکربلاء- أبی الجعد أن له نسخة عن الرضا علیه السلام «۷». فالمراد بها صحیفته المعروفة، کما شرحناه فیما تقدّم.

---

(۱) رجال النجاشی: ۵۱/ ۱۱۲.

(۲) رجال النجاشی: ۲۹۶/ ۸۰۵.

(۳) رجال النجاشی: ۲۷۷/ ۷۲۸.

(۴) الفهرست: ۱۴۷/ ۶۲۰.

(۵) الفهرست: ۱۸۳/ ۷۹۷.

(۶) الفهرست: ۴۳/ ۱۳۱.

(۷) رجال النجاشی: ۱۰۰/ ۲۵۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۵

الثامن: ما ذکره بعضهم من موافقة أکثر فتاویه لفتاوی الصدوقین، و المفید، فی رسالة الشرائع، و المقنع، و المقنعة، و شدّة قربه من الرسالة، فإنّ أکثر عباراته عباراتها، بل ظنّ بعضهم أنّه هو بعینه رسالة الشرائع.

قال فی الفصول: و یدلّ علی ذلک أیضا أنّ کثیرا من فتاوی الصدوقین مطابقة له فی اللّفظ، و موافقة له فی العبارة، لا سیّما عبارة الشرائع، و إنّ جملة من روایات الفقیه، التی ترک فیها الإسناد موجودة فی الکتاب، و مثله مقنعة المفید، فیظنّ بذلک أنّ الکتاب المذکور کان عندهم، و أنّهم کانوا یعوّلون علیه و یستندون إلیه، مع ما استبان من طریقة الصدوقین، من الاقتصار علی متون الأخبار، و إیراد لفظها فی مقام بیان الفتوی، و لذا عدّ الصدوق رسالة والده إلیه من الکتب التی علیها المعوّل، و إلیها المرجع، و کان جماعة من الأصحاب یعملون بشرائع الصدوق عند إعواز النّص، فإنّ الوجه فی ذلک ما ذکرناه «۱».

ثمّ اعترض علیه بأنّ مطابقة جملة من عبارات المفید و الصدوقین لما فیه، لا دلالة فیها علی أخذها من الکتاب المذکور، لجواز العکس، أو کونهما مأخوذین من ثالث.

و فیه: إنّ النسخة القدیمة التی کان علیها خطوط العلماء و إجازاتهم علی ما تقدّم، کانت مکتوبة فی عصر الرضا علیه السلام، فاحتمال العکس منفیّ بتأخّر زمان الصدوقین، و الأخذ من ثالث مع بعده لا ینافی الاستظهار المذکور، و ظنّ کونه من مأخذهم، خصوصا علی ما نراه من کونه من إملائه، و إنّ تألیفه من أحمد بن محمد بن عیسی، و داخل فی نوادره المعدود فی الفهارس من الکتب المعتمدة و یأتی لهذا الکلام تتمّة فی التنبیه الأوّل.

التاسع: ما ذکره فی الفصول أیضا قال: و أیضا مأخذ جملة من فتاوی القدماء، التی لا دلیل علیها ظاهرا موجود فیه، فیظهر أنّه کان مرجعهم فی

---

(۱) الفصول الغرویة: ۳۱۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۶

تلک الفتاوی، و مستندهم فیها، فیسقط عنهم ما أورده المتأخّرون علیهم من عدم الدلیل علیها «۱».

و ردّه بما احتمله سابقا فی عبائر الصدوقین، الغیر المنافی للظهور المذکور.

هذا، و احتجّ أرباب القول الثانی بوجوه من الاستبعاد، و قرائن تدلّ علی عدم کونه من تألیفاته علیه السلام.

الأوّل: ما ذکره فی الفصول قال: و ممّا یبعّد کونه تألیفه علیه السلام، عدم إشارة أحد من علمائنا السلف إلیه، فی شیء من المصنّفات التی بلغت إلینا، مع ما یری من خوضهم فی جمع الأخبار، و توغّلهم فی ضبط الآثار المرویّة عن الأئمّة الأطهار علیهم السلام، بل العادة قاضیة بأنّه لو ثبت عندهم مثل هذا الکتاب، لاشتهر بینهم غایة الاشتهار، و لرجّحوا العمل به علی العمل بسائر الأصول و الأخبار، لما یتطرّق إلیها من احتمال سهو الراوی، أو نسیانه، أو قصوره فی فهم المراد، أو فی تأدیة المفهوم، أو تقصیره، أو تعمّد الکذب، لا سیما مع تعدّد الوسائط، و سلامة الکتاب المذکور عن ذلک، و لبعد ما فیه عن التقیّة بخلاف غیره «۲».

و قال السید العالم المعاصر- سلّمه اللّه-: إنّ هذا الکتاب لو کان من تصنیف الإمام علیه السلام، لکان یشتهر بین أصحابنا غایة الاشتهار، و لکان یطّلع علیه کثیر من قدماء أصحابنا، الذین جمعوا الأخبار، و بالغوا فی إظهار آثار الأئمّة الأطهار علیهم السلام، و بذلوا جهدهم فی حفظ ما صدر منهم من الأحکام، کجملة من أکابر محدّثی فقهائنا، الذین أدرکوا عصره، أو کانوا قریبا من عصره علیه السلام، کالفضل بن شاذان، و یونس بن عبد الرحمن، و أحمد ابن محمد بن عیسی، و أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، و إبراهیم بن هاشم، و محمد

---

(۱) الفصول الغرویة: ۳۱۲.

(۲) الفصول الغرویة: ۳۱۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۷

ابن أحمد بن یحیی- صاحب نوادر الحکمة- و سعد بن عبد اللّه، و محمد بن الحسن الصفار، و عبد اللّه بن جعفر الحمیری، و أضرابهم من أجلّاء الفقهاء و المحدّثین.

و من الواضح أنّ هذا الکتاب لو کان معروفا بین هؤلاء الإعلام، أو کان یعرفه بعضهم، لما کانوا یسکتون عنه، و لما کانوا یترکون روایته لمن تأخّر عنهم من نقّاد الآثار و أصحاب الکتب المصنّفة فی تفصیل الأخبار، و لما کان یخفی علی مشایخنا المحمّدین الثّلاثة، المصنّفین للکتب الأربعة، المشتملة علی أکثر ما ورد عنهم فی الأحکام، لا سیّما علی مثل شیخنا الأجلّ الأکرم، رئیس المحدّثین، فإنّه قد بلغ فی جمع الأخبار الواردة عن أهل بیت العصمة و الطّهارة الغایة، و تجاوز النهایة، و قد صنّف فی ذلک الباب نحوا من ثلاثمائة مصنّف، کما صرّح به شیخ الطائفة فی فهرسته. و من جملة مصنّفاته کتابه الذی عمله لبیان کلّ ما یتعلّق بمولانا أبی الحسن الرّضا علیه السلام، و سمّاه بعیون اخبار الرّضا علیه السلام، و هو مشتمل علی أخبار کثیرة، محیطة بأکثر ما وصل إلیه من الأخبار الصادرة عنه (علیه السلام) فی الأحکام و غیرها.

و لا یخفی أنّه لو کان مطّلعا علی هذا الکتاب، لکان یذکر بعضه، أو أکثره فی کتابه المذکور، و لکان یشیر إلیه، و یذکر أنّ له کتابا فی الفقه، و نحن کلّما تأمّلنا فی کتابه المذکور، لم نجد إشارة إلی أمر هذا الکتاب، فضلا عن أن نطّلع علی شیء من أخباره، و أیضا لو کان هذا من الکتب المعروفة لدیه فی زمانه، لکان یذکره فی کتاب من لا یحضره الفقیه، الذی قد تصدّی فیه لذکر الأحکام المستخرجة من الکتب المشهورة، التی علیها المعوّل، و إلیها المرجع، و أنت خبیر بأنّه ممّا لم یوجد له عین و لا أثر، فی هذا الکتاب.

و بالجملة فالعادة قاضیة بأنّ هذا الکتاب لو کان من رشحات عیون إفادات هذا المولی لکان یطّلع علیه جملة من قدماء فقهاء الشیعة، و ما کان یبقی فی زاویة الخمول، فی مدّة تقرب من ألف سنة، کما لم یخف علی کثیر منهم نظائره

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۸

من الکتب المشتملة علی الأحکام و غیرها، کفرائض مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام، و الجعفریّات المرویّة عن سیّدنا موسی بن جعفر علیه السلام، و رسالة علیّ بن جعفر، و تفسیر ینسب الی مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام، بروایة النعمانی، و لا یخلو عن اعتبار.

و من ذلک القبیل الصحیفة السجادیّة، فإنّها أیضا ممّا اتّصل سندها الی الإمام، و ظفر علیه جماعة من القدماء، کما یظهر من الشیخ «۱» و النجاشی «۲»، حیث ذکرا أنّ متوکّل بن عمیر ممّن روی دعاء الصحیفة، و من جمع آخر، حیث نقلوا بعض ادعیتها فی کتبهم. و أیضا لو کان هذا الکتاب من تألیف الإمام علیه السلام لما کان یخفی علی ولده الأئمّة الطاهرین علیهم السلام، الأنوار الأربعة: سیّدنا أبی جعفر الجواد، و مولانا أبی الحسن الهادی، و سیّدنا أبی محمد العسکری، و إمامنا الحجّة عجّل اللّه تعالی فرجهم.

و من الظاهر أنّهم ما کانوا یخفون أمثال ذلک عن شیعتهم و مواليهم، و لا سیّما عن خواصّهم و معتمدیهم، کما أخبروهم بکتاب علیّ، و صحیفة فاطمة صلوات اللّه علیهما، و لو کانوا مطّلعین علیه لکانوا یصرّحون به فی کثیر من أخبارهم، و لکانوا یأمرون الشیعة بالرجوع إلیه، و الأخذ عنه، کما أمروهم بالرجوع إلی جملة من کتب الرواة، فی عدّة من الروایات.

و الظاهر أنّ هذا لو کان واقعا لکان یشتهر بین القدماء، و لکان یصل إلیهم أثر منه، کما وقع فی نظائره، و من جملتها الرسالة المذهّبة، المنسوبة الی أبی الحسن الرضا علیه السلام، المعروفة فی هذه الأعصار بالذهبیّة، باعتبار أنّ المأمون العبّاسی أمر أن تکتب بالذهب، و أن تترجم بذلک، فإنّها کانت مشهورة بین القدماء، و قد اتّصل سندها بالإمام، و قد تعرّض لذکرها و بیان سندها جملة

---

(۱) الفهرست: ۱۷۰/ ۷۴۷.

(۲) رجال النجاشی: ۴۲۶/ ۱۱۴۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۶۹

من أکابر أصحابنا. ثم ذکر شطرا ممّا قدّمناه فی ترجمة هذه الرسالة- الی أن قال- و أنت إذا أحطت بما ذکرنا فی أمر هذه الرسالة، و وقفت علیها و لاحظتها أیضا، اتّضح لک أنّ الفقه الرضوی لو کان من تألیف الإمام، لکان أولی بالاشتهار بین الخاصّ و العامّ، و ذلک لأنّ الرسالة المذکورة لا تزید علی وریقات قلیلة، ألّفها الامام علیه السلام فی الطبّ، و الفقه الرضوی کتاب مبسوط، مشتمل علی أکثر أمّهات أحکام الفقه، و لا یخفی علی المتتبّع الماهر، البصیر بأحوال الرجال، أنّ اهتمام أصحابنا فی حفظ مثله، کان أشدّ من اهتمامهم فی أمر مختصر، لا مدخلیّة له فی الأحکام.

إن قیل: أنّ الأمر منعکس، و الأولویّة ممنوعة، لأنّ الرسالة المذکورة مقصورة علی جملة من أحکام الطبّ و تدبیر الأبدان، و لیس فیها شیء ممّا یتعلّق بالأدیان و أحکام الإیمان، و مثلها ما کان یخفی علی الطائفة الحقّة الإمامیّة، لعدم مانع عن إظهارها، و التزام إخفائها من تقیّة و غیرها، بخلاف الکتاب المذکور، فإنّ التقیّة التی کانت من أشدّ الموانع فی أعصار الظهور، منعت من ظهورها و وصولها إلی الأصحاب.

قلت: لا یخفی علی من اطّلع علی تفصیل ما منّ اللّه تعالی علی الإمام الثامن، و شیعة الحقّ من الإعزاز و الاحترام فی دولة المأمون العبّاسی، و لاحظ ما مرّ بینه و بین علماء المخالفین من المناظرات و المباحثات، فی أمر الإمامة، و غصب حقوق أهل البیت، و سائر بدع الخلفاء، أنّ التقیّة کانت مرفوعة فی مدّة مدیدة، من أواخر عصره فی العراق و ما والاها، و کانت الطائفة الحقّة الإمامیّة لا یتّقون من المخالفین فی أصول عقائدهم، فضلا عن فروع مذهبهم و أحکامهم، لا سیّما أهل بلدة قم، فإنّها کانت فی عصره مملوءة من علماء الشیعة، و کانوا یعلنون کلمة الحقّ غایة الإعلان، و لا یتّقون فی أمر دینهم من أحد من أولیاء الشیطان.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۰

و هذا هو الذی بعثنی علی ما قوی فی نفسی، و لم یسبقنی إلیه من قبلی، من أنّ المسائل المتکثّرة التی صدرت عنه فی أرض خراسان و العراق، ممّا لا ینبغی حملها علی التقیّة، و هی من أبعد احتمالاتها، بخلاف ما صدر عن سائر الأئمّة علیهم السلام فی عصر الدولة الأمویّة، و جملة من أعصار العبّاسیّة، کالأخبار الصادرة عن الحسنین، و السجاد، و سیّدنا أبی جعفر، و موسی بن جعفر علیهم السلام، فإنّ الأصل فی احتمالات تلک الأخبار احتمال التّقیّة، و هی من أظهر وجوهها.

و کیف کان فاحتمال التقیّة فی أمر مثل هذا الکتاب من أبعد الوجوه، و لو کان من تألیفه (علیه السلام) لکان یظهره أیّام ظهور أمره، و کان یأمر الطائفة بالرجوع إلیه، و باعتبار ذلک کان یشتهر غایة الاشتهار بین العلماء «۱».

إن قلت: لعلّه کان معروفا فی عصره، و إنّما خفی بعده باعتبار اشتداد التقیّة فی أعصار مولانا الجواد و العسکریّین علیهم السلام، و لا سیّما فی خلافة المتوکّل لعنه اللّه.

قلت: إنّ عروض التقیّة بعد الاشتهار بین علماء الطائفة و رواة الأخبار المعاصرین له علیه السلام، لا یقتضی عدم وصوله إلی المتأخّرین عنهم من أصحابنا، الذین أخذوا منهم و رووا عنهم، و ذلک لأنّ التقیّة مانعة عن إظهار الأمر لدی المخالفین، و لا یخفی أنّه لا یستلزم عدم اشتهاره بین أهل المذهب أیضا. ألا تری أنّ أکثر الأمور التی تختصّ بأهل مذهبنا لم یخف علی أصحابنا؟ و شاع بینهم بحیث بلغ حدّ ضرورة المذهب، و کذا الأخبار

---

(۱) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۹.

المشتملة علی طعن الخلفاء، و تزییف مذاهبهم الردیّة، و إظهار بدعهم المحدثة. و منه یظهر أنّ التقیّة لا تمنع من شیوع الحقّ لدی أهله فی أوّل الأمر أیضا «۱».

قال: ثمّ لا یذهبن علیک إنّا لا نرید بما فصّلناه فی المقام ما قیل: إنّ الکتاب المذکور لو کان منه لتواتر، لتوفّر الدواعی علی نقله. و اللّازم باطل، فالمقدّم مثله. لینتقض بما یشاهد من عدم تواتر جملة کثیرة من نظائره، کالصحیفة السجادیّة، و الفقرات المسقطة من کتاب اللّه بالنصوص المعتبرة البالغة حدّ التواتر المعنوی، و کثیر من معجزات النبیّ و الأئمّة صلوات اللّه علیهم أجمعین و أفعالهم، و لیقال: إنّ مجرّد اقتضاء توفّر الدواعی لا یکفی فی تحقّق التواتر، بل لا بدّ فیه من فقد المانع منه أیضا، علی طریقة سائر المحدثات المسبّبة عن أشیاء تقتضیها، و هو ممّا تخلّف فی کثیر من أمثال المقام، فلا یبعد أن یکون ما نحن فیه أیضا من هذا القبیل.

و الذی ندّعیه إنّما هو قضاء العادة، بأنّه لو کان من الإمام علیه السلام، لکان یوجد منه أثر بین أصحابنا فی الأعصار السابقة، و القرون الخالیة، کما هو المشاهد فی نظائره.

و القول: بأنّ تحقّق هذا أیضا موقوف علی عدم المانع و هو غیر معلوم فی غایة السقوط، و ذلک لأنّا لا نرید أن نثبت بذلک عدم کونه منه علی سبیل القطع و الیقین، بل المقصود أنّ هذا ممّا یوجب الظنّ القویّ بعدم صدوره منه، و أقلّ ما یقتضیه ذلک أنّه یمنع مؤیّدات طرف الثبوت عن إفادتها الظنّ به، و هو أیضا کاف فی عدم الحجّیّة، و لا یخفی أنّ الظنّ بعدم المانع قائم فی المقام، فإنّ من لاحظ أمثال ذلک، تبیّن له أنّه قلّ أن یوجد فیها شیء لم یکن

---

(۱) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۱۳.

منه أثر و لا عین فی القدماء. انتهی کلامه الذی هو غایة ما یقال فی توضیح هذا الوجه «۱».

و الظاهر أنّ مراده بالقیل، هو السید السند صاحب المفاتیح، فإنّه- رحمه اللّه- بعد ما ذکر بعض قرائن الاعتبار، قال: لا یقال: لو کان الکتاب المذکور من الإمام علیه السلام لتواتر، أو نقل بطریق صحیح و اللّازم باطل، فالملزوم مثله.

امّا الملازمة فلأنّ العادة قاضیة بأنّ تصنیف الإمام علیه السلام لا بدّ أن یکون کذلک، لتوفّر الدواعی علیه، کیف و هو أجلّ من مصنّفات المصنّفین! فإذا تواترت فینبغی أن یتواتر تصنیفه علیه السلام.

و أمّا بطلان اللّازم فواضح، لأنا نقول: لا نسلّم تواتر کلّ ما کان من الإمام علیه السلام و لو کان تصنیفا، و لا نقله بطریق صحیح إذ لا

برهان علیه، و توفّر الدواعی إنّما یؤثّر حیث لا یکون هناک مانع، و أمّا معه فلا.

و ممّا یکسر صولة الاستبعاد، النصوص الواردة بوقوع النقیصة فی القرآن، و قال به أیضا جملة من العلماء الأعیان، إذ لو کان توفّر الدواعی بنفسه موجبا لذلک لتواتر ما حذف منه، و کذلک عدم تواتر الصحیفة السجّادیّة، و کثیر من المعجزات النبویّة و خلفاء خیر البریّة.

فإن قلت: لم نجد مانعا من ذلک.

قلت: عدم وجدان المانع لا یکفی، بل لا بدّ من عدمه فی الواقع، علی أنّه لا بعد فی أنّ المانع هو التقیّة. ثم إنّا لو سلّمنا تواتر تصنیفه علیه السلام فإنّما

---

(۱) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۱۴.

نسلّمه لو کان کتابا دوّنه بنفسه کالکتب المصنّفة، و أمّا لو کان المدوّن غیره- کنهج البلاغة- فلا نسلّمه، و لعلّ فقه الرضا علیه السلام من هذا القبیل، انتهی «۱».

و ما استدرکه أخیرا بقوله: و الذی ندّعیه، إلی آخره أخذه منه أیضا، حیث قال فیه: و لا یقال: وجوه القدح المذکورة تندفع بما ذکر، لو کان المقصود إثبات القطع بعدم کونه منه، و لیس کذلک، بل المقصود استفادة الظنّ منها بذلک، و هی تنهض له.

لأنّا نقول: هی معارضة بما ذکره الفاضلان المشار إلیهما، الی آخره، و عنی بهما المجلسیّین. فإذا انضمّ الی ما ذکراه ما تقدّم من القرائن، لا یکاد یوجد من الوجه المذکور ظنّ و لا قابلیة لمنع المؤیّدات و القرائن لإفادة الظنّ، مع أنّ لما ذکره من قضاء العادة نقوضا لا تحصی.

هذا ثقة الإسلام، ذکر فی أوّل الروضة بأسانید عن أبی عبد اللّه علیه السلام، أنّه کتب بهذه الرسالة إلی أصحابه، و أمرهم بمدارستها و النظر فیها، و تعاهدها «۲» و العمل بها، فکانوا یضعونها فی مساجد بیوتهم، فإذا فرغوا من الصلاة نظروا فیها، الی آخره.

و علی ما ذکره من قضاء العادة، کان اللازم وصول هذه الرسالة إلینا بأزید من ألف طریق، و وجودها فی أغلب المصنّفات و الجوامع المناسبة لها، مع أنّه لیس لها فی غیر الروضة عین و لا أثر، فکیف بالفقه الرضوی بناء علی ما

---

(۱) مفاتیح الأصول: ۳۵۱.

(۲) فی نسخة فی هامش المخطوطة: تعاهد العمل بما فیها، و فی نسخة فی هامش الحجریة: تعاهد العمل.

سبق من أنّه علیه السلام کتبه لأبی جعفر أحمد السکین، و کان هو حامله و لا یعلم مقرّه! هل کان فی مجمع الرواة من الشیعة، کالکوفة و قم، أو أبعد البلاد منهم کأصفهان؟ کما ذکر النجاشی فی ترجمة إبراهیم بن محمد الثقفی، أنّه کان سبب خروجه من الکوفة أنّه عمل کتاب المعرفة، و فیه المناقب المشهورة و المثالب، فاستعظمه الکوفیّون و أشاروا إلیه، بأن یترکه و لا یخرجه، فقال: أیّ البلاد أبعد من الشیعة؟ فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروی هذا الکتاب إلّا بها، فانتقل إلیها و رواه بها، ثقة منه بصحّة ما رواه فیه، انتهی «۱».

فلو فرض أنّه کان ساکنا فیه أو فیما شاکله، لم تکن عادة هنا تقضی بنشره. مع أنّ المانع لا ینحصر فی التقیّة التی نفاها فی عصره (علیه السلام) فقد یکون ضنّة صاحب الکتاب و حرصه علیه أوجب اختصاصه به، أو سکونه فی بلد لا یجد من یلقیه إلیه کما عرفت، أو أمره (علیه السلام) بکتمانه و ستره إلی مدّة لبعض الحکم المخفیّة علینا، و لو کان الکتاب من إملائه (علیه السلام) کما ذکره السیّد

المحقّق البغدادی فی عدّته، و احتمله صاحب المفاتیح، و قوّیناه، فهو کسائر الأخبار المتکثّرة التی لم تصل إلینا، أو وصلت بعد برهة من الزمان.

قال الشیخ الطوسی قدّس سرّه فی ترجمة ابن عقدة: سمعت جماعة یحکون عنه أنّه قال: أحفظ مائة و عشرین ألف حدیث بأسانیدها و اذاکر بثلاثمائة ألف حدیث «۲». فلعلّه کان له ذکر فیها خفی فیما خفی منها.

و أمّا ما ذکره من أنّه لو کان منه علیه السلام لما خفی علی الأئمّة من ولده علیهم السلام، و لما أخفوه عن شیعتهم، الی آخره، ففیه أنّه ما کان من دأبهم و طریقتهم علیهم السلام إرجاع شیعتهم- خصوصا السائلین منهم- فی صنوف

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۶/ ۱۹.

(۲) رجال الشیخ الطوسی: ۴۴۱، ۴۴۲/ ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۵

الحوائج، من المعارف و الأخلاق و الآداب، و ما یتوسّلون به الی مآربهم، و صرف بلایاهم و رفعها، من الأدعیة و الأوراد، إلی ما دوّن فیها قبلهم من آبائهم علیهم السلام، أو أصحابهم الذین أخذوا منهم، و تلقّوه من أفواههم.

هذا کتاب دیات أمیر المؤمنین علیه السلام من الأصول المعروفة، المعروضة علی الصادق علیه السلام، أ رأیت خبرا فیه أنّه سئل إمام عن شیء منها فأحاله إلیها!؟.

و هذه الصحیفة المبارکة، التی فیها من الأدعیة ما یستغنی قارئها عن کلّ دعاء لأیّ حاجة، و قد کانوا یسألون الأئمّة علیهم السلام ما یقضون به حوائجهم، فیعلّمونهم ذلک، أ رأیت موضعا أحال أحدهم السائل إلیها؟! و هکذا الکلام بالنسبة إلی جمیع الأدعیة المأثورة عن الأئمّة الذین هم قبل الإمام المسؤول، فما رأینا أحدا منهم أمر برجوع السائل إلیها، مع أنّ فی الأدعیة المأثورة عن مولانا أمیر المؤمنین، و السجّاد علیهما السلام ما فیه غنی عن کلّ ورد و دعاء، و لعلّ السرّ فی ذلک أنّ کلّ إمام حاو لجمیع ما کان عند الماضی، ممّا یحتاج إلیه العباد فی مآرب دینهم و دنیاهم، علی اختلاف أحوالهم و أزمانهم، و معرفتهم ذلک- خصوصا الضعفاء منهم فی المعرفة- تتوقّف علی إجابتهم (علیهم السلام) مسائلهم من عند أنفسهم، و فی الإرجاع إیهام إلی عدم بلوغهم ذلک المقام، و إلقائهم إیّاهم إلی التهلکة، کما لا یخفی علی النقّاد البصیر.

و کذا الکلام بالنسبة الی جمیع الأصول المدوّنة فی عهد الصادقین علیهما السلام، خصوصا ما جمعه محمد بن مسلم، و زرارة، و أضرابهما، و هذا ظاهر علی المنصف الخبیر.

الثانی: ما فی الرسالة من أنّ کثیرا من أحکام هذا الکتاب، بل أکثرها من مرویّات صاحبه، و لیست مستندة إلیه صادرة عنه من غیر روایة و إسناد،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۶

و جملة کثیرة من روایاته لیست مرویّة عن شخص معلوم و إمام مشخّص، بل غالبها من المراسیل التی عبّر عنها بألفاظ تبعّدها عن درجة المراسیل المعتبرة، کألفاظ: روی، و یروی، و أروی، و نروی، و قیل، و نظائرها ممّا فی معناها، و لا یخفی علی من تتبّع الأخبار، و لاحظ سیاق کلمات الأئمّة الأطهار، و خصوص ما صدر عن مولانا الرضا علیه السلام و من تقدّمه أنّ أمثال ذلک لا تکون صادرة عنهم و ما ینبغی لهم، من وجهین:

أحدهما: إنّ هذا ممّا لم یعهد عنهم، و لم یوجد فی شیء من أخبارهم التی بین أیدینا، و کتب أخبارنا مملوءة منها، و حیث لم یوجد ذلک فی سائر روایاتهم، و لم یشاهد إلّا فی نادر من الأخبار، حصل الظّن القویّ بأنّ ما کان غالبه من ذلک القبیل لا یکون صادرا عنهم، بل قد یحصل القطع للمتتبّع الماهر بأنّ مثل ذلک لیس من إفاداتهم، و لم یظهر من معدن العلم و المعرفة، و بیان ذلک: أنّ من

تتبّع عبائر شخص، و تصفّح كلماته، بحيث عرف أنّ ديدن هذا الشخص قد استقرّ على أن يتكلّم على نهج خاص، و طريقة معهودة، ثمّ وقف على كتاب منسوب إليه، أو جاءه أحد يخبر منه، و كانت عبائر هذا الكتاب أو ذاك الخبر على منهج آخر، و أسلوب مخالف لطريقته، فى سائر كلماته، اتّضح له أنّ هذا لم يصدر عن هذا الشخص، و ردّه أشدّ الردّ، و هذا أمر معروف بين العقلاء، و قاطبة اولى العرف، و يعبّر عنه بالاستقراء، و نظيره آت فى أصل المطالب و المعانى أيضا، انتهى «۱».

و أنت خبير بأنّ مراده من أخبارهم التى بأيدينا، إن كان هو الأخبار المختصرة المتشتّتة فى الأصول و الفروع، فليس فيها مقام ذكر ما ذكره من الموهنات، و إن كان المراد مؤلّفاتهم و كتبهم عليهم السلام، فليس بأيدينا كتاب منها يستكشف منه ديدنهم و طريقتهم فى التأليف، فلم يبق لما ذكر من الاستقراء

---

(۱) رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۷

فرد يقاس عليه غيره.

هذا إذا كان الكتاب الرضوى من تأليفه عليه السلام و على أن يكون من إملائه، فجميع ما ذكره صادر من جامعه إن كان وهنا حقيقة، و كيف يكون و هنا و قد صدر منهم ما ذكره- كما اعترف به- و إن كان نادرا، ففى رسالة أبى الحسن الهادى عليه السلام الى شيعته، فى الردّ على أهل الجبر و التفويض، المرويّة فى تحف العقول، بعد ذكر مقدّمة: و نبدأ من ذلك بقول الصادق عليه السلام:

«لا جبر و لا تفويض، و لكن منزلة بين المنزلتين» الى أن قال: و خبر آخر عنه عليه السلام موافق لهذا: أنّ الصادق عليه السلام سئل: هل أجبر اللّه العباد على المعاصى؟ فقال الصادق عليه السلام: «هو أعدل من ذلك» فقيل له:

فهل فوّض إليهم؟ فقال: «هو أعزّ و أقهر لهم من ذلك».

و روى عنه عليه السلام أنّه قال: «الناس فى القدر على ثلاثة. الى آخره.

و فيها: و بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعى الأسدى، حين سأله عن. إلى أن قال عليه السلام: - و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة اللّه- إلى أن قال عليه السلام: - و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام، الخبر «۱».

و فى غيبة الشيخ الطوسى- رحمه اللّه- بالسند المعتبر، فى مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر، عن الحجّة صلوات اللّه عليه، عن المصلّى إذا قام من التشهّد الأوّل للركعة الثالثة، هل يجب عليه أن يكبّر؟ فإنّ بعض أصحابنا قال: لا يجب عليه التكبير، و يجزيه أن يقول: بحول اللّه و قوّته أقوم و أقعد.

الجواب، قال: «إنّ فيه حديثين: أمّا أحدهما فإنّه إذا انتقل من حالة الى

---

(۱) تحف العقول: ۳۴۳- ۳۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۸

حالة اخرى فعليه تكبير، و أمّا الآخر فإنّه روى إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فكبّر، ثم جلس ثم قام، فليس عليه للقيام بعد القعود تكبير، و كذلك التشهّد الأوّل يجرى هذا المجرى، و بأيّهما أخذت من جهة التسليم كان صوابا».

و عن الفصّ الحديد «۱» هل تجوز فيه الصلاة إذا كان فى إصبعه؟.

الجواب: «فيه كراهة أن تصلّى فيه، و فيه أيضا إطلاق، و العمل على الكراهية» «۲».

و رواه الطبرسى فى الاحتجاج «۳».

و فيه: فى مسائل أخرى للحميرى: و سئل: هل يجوز للرجل أن يتزوّج بنت امرأته؟ فأجاب عليه السلام: «إن كانت ربّيت فى حجره فلا يجوز، و إن لم تكن ربّيت فى حجره و كانت أمّها فى غير حباله «۴» فقد روى أنّه جائز» انتهى «۵».

و لا مناص لأحد من سدنة علومهم عليهم السلام من ذكر الوجه لما ذكره عليه السلام، فيكون هو الوجه أيضا لما فى الرضوى، و لا فرق بين القلّة و الكثرة، مع أنّه لا كثرة بعد ملاحظة النسبة بينه و بين ما فى الرسالة الشريفة و التوقيع المبارک.

الثالث: ما قاله أيضا: إنّ كثيرا من مطالبه و أحكامه رواها مؤلّفه عن غيره، ممّا عبّر فيها عن قائلها ببعض العلماء، أو العالم المطلق.

ففى أوّله بعد سطيرات ثلاثة: و نروى عن بعض العلماء أنّه قال فى تفسير

---

(۱) فى المصدر: الخماهن.

(۲) كتاب الغيبة: ۲۳۲.

(۳) الاحتجاج: ۴۸۳.

(۴) فى المصدر: عياله.

(۵) الاحتجاج: ۳۸۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۷۹

هذه الآية هَلْ جَزٰاءُ الْإِحْسٰانِ إِلَّا الْإِحْسٰانُ «۱» قال: ما جزاء من أنعم اللّه عليه بالمعرفة إلا الجنّة.

و بعده بسطرين: إنّ بعض العلماء سئل عن المعرفة، و هل للخلق فيه صنع؟ فقال: لا.

و فى موضع آخر منه: روى عن العالم، أو أروى عن العالم، أو سئل العالم، أو سألت العالم، أو شكا رجل الى العالم، أو كنت عند العالم، أو رجل سأله، الى غير ذلک، ممّا فى معناها.

و الظاهر أنّ مراده من العالم أحد المعصومين، نظرا الى ما يعطيه تعقيبه بالتسليم عليه، و ذكر كلامه على سبيل الاستناد إليه، و أيضا الظاهر أن يكون المراد به إماما خاصّا، و يكون ذلک اصطلاحا منه فى مقام التعبير عن إمام خاص قد أدركه صاحب الكتاب، فإنّه كثيرا ما يعبّر عن جملة من الأئمّة من أمير المؤمنين، و الحسنين، و السجاد، و الصادقين، و أبى الحسن عليهم السلام بأساميهم الشريفة، و ظاهر هذه التعبيرات يعطى أنّ ديدنه لم يستقر على التعبير عن مطلق المعصوم بلفظ العالم، و وجه منافاة هذه الكلمات لكلمات المعصومين، و كلمات خصوص مولانا الرضا عليه السلام عين ما مرّ آنفا من أنّ هذه الطريقة طريقة لم توجد فى شىء من أخبارهم، و لم يعهد عن أحد منهم فى الآثار المعروفة، و الروايات المشهورة، المدوّنة فى كتب أخبارنا المتداولة بين الطائفة.

نعم قد يوجد فى بعض التوقيعات الواردة من الناحية المقدّسة نظير ذلک، ففى الاحتجاج لأحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى، شيخنا المتقدّم، عند ذكر جوابات مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، الخارجة عن سيّدنا الحجّة عليه السلام: و سئل عن الركعتين الأخراوين قد كثرت فيهما الروايات، فبعض يرى أنّ التسبيح فيهما أفضل، و بعض قراءة الحمد وحدها

---

(۱) الرحمن ۵۵: ۶۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۰

أفضل، فالفضل لأيّهما لنستعمله؟.

فأجاب عليه السلام: «قد نسخت قراءة أمّ الكتاب فى هاتين الركعتين التسبيح، و الذى نسخ التسبيح قول العالم عليه السلام: كلّ صلاة لا قراءة فيها فهى خداج «۱»، إلّا للعليل، أو من يكثر عليه السهو فيتخوّف بطلان الصلاة عليه» «۲».

و فيها أيضا: و سئل عن الرجل ينوى إخراج شىء من ماله، و أن يدفعه الى رجل من إخوانه، ثمّ يجد فى أقربائه محتاجا، أ يصرف

ذلک عمّن نواه له الی قرابته؟.

فأجاب علیه السلام: «یصرفه إلی أدناهما و أقربهما إلی مذهبه، فإن ذهب الی قول العالم علیه السلام: لا یقبل اللّه الصدقة و ذو رحم محتاج، فلیقسّم بین القرابة و بین الذی نوی، حتی یکون قد أخذ بالفضل کلّه» «۳».

و فیها أیضا: و سئل عن الرجل تعرض له الحاجة ممّا لا یدری أن یفعلها أم لا، فیأخذ خاتمین، فیکتب فی أحدهما نعم افعل، و فی الآخر لا تفعل، فیستخیر اللّه تعالی مرارا، ثمّ یری فیهما، فیخرج أحدهما فیعمل بما یخرج، فهل یجوز ذلک أم لا؟ و العامل به و التارک له، أ هو یجوز مثل الاستخارة أم هو سوی ذلک؟.

فأجاب علیه السلام: «الذی سنّه العالم علیه السلام فی هذه الاستخارة بالرقاع و الصلاة» «۴».

و فیها أیضا: أدام اللّه بقاک، و أدام عزّک و کرامتک، و سعادتک

---

(۱) الخداج: النقصان. (لسان العرب- خدج- ۲: ۲۴۸).

(۲) الاحتجاج: ۴۹۱.

(۳) الاحتجاج: ۴۹۱.

(۴) الاحتجاج: ۴۹۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۱

و سلامتک، و أتمّ نعمته علیک، و جزیل قسمه ذلک، و جعلنی من السوء فداک و قدّمنی قبلک، إنّ قبلنا مشایخ و عجائز یصومون رجبا منذ ثلاثین سنة و أکثر، و یصلون شعبان بشهر رمضان، و روی لهم بعض أصحابنا أنّ صومه معصیة.

فأجاب علیه السلام: «قال الفقیه: یصوم منه أیّاما إلی خمسة عشر یوما، ثم یقطعه إلّا «۱» أن یصوم عن الثلاثة الأیّام الفائتة، للحدیث المنقول عن واحد من الصادقین، إنّ نعم شهر القضاء رجب و شعبان» «۲».

و فیها: و سئل، فقال: روی لنا عن صاحب العسکر علیه السلام أنّه سئل عن الصلاة فی الخزّ الذی یغشّ بوبر الأرانب، فوقّع: «یجوز»، و روی عنه علیه السلام أیضا أنّه لا یجوز، فأیّ الخبرین یعمل به؟.

فأجاب علیه السلام: «إنّما حرّم فی هذه الأوبار و الجلود، فأمّا الأوبار وحدها فکلّ حلال».

و قد سئل بعض العلماء عن معنی قول الصادق علیه السلام: «لا یصلّی فی الثعلب، و لا فی الثوب الذی یلیه» فقال: إنّما عنی الجلود دون غیرها «۳».

و فیها أیضا حیث سأله علیه السلام الحمیری عن التّوجه للصلاة و ما یقال فیه.

فأجاب علیه السلام: «التوجّه کلّه لیس بفریضة، و السنّة المؤکّدة فیه التی کالإجماع الذی لا خلاف فیه: وجّهت وجهی للذی فطر السموات و الأرض، حنیفا مسلما علی ملّة إبراهیم، و دین محمّد، و هدی علیّ أمیر المؤمنین، و ما أنا من المشرکین، إنّ صلاتی و نسکی، و محیای و مماتی للّه ربّ العالمین، لا شریک له و بذلک أمرت و أنا من المسلمین، اللهمّ اجعلنی من المسلمین، أعوذ

---

(۱) فی المخطوطة و الحجریة عن نسخة بدل: إلی.

(۲) الاحتجاج: ۴۸۸.

(۳) الاحتجاج: ۴۹۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۲

باللّه السمیع العلیم من الشیطان الرجیم، بسم اللّه الرّحمن الرّحیم، ثمّ تقرأ الحمد. قال الفقیه الذی لا شکّ فی علمه: إنّ الدین لمحمّد

صلّى اللّه عليه و آله، و الهداية لعليّ أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّها له صلّى اللّه عليه و فى عقبه باقية الى يوم القيامة، فمن كان كذلك فهو من المهتدين، و من شكّ فلا دين له، و نعوذ باللّه من الضلالة بعد الهدى» «۱» انتهى.

و التحقيق فى دفع ذلك أن يقال: إنّ هذه الفقرات الواقعة فى التوقيعات المذكورة، و إن كانت صريحة فى أنّه (عليه السلام) عبّر عن بعض آبائه بالعالم، و عن بعضهم ببعض العلماء، و عن بعض بالفقيه، إلّا أنّ التتبع فى الأخبار، و التّأمل التّام فى موارد الآثار فيها يكشف عن أنّ التعبير عن بعض الأئمّة بالعالم، و الفقيه، و نحوهما، إنّما هو شيء شاع فى أصحابنا فى زمن الغيبة الصغرى و انقطاع أوان الحضور، و قبله لم يعهد عن أصحابنا ذلك، و لم يكونوا يعبّرون بمثل هذا إلّا نادرا، و كان المعروف بينهم التعبير عنهم عليهم السلام بكناهم و ألقابهم المشهورة، و الظاهر أنّ ما وقع لمولانا القائم عليه السلام- أقام اللّه به أركان الشريعة، و أقرّ بظهوره عيون الشيعة- فى جملة توقيعاته ممّا مرّ، و غيره من أمثال ذلك التعبير، إنّما نشأ من جهة ما شاع فى أوائل الغيبة فى ألسنة الرواة، و علماء الأصحاب، و ما كان معهودا بين السفراء و غيرهم، و استقرّ عليه ديدنهم فى مكاتباتهم إيّاه، و مخاطباتهم له (عليه السلام) من تعبيرهم عن بعض آبائه عليهم السلام بذلك اللّقب.

و الوجه فى ذلك أنّ من الشاهد المعروف بين أهالى العرف و العادات أنّ من يجب أحدا فى مسألة من المسائل، و يتكلّم معه فى أمر من الأمور، يوافقه كثيرا فى اصطلاحاته، و يتكلّم معه على وفق ما هو المعهود لديه، فبعد التأمّل فى هذه الطريقة، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح كان شائعا بين الشيعة فى زمان الغيبة

---

(۱) الاحتجاج: ۴۸۶.

الصغرى، يظهر وجه تعبير القائم عليه السلام بأمثال ذلك اللّقب، و لا يخفى أنّ هذا لا يقتضى تعميم الاصطلاح و القول بجريانه فى زمن الحضور، فإنّ المعهود من أئمتنا عليهم السلام خلافه كما نبّهنا عليه، و لا يبعد أن يكون المراد بالعالم، و الفقيه، فى خصوص هذه التوقيعات أحد العسكريّين عليهما السلام، فإنّهما ممّا عدّا من ألقاب أحدهما عليهما السلام كما يستفاد من جملة من كتب المناقب و السير، و لعل مراد السفراء و المكاتبين أيضا ذلك، و هذا الاحتمال جار فى كلام الكلينى قدّس سره فى خطبة الكافى أيضا حيث قال:

فاعلم يا أخى- أرشدك اللّه- أنّه لا يسع أحدا تمييز شيء مما اختلفت الرواية فيه عن العلماء برأيه، إلّا ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله: «اعرضوها على كتاب اللّه، فما وافق كتاب اللّه عزّ و جلّ فخذوه، و ما خالف كتاب اللّه فردّوه».

و قوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد فى خلافهم».

و قوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه».

و نحن لا نعرف من جميع ذلك إلّا أقلّه، و لا نجد شيئا أحوط و لا أوسع من ردّ علم ذلك كلّه الى العالم عليه السلام، و قبول ما وسع من الأمر فيه، بقوله عليه السلام: «بأيّهما أخذتم» من باب التسليم «وسعكم» «۱» انتهى.

و بالجملة فتعبير مولانا الرضا عليه السلام فى خصوص كتاب من كتبه- دون سائر ما وصل إلينا من أخبارنا- عن بعض آبائه عليهم السلام ببعض العلماء أو العالم فى غاية البعد، و يؤيّده ما وقع فى هذا الكتاب كثيرا من التعبير عن آبائه، من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله الى سيدنا موسى بن جعفر عليهم السلام بأساميهم و كناهم الشريفة.

و ممّا فصّلناه سابقا يظهر لك أنّ احتمال وقوع ذلك اللّقب فى ذلك

---

(۱) الكافى ۱: ۷ المقدمة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۴

الکتاب علی سبیل التقیّة فی غایة البعد، انتهی «۱».

أقول: و فی کلامه مواقع للنظر، و قبل الإشارة إلیها لا بدّ من الإشارة الی مقدّمة، هی: أنّ کلّ ما وقع التعبیر به فی أسانید الأخبار بالنسبة إلی الحجج الطاهرین علیهم السلام من الأسامی، و الألقاب، و الکنی، فهو ممّن وقع فی آخر السند من رجاله، الذی یتلقّی متن الخبر منه، و هو صاحب التعبیر عن الإمام بما اقتضاه المقام من أسامیهم و ألقابهم الشریفة، لا من صاحب الکتاب الذی أخرج الخبر فی کتابه، بل و لا- من بعض من وقع فی وسط السند، لو فرض أنّ صاحب الکتاب أخرج الخبر من کتابه، و منه علم الناس جملة من ألقابهم و أدرجها الأصحاب فی طیّ أحوالهم.

قال شیخنا الکشیّ فی رجاله، فی ترجمة إبراهیم بن عبد الحمید الصنعانی «۲» قال نصر بن الصباح: إبراهیم یروی عن أبی الحسن موسی، و عن الرضا، و عن أبی جعفر علیهم السلام، و هو واقف علی أبی الحسن علیه السلام، و کان یجلس فی المسجد و یقول: أخبرنی أبو إسحاق کذا، و فعل أبو إسحاق کذا- یعنی أبا عبد اللّه علیه السلام- کما کان غیره یقول: حدّثنی الصادق علیه السلام، و حدّثنی العالم، و حدّثنی الشیخ، و حدّثنی أبو عبد اللّه علیه السلام، و کان فی مسجد الکوفة خلق کثیر من أصحابنا، فکلّ واحد منهم یکنّی عن أبی عبد اللّه علیه السلام باسم «۳».

و لمعرفة صاحب هذه الألقاب و الکنی، و تمییز المشترک منها، عقد کثیر من مصنّفی الرجال مقدّمة فی أوائل کتبهم أو أواخرها و ذکروا فیها المراد منها، و مستند تمییزهم بعض الأخبار الخاصّة، الذی یستکشف منه المراد، و من عبّر

---

(۱) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۱۷.

(۲) فی النسخة الخطیة: إبراهیم بن عبد الحمید الأسدی.

(۳) اختیار معرفة الرجال ۲: ۷۴۴/ ۸۳۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۵

عنهم علیهم السلام بلقب أو کنیة من المؤلّفین، فی الغیبة صغراها و کبراها، فإنّما أخذوه من أصحابهم علیهم السلام، و تلقّوه من روایاتهم، و هذه الألقاب و الکنی بعضها کأسامیهم الشریفة إلهیّ «۱» تلقّوه منهم علیه السلام، و بعضها من أصحابهم- علی ما یظهر من مطاوی الأخبار- عبّروا به عنهم لبعض الحکم، منها التقیّة فی أیّام اشتدادها، کالتعبیر عن أمیر المؤمنین علیه السلام بأبی زینب «۲» فی أیّام بنی أمیّة، و ولایة زیاد و الحجّاج، و عن الحجّة علیه السلام بالغریم «۳»، کمّا صرّح به الشیخ المفید قدّس سرّه فی الإرشاد، و منه التعبیر عن الکاظم علیه السلام بالعالم «۴»، کما یأتی.

إذا عرفت ذلک فلنرجع إلی ما عدّه من الأمور الموهنة من التعبیر عن الکاظم علیه السلام فیه بالعالم علیه السلام، فنقول: فیما نقله من التوقیع المبارک کفایة فی رفع هذا الاستبعاد، و ما ذکره فی التحقیق من أنّه من مصطلحات رواة الشیعة فی أوائل الغیبة، و أنّه علیه السلام کلّمهم علی طریقتهم، دعوی لم یأت لها ببیّنة و لا شاهد من کلام أحد قبله من العلماء الأعلام. و العجب أنّه قال: فبعد التأمّل فی هذه الطریقة، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح کان، إلی آخره.

و نحن تأمّلنا فلم نجد فی کلامه أدنی شاهد لصدق ما ادّعاه، فهل یثبت دعوی بلا شاهد و لا برهان؟! نعم یظهر للمراجع فی کلمات الأصحاب فی مقام تمییز الروایات، و تشخیص الألقاب: أنّ العالم کان من ألقاب الکاظم علیه السلام کما هو من ألقاب الصادق علیه السلام أیضا، کما مرّ فی خبر الکشیّ،

---

(۱) فی النسخة الخطیة: التی.

(۲) الاختصاص: ۱۲۸.

(۳) الإرشاد: ۲: ۳۶۲.

(۴) الاختصاص: ۱۴۲ و ۲۵۱ و ۲۵۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۶

و صرّح به جماعة.

قال الشیخ فرج اللّه الحویزاوی فی رجاله: إذا أطلق فی الروایات، قال صلّی اللّه علیه و آله: أو: و عنه صلّی اللّه علیه و آله، فالمراد الرسول صلّی اللّه علیه و آله- إلی أن قال- و إذا أطلق أبو الحسن علیه السلام، فالمراد به الکاظم علیه السلام، و کذا إذا قیّد بالماضی، و کذا إذا أطلق أبو إبراهیم، و العالم، و الشیخ، و الفقیه، و العبد الصالح، و عبد صالح، فهو المراد علیه السلام- إلی أن قال- و قال بعض الأصحاب: إذا ورد فی کتب أصحابنا أبو عبد اللّه مطلقا، کان المراد به الصادق علیه السلام، و کذا الفقیه مطلقا، و کذا العالم مطلقا.

و قال المولی الحاجّ محمّد الأردبیلی فی جامع الرّواة: قال مولانا خدا وردی الأفشار فی رجاله: اعلم أنّ الأئمّة صلوات اللّه علیهم یذکرون کثیرا بالکنی، فینبغی للمحدّث أن یبیّن کناهم، و یمیّز الاشتراک- إلی أن قال- و أبو الحسن مشترک بین زین العابدین، و الکاظم، و الرضا، و النقی علیهم السلام، لکن المطلق هو الکاظم علیه السلام، و کذا الأول، و الماضی، و العالم، و الفقیه، و العبد الصالح «۱».

و قال شیخنا فی الفائدة الثالثة من خاتمة الوسائل: إذا أطلق فی الروایة قال صلّی اللّه علیه و آله، فالمراد به النبیّ صلّی اللّه علیه و آله.

قال: و إذا أطلق أبو الحسن، فالمراد به موسی الکاظم علیه السلام، و کذا أبو إبراهیم، و العالم، و الفقیه، الی آخره «۲».

و نقل الشیخ أبو علی الحائری فی رجاله، عن رجال المولی عنایة اللّه أنّه ذکر کنی الأئمّة علیهم السلام، و ألقابهم- الی أن قال- و أبو عبد اللّه للحسین و الصادق علیهما السلام، لکنّ المراد فی کتب الأخبار الثانی، کالعالم، و الشیخ،

---

(۱) جامع الرواة ۲: ۴۶۲.

(۲) وسائل الشیعة ۳۰: ۱۵۰. (الفائدة الثالثة).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۷

و کذا الفقیه، و العبد الصالح، و قد یراد بهما، و بالعالم الکاظم علیه السلام.

قال أبو علی: أقول: فی الأکثر یراد بالعالم، و الشیخ، و الفقیه، و العبد الصالح الکاظم، لنهایة شدّة التقیّة فی زمانه صلوات اللّه علیه، و خوف الشیعة من تسمیته، و ذکره بألقابه الشریفة، و کناه المعروفة «۱».

و فی جمال الأسبوع للسیّد علی بن طاوس قدّس سرّه: حدّث أبو عبد اللّه أحمد بن محمد الجوهری، قال: کتب إلیّ محمد بن أحمد بن سنان أبو عیسی- رحمة اللّه علیه- یقول: حدّثنی أبی، عن أبیه، عن جدّه محمد بن سنان، قال:

قال العالم صلوات اللّه علیه: «هل دعوت فی هذا الیوم بالواجب من الدعاء» و کان یوم الجمعة، الخبر «۲».

و فی کتاب عمل شهر رمضان له، فی دعاء اللیلة السابعة عشر: رویناه بإسنادنا إلی العالم علیه السلام، أنّه قال: «هذه اللّیلة هی اللیلة التی التقی فیها الجمعان یوم بدر» الخبر «۳».

و فی مکارم الأخلاق: روی عن العالم علیه السلام أنّه قال: «ثلاثة لا یحاسب علیها المؤمن: طعام یأکله، و ثوب یلبسه، و زوجة صالحة تعاونه و یحرز بها دینه» «۴».

و فیه: و قال العالم علیه السلام: «فی القرآن شفاء من کل داء» «۵».

و فیه: و روی عن العالم علیه السلام أنّه قال: «من نالته علّة.»

الخبر «۶».

---

(۱) منتهی المقال: ۶ (کنی الأئمة، المقدمة) و انظر مجمع الرجال ۷: ۱۹۲.

(۲) جمال الأسبوع: ۲۲۹.

(۳) الإقبال: ۱۵۹.

(۴) مکارم الأخلاق: ۱۹۷.

(۵) مکارم الأخلاق: ۳۶۳.

(۶) مکارم الأخلاق: ۳۶۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۸

و فی علل الشرائع للصدوق قدس سره: حدّثنا علیّ بن أحمد- رحمه اللّه- قال: حدّثنا محمد بن یعقوب، عن علیّ بن محمد، عن إسحاق بن إسماعیل النیسابوری أنّ العالم کتب إلیه- یعنی الحسن بن علی علیهما السلام- «إنّ اللّه عزّ و جلّ.» الخبر «۱». و إنّما فسّره بالعسکریّ علیه السلام لعدم انصراف الإطلاق إلیه.

و فی توحیده: عن علیّ بن أحمد الدقاق، عن الکلینی، عن الحسین بن محمد بن عامر، عن المعلّی قال: سئل العالم علیه السلام کیف علم اللّه.؟

الخبر «۲».

و لعلّ فی هذا المقدار کفایة لمن أراد معرفة ثبوت ما ادّعیناه، من کون العالم من ألقابهما علیهما السلام، الدائرة علی ألسنة أصحابهم علیهم السلام فی أیّام حضورهم.

و لا یبعد أن یکون الأصل فیه ما رواه ثقة الإسلام فی الکافی، و الصفّار فی بصائر الدرجات، بأسانید متکثّرة، و غیرهما فی غیرها، عن أبی عبد اللّه علیه السلام أنّه قال: «یغدو الناس علی ثلاثة صنوف: عالم، و متعلّم، و غثاء، فنحن العلماء، و شیعتنا المتعلّمون، و سائر الناس غثاء» «۳» بل فیه، و فی تأویل الایات مسندا أنّ المراد من العلماء، فی قوله تعالی: إِنَّمٰا یَخْشَی اللّٰهَ مِنْ عِبٰادِهِ الْعُلَمٰاءُ «۴» هو أمیر المؤمنین و الأئمّة علیهم السلام «۵».

الرابع: ما ذکره فی الفصول من اشتماله علی نقل أخبار متعارضة فی موارد عدیدة، من غیر إشارة إلی طریق الجمع بینها، و لا الی ما هو الحقّ منها

---

(۱) علل الشرائع: ۲۴۹ حدیث ۶.

(۲) التوحید: ۳۳۴ حدیث ۹.

(۳) الکافی ۱: ۲۶ حدیث ۴ بصائر الدرجات: ۲۸ الأحادیث ۱، ۳، ۴، ۵.

(۴) فاطر ۳۵: ۲۸.

(۵) بصائر الدرجات: ۲۹- ۳۱ باب ۶ و ۷، و تأویل الآیات: ۱۷۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۸۹

و الصواب، و لا إلی أنّه ممّا یجوز الأخذ بکلّ منهما من باب التسلیم، فیستفاد منه قاعدة کلیّة أفید من بیان ما هو المعتبر فی خصوص الواقعة، ثمّ عدّ بعض الأمثلة لذلک «۱».

و یمکن أن یقال بعد الغضّ عن احتمال کون الکتاب من إملائه الجائز علی هذا الفرض کون ذکر المعارض من الجامع لا المملی علیه السلام، و تسلیم کونه من تألیفه علیه السلام: إنّ هذا الاعتراض یأتی فی کلّ خبر صادر عن إمام و عند الراوی عمّن قبله من الأئمّة علیهم السلام ما یعارضه، لعلمه علیه السلام بذلک، و بابتلاء الراوی و السائل بالمعارض، و احتیاجه الی رفعه بما أشار إلیه، و هذا أمر غیر عزیز فی الأخبار.

و حلّه فی المقامین: أنّهم علیهم السلام ألقوا إلی أصحابهم طریق العلاج فی موارد ابتلائهم بالأخبار المتعارضة، من التخییر و التسلیم، و وجوه الترجیح، و أکثر ما ورد فی هذا الباب مروی عن الصادق علیه السلام، و کانت دائرة بین الأصحاب خصوصا أخبار التسلیم منها، و بعد رفع تحیّرهم و معرفتهم طریق العلاج، ما کانوا محتاجین الی التنبیه و الإشارة فی کلّ واقعة و مورد، و ربما کان فی عدم الإشارة مع ذکر المعارض للراوی، أو علمه بوجوده عنده، أو بعثوره علیه، تقریر لما فی أیدیهم من طرق العلاج، و تمرین لهم بإعمال ما عندهم منها فی موارد التعارض التی لا تحصی، مع أنّ فیه ما أشار إلیه من الإشارة إلی طریق العلاج.

ففی باب النفاس قال: و النفساء تدع الصلاة. أکثره، مثل أیّام حیضها و هی عشرة- الی أن قال- و قد روی ثمانیة عشر یوما، و روی ثلاثة و عشرین یوما. و بأیّ هذه الأحادیث أخذ من جهة التسلیم جاز «۲» فالإیراد ساقط من

---

(۱) الفصول الغرویة: ۳۱۲.

(۲) فقه الرضا (علیه السلام): ۱۹۱.

أصله، و اللّه العالم.

الخامس: ما فیه أیضا من أنّه قال فی باب القدر: سألت العالم علیه السلام: أجبر اللّه العباد علی المعاصی؟ فقال: «اللّه أعزّ من ذلک» فقلت له:

ففوّض إلیهم؟ فقال: «هو أعزّ من ذلک» فقلت له: فصف لنا المنزلة بین المنزلتین، الی آخره «۱»، و لا خفاء فی أنّ مثل هذا السؤال، ممّا یبعد صدوره عن الامام علیه السلام، انتهی «۲».

و لا یخفی أنّ علمهم علیهم السلام بما یحتاجون إلیه من الأصول و الفروع، و ما یحتاج إلیه العباد کان معهم فی صغرهم، علّمهم اللّه تعالی بالطرق التی اختصّ بها، و فی الظاهر کانوا یتعلّمون بعضهم من بعض، و یتلقّونه منهم کما یتلقّی غیرهم منهم أو من غیرهم بالسؤال الظاهر فی جهالة صاحبه، أو بالإلقاء من غیر مسألة.

و فی الأخبار فی المقامین ما لا یحصی من سؤال بعضهم علیهم السلام من بعض، أو تعلیم بعضهم علیهم السلام بعضا، فیما یتعلّق بالأصول و الفروع، و لا بدّ فی جمیعها من جمیعها من ذکر وجه، أو وجوه لرفع البعد عن ظاهرها، من الدلالة علی جهلهم، الذی ینبغی تنزیههم عنه.

و لنتبرّک بذکر خبر واحد:

روی القطب الراوندی فی لبّ اللباب: و نزل فیه- یعنی علیّا علیه السلام- إِذا نَاجَیْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَیْنَ یَدَیْ نَجْوَاکُمْ صَدَقَةً «۳» و لم یعمل بها غیر علیّ علیه السلام، کان معه دینار فباعه بعشرة دراهم، و أعطاها المساکین، و سأل النبی صلّی اللّه علیه و آله عشر مسائل:

أوّلها: قال: «یا رسول اللّه کیف ادعوا اللّه؟» قال صلّی اللّه علیه و آله:

---

(۱) فقه الرضا (علیه السلام): ۳۴۸.

(۲) الفصول الغرویة: ۳۱۲.

(۳) المجادلة ۵۸: ۱۲.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۹۱

«بالصدق و الوفاء».

الثانی: قال: «ما أسأل اللّه؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «العافیة».

الثالث: قال: «ما أصنع لنجاتی؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «کل حلالا، و قل صدقا».

قال: «فما النور؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «القرآن».

قال: «فما الفساد؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «ظهور الکفر و البدع و الفسق».

قال: «فما علیّ؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «أمر اللّه و أمر رسوله» «۱».

قال: «فما الحیلة؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «ترک الحیلة».

قال علیه السلام: «فما الحقّ؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «الإسلام و القرآن و الخلافة».

قال علیه السلام: «فما الوفاء؟» قال صلّی اللّه علیه و آله: «شهادة أن لا إله إلّا اللّه».

قال علیه السلام: «فما الراحة؟» قال صلّی اللّه علیه و آله:

«الجنّة».

السادس: ما فی الرسالة السابقة أیضا من أنّ کثیرا من أحکام ذلک الکتاب، ممّا خالف جملة من ضروریّات المذهب و قطعیّاته، و جملة منها ممّا لا یناسب شیئا من قواعد مذهبنا، و لا شیئا من قواعد المخالفین، و کثیرا منها ممّا لا یساعده ما علیه معظم أصحابنا، و لا ما انعقد علیه إجماعهم فی سائر الأعصار و الأمصار، ثمّ شرع فی التفصیل و لم یذکر من موارد الطوائف الثلاثة، إلّا مسائل معدودة:

منها: ما فی باب المواقیت من قوله: و إن غسلت قدمیک و نسیت المسح

---

(۱) فی الحجریة: أمر اللّه و رسوله.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۲۹۲

علیهما فإنّ ذلک یجزیک، لأنّک قد أتیت بأکثر ممّا علیک، و قد ذکر اللّه الجمیع فی القرآن المسح و الغسل فی قوله: وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ «۱» أراد به الغسل، بنصب اللام، و قوله: وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ بکسر اللام «۲»، و کلاهما جائزان، الغسل و المسح «۳».

و منها: ما وقع فیه من تحدید مقدار الکرّ، و هو قوله: و العلامة فی ذلک أن تأخذ الحجر و ترمی به فی وسطه فإن بلغت أمواجه من الحجر جنبی الغدیر فهو دون الکرّ، و إن لم تبلغ فهو کرّ، و لا ینجسه شیء «۴».

و منها: ما وقع فی باب لباس المصلّی منه، من جواز الصلاة فی جلد المیتة بتعلیل أنّ دباغته طهارته «۵».

و منها: ما وقع فیه من نفی کون المعوذتین من القرآن، و عدّهما من الرّقی «۶».

و منها: ما فیه فی باب الشکوک، من فروع بعضها موافق للعامّة، و بعضها لم یذهب إلیه أحد من أصحابنا، إلّا علیّ بن بابویه، و الإسکافی، و بعض نادر منهم.

و منها: ما وقع فیه فی باب النکاح، من اشتراط حضور الشاهدین فی النکاح الدائم «۷».

---

(۱) سورة المائدة ۵: ۶.

(۲) فی المصدر زیادة: أراد به المسح.

(۳) فقه الرضا (علیه السلام): ۷۹، و فی نسختنا فی باب التخلّی و الوضوء، و لیس فی باب المواقیت الذی هو قبل هذا الباب علما أن

عبارة باب التخلّی و الوضوء ساقطة من بعض النسخ فتأمل.

(۴) فقه الرضا (علیه السلام): ۹۱.

(۵) فقه الرضا (علیه السلام): ۳۰۲.

(۶) فقه الرضا (علیه السلام): ۱۱۳.

(۷) فقه الرضا (علیه السلام): ۲۳۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۹۳

و منها: ما فی أواخر الکتاب، من التفصیل فی أمر المتعة، و هو قوله: و نهی عن المتعة فی الحضر، و لمن کان له مقدرة علی الأزواج و السراری «۱»، و إنّما المتعة نکاح الضرورة للمضطرّ الذی لا یقدر علی النکاح، منقطع عن أهله و ولده، انتهی «۲».

قلت: أمّا بناء علی کون الکتاب من إملائه علیه السلام، فقد أشار المجلسی إلی دفع هذا الإیراد، بقوله فی أبواب الشکوک من بحاره: و لعلّ جامع الکتاب جمع بین ما سمع منه علیه السلام فی مقامات التقیّة و غیرها، و أوردها جمیعا «۳».

و علی الاحتمال الآخر، فیمکن أن یقال: إنّه لا یشترط فی الحمل علی التقیّة حضور من یخاف منه، فیکون وجود ما ینافی التقیّة فی جملة الکلام ممّا یبعّد الحمل المذکور، سواء فی ذلک أقوالهم و مکاتیبهم علیهم السلام، فإنّ علمهم علیهم السلام بابتلاء المکتوب إلیه فی بعض المقامات بما یوجب التقیّة، کاف فی تعلیمه بما یدفعها فی محلّ الحاجة، و إن لم یحتج إلیه فی غیره، فلا یلزم أن یکون کلّ ما فی الکتاب جاریا علی طریقة المخالف، و لا یمنع وجود ما ینافی التقیّة فیه عن حمل ما یلائمها علیها، فلعلّه علیه السلام کان یعلم بابتلاء أحمد السکین الذی کتب الکتاب لأجله فی هذه المقامات بما یلزمه العمل بما یخالف الحقّ و یوافق القوم أو بعضهم.

مع أنّ جملة ممّا ذکر قابل للتوجیه، فإنّ ما نقله فی أمر المتعة لیس فی النسخة الصحیحة القمیّة، بل ذکر فیها أحکام المتعة کما هو موجود فی الأخبار

---

(۱) السریة: الجاریة المتّخذة للملک و الجماع. (لسان العرب- سرر- ۴: ۳۵۸).

(۲) رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۲۰ ۲۵.

(۳) بحار الأنوار ۸۸: ۲۱۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۹۴

المعتبرة، و دائر فی ألسنة الفقهاء، و إنّما هو فی النسخة الأخری التی ألحقت بها نوادر أحمد بن محمد بن عیسی، و أدرج فیها ما یظنّ کونه أیضا من إملائه علیه السلام.

و منه ما نقله فی أمر المتعة فلاحظ.

و الإشهاد فی الدائم یحمل علی الاستحباب، کما حمل «۱» علیه ما دلّ علی الإشهاد فی بعض الأخبار.

و مرّ فی کتاب الطهارة وجه لما فیه من تحدید الکرّ «۲».

و أمّا ما نقله من لباس المصلّی، ففی الکتاب فی الباب المذکور فی کتاب الصلاة: و لا تصلّ فی جلد المیتة علی کلّ حال «۳». نعم فی باب آخر منه بعد باب الصناعات ذکر جواز اللّبس فیه معلّلا بما ذکر، و لا یظهر منه جواز الصلاة فیه إلّا بملاحظة سابقه و لاحقه «۴»، و بعد التسلیم فلا مناص من الحمل علی التقیّة بعد النصّ المتقدّم.

الی غیر ذلک من الوجوه القریبة أو البعیدة، التی یرتکبون مثلها فی سائر الأخبار، حتی فی الواحد منها، المنافی صدره لذیله، و قد أشار الی جملة من تلک الوجوه فی الرضوی، العالم الفاضل، المولی الجلیل محمد، المعروف بشاة قاضی الیزدی، صاحب المؤلّفات الرائقة «۵» فی ترجمته للفقه الرضوی.

السابع: ما فيها أيضا: أنّ من جملة الأمور المذكورة، ما وقع فی أوائله من الرواية عن أبی بصير و بعض آخر من الرّواة علی طريقة المحدّثين، و ما يوجد فی الخمس الأخير منه من الرواية عن بعض الأئمّة عليهم السلام بوسائط

---

(۱) فی الحجرية: يحمل.

(۲) مستدرک الوسائل ۱: ۱۹۹ ذيل الحديث ۳۴۵.

(۳) فقه الرضا: ۱۵۷.

(۴) فقه الرضا: ۳۰۲.

(۵) منها رسالة فی شرح حديث: ان اللّه لا يجمعهم- أی أمته صلّی اللّه عليه و آله- علی ضلالة، صنفها فی سنة ۱۳۰۱ ه. و ترجمة آيات الأحكام صنفها للسلطان محمد قطب شاه. (منه قدّس سره).

متعدّدة.

ففی باب فضل صوم شعبان و صلته برمضان منه: أحمد بن محمد بن عيسی، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسی، عن سماعة بن مهران «۱»، الی آخره، ثمّ أطال الكلام فی نقل أمثاله.

و الاعتراض فاسد لفساد أصله، من كون ما نقله من أجزاء كتاب فقه الرضا عليه السلام، بل هو من أجزاء نوادر أحمد بن محمد بن عيسی، أدخل هو أو بعض الرواة أو النسّاخ الرضوی فيه، و قد التفت- سلّمه اللّه- الی ذلک بعد مدّة، فاستدرک ما ذكره فی الحاشية.

فقال: من جملة ما عثرت عليه بعد مضیّ سنين عديدة من تأليف هذا الكتاب، إنّی وقفت علی كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسی الأشعری القمّی، فوجدته مطابقا لهذه الأخبار المسندة المذكورة فی الكتاب، و قد حصل لی الظنّ القوی، بل المتاخم للعلم بأنّ هذه الأخبار مأخوذة عن النوادر، و يؤيده أنّ الحديث الأوّل المذكور فی الكتاب أوّل رواته أحمد بن محمد بن عيسی، و هذا موافق لطريقة قدماء أهل الحديث، حيث يذكرون فی أوّل كتبهم المصنّفة أساميهم، انتهی.

و لا يخفی أنّ الموجود من النوادر ليس إلّا المنضمّ بالرضوی، و لم يكن عند العلّامة المجلسی، و شيخنا الحرّ أزيد من ذلک، كما لا يخفی علی من راجع البحار و الوسائل، و راجع الرضوی، فلا يجد فيهما خبرا منقولا عن النوادر إلّا و هو موجود فيه، هذا علی ما فی بعض نسخ الرضوی، و ما أكثرها، فآخره هو باب القضاء و القدر، و باب الاستطاعة، الذی يتبعه باب فضل صوم شعبان فی النسخة الأخری، و هو أوّل النوادر، و ليس فيها خبر مسند أصلا. و فی النوادر أيضا أبواب و مقالات يظنّ أنّها من أصل الرضوی، اختلطت به حتّی

---

(۱) رسالة فی تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانساری: ۲۵، نوادر احمد بن محمّد بن عيسی: ۱.

صار سببا للاشتباه، و يحتاج الناظر فی تمييز أحدهما من الآخر إلی بصيرة المعيّنة «۱»، و رأينا فی بعض مواضع الوسائل نقل عن النوادر، و المنقول رضوی لا يعتنی هو به كما تقدّم.

الثامن: ما أشار إليه والی جوابه السيّد السند فی المفاتيح، قال: لا يقال لو كان من الامام عليه السلام لكانت عباراته فصيحة سلسلة، و اللازم باطل، أمّا الملازمة فلأنّه اللائق بحالهم، و أمّا بطلان اللازم فلأنّک إذا تتبّعت عباراته لتحقّقت ذلک.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ ذلک لائق بحالهم، بل اللائق بحالهم التعبير بما تقتضيه الحكمة، و قد تقتضی الحكمة التعبير بما يخالف القواعد العربيّة، حيث يتوقّف فهم المسائل عليه، و لعلّ التعبير فی ذلک الكتاب مستند الی حكمة خفيّة، انتهی «۲».

قلت: روى علىّ بن الحسين المسعودى فى كتاب إثبات الوصيّة، عن الكلابى، عن أبى الحسن علىّ بن بلال و أبى يحيى النعمانى، قالا: ورد كتاب من أبى محمد عليه السلام و نحن حضور عند أبى طاهر بن بلال، فنظرنا فيه، فقال النعمانى: فيه لحن، أو يكون النحو باطلا، و كان هذا بسرّ من رآى، فنحن فى ذلك حتى جاء توقيعه عليه السلام: «ما بال قوم يلحنوننا، و إنّ الكلمة نتكلّم بها تنصرف على سبعين وجها، فيها كلّها المخرج منها و المحجّة» «۳».

هذا، و ما يوجد فى بعض مواضعه ممّا هو على خلاف العربيّة، فالظاهر أنّه من الناقلين له من الخطّ الكوفىّ، و عدم مهارتهم فى قراءته و فى القواعد العربيّة، فلاحظ.

---

(۱) فى النسخة الخطية: تامة.

(۲) مفاتيح الأصول: ۳۵۱.

(۳) إثبات الوصية: ۲۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۹۷

خاتمة تتعلّق بالمقام: اعلم أنّ الراوى إذا كان عدلا إماميا فالخبر من جهته صحيح، و لا يحتاج فى مقام الحجيّة بعد إحراز الإيمان و العدالة فيه الى فضيلة اخرى، كالفقاهة، و الزهّادة، و التصنيف، و غيرها، فإن وجدت فيه فهو كمال لا يضرّ فقده، و قد نقل فى المفاتيح اتّفاق الأصحاب على عدم اشتراط الفقاهة. نعم قد يحتاج إليه فى مقام الترجيح المؤخّر عن مقام الحجيّة.

و قد تقدّم عن العلّامة الطباطبائى فى فوائده أنّه تمسّك فى كلامه فى حجيّة الكتاب: بأنّ القاضى السيّد مير حسين أخبر بأنّه من الإمام عليه السلام، الى آخره. و قد وثّقه المجلسى كما تقدّم «۱»، و قال خرّيت هذه الصناعة الآميرزا عبد اللّه فى رياض العلماء: السيد القاضى الأمير حسين، فاضل عالم، جليل نبيل، هو من مشايخ إجازة الأستاذ الاستناد- أدام اللّه تعالى فيضه- و عليه اعتمد فى صحّة كتاب فقه الرضا عليه السلام، و تصحيح انتسابه الى مولانا الرضا عليه السلام، انتهى «۲».

و هذا المقدار يكفى فى الحكم بصحّة خبره و حجيّته لو فرض خلوصه عن بعض الاعتراضات، كما أشرنا إليه فى صدر كلامنا، و العلّامة الطباطبائى ظنّ أنّ القاضى أمير حسين المذكور، هو بعينه السيّد حسين الكركى، فذكر شطرا من مناقبه، و فضائله، و مؤلّفاته.

و هذا اشتباه لم يصدر منه- رحمه اللّه- إلّا لما قيل من أنّ الجواد قد يكبو، و هذا الاشتباه غير مضرّ بأصل المقصود من وثاقة حامل الكتاب، بل عدّه صاحب الرياض- المعاصر له- من العلماء كما عرفت، إلّا أنّ السيد الميرزا محمد المتقدم- صاحب الرسالة- و أخاه الفاضل فى الروضات «۳» لمّا وقفا على هذا

---

(۱) انظر للاول صحيفة: ۲۳۹. و للثانى: ۲۳۰.

(۲) رياض العلماء ۲: ۳۰.

(۳) روضات الجنات ۲: ۳۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۲۹۸

الاشتباه، جعلا يطعنان على هذا السيّد الجليل، خصوصا الأخير منهما أشدّ الطعن، و أساء الأدب إليه و أطال فى الروضات الكلام بما لا ينبغى صدوره منه إليه، و لا فيه منفعة سوى الإطالة.

قال العلامة المذكور: و القاضى أمير حسين الذى حكى عنه الفاضلان المجلسيّان ذلك هو السيّد أمير حسين بن حيدر العاملى الكركى، ابن بنت المحقّق الشيخ علىّ بن عبد العالى الكركى- طاب ثراه- و كان قاضى أصبهان و المفتى بها فى الدولة الصفويّة، أيّام السلطان العادل الشاه طهماسب الصفوى، و هو أحد الفقهاء المحقّقين، و الفضلاء المدقّقين، مصنّف مجيد، طويل الباع، كثير

الاطّلاع، وجدت له رسالة مبسوطة فی نفی وجوب الجمعة عینا فی زمن الغیبة، و کتاب النفحات القدسیّة فی أجوبة المسائل الطبرسیّة، و کتاب دفع المناواة عن التفضیل و المساواة، وضعه لبیان أفضلیّة أمیر المؤمنین علیه السلام علی جمیع الأنبیاء، و مساواته لنبیّنا صلّی اللّه علیه و آله إلّا فی النبوة، و هو کتاب جلیل ینبئ عن فضل مؤلّفه النبیل، و له کتاب الإجازات فیه إجازة جمّ غفیر من العلماء المشاهیر، منهم خاله المحقّق المدقّق الشیخ عبد العالی بن المدقّق الشیخ علی الکرکی، و ابن خالته السیّد العماد الأمیر محمد باقر الداماد، و الشیخ الفقیه الأوحد الشیخ بهاء الدین محمد، و قد وصفه جمیعهم بالعلم، و الفضل، و التفقّه، و النبالة.

ثمّ ذکر بعض ما فی إجازة الشیخ البهائی- الی أن قال- و نحن نروی عن هذا السیّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روایته، و اتّضحت لدیه درایته، بطرقنا المتکثّرة، عن شیخنا العلّامة المجلسی، عن والده المقدّس المجلسی، عنه، الی آخره «۱». و فیه اشتباه من جهتین:

الأولی: حکمه باتّحاد القاضی أمیر حسین المذکور، مع السیّد حسین

---

(۱) فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۹.

ابن السیّد حیدر العاملی الکرکی.

الثانیة: حکمه بأنّ السید حسین الکرکی المذکور، هو بعینه ابن بنت المحقّق الثانی، و ابن خالة المحقّق الداماد و المفتی فی الدولة الصفویّة، و صاحب کتاب دفع المناواة، و کلاهما فاسدتان.

أمّا الاولی: فلأنّ صاحب الریاض- الذی هو استاد أهل هذه الصناعة، و کان فی عصرهم- جعل القاضی أمیر حسین- صاحب الرضوی- عنوانا مستقلا فی الریاض، و لم یذکر له نسبا، و لا شیخا فی الإجازة، و لا شغلا من الإفتاء فی الدولة الصفویّة، و لا تألیفا «۱». و ذکر السیّد الکرکی المذکور بعد ذلک، و ذکر نسبه، و بلده، و مشایخه، و بعض ما یتعلّق به «۲». فلو کانا متّحدین لأشار فی إحدی الترجمتین الی ذلک، لشدّة حرصه علی ضبط أمثال هذه الأمور، و نهایة اطّلاعه علیها، و أمّا الطبقة فغیر مضرّ، فإنّه یروی عن المحقّق الداماد، و الشیخ البهائی، و الشیخ محمد بن الشیخ حسن بن الشهید، و تأریخ إجازته له فی سنة تسع و عشرین و ألف، فیکون فی طبقة المجلسی الأوّل، فلا یبعد روایته و ولده العلّامة عنه.

و أمّا الثانیة: فلأنّ العالم المفتی، الملقّب بخاتمة المجتهدین، صاحب کتاب دفع المناواة، هو سیّد المحقّقین، السیّد حسین بن السیّد ضیاء الدین أبی تراب حسن بن صاحب الکرامات الباهرة، و المقامات الزاهرة، شمس الدین السیّد أبی جعفر محمد الموسوی الکرکی، المعروف بالأمیر سیّد حسین المجتهد، و الأمیر حسین المفتی، و هو ابن بنت المحقّق الثانی، و کان نازلا منزلته عند الأمراء و السلاطین، توفّی بالطاعون سنة إحدی و ألف بقزوین، و عندی نسخة صحیحة من کتاب دفع المناواة، علی ظهرها خطّ المجلسی، و فی آخرها: و فرغ

---

(۱) ریاض العلماء ۲: ۳۰.

(۲) ریاض العلماء ۲: ۹۱.

من تسویدها مؤلّفها المذنب الجانی الحسین بن الحسن، فی رابع ربیع الأوّل من سنة تسع و خمسین و تسعمائة، فهو فی طبقة الشهید الثانی، فلا یمکن روایة المجلسی الأوّل عنه، و قد تولّد بعد وفاة السیّد بسنتین، و هذا من الظهور بمکان لا یخفی علی من راجع الریاض و غیره، و لکن هذا الاشتباه الغیر المضرّ بشیء من الأمور المتعلّقة بالدین، لا یقتضی هذا الحدّ من الجسارة و سوء الأدب إلی

مثل هذا النّحرير، الذى هو آية اللّه عند نواميس الدين، و حملة الشريعة.

فقال الأول فى الرسالة: و أمّا ما تقدّم من اتّحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيّد الأجلّ الأكمل، السيّد حسين بن حيدر العاملى المجتهد، كما توهّمه سيّدنا صاحب الدرّة، فهو أيضا كلام عار عن التحقيق، و ناشئ عن قلّة التتبع و التدقيق، ثمّ ذكر ما شرحنا خلاصته «۱».

و قال الثانى فى الروضات: ثمّ من عجب العجاب كلّ العجاب فى هذا الباب، هو ما اتّفق لأفضل متأخّرينا البارع المتتبع، الذى هو بحر العلوم فى نواظر أصحاب الرسوم، من أنّ الأمير سيّد حسين القاضى الأصبهانى، الذى قد جاء بنسخة كتاب «الفقه الرضوى» فى هذه الأواخر معه من سفر الحجّ إلى أصفهان، و أخذ منه تلك النسخة، و رواها عنه، و أسندها إليه من بعد ذلك المجلسيان، لمّا رأياه يدّعى القطع بصدوره عن مولانا الرضا عليه السلام، و هو من الثقات لديهما، هو بعينه نفس هذا السيّد الأجل الأفخر، حسين بن السّيد حيدر الكركى العاملى، و إنّه أيضا المتولّى لمنصبى القضاء و الإفتاء بأصفهان، فى دولة الشاه طهماسب الصفوى الموسوى، و أحد الفقهاء المحقّقين، الى آخر ما تقدم عن الفوائد، قال: قصدا إلى تأييد ما هو بصدده من إثبات حجيّة هذا الكتاب: بكون الراوى له، الواجد إيّاه، الحاكم بقطعيّة صدوره هو مثل هذا الجناب المستطاب، مع كلّ ما قد عرفته فيه من المراتب العالية، و جميل

---

(۱) رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۳۱.

الألقاب، دون رجل مجهول الحال، ليس يعرف قدره و منزلته الى الآن من كتب الرجال، إلّا من جهة استفادة مصداق مّا من التوثيق له، الخارج مرّة على سبيل الاتّفاق، دون التعمّد فى الإطلاق، الذى هو بعد التأمّل فى الأعماق، من فم مولانا المجلسى بل قلمه المسامح فيه فحسب.

و كان السبب فى مثل صدور هذا الخبط العظيم، و الخلط الجسيم، من مثل هذا الرجل العليم، و الحبر الحكيم- بناء على أنّ الصارم قد ينبو، و الجواد قد يكبو، بل الفاضل من تعدّ أغلاطه- هو ما ورد فى الأخبار من أنّ: حبّ الشىء يعمى و يصمّ «۱».

فإذن المهمّ كلّ المهمّ، أن نعطف عنان الهمّة الى صوب كشف هذا الملمّ، بتذنيب من الكلام هو لجدوى هذه الترجمة متمّ، و يتوجّه منه النظر الى جواب هذه المغلطة العظمى، مدّعى و دليلا، بأربعة وجوه.

ذكر فى أوّلها شرح البون البعيد بين الرجلين، و ذكر جملة من اللوازم الباطلة للقول باتّحادهما، ممّا أخرج الكتاب عن الكتب العلميّة، و أطال الطعن و التشنيع على السيّد الجليل، معبّرا عنه فى خلال كلماته بالموحّد، فكأنّه أبدع فى الدين، و زاد أو نقص فى شريعة سيّد المرسلين صلّى اللّه عليه و آله.

و ذكر فى ثانيها كلام صاحب الرياض، و احتجّ بما صنعه فيه من ذكره القاضى الأمير حسين، الخالى عن النّسبة إلى أبيه، فى ترجمة له بالخصوص مختصرة، عقيب «۲» ترجمة السيّدين المقدّمين بأكمل التفضيل، من غير إشارة إلى منزله فيه، أو قابليّة دخوله فى زمرة المصنّفين من الأصحاب، أو نسبة شىء إليه سوى محض النقل لما ذكره أستاذه المعظّم إليه فى حقّه، قال: و يظهر منه كون الرجل فى ذلك العصر غير معروف بنسب أو حسب عند أحد من غير الخواصّ، كأحد من المريدين لهم، بحيث لم يكن عنده فى زمان التصنيف

---

(۱) عوالى اللآلى ۱: ۲۹۰/ ۱۴۹.

(۲) كذا و الصحيح: قبل. انظر الترجمة فى الرياض ۲: ۳۰ و السيدين فيه صحيفة ۶۲ و ۸۸ و ۹۱.

- من شدّة خمول اسم الرجل عليه- بسمة أبيه. «۱».

إلى آخر ما ذكره ممّا يقضى منه العجب، فكأنّه ظنّ أنّ أحدا لا يطّلع على الرياض فاشتبه الأمر على الناظرين، فإنّه قال فيه: السيّد القاضى الأمير حسين:

فاضل، عالم، جليل، نبيل، هو من مشايخ إجازة الأستاذ الاستناد- أدام اللّه فيضه- الى آخره «۲». أ ليس كلامه صريحا فى كونه عنده من العلماء الأجلّاء؟! أ يشترط فى عدّ الرجل منهم ذكر أبيه، أو كونه من المؤلّفين؟ فلو اخرج الرجل- للجهل باسم أبيه، و عدم تأليف له- من زمرة العلماء لخرج منهم جمّ غفير من الذين ترجمهم فى الكتاب المذكور، الذى يطعن فيه على معاصره شيخنا الحرّ- رحمه اللّه- من ذكر بعض الرجال فى أمل الآمل، الموضوع لذكر العلماء مع أنّه ليس منهم.

ففى ترجمة الأمير سيّد حسين المفتى المتقدّم ما لفظه: و لقد أغرب شيخنا المعاصر فى أمل الآمل حيث قال: إبراهيم بن محمد بن الحسين بن الحسن الموسوى العاملى الكركى، عالم، فاضل، جليل القدر، شيخ الإسلام فى طهران، من المعاصرين، و هو ابن أخى ميرزا حبيب اللّه، أو ابن عمّه، انتهى.

إذ عدّ مثل هذا الرجل من العلماء، و إيراده فى هذا الرجال المخصوص بالفضلاء يورث الوهن فى سائر من أوردها، و لذلك قد نسبنا إليه كلّ من لا نعرفه، و انفرد هو بنقله، سيّما فى شأن معاصريه، كى تكون العهدة عليه.

و نظير ذلك بل أغرب منه، إيراده- رحمه اللّه- أميرزا حبيب اللّه المذكور أيضا فى هذا الرجال كما سيأتى، و كذا قوله: السيّد ميرزا علىّ رضا بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا، محقّقا، مدقّقا، فقيها، متكلّما،

---

(۱) روضات الجنات ۲: ۳۳۱- ۳۳۴.

(۲) رياض العلماء ۲: ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۳

جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان، توفّى سنة إحدى و تسعين و ألف، انتهى.

و نحوه قوله: السيّد ميرزا محمد معصوم بن ميرزا محمد مهدى بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا «۱»، جليل القدر، عظيم الشأن، اعتماد الدولة فى أصفهان، انتهى.

فإنّ عدّ هؤلاء من أجلّة العلماء، و إدخاله فى رجال هؤلاء الكبراء فى وقاحة شنعاء، لا سيّما مع غاية المدح و الإطراء، كما لا يخفى، انتهى ما فى الرياض «۲».

فليتأمّل المنصف فى كلامه هذا، و فيما نسبه إليه فى الروضات، من أنّه ذكر فى عداد العلماء النبلاء الأجلّاء، رجلا مجهولا لا يعرف إلّا بحمله كتاب فقه الرضا عليه السلام من مكّة المعظّمة إلى أصفهان، و إنّ ما نسبه إليه من العلم، و الفضل، و الجلالة، و النبالة، فى أصل الترجمة كأنّه افتراء، مع أنّه احتمل فى كلامه أنّ صاحب الرياض لاقاه.

و ليت شعرى ما الدّاعى لذكره فيه لولا- أنّه من العلماء، و كيف صار حمل الكتاب- و إن كان الحامل ثقة، صالحا، ورعا- مقتضيا للضبط و الترجمة، و التوصيف بالعلم و الجلالة؟! لولا معرفته به، و اعتقاده بما وصفه به، مع كونه فى عصره، مع أنّ جميعهم وصفوه بالقضاوة.

و أنت خبير بأنّ حال القاضى و صفاته غير خفيّة على أهل عصره، لابتلائهم به، إمّا: بعلوّ الدرجة فى العلم، و الفضل، و التقوى كما هو الغالب فى

---

(۱) فى المصدر زيادة: محققا، جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان. انتهى، و مثله قوله: السيد ميرزا محمّد مهدى بن

میرزا حبیب اللّه الموسوی العاملی الکرکی، کان عالما فاضلا.

(۲) الریاض ۲: ۶۳، ۶۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۴

قضاة أعصار الصفویّة، الذین کانوا غیر متمکّنین من القضاوة و الحکم إلّا بعد تصدیق شیخ الإسلام المعاصر له، کالمحقّق الکرکی، و السیّد المتقدّم، و الشیخ علی المنشار، و الشیخ البهائی، و المحقّق السبزواری، و أضرابهم من أعاظم العلماء، أو بالجهل، و الحرص، و الحیف، و الطمع، و غیرها کما هو الغالب فی طبقات من بعدهم، فکیف یصیر قاضیا، و یوصف بالقضاوة، و لا یعرف علمه، و جهله، و عدالته و فسقه؟!.

و أعجب من ذلک نسبة المجلسی الأوّل إلی المسامحة فی التوثیق، فی قوله کما تقدّم: إنّ من فضل اللّه علینا، إنّه کان السیّد الفاضل، الثقة، المحدّث، القاضی أمیر حسین- رحمه اللّه- الی آخره، و مثله کلام الثانی فی البحار، فلینصف الناظر.

إنّ حبّ التأیید و الحجیّة أعمی و أصمّ السید المؤیّد بحر العلوم، أو حبّ عدم الحجیّة أعمی من یتشبّث له بهذه الأمور، التی هی أوهی من الحشیش، من إنکار العلم و الوثاقة فی السیّد بعد أزید من مائتی سنة، مع تصریح هؤلاء الأعلام المعاصرین له بهما، و بالجلالة و النبالة، مع عدم وجود ما یعارض کلامهم فی حقّه، و لو من جاهل غبیّ فی عصره و بعده.

و أغرب منه أیضا إنّه فی هذا المقام نقل کلام صاحب الریاض فی ترجمة الفاضل السیّد علی خان المدنی، کما ذکرناه سابقا، و قال فی آخره: و هو غریب، و لم یذکر وجه الغرابة، و لم یتمکّن من ردّه بتکذیب صاحب الریاض، أو تسامحه و غفلته، أو تجهیله، فإنّه عنده و عند کلّ من وقف علی حاله فوق ما یحوم حول الخیال، من البصیرة و الاطّلاع، و الخبرة و المعرفة و الضبط، مع شدّة الوثاقة فی النقل، مع أن فی هذا المنقول تکذیب جملة من دعاویه مع قطع النظر عن الحجیّة و عدمها، کانحصار النسخة فیما أتی به القاضی، و إنّ المجلسی الأوّل هو مروّجها، و إنّه لم یکن لها ذکر قبله، و غیر ذلک ممّا مرّ.

قال: و ثالثها: إنّ الرجل لو کان بمثابة من الفضل تتطرّق هذه الشبهة

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۵

ساحتها، لما تطرّق ریب ساحة حجیّة کتابه المأتیّ به، الموصوف أیضا من لدن تحدّثه عنه، مع ادّعائه القطع بصدوره، و المفروض خلافه، ضرورة کون من تقدّم علی هذا الموحّد، و بعض مشایخه الأجلّاء، المستفید غایة جلالة الرجل و منزلته فی العلم و الدین من کلام المجلسیّین، بین شاکّ فی الأمر، و ساکت عن الردّ و الاعتماد، و مشیر الی فتاواه علی سبیل الإرسال، و عاد إیّاه من جملة الکتب المجهولة المصنّف، أو منکر علی حجیّته أشدّ الإنکار مثل صاحبی الأمل و الریاض، فی ذیل ترجمته المذکورة، تبعا لسائر أفاضل محقّقینا المتقدّمین، المطّلعین علی وجوده بین أظهرنا فی الجملة یقینا، کما استفید من کلمات من ادّعی بعد ذلک الظفر بنسخ الکتاب الموصوف، فی خزانة مولانا الرضا علیه السلام و غیره، اللازم منه حصول الاطّلاع علیها من جملة من العلماء المتقدّمین و المتأخّرین، فضلا عن الذین کتبوه و وقفوه، و أودعوه فی تلک المواضع لما هو الظاهر المعتضد بما قیل: کلّ سرّ جاوز الاثنین شاع، مع عدم ظهور إشارة منهم إلیه فی شیء من المواضع، فضلا عن الاعتداد به، فلیتأمّل.

بیان الملازمة: أنّ الکتاب یصیر بذلک من مصادیق ما أخبر بقطعیّة صدوره عن المعصوم، رجل عدل مطّلع علی علوم الأخبار، بصیر بدقائق الأمور، فیصیر بمنزلة الخبر الواحد العدل الکذائی المحدّث عن الامام، المتّفق علی حجیّته فی هذه الأعصار، أولا أقلّ من الإجماعات المنقولة عنهم، المعتبرة أیضا عند سائر اولی البصائر و الأبصار، و یدلّ علی وجوب التعبّد به بمحض ذلک- أو بعد تعلّق ظنون الأشخاص أیضا بموجبه- ما یدلّ علی حجیّة أخبار الآحاد، لعدم فهمهم الفرق بین المقامین من جهة حسیّة المخبر عنه فی الأوّل دون غیره، فلیتدبّر.

فظهر من کلّ ذلک أنّ ترکهم الاعتداد به کذلک، بل ترک سائر من تأخّر عن هذا الموحّد المصرّ علی حجیّته لیس إلّا من جهة

اعتقادهم عدم کون الرجل بصیرا بشرائط مثل هذه الأخبار، لعدم ذکر له بمنزلة من منازل الرجال

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۶

فی شیء من المواضع، یظنّ علی مطابقة ما یذکر فیه لمتن الواقع، أو اعتقادهم أنّه لو کان یناقش فی وجوه قطعه الناشئة عن قلّة المعرفة بدقائق أنظار المجتهدین حین ادّعائه إیّاه، أو یقرأ علیه شرائط الروایة، أو یأنس بکلمات أهل بیت العصمة، أو یطّلع علی قرائن الصدور، لتزلزل فیه، أو ردع عنه، أم تاب منه الی اللّه تعالی، کسائر قطعیات العوام الغیر المأمونة عن الجهل المرکّب التی لا حجیّة فیها لغیرهم بالإجماع، بخلاف الأوّلین اللذین هما بعد التأمّل فی الأطراف یخبران عن الحس و الیقین «۱».

انتهی کلامه الذی فیه مواقع للنظر و التعجّب، بل الإغفال و التعمیة التی لا ینبغی صدورها من أهل العلم:

أمّا أوّلا: فقوله: ضرورة کون من تقدّم علی هذا الموحّد، الی آخره.

و فیه: إنّ من تقدّم علیه: المجلسیّان، و الفاضل الهندی، و السیّد المحدّث الجزائری، و الأستاذ الأکبر البهبهانی، و الشیخ یوسف البحرانی.

و من عاصره: السیّد صاحب الریاض، و المحقّق المولی مهدی النراقی.

و من تأخّر عنه: المحقّق الکاظمی، و غیرهم ممّن أشرنا إلی أسامیهم الشریفة.

و هم أساطین الشریعة، و نوامیس المذهب و الملّة، و لم یصل إلینا و إلیه کلام جملة ممّن تقدّم علیه یستظهر منه الردّ و القبول، و مع ذلک استقلّهم و استحقرهم، و جعلهم شرذمة قلیلة، ثمّ فی تعبیره عن العلّامة الطباطبائی بالموحّد مرّة بعد اخری ما لا یخفی من الرکاکة.

و أمّا ثانیا: فقوله: بین شاکّ، الی قوله: مثل صاحبی الأمل و الریاض.

فإنّه لو کان بین من تقدّمه من الأساتیذ من صرّح بالشکّ أو الردّ لذکره، و لم نعثر الی الآن علیه و لا نقله أحد، أ لیس هذه النسبة محض التخرّص

---

(۱) روضات الجنات ۲: ۳۳۵، ۳۳۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۷

و التخمین؟! و إنّما ذکر صاحبی الأمل و الریاض لما وقف علیهما، أ رأیت فقیها متبحّرا یذکرهما فی قبال هؤلاء الإعلام؟ مع أنّ صاحب الریاض لم یکن من أهل القوّة و الاستنباط، المحتاج إلیهما فی أمثال هذه الموارد، کما صرّح به جمال المحقّقین الخوانساری، فی مجلس الشاه سلطان حسین الصفوی، فی یوم الأحد، تاسع ذی القعدة، سنة خمس عشرة بعد المائة و الألف، لما طلب منه السلطان تعیین أحد لإعطاء منصب الشیخ الإسلامی لمّا ردّه هو و السیّد الأجل میر محمد باقر الخواتونآبادی.

فقال المحقّق: هنا جماعة أنت أعرف بأحوالهم، لیس أحد منهم بمجتهد، و لا قابل شرعا لإعطاء هذا الشغل، فمن کان منهم أتقی و أرغب فی تحصیل العلم فاخترته له.

و بالآخرة صار الأمر مردّدا بین أربعة، و هم: الشیخ علی المدرّس فی مدرسة مریم بیگم، و المیرزا عبد اللّه أفندی، و المیرزا علی خان، و میر محمد صالح الخواتونآبادی، الی أخر ما ذکره الفاضل الخواتونآبادی المعاصر لهم فی تأریخه.

مع أنّا نقلنا سابقا کلام صاحب الریاض فی ترجمة السیّد علی خان، و هو ظاهر بل صریح فی صحّة النسبة عنده، و هذا الکلام منه بعد مدّة مدیدة عن کلامه فی ترجمة القاضی، فإنّه فی ترجمة القاضی، قال فی حقّ أستاذه المجلسی:

أدام اللّه فیضه، و فی ترجمة السیّد علی خان لمّا ذکره فی جملة شرّاح الصحیفة قال:

و شرح الأستاذ الاستناد- قدّس سرّه «۱» -.

فظهر من ذلک أنّ ما کتبه أوّلا کان قبل عثوره علی النسخة المکیّة التی کانت علیها- بتصریحه- خطوط العلماء و إجازتهم، و قبل عثوره علی إجازة الأمیر غیاث الدین کما تقدّم، فلاحظ.

---

(۱) ریاض العلماء ۳: ۳۶۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۸

و أمّا صاحب الأمل، فهو الذی قال هو فی حقّه، فی ترجمة صاحب الدعائم ما لفظه: و أنت تعلم أنّه لو کان لهذه النسبة واقع لذکره سلفنا الصالحون، و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم یکن یخفی ذلک الی زمان صاحب الأمل، الذی من فرط صداقته یقول بشیعیّة أبی الفرج الأصفهانی الأموی الخبیث، الی آخره «۱»، فکیف صار فی هذا المقام من المتبحّرین النّقاد؟! الذی یعارض بقوله کلام هؤلاء الإعلام، مع أنّ نسبة الإنکار بل شدّته إلیه افتراء.

أمّا فی الأمل، فعدّ الکتاب من الکتب المجهولة «۲».

و أمّا فی الهدایة فقال: تتمّة: قد وصل إلینا أیضا کتب کثیرة قد ألّفت، و جمعت فی زمانهم علیهم السلام نذکرها هنا، و هی ثلاثة أقسام- الی أن قال-:

الثانی: ما لم یثبت کونه معتمدا، و لذلک لم ننقل عنه، فمن ذلک الفقه الرضوی کتاب الرضا علیه السلام، و غیر ذلک. الثالث: ما ثبت عندنا کونه غیر معتمد فلذلک لم ننقل عنه، فمن ذلک کتاب مصباح الشریعة، الی آخره «۳».

و ظاهر أنّ عدم العلم غیر العلم بالعدم، و الإنکار من آثار الثانی لا الأول.

و أمّا ثالثا: فقوله: تبعا لسائر أفاضل محقّقینا المتقدّمین، الی آخره، لا یخلو من الجزاف، سواء أراد من المتقدّمین ما هو المصطلح بین أصحابنا، و هو من تقدّم علی شیخ الطائفة، و لهذا یعدّون ابن إدریس و من بعده من المتأخّرین، أو من تقدّم علی المجلسیّین، أو علی بحر العلوم علی ما هو الظاهر من کلامه، ولیته أشار الی أسامی بعضهم، و لو عثر علیه لنقله یقینا لشدّة حرصه علی إثبات عدم حجیّة الکتاب من جهة عدم اعتناء الأصحاب به. و أمّا عدم نقل اعتباره عن جملة منهم فلا یدلّ علی عدم اعتباره، لکونه أعمّ منه،

---

(۱) روضات الجنات ۸: ۱۴۹.

(۲) أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

(۳) هدایة الأمة: مخطوط.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۰۹

و من عدم العثور علیه، أو ظنّ عدم الحاجة إلیه لعکوف الأصحاب علی أبواب الکتب الأربعة قدیما و حدیثا، و بناهم علی عدم الحاجة الی المراجعة إلی غیرها.

و علی ما ذکره من المقدّمات التخمینیّة تتطرّق الشبهة إلی کثیر من مآخذ البحار و الوسائل، کما أشرنا إلیه سابقا، إذ لم ینقل عنها، و لا اعتمد علیها، و لا أشار إلیها من تقدّم علی صاحبیهما، من أرباب المؤلّفات و التصانیف فی الفقه و الأحکام.

و أمّا رابعا: فقوله: رجل عدل مطّلع علی علوم الأخبار، بصیر بدقائق الأمور، الی آخره «۱» فإنّا لم نطّلع الی الآن من بین الفقهاء و الأصولیّین، فضلا عن المحدّثین و الأخباریّین، علی اختلاف مشاربهم فی حجیّة الخبر الواحد من اشترط فی الراوی بعد العدالة، و الضبط بالمعنی العدمی- لا الوجودی الذی هو من شروط الکمال- کونه عالما، مطّلعا بعلوم الأخبار، و بصیرا بدقائق الأمور، حتی علی طریقة صاحب المعالم، الذی اشترط فی صحّة الخبر کون الراوی ممّن زکاه عدلان «۲»، فضلا عمّن اکتفی فی التزکیة بالظنون، و الأمارات الداخلیة و الخارجیة، فضلا عمّن لم یشترط فی الحجیّة عدالة الراوی، و لم یقتصر علی الصّحیح من الأخبار، و عمل بالموثّق،

و الحسن، و الضعیف المنجبر، کما علیه الأساطین منهم، و قریب منهم من اقتصر فی الحجیّة علی ما اطمأنّ بصدوره بالقرائن الداخلیّة و الخارجیّة، و هو الخبر الصحیح علی طریقة القدماء، کما حقّق فی محلّه.

و علی ما ذکره لا تکاد تجد خبرا صحیحا فی الکتب الأربعة، فضلا عن غیرها، فإنّ الصحیح علی ما ذکره هو ما کان تمام رجال سنده مثل زرارة، و محمد

---

(۱) روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

(۲) معالم الدین: ۲۰۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۰

ابن مسلم، ممّن حاز بعد العدالة و الوثاقة، مقام العلم، و الاطّلاع، و البصیرة بدقائق الأمور، و هو غیر موجود أو نادر، بل الغالب فی الصحاح وجود واحد أو أکثر فی سندها ممّن اقتصروا فی ترجمته بذکر التوثیق، أو أثبتوا وثاقته بالأمارات، ککونه ممّن روی عنه صفوان، أو البزنطی، و غیر ذلک، و لیس فی کلامهم إشارة إلی إحرازه المقامات المذکورة، فتخرج هذه الطوائف من الصحاح- و هی جلّها- عن حدود الصحّة و الحجیّة، و فیه من اللوازم الباطلة ما لا یخفی علی أحد من أهل العالم.

و أمّا خامسا: فقوله: فیصیر بمنزلة الخبر الواحد العدل الکذائی المحدّث عن الإمام، المتّفق علی حجیّته فی هذه الأعصار.

فإنّه صحیح، غیر قوله: الکذائی، المشیر به الی ما اشترطه فی الحجیّة، ممّا هو من خصائصه، إلّا أنّهم مختلفون فی وجه الحجیّة، و لا یوجب دخول الخبر المذکور فی حدّ الصحیح التزام کلّ طائفة منهم بأخذه.

فمن کان الحجّة عنده الخبر الموثوق بصدوره، فربّ صحیح لا یعمل به لعدم الاطمئنان بالصدور، لأمور تبعده، و لعلّ منه الخبر المذکور بالنظر الی الموهنات السابقة، و کذا من اقتصر علی حصول الظنّ به، لما ذکر، و من المحتمل دخوله فی الأخبار الحدسیّة، بملاحظة بعض مقدّماته عند بعضهم، فلا تشمله أدلّة الحجیّة.

و کذا من جعل الحجّة ما یحصل به الظنّ بالواقع، فلعلّه لا یحصل له الظنّ به بعد النظر الی الموهنات المذکورة.

مع أنّ فیمن اعتنی به علی أحد الوجهین من کونه من تألیفه أو إملائه غنی عن تخلّف من تخلّف، بل یمکن جعل ما ذکره اعتراضا علیهم، من عدم تمسکهم بما هو جامع لما قرروه من الشرائط.

و أمّا سادسا: فقوله: أو لا أقلّ من الإجماعات المنقولة، الی آخره «۱»، ففیه

---

(۱) روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۱

أنّ المحقّق الثابت عند أولی البصائر فی هذه الأعصار عدم الحجیّة و الاعتبار.

و أمّا سابعا: فقوله: إنّ ترکهم الاعتداد به، الی قوله: عدم کون الرجل بصیرا، الی آخره «۱»، ففیه مضافا الی ما عرفت- من عدم اشتراط أحد فی الخبر ما اشترطه- أنّه کان جامعا لما قرّره، لما تقدّم من کلام صاحب الریاض من أنّه کان عالما فاضلا، جلیلا، فإن أراد ما هو فوق هذا المقام فالمشتکی الی اللّه تعالی، و إن خطّأ صاحب الریاض فی کلامه، فلا یمکنه ذلک، لاعترافه بأنّه المبرّز المقدّم فی هذا الفنّ، مع کونه فی عصره.

ثمّ فی باقی کلامه من الضعف و الوهن ما لا یخفی علی النقّاد البصیر.

و ذکر فی الوجه الرابع ما خلاصته: إنّ المجلسی الأوّل الذی هو الباعث علی إیقاظ هذه الفتنة النائمة، کان سبب اعتماده علی هذا الکتاب مطابقة فتاوی علیّ بن بابویه فی رسالته، و فتاوی ولده الصدوق فی الفقیه، لما فیه من غیر تغییر أو تغییر یسیر، و علیه لا یمکن

تنزیله منزلة خبر الواحد العدل المستدلّ علی حجیّته بمفهوم آیة النبإ، أو الأخبار المتواترة، أو عمل الأصحاب، أو غیر ذلک «۲».

قلت: إن المجلسی أخبر عن القاضی المذکور- الذی صرّح بأنّه ثقة عدل- أنّ هذا الکتاب من الإمام علیه السلام، و به یدخل فی الأخبار الصحاح، فیشمله ما دلّ علی حجیّتها سواء اطمأنّ المجلسی بما أخبره به من جهة نفس إخباره، أو کان سبب اعتماده علیه القرائن الخارجیّة الدالّة علی صحّة صدور متنه- کالمطابقة المذکورة- لا علی واقعیّة مضمونه، فاسد «۳» إذ لا مدخلیّة لاعتقاد الراوی بعد إحراز الشرائط فیه و فی المروی عنه، بل لو کان المروی عنه کذّابا

---

(۱) روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

(۲) روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

(۳) کذا، و لم نهتد الی وجهها، و الصحیح عدمها. و هی موجودة فی الأصل الحجری.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۲

وضّاعا عند الراوی، و ثقة ثبتا عند غیره، فروی عنه حدیثا فالخبر صحیح، لا جناح فی العمل به فضلا عن مثل المقام، فلعلّه بملاحظة غرابة الخبر، أو بعض الموهنات أراد جبر کسره- مع اجتماعه للشرائط- بما ذکره فی المؤیّدات، و اللّه العالم.

و حاصل ما ذکره فی الوجوه الأربعة، و أتعب نفسه فی طول العبارة: أنّ القاضی میر حسین لم یکن من العلماء العارفین بدقائق الأخبار، و هو الوجه فی عدم اعتناء العلماء بما أخبر من أمر الکتاب، و إنّه لو کان منهم لتلقّوه بالقبول.

و قد عرفت ما فی جمیع تلک الدعاوی من الضعف، و ما رأینا أحدا فصّل فی شمول أدلة حجیّة خبر العادل فی أمثال المورد، بین کون الراوی العادل عالما بصیرا، و بین غیره، فإنّ المخبر به فیها إن کان من الأمور الحسیّة- کما أشرنا إلیه سابقا، و اعترف به فی کلامه- تشمله الأدلة، و إن نوقش فی ذلک بملاحظة أنّ بعض مقدّماته حدسیّة فلا تشمله، و إن کان الراوی فی أعلی الدرجة من العلم و الخبرة.

ثمّ اعلم أنّ من سنن اللّه التی لن تجد لها تبدیلا و لا تحویلا، علی ما نطق به کلام أهل العصمة علیهم السلام، و عاضدة الاستقراء و التجربة: إنّ من عیّر مؤمنا بذنب لم یمت حتّی یرتکبه، و هذا السیّد المعظّم صاحب الروضات مع طول باعه، و کثرة اطّلاعه، و تعییره العلّامة الطباطبائی بما لا مزید علیه من جهة اعتقاده اتّحاد السیّدین، بل الثلاثة مع اختلاف الطّبقة، و قد عرفت أنّ اتّحاد القاضی مع أحدهما غیر مناف للطبقة. و ما بینه و الآخر لا یزید علی ثلاثین سنة.

قد صدر منه فی الکتاب المذکور فی موارد عدیدة أعجب من هذا بمراتب عدیدة، نشیر الی بعضها، و الباقی موکول الی تتبّع النّاظر:

منها: قوله فی ترجمة المقدّس الأردبیلی: ثمّ إنّ من جملة کراماته التی نقلها صاحب اللؤلؤة، عن تلمیذه السیّد نعمة اللّه الجزائری- رحمه اللّه- هو

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۳

أنّه، الی آخره «۱».

و ولادة السیّد بعد وفاة المولی المذکور بأزید من خمسین سنة، کما یأتی فی الفائدة «۲» الآتیة.

و منها: قوله فی ترجمة علّامة عصره الشیخ أبی الحسن، الشریف العاملی الغروی، فی ضمن ترجمة الآمیرزا محمد الأخباری، المتأخّر، المقتول بمناسبة جزئیّة، و فی ذلک من إساءة الأدب بالنسبة الی هذا المولی الجلیل ما لا یخفی، قال: و قد کان من أعاظم فقهائنا المتأخّرین، و أفاخم نبلائنا المتبحّرین، سکن دیار العجم طوالا من السنین، و نکح هناک فی بعض حوافد مقدّم المجلسیّین، ثمّ لمّا هاجر الی النجف الأشرف نکح فی بعض بناته والد شیخنا الفقیه المعاصر، صاحب کتاب جواهر الکلام، الشیخ محمد حسن بن المرحوم الشیخ باقر، انتهی «۳».

و على ما ذكره: أمّ صاحب الجواهر بنت الشيخ أبى الحسن، و هو الوجه فى تعبيره عن المولى المذكور فى الجواهر بالجدّ، كما فى باب الاستخارة «۴»، و الرضاع «۵»، و غيرهما.

و أنت خبير بما فيه من الوهم المهين، و لوازمه الباطلة أضعاف ما أوردها على العلّامة السابق، فإن وفاة المولى الذى هو من تلامذة المولى المجلسى فى سنة ۱۱۴۰، و صاحب الجواهر فى سنة ۱۲۶۰، و لم يستند ما ذكره الى محلّ.

و الذى وجدناه فى الوقفنامه التى كان عليها خطّ جماعة من العلماء الفقهاء، كفقيه عصره الشيخ راضى، و سبط كاشف الغطاء الشيخ مهدى،

---

(۱) روضات الجنات ۱: ۸۱.

(۲) الثالثة، و حاصله: ان وفاة المقدس الأردبيلى سنة ۹۹۳، و ولادة السيد الجزائرى سنة ۱۰۵۰ و وفاته سنة ۱۱۱۲. و منشأ هذا توهم عود ضمير تلميذه إلى الأردبيلى بينما هو عائد إلى المجلسى.

(۳) روضات الجنات ۷: ۱۴۲.

(۴) جواهر الكلام ۱۲: ۱۷۵.

(۵) جواهر الكلام ۲۹: ۳۱۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۴

و غيرهم، ما صورة محلّ الحاجة منها هكذا:

على ذريّة ملّا أبو الحسن، و هم الشيخ أبو طالب، و أخته فاطمة، ثمّ لمّا توفّيا رجع الوقف الى ولد أبى طالب المذكور، و هو الشيخ على، والى آمنة بنت فاطمة المذكورة، و من بعد وفاة الشيخ على و آمنة المذكورين، رجع الوقف المذكور الى ولد الشيخ على، و هو الشيخ حسن، و الى الشيخ باقر بن آمنة، ثمّ لمّا توفّيا رجع الوقف إلى أولاد الشيخ حسن، و هم الشيخ حسين، و الشيخ محمد، و حليمة، و خديجة، والى ولد الشيخ باقر، و هو جناب الشيخ المرحوم الشيخ محمد حسن- طاب ثراه- انتهى موضع الحاجة منها.

و الشيخ الطالب المذكور من العلماء المعروفين، ذكره السيّد عبد اللّه الجزائرى فى إجازته الكبيرة، و بالغ فى مدحه «۱».

و منها: قوله فى ترجمة السيّد عبد الكريم بن طاوس: إنّ من جملة أساتيذه و مشايخه الإماميّة والده- الى أن قال- و الشريف أبى الحسن على بن محمد بن على العلوى العمرى النسابة، مؤلّف كتاب «المجدى فى أنساب الطالبيّين» «۲» و نسب كلّ ذلك الى الرياض أيضا.

و هذه عثرة لا تنجبر، فإنّه من معاصرىّ السيّد المرتضى، و قد صرّح فى المجدى على ما فى الرياض «۳» أنّه دخل على السيّد سنة ۴۲۵، فبينه و بين ابن طاوس أزيد من مائتى سنة، و ما نسبه الى الرياض افتراء محض، فلاحظ.

الى غير ذلك ممّا لا يحصى، و يأتى بعضه فى الفائدة الآتية.

و قد وفينا- بحمد اللّه تعالى- بما وعدناه من ذكر ما قيل، أو يمكن أن يقال من الوجوه و القرائن، لاعتبار الكتاب المذكور، و الشواهد و الموهنات «۴»

---

(۱) إجازة السيد عبد اللّه الجزائرى الكبرى: ۲۷.

(۲) روضات الجنات ۴: ۲۲۳.

(۳) انظر: الرياض ۴: ۲۳۱ و ۳: ۱۶۴. و السبب فى ذلك هو الاشتباه فى عود الضمير فى عنه. فلاحظ.

(۴) كذا، و لعل الصحيح: و الموهنات و الشواهد.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۵

لعدمه، فعلى الناظر أن يتأمّل فيها، و ينظر إليها بعين الإنصاف، و يختار ما أدّاه إليه نظره الثاقب بعد مجانبة الاعتساف، و لنا على ما ادّعيناه فى صدر كلامنا شاهد لا حجّة فيه لغيرنا، و اللّه على ما نقول وكيل.

بقى التنبيه على أمرين:

الأوّل: فيما ظنّه، أو احتمله بعض الأصحاب من كونه بعينه رسالة علىّ ابن بابويه الى ولده كما تقدّم، و ليس لهم على ذلك شاهد سوى مطابقة عبارة كثير من مواضع الكتاب لها، و يوهنه:

أوّلا: ما ذكرناه فى الوجه السادس ممّا فى «الرضوى» من الكلمات الدّالة على صدورها من المعصوم، أو العلوى من السادة.

و ثانيا: ما فى أوّل الخطبة من قوله: يقول عبد اللّه على بن موسى الرضا، و احتمال زيادة كلمة الرضا من النسّاخ لا يعتنى به، إلّا بعد ثبوت الاتّحاد المفقود دليله.

و ثالثا: بما تقدّم من أنّ النسخة المكيّة كان تأريخ كتابتها سنة مائتين، و القميّة كتبت فى زمان الرضا عليه السلام على ما ذكره السيّد، و هذا أمر محسوس لا سبيل للخطإ فيه إلّا فى الندرة، و وفاة على بن بابويه فى سنة ثمان، أو تسع و عشرين و ثلاثمائة، فكيف يحتمل كونه رسالته؟.

و رابعا: ما يوجد فى خلال الرسالة على ما فى كتب ولده الصدوق من قوله فى صدر بعض المطالب: يا بنىّ افعل كذا و كذا، و ليس منه فى الرضوى أثر أصلا.

و خامسا: ما فيهما من المخالفة ما لا يتوهّم بينهما الاتّحاد، ففى المقنع:

قال والدى فى رسالته إلىّ: إذا لبست يا بنىّ ثوبا جديدا، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من اللباس ما أتجمّل به فى الناس، اللهمّ اجعلها ثياب بركة أسعى فيها بمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، فإنّه روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال: «من فعل ذلك لم يتقمّصه حتى يغفر له»، و إذا أردت لبس السراويل،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۶

الى آخره «۱».

و فى الرضوى: و إذا لبست ثوبك الجديد، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من الرياش ما أوارى به عورتى، و أتجمّل به عند الناس، اللهمّ اجعله لباس التقوى، و لباس العافية، و اجعله لباسا أسعى فيها لمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، و إذا أردت أن تلبس السراويل، الى آخره «۲».

و إن شئت الزيادة فعليك بالمراجعة.

و سادسا: إنّ الموجود فى كتب الأحاديث و الرجال التعبير عن والد الصدوق بقولهم: على بن الحسين، أو علىّ بن بابويه، و لم أجد موضعا عبّر فيه عنه بعلى بن موسى، كى يقاس عليه الموجود فى خطبة الكتاب.

هذا و للسيّد المؤيّد صاحب الرسالة هنا كلام لا بأس بنقله، بل جعله تاسع الموهنات، فتنطبق عدد قرائن الاعتبار، و عدد عدمه، قال:

إنّ من تتبّع ما حكاه الصدوق عن رسالة أبيه إليه فى تضاعيف أبواب الفقه، و شاهد ما نقله فى ذلك الكتاب من عبارات الرسالة، و التفت الى موافقة أكثر هذه العبارات لعبارات «الفقه الرضوى» حصل له القطع بأنّ هذه الموافقة التامّة لم تقع من باب الاتّفاق، و حصل له العلم بأنّ الأمر دائر بين أمور خمسة:

أحدها: أن يكون ذلك الكتاب مأخوذا من الرسالة.

و ثانيها: أن تكون الرسالة مأخوذة عنه.

و ثالثها: أن يكون كلّ منهما مأخوذا من ثالثا.

و رابعها: أن يكون الرضوى مأخوذا ممّا أخذ من الرسالة.

و خامسها: عكسه.

---

(۱) المقنع: ۱۹۴.

(۲) فقه الرضا (عليه السلام): ۳۹۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۷

و على كلّ من هذه الوجوه يلزم عدم كونه من تأليفه (عليه السلام).

أمّا على الأوّل، و الثالث، و الرابع فهو من أوضح الواضحات.

و أمّا على الثانى، فلأنّ سياق كلماته- على ما حكى عن رسالته- ينادى بأعلى صوتها أنّ ما يذكر فيه من عبارته التى أنشأها، و أنّه ليس من كلمات غيره، و هو الذى فهمه منه ولده الصدوق على ما يعطيه سياق نقله عنه فى الفقيه.

و أيضا نقول: إنّ عليّا إمّا لم يعلم أنّه من تأليف الإمام عليه السلام، و ظنّه تأليف غيره أم لا، و على كلّ منهما يلزم محذور.

أمّا على الأوّل، فلأنّه لا يخفى على ذى فطنة، بصير بأحوال القدماء الأجلّاء، خبير بديدن هؤلاء الأعلام، أنّ جلالة علىّ، و علوّ قدره، و سموّ مرتبته، ممّا يأبى عن أن يظنّ فى حقّه أنّه أخذ رسالته المذكورة من كلمات غير الإمام، و ذكر عبارات ذاك الغير فى كتابه، و نسبها الى نفسه، و سكت عن بيان أصله، فإنّ هذا أمر قبيح، و تدليس شنيع، و عجز بيّن، لا ينبغى أن يصدر ممّن شمّ رائحة العلم، فضلا عن أن يصدر عن على بن بابويه. و أيضا من البعيد أن يقال: إنّ ذلك الكتاب كان من تأليف الإمام، و قد خفى على علىّ، بحيث ظنّه من تأليف غيره، مع أنّه- رحمه اللّه- كان أكثر تتبعا، و أقرب عصرا، و أشدّ اهتماما فى أمثال هذه الأمور.

و من الواضح أنّ أمثال على بن بابويه ما كانوا يكتفون بمجرّد سواد على بياض، و ما كانوا يعتمدون على ما لم يثبت لديهم قائله، أو على كتاب لم يكن لهم طريق معتبر الى مؤلّفه، كما لا يخفى على من أمعن النظر فى تضاعيف فهرست الشيخ، و رجال النجاشى، و نظائرهما من كتب الرجال.

و أمّا على الثانى، فيلزم محذور أشدّ ممّا ذكرنا، فإنّ الطبع السليم، و الفهم القويم المستقيم، ممّا يحكم بأنّ هذا الكتاب لو كان حاله معلوما لدى علىّ بن بابويه، و كان يعلم أنّه من تصنيف الإمام عليه السلام لما كان يخفيه عن ولده الصدوق، الناقد البصير، و لكان يطلعه على ذلك. و قد عرفت ممّا مرّ أن من

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۱۸

تأمّل فى كلمات شيخنا الصدوق، و لاحظ مؤلّفاته المشهورة، المتداولة بيننا فى هذه الأعصار، و تأمّل فى تضاعيف كتابه الذى عمله لبيان أحوال مولانا الرضا عليه السلام و أخباره، و كذا كتاب فقيهه الذى عمله فى الفقه، و سعى فى تهذيبه و تنقيحه، و جعله حجّة فيما بينه و بين اللّه، حصل له العلم بأنّه لم يكن لديه.

و أمّا الخامس: فيظهر حاله ممّا فصّلناه سابقا، و لا يخفى أنّه من أبعد الوجوه.

و حيث قد وقفت على ما تلوناه عليك، علمت أنّ ما مرّ- من أنّ كون كثير من عباراته عبارات (رسالة علىّ، ممّا يؤيّد اعتباره- خلاف التحقيق، و إنّ الأمر منعكس.

قال: و ما يتوهّم من أنّ بناء الصدوق على الاعتماد على) «۱» رسالة أبيه، يشهد بأنّه كان يعلم أنّه أخذها من هذا الكتاب، و منه يظهر عذره فى عدّه الرسالة فى الفقيه من الكتب التى عليها المعوّل، و إليها المرجع، فإنّه لم يكن يقلّد أباه حاشاه عن ذلك.

مدفوع، بأنّه يكفى فى اعتماده عليه علمه بأنّ ما يذكره فيه مأخوذ عن أهل بيت العصمة و الطهارة، و إنّه ملخّص من متون الأخبار المعتبرة المعتمدة، و ليس أمرا صادرا عن اجتهاد، و عن سائر القواعد المستنبطة المعروفة بين أصحابنا المتأخّرين، كما يشهد به ديدن

القدماء.

و لـذا ذكر شـيخنا الشـهيد فى الـذكرى أنّ الأصـحاب كانوا يتمسّكون بما يجدونه فى شـرائع الشـيخ أبى الحسن بن بابويه عند إعواز النصّ، لحسن ظنّهم به، و إنّ فتواه كروايته «۲»، فإنّ الظاهر أنّ كتاب الشرائع هو الرسالة إلى ولده

---

(۱) بين القوسين ساقط من المخطوط.

(۲) الذكرى: ۴ السطر الأخير.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۱۹

كما قال النجاشى «۱»، و هو أضبط من شيخ الطائفة فى أمثال هذه الأمور، فما يظهر من الشيخ فى فهرسته «۲» من تغايرهما، حيث عدّ كلّا منهما من كتب علىّ، و عطف أحدهما على الآخر خلاف التحقيق، انتهى كلامه «۳».

قلت: و لقد أجاد فيما أفاد، إلّا أنّ نتيجة ما ذكره من المقدّمات بعد التأمّل التّام عكس المراد.

توضـيح ذلك: إنّ ما فى الشرائع كما عرفت متون الأخبار المعتبرة عند الأصحاب، بل أصحّ و أتقن ممّا فى مقنع ولده، الذى صرّح فى أوّله بـأنّه حـذف أسـناد مـا أودعه فيه، لوجود كلّه فى الأصول الموجودة، المرويّة عن المشايـخ العلماء الثقات، للاتّفاق المـذكور فى كلام الشـهيد- رحمه اللّه- فيه دونه، و قـد عرفت، و اعترف هو بمطابقـة عباراته المنقولـة لعبارة «الرضوى» بحيث لا يمكن جعلها من باب الاتّفاق.

و ظاهر أنّ سياقها ينادى بأعلى صوته أنّها صادرة من واحد، سواء كان منشـئها علىّ بن بابويه، أو صاحب الكتاب، أو ثالث كان كتابة مأخذا لهما، فالموجود فى «الرضوى» المطابق لما فى الشـرائع صادر من معدن العصـمة، فهو إمّا من الرضا عليه السـلام إملاء، أو تأليفا، أو ممّن أخذه منه، أو من إمام آخر.

و من تأمّل فى الرضوى لا يكاد يشكّ فى أنّه غير مأخوذ من كتاب آخر، أو مروىّ من شـخص آخر، و إنّ صاحبه أنشأه من غير توسّل بغيره. فإذا لم يكن موضوعا و مختلفا- كما اعترف به فى مواضع من الرسالـة- و لا يحتمل كونه من الأئمّة السابقة عليه عليهم السـلام، فينحصر كونه له عليه السلام و احتمال الانتساب إلى الأئمّة اللاحقة بعيد، لعدم ذكر منهم عليهم السلام فيه،

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۶۱/ ۶۸۴.

(۲) الفهرست: ۹۳/ ۳۸۲.

(۳) رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۲۷.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۲۰

و كون تأريخ النسختين فى عهده عليه السلام.

و أمّا إخفاء علىّ عن ولـده ذلك، بقرينـة عـدم تعرّض له «للرضوى» فى كتبه، خصوصا العيون، ففيه بعـد النقض بالرسالة الذهبيّة، التى اعترف هو باعتبارها و صحّتها، و ليس له ذكر فى كتبه أصـلا، فهى شـبهة بـدّ من رفعها على كلّ الوجوه، و لو قلنا بعـدم كونه له عليه السلام، أو لغيره من الأئمّة عليهم السلام، فإنّ عليّا كان يعلم من أىّ كتاب أخذه، و الى أىّ إمام تنتهى هذه العبارات، التى هى متون ما صـدر منه، التى لا شكّ فى وحـدة منشـئها، و أنّها لم تكن أخبارا متشـتّتة، و أحاديث متبدّدة، بأسانيد مختلفة، و طرق متفرّقة، من أئمّة متعـدّدة عليهم السـلام، ألقى علىّ أسانيـدها، و انتظمهـا فى سـلك واحـد، خصوصا بملاحظـة المطابقـة المـذكورة، الظاهرة على هـذا الاحتمال السخيف، فى أنّ صاحب الكتاب هو الجامع للشتات قبله.

فنقول كما قال: إنّ عليّا [إمّا] أخفى عن ولده مأخذ هذه العبارات الصادرة عن الأئمّة السادات أو لا، و على التقديرين يلزم ما ذكره من

المحذورات حرفا بحرف، فإنّ الصدوق على ما أسّسه من الكلام كان يعلم مأخذ ما فى رسالة أبيه إليه، الذى لا بدّ و أن يكون معتبرا معتمدا عند الأصحاب، و عليه فلم لم يشر فى موضع إليه، و اعتمد فى مواضع الحاجة على النقل منها و الاتّكال عليها، فهل هذا إلّا مجازفة فى القول، و تشبّث بأوهى من الهشيم؟! و أىّ فرق بين كون مأخذ الرسالة «الرضوى» الذى يستوحش منه، أو غيره الذى لا بدّ و أن يكون من أصول الأصحاب؟ فكيف جاز الإخفاء من الوالد و الولد فى أحدهما، و يستبعد فى الأخر؟.

الثانى: إنّه على القول بعدم كون له عليه السلام، و عدم كونه من الموضوعات و المجعولات، و عدم كونه رسالة شرائع علىّ بن بابويه، و إنّ ما فيه من الأخبار القويّة أو الضعاف القابلة للانجبار، فجامعه و مولّفه غير معلوم، و إن علم إجمالا أنّه كان فى عصر الأئمّة عليهم السلام و زمان الحضور، لبعض

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲۱

القرائن الموجود فيه، و لكن يوجد فى كلمات بعضهم بعض الاحتمالات، لا بأس بالإشارة إليها.

فمنها: ما وجدناه منقولا عن خطّ السيّد السند المؤيّد صاحب مطالع الأنوار، على ظهر نسخة من هذا الكتاب ما لفظه- بعد الإصرار على عدم كونه له عليه السلام-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لجعفر بن بشير، لما ذكره شيخ الطائفة فى الفهرست: جعفر بن بشير البجلى، ثقة جليل القدر، له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد عليهما السلام، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام «۱»، انتهى كلامه.

و جعفر بن بشير لمّا كان من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، يمكن أن يكون ما كتبه فى أوّل الكتاب، عن لسانه عليه السلام، فصار منشأ لنسبة الكتاب إليه عليه السلام و كان الكتاب قبل زمان الشيخ منسوبا الى جعفر ابن محمد عليهما السلام، للاشتراك فى الاسم، كما أنّه فى هذه الأزمنة ممّا ينسب الى مولانا الرضا عليه السلام.

قال- رحمه اللّه-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لمحمد بن علىّ بن الحسين ابن زيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، لما قال النجاشى فى ترجمته ما هذا لفظه: له نسخة يرويها عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علىّ بن قرّة- الى أن قال- حدّثنا محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام بالنسخة «۲».

و قال النجاشى أيضا: وريزة بن محمد الغسانى له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن «۳»، الى آخره.

---

(۱) فهرست الشيخ: ۴۳/ ۱۳۱.

(۲) رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۲.

(۳) رجال النجاشى: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲۲

و يحتمل أيضا أن يكون لعلىّ بن مهدى بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علىّ الرقى الأنصارى، لما فى النجاشى أنّ له كتابا عن الرضا عليه السلام، قال: أخبرنا محمد بن عثمان «۱»، الى آخره، انتهى المنقول من خطّه- رحمه اللّه-.

و منها: ما فى الرسالة السابقة قال: و بالجملة ففى المقام احتمالات:

أحدها: أن يكون هذا الكتاب من تأليف الإمام الثامن عليه السلام، و قد عرفت ضعفه مفصّلا.

و ثانيها: (أن يكون كلّه أو بعضه مجعولا عليه، و قد ظهر ما فيه أيضا.

و ثالثها:) «۲» أن يكون متّحدا مع رسالة علىّ بن بابويه، و ضعّفه أيضا ظاهر.

و قال: و رابعها: أن يكون من مؤلّفات بعض أكابر قدماء رواة أخبارنا، أو فقهائنا العاملين بمتون الأخبار، و هو الذى يقوى فى نفسى، و يترجّح فى نظرى بمقتضى ما حصل لى من القرائن و الأمارات.

و خامسها: أن يكون عين كتاب المنقبة الذى قد ذكر جماعة من الأصحاب، منهم الشيخ الجليل ابن شهرآشوب، و الشيخ السعيد السديد على بن يونس العاملى، فى كتاب المناقب «۳»، و الصراط المستقيم «۴»، أنّه تصنيف الإمام الهمام مولانا أبى محمد العسكرى عليه السلام، و يؤيّده ما ذكراه أنّه مشتمل على أكثر الأحكام، و متضمّن أغلب مسائل الحلال و الحرام، ثمّ استبعده ببعض ما مرّ فى الرضوى «۵».

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۷۷/ ۷۲۸.

(۲) ما بين القوسين ساقط من المخطوطة.

(۳) ذكر له فى المناقب ۴: ۴۲۴، أن له كتاب المقنعة.

(۴) الصراط المستقيم: لم نعثر عليه فيه.

(۵) رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۴۱.

۴۴- فلاح السائل:

و هو الجزء الأوّل من الأجزاء العشرة من كتاب «التتمّات و المهمّات» للسيّد رضىّ- الدين علىّ بن طاوس- رحمه اللّه- و جلالة قدر مؤلّفه، و إتقانه و تثبّته فى كلّ ما ينقله أشهر- عند كلّ من عاصره، أو تأخّر- من أن يذكر، جزاه اللّه تعالى عن الإسلام و المسلمين خير جزاء الصالحين، و قد ذكرنا شرح حال التتمّات، و أسامى أجزائها على الترتيب الذى وضعه فى آخر الصحيفة الرابعة السجاديّة، من أرادها فليراجعها [۱].

---

[۱] نظرا لاشتمال ما افاده على فوائد إليك نص ما افاده قدس سره فى آخر الصحيفة السجادية الرابعة:

اعلم أصلح اللّه تعالى مكنون سريرتك، و فتح عين بصرك و بصيرتك، أنّ كلّ ما أوردناه فى هذه الصحيفة الرابعة من أدعية شهر رمضان و نسبناه إلى كتاب الإقبال للسيّد الأجلّ علىّ بن طاوس- قدس اللّه روحه- فإنّما هو تبعا للمحدّثين، و جريا على ما تداول بينهم، و الّا فالظاهر بل المقطوع أنّه ليس فى كتاب الإقبال عمل شهر الصّيام، و كلّ ما نقلوه من أدعية شهر رمضان و نسبوه إليه فإنّما هو من كتاب آخر للسيّد مقصور على ذكر أعماله، و اشتبه عليهم جميعا، حتى العلّامة المجلسى، و المحدث الحر العاملى، و السيّد الجزائرى، و النحرير الماهر فى هذا الفن صاحب الصحيفة الثالثة، و صاحب العوالم، و أضرابهم، و نحن نوضح المقصود و نبيّن سبب الاشتباه بعون اللّه تعالى.

اعلم انّ السيّد الأجلّ صاحب الكرامات الباهرة طاوس آل طاوس على بن موسى بن جعفر بن محمّد- رحمهم اللّه- صنف كتابا كبيرا سماه (مهمّات فى صلاح المتعبد و تتمات المصباح المتهجّد) و عبّر عنه فى سائر كتبه و غيره بالمهمات و التتمات، و هو- على ما صرح به فى كشف المحجة- إن تم يصير أكثر من عشر مجلّدات «۱»، و قد خرج منه ثمانية، عثرنا على خمسة منها، و لم نعثر على باقيه، و لا نقل عنه احد.

ثم انه رحمه اللّه قد سمى كل مجلد عنه باسم على حده:

---

(۱) كشف المحجة: ۱۳۷.

فالمجلد الأول، و الثانی منه؟ سماه: فلاح السائل و نجاح المسائل فی عمل الیوم و اللّیلة «۱».

و الثالث سمّاه: زهرة الربیع فی أدعیة الأسابیع.

و الرّابع سمّاه: جمال الأسبوع بکمال العمل المشروع «۲» فی صلوات أیام الأسبوع و اعمال الجمعة زائدا علی ما جمعه فی الجزء الثالث.

و الخامس سمّاه: الدروع الواقیة من الاخطار «۳» فیما یعمل مثلها کل شهر علی التکرار.

و السادس سمّاه: مضمار السبق فی میدان الصدق فی اعمال شهر رمضان، و له اسم آخر کما یأتی.

و السابع سمّاه: مسالک المحتاج الی مناسک الحاج.

و الثامن سمّاه: الإقبال بالاعمال الحسنة فیما یعمل مرة فی سنة «۴»، و هو مقصور علی ذکر اعمال شهر شوال الی آخر شهر رمضان، و هو مجلد کبیر مختلف النسخ بالزیادة و النقصان، و لیس فیه ذکرا لشهر الصیام لقرائن کثیرة.

الأول: تصریحه رحمه اللّه فی الفصل السادس من الباب السادس من کتاب أمان الأخطار بما لفظه و ینبغی أن یصحب معه کتابنا فی عمل السنة منها کتاب عمل شهر رمضان و اسمه کتاب المضمار، و کتاب التمام لمهام شهر الصیام، و کتاب الإقبال بالاعمال الحسنة فیما یعمل مرّة فی السنة، و هما مجلدان الأول من شهر شوال الی آخر ذی الحجة و الثانی من شهر محرم الحرام الی آخر شهر شعبان فإنهما قد تضمّنا من مهمات الإنسان ما هو کالفتح لابواب الأمان «۵».

الثانی: قوله رحمه اللّه فی کتاب الإجازات فی الفصل الموضوع لذکر ما صنفه: و ممّا صنفته- و ما عرفت أنّ أحدا شرفه اللّه جل جلاله بالسبق الی مثل تألیفه و تصنیفه- کتاب مهمات فی صلاح المتعبد و تتمّات المصباح المتهجد، خرج منه مجلدات، منها کتاب فلاح السائل الی أن قال بعد ذکر ما ذکرنا: و بقی منه ما یکون فی السنة مرّة واحدة، و قد شرعت منها فی کتاب

(۱) مطبوع مشهور.

(۲) مطبوع أیضا مشهور.

(۳) طبع أخیرا ضمن سلسلة مصادر بحار الأنوار من قبل المؤسسة.

(۴) مطبوع معروف.

(۵) الأمان من الاخطار: ۹۰- ۹۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲۵

مضمار السبق فی میدان الصدق لصوم شهر رمضان. و فی کتاب مسالک المحتاج الی مناسک الحاج: و ما یبقی من عمل السنة سوف اتممه، الی آخر ما قال.

الثالث: قوله رحمه اللّه فی اعمال الیوم الثالث عشر من شهر رمضان: و قد قدمنا فی عمل رجب عملا جسیما فی اللیالی البیض منه، و من شعبان، و من شهر الصیام، الی ان قال و ذلک الجزء منفرد فربما لا یتفق حضوره عند العامل بهذا الکتاب فنذکر هاهنا صفة هذه الصلاة إلی آخره.

الرابع: قوله رحمه اللّه فی اعمال المحرم من الإقبال قبیل الباب الأول ما لفظه: و نبئنا بالإشارة الی بعض تأویل ما ورد من الاختلاف فی الاخبار، هل أول السنة شهر رمضان أو شهر المحرم؟ فنقول: قد ذکرنا فی الجزء السّادس من الذی سمیناه کتاب المضمار ما معناه: انه یمکن ان یکون أوّل السنة فی العبادات و الطاعات شهر رمضان، و ان یکون أول السنة لتواریخ أهل الإسلام و متجددات العام شهر

محرّم الحرام، و قدمنا هناک بعض الاخبار المختصة بأنّ أول السنة شهر رمضان إلی آخره «۱».

و قد ذکر تلک الاخبار و الجمع الّذی ذکره فی الباب الثانی من المضمار الذی أدرجوه فی الإقبال.

الخامس: قوله فی آخر أعمال شعبان: و هذا آخر ما اقتضاه حکم الامتثال لمراسم الموافق لنا و مالک العنایة بنا فی ذکر الإقبال بالأعمال الحسنة فیما یعمل مرّة واحدة فی کل سنة «۲».

و ذکر فی آخر عمل ذی الحجة: أنه آخر الجزء الأول من الإقبال، و أنّ أول الجزء الثانی شهر المحرّم «۳»، و ذکر فی أول شهر شوال فهرس فصوله، و یوجد فی بعض النسخ خطبة ناقصة من أوّلها و أول الموجود منها هکذا: للتنوّر بأنوارها، و الاستضاءة بأضواء عنایات اللّه جل جلاله و إسرارها، الی آخره «۴»، و هذا دأبه فی أول کل جزء من ذکر الخطبة و فهرس الفصول، و فی صدر الکتاب، و لو کان عمل شهر رمضان جزءا من الإقبال لکان جزءا ثالثا منه، و هو خلاف ما صرّح به، و لم یذکر فهرس أبوابه و فصوله فی صدر أحد الجزءین، بل سقط من أصل نسخة المضمار

---

(۱) الإقبال: ۵۴۱.

(۲) الإقبال: ۷۲۶.

(۳) الإقبال: ۵۳۱.

(۴) الإقبال: ۳۰۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲۶

الخطبة و الفهرس و نزر یسیر من فصول الباب الأول منه، و أول الموجود منه کلمات من آخر حدیث فی فضل شهر رمضان، و بعده الخطبة المعروفة للنبیّ صلّی اللّه علیه و آله نقلها عن بشارة المصطفی لعماد الدین الطبری «۱».

ثم وقع بید النّسّاخ فرأوا کتابا للسیّد فی اعمال شهر رمضان علی نسق الإقبال فظنّوا انّه منه فألحقوه به، و اشتهرت النسخ و صار ذلک سببا لتوهم الجماعة المذکورین، و لم أر من تنبه لذلک الا الشیخ الأجلّ الخبیر إبراهیم بن علی الکفعمی الجبعی فی جنته، فإنّه عدّ فی فهرس کتبه کتاب الإقبال و کتاب عمل شهر رمضان، و کلّ ما نقله فی الفصل الخامس و الأربعین فی عمل شهر رمضان عن السیّد ینسبه الی الثانی، و قال فی آخر الفصل: ثمّ ما اختصرنا من الأدعیة فی هذا الشهر الشریف و هی کثیرة جدا من أرادها فعلیه بکتاب عمل شهر رمضان تألیف السیّد الجلیل رضی الدین علیّ بن طاوس الحسنی ختم اللّه له بالحسنی و لنا بمحمّد خاتم النبیّین و آله الطاهرین صلوات اللّه علیهم أجمعین «۲».

---

(۱) الإقبال: ۲.

(۲) الجنة الواقیة: لم نعثر علیه فیه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۲۷

۴۵- کتاب مشکاة الأنوار فی غرر الأخبار:

قال فی الریاض: الشیخ ثقة الإسلام أبو الفضل علیّ بن الشیخ رضیّ الدین أبی نصر الحسن بن الشیخ أبی علیّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسی، الفاضل العالم، الفقیه المحدّث الجلیل، صاحب مشکاة الأنوار، روی عن السیّد السعید جلال الدین أبی علیّ بن حمزة الموسوی و غیره، کما یظهر من المشکاة المذکور، و له من المؤلّفات أیضا کتاب «کنوز النجاح» فی الأدعیة، و ینقل عن هذا

الکتاب ابن طاوس فی «المجتنی من الدعاء المجتبی» «۱» و غیره، و کذا الکفعمی فی «المصباح» کثیرا، و هذا الشیخ سبط الشیخ أبی علیّ الطبرسی صاحب «مجمع البیان»، و قد ألّف المشکاة المذکور تتمیما لکتاب «مکارم الأخلاق» لوالده أبی نصر الحسن بن الفضل المذکور، فیکون نسب هذا الشیخ هو: أبو الفضل علیّ بن رضیّ الدین أبی نصر الحسن بن أمین الدین أبی علیّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسی، و حمله علی غلط الکاتب، و أنّه کان أبو علی الفضل بن الحسن الطبرسی، ممّا لا حاجة إلیه.

و ممّا قلناه وضح اسم سبطه- أعنی مؤلّف کتاب مشکاة الأنوار- و إن کان مخفیّا علی الأستاذ الاستناد فی بحار الأنوار «۲».

و قد نقل الشیخ نعمة اللّه بن خاتون العاملی فی الرسالة المعمولة لمعنی العدالة، بعض الفتاوی عن الشیخ أبی الفضل الطبرسی.

و نقل الأمیر سیّد حسین المجتهد أیضا، فی أواخر کتاب «دفع المناواة» عن کتب ثقة الإسلام أبی الفضل الطبرسی بعض الفوائد.

و الظاهر أنّ مرادهما به هو هذا الشیخ، و علی هذا فله مؤلّفات اخری.

---

(۱) انظر: ۸۴، ۸۶، ۸۷ منه.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۹، حیث نسبه الی السبط من دون ذکره بالاسم.

و قد یستشکل بأنّ ثقة الإسلام لقب جدّه صاحب «مجمع البیان» و لکنّ الأمر فیه سهل لاحتمال الاشتراک، مع أنّ المشهور فی لقب جدّه هو «أمین الدین».

و قال الأستاذ الاستناد- أیّده اللّه تعالی- فی أوّل البحار: و کتاب مشکاة الأنوار لسبط الشیخ أبی علی الطبرسی، ألّفه تتمیما لمکارم الأخلاق تألیف والده الجلیل، ثمّ قال: و کتاب مشکاة الأنوار کتاب طریف، یشتمل علی أخبار غریبة، انتهی «۱».

و أقول: قال نفسه فی أوّل المشکاة المذکور- بعد إیراد حکایة تألیف والده کتاب «مکارم الأخلاق» و کتاب «الجامع» الذی لم یتمّه کما سبق فی ترجمته- بهذه العبارة: ثمّ سألنی جماعة من المؤمنین، الراغبین فی أعمال الخیر أن اؤلّف هذا الکتاب فتقرّبت الی اللّه عزّ و جلّ بتألیفه، و کتبت ما حضرنی من ذلک، و رتّبته و بوّبته، و ترکت فی آخر کلّ باب أوراقا لاحق به ما شذّ عنّی، و سمّیت هذا الکتاب بمشکاة الأنوار فی غرر الأخبار، انتهی کلام صاحب الریاض «۲».

قلت: و یأتی أنّ کتاب کنوز النجاح من مؤلّفات جدّه، و صرّح به فی الریاض أیضا فی ترجمة جدّه «۳»، و أغلب أخبار المشکاة منقولة من کتب المحاسن، و کان عنده تمامها، أو أغلبها، و یعرف اعتباره من اعتباره، و فی أواخره حدیث عنوان البصری المعروف، عن الصادق علیه السلام «۴»، الذی نقله فی البحار «۵» عن خطّ الشیخ البهائی، منقولا عن خطّ الشهید الأوّل، و غفل عن نقله عنه.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۹ و ۲۸.

(۲) ریاض العلماء ۳: ۴۰۶.

(۳) ریاض العلماء ۴: ۳۵۶.

(۴) مشکاة الأنوار: ۳۲۵.

(۵) بحار الأنوار ۱: ۲۲۴/ ۱۷.

۴۶- رسالة فی المهر:

للشیخ الجلیل أبی عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان المفید، و غیرها ممّا لا حاجة إلی ذکرها.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۰

۴۷- [المسائل الصاغانیّة].

«۱».

---

(۱) أثبتنا العنوان حفظا للتسلسل العام الوارد فی الفائدة الأولی صحیفة: ۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۱

۴۸- کتاب عوالی اللآلئ الحدیثیة علی مذهب الإمامیة:

تألیف المحقّق الفاضل محمد بن الشیخ زین الدین أبی الحسن علیّ بن حسام الدین إبراهیم بن حسن بن إبراهیم بن أبی جمهور بن الهجری الأحسائی.

قال فی أمل الآمل: محمد بن أبی جمهور الأحسائی، کان عالما، فاضلا، راویة، له کتب منها: «عوالی اللآلئ الأحادیثیّة علی مذهب الإمامیّة» «۱»، کتاب الأحادیث الفقهیّة، کتاب معین المعین، شرح الباب الحادی عشر، کتاب زاد المسافرین فی أصول الدین، و له مناظرات مع المخالفین، کمناظرة الهروی و غیرها، و رسالة فی العمل بأخبار أصحابنا «۲».

و قال فی موضع آخر: محمد بن علی بن إبراهیم بن أبی جمهور الأحسائی، فاضل، محدّث، الی آخره «۳».

و فی اللؤلؤة: و الشیخ محمد بن أبی جمهور کان فاضلا، مجتهدا، متکلّما، له کتاب عوالی اللآلئ، جمع فیه جملة من الأحادیث، إلّا أنّه خلط فیه الغثّ بالسمین، و أکثر فیه من أحادیث العامّة، و لهذا إنّ بعض مشایخنا لم یعتمد علیه، ثمّ عدّ بعض مؤلّفاته «۴».

و ذکره القاضی فی مجالس المؤمنین، و مدحه و أطراه، و قال: إنّه مذکور فی سلک المجتهدین «۵».

---

(۱) ضبط المؤلف اسم کتابه هذا هکذا عوالی اللآلئ العزیزیة فی الأحادیث الدینیة. انظر: الذریعة ۱: ۳۵۸ و رقم ۴۹ من خاتمة المستدرک صحیفة ۱۶۸.

(۲) أمل الآمل ۲: ۲۵۳.

(۳) أمل الأمل ۲: ۲۸۰.

(۴) لؤلؤة البحرین: ۱۶۸/ ۶۴.

(۵) مجالس المؤمنین ۱: ۵۸۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۲

و فی البحار: و کتاب عوالی اللآلئ، و إن کان مشهورا، و مؤلّفه فی الفضل معروفا، لکنّه لم یمیّز القشر من اللّباب، و أدخل أخبار متعصبی المخالفین بین روایات الأصحاب، فلذا اقتصرنا منه علی نقل بعضها، و مثله نثر اللآلئ «۱».

و قال العالم الجلیل، الأمیر محمد حسین الخاتون‌آبادی، فی مناقب الفضلاء: و عن السیّد حسین المفتی- رحمه اللّه- عن الشیخ نور الدین محمد ابن حبیب اللّه، عن السید النجیب الحسیب الفاضل السید مهدی، عن والده الشریف المنیف، الکریم الباذل، السخیّ الزکیّ، السید محسن الرضوی المشهدی، عن الشیخ المدقّق العلّامة محمد بن علی بن إبراهیم الأحساوی- طیّب اللّه ضرائحهم- إلی آخر أسانیدهم التی أوردها فی عوالی اللآلئ، و إجازته المبسوطة التی رقّمها للسیّد المذکور.

و فی إجازات البحار، بعد ذکر الإجازة المذکورة قال: و لنتبع هذه الإجازة بإیراد الطرق السبعة، التی ذکرها الشیخ المحقّق محمد بن

أبی جمهور المذکور- قدس اللّه روحه- فی کتابه المسمّی بعوالی اللآلئ، فقال قدّس سرّه فیه: الطریق الأوّل، الی آخره «۲».

و فیها قال: قال السیّد حسین المفتی المذکور: أروی عن الشیخ نور الدین محمد بن حبیب اللّه، عن السیّد محمد مهدی، عن والده السیّد محسن الرضوی المشهدی، عن الشیخ الفاضل محمد بن علیّ بن إبراهیم بن جمهور الأحساوی، بسنده المذکور فی عوالی اللآلئ، علی ما ذکره فی إجازته التی کتبها للسیّد محسن «۳».

و قال السیّد النبیل، السیّد حسین القزوینی- طاب ثراه- فی مقدّمات

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۳۱.

(۲) بحار الأنوار ۱۰۸: ۷.

(۳) بحار الأنوار ۱۰۹: ۱۷۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۳

شرح الشرائع: محمد بن علیّ بن إبراهیم بن أبی جمهور الأحساوی، فاضل، جامع بین المعقول و المنقول، راویة للأخبار، ذکره الفاضل الأسترابادی فی «الفوائد المدنیّة» «۱» و الفاضل المجلسی فی «إجازات البحار» «۲» و شیخنا الحرّ فی موضعین من «أمل الآمل» «۳»، له کتب، منها العوالی اللآلئ، و المجلی، و شرح الألفیة، و الأقطاب فی الأصول، و غیره، و ما وصل الی النظر القاصر من نسخة العوالی کان بخطّ الوالد العلّامة مع حواشیه.

و قال المحقّق الکاظمی فی أوّل کتاب المقابیس: و منها: الأحسائی، للعالم العلم، الفقیه النبیل، المحدّث الحکیم، المتکلّم الجلیل، محمد بن علیّ ابن إبراهیم بن أبی جمهور، سقاه اللّه یوم النشور من الشراب الطهور، و کان من تلامذة الشیخ الفاضل، شرف الدین حسن بن عبد الکریم الفتال الغروی، الخادم للروضة الغرویّة، و الشیخ علیّ بن هلال الجزائری فی کرک، فی أثناء مسیره إلی حجّ بیت اللّه، و فی رجوعه من الحجّ، و هو صاحب کتاب عوالی اللآلئ، و نثر اللآلئ فی الأخبار، و رسالة کاشفة الحال عن أحوال الاستدلال فی الأصول، و الجامعیّة فی شرح الألفیة الشهیدیّة، و المجلی فی الحکمة و المناظرات مع العامّة، و غیرها، و روی کالکرکی عن ابن هلال، عن أبی العباس، و روی أیضا عن أبیه، و غیره من المشایخ «۴».

و قال العالم المتبحّر السیّد عبد اللّه، سبط المحدّث الجزائری فی إجازته الکبیرة، فی ذکر مشایخ المجلسی- رحمه اللّه-: و منهم السیّد السند، الأمیر فیض اللّه بن غیاث الدین محمد الطباطبائی، عن السیّد الحسیب القاضی حسین- الی أن قال- عن الشیخ الجلیل محمد بن علی بن إبراهیم بن أبی جمهور

---

(۱) الفوائد المدنیة: ۱۸۶.

(۲) بحار الأنوار ۱۰۸: ۳- ۲۰.

(۳) أمل الأمل ۲: ۲۵۳، ۲۸۰.

(۴) مقابس الأنوار: ۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۴

الأحسائی «۱».

و قال السیّد الأجلّ، الأمیر عبد الباقی فی إجازته للعلّامة الطباطبائی:

و قال الشیخ الجلیل المبرور محمد بن أبی جمهور الأحسائی، فی کتابه المعروف بعوالی اللآلئ: روی عنده من المشایخ بطریق صحیح، عن الصادق علیه السلام أنّه قال: «إنّ اللّه عزّ و جلّ یقول» الخبر.

و قال الفاضل الخبير فی الرياض، فی باب الكنى: أبی جمهور اللحساوی، و هو الأشهر فی ابن أبی جمهور، و قد يقال: ابن أبی جمهور، و يقال فی هذه النسبة: الأحساوی أيضا، و يقال تارة: الأحسائی، و اللحسائی- الی أن قال- و هو فی الأشهر يطلق علی الشيخ شمس الدين محمد بن علی بن إبراهيم بن الحسن بن أبی جمهور، كذا بخطّه رحمه اللّه علی ظهر بعض مؤلّفاته، و هو الفقيه الحكيم المتكلّم، المحدّث الصوفی، المعاصر للشيخ علی الكركی، و كان تلميذ علیّ بن هلال الجزائری، و صاحب كتاب «عوالی اللآلئ» و كتاب «نثر اللآلئ» و كتاب «المجلی فی مرآة المنجی» و غيرها من المؤلّفات، ذو الفضائل الجمّة لكنّ التصوّف العالی المفرط قد أبطل حقّه «۲». الی غير ذلك من عبارات الأصحاب علی اختلاف طبقاتهم و مشاربهم فی حقّه، و ذكرهم إيّاه بأوصاف و ألقاب يذكرون بها العلماء الأعلام و الفقهاء العظام.

فمن الغريب بعد ذلك ما ذكره السيّد الأيّد المعاصر فی الروضات، فی ترجمته بعد ذكر طرقه السبعة حيث قال: و أمّا نحن فقد قدّمنا ذكر شيخه الأجلّ الأعظم علی بن هلال الجزائری، الذی هو من جملة مشايخ المحقّق الشيخ علی الكركی، و بقی سائر مشايخه السبعة- المذكورين هنا، و فی مقدّمة كتابه العوالی علی سبيل التفصيل- عند هذا العبد، و سائر أصحاب التراجم و الإجازات، من جملة علمائنا المجاهيل، بل الكلام فی توثيق نفس الرجل، و التعويل علی رواياته

---

(۱) الإجازة الكبيرة للسيد عبد اللّه الجزائری: ۱۹.

(۲) رياض العلماء ۶: ۱۳.

و مؤلّفاته، و خصوصا بعد ما عرفت له من التأليف فی إثبات العمل بمطلق الأخبار، الواردة فی كتب أصحابنا الأخيار، و ما وقع فی أواخر وسائل الشيعة، من كون كتابی حديثه خارجين عن درجة الاعتماد و الاعتبار، مع أنّ صاحب الوسائل من جملة مشاهير الأخباريّة، و الأخباريّة لا يعتنون بشیء من التصحيحات الاجتهاديّة، و التنويعات الاصطلاحيّة، انتهی «۱».

و أنت خبير بأنّ كثيرا من العلماء المعروفين، المذكورين فی الإجازات و الكتب المعدّة لترجمتهم، ما قالوا فی حقّهم أزيد ممّا قالوا فی ترجمة صاحب العنوان، و لم يعهد منهم تزكيتهم و توثيقهم بالألفاظ الشائعة المتداولة فی الكتب الرجاليّة، التی يستعملونها فی مقام تزكية الرواة و تعديلهم، فإنّهم أجلّ قدرا، و أعظم شأنا من الافتقار إليه.

و لذا قال شيخنا الشهيد الثانی فی شرح الدراية: و قد مرّ أيضا: تعرف عدالة الراوی بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السابقين من عهد الشيخ الكلينی و ما بعده الی زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين الی تنصيص علی تزكيته، و لا تنبيه علی عدالته، لما اشتهر فی كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم، و ورعهم زيادة علی العدالة، و إنّما يتوقّف علی التزكية غير هؤلاء «۲».

و علی ما أسّسه تتطرق الشبهة فی جماعة كثيرة من علمائنا الأخيار، الذين قالوا فی ترجمتهم مثل ما قالوا فی حقّ صاحب العوالی، أو أقلّ، فتخرج أخبار هؤلاء الأعاظم، و رواياتهم، و منقولاتهم، و أقوالهم عن حدود الصحّة و الاعتماد، و لا يخفی ما فی ذلك من القبح و الفساد، بل قدّمنا ذكر جماعة منهم ليس لهم فی كتب التراجم ذكر أصلا، فضلا عن المدح و الثناء، و التزكية و الإطراء، و مع ذلك كتبهم شائعة، متداولة، معتمدة.

---

(۱) روضات الجنات ۷: ۳۳.

(۲) الدراية: ۶۹.

و العجب أنّه- رحمه اللّه- ذكره فى أوّل الترجمة بهذا العنوان: الشيخ الفاضل المحقّق، و الحبر الكامل المدقّق، خلاصة المتأخّرين، محمد، الى آخره «۱»، ثمّ تأمّل فى وثاقته، و هى أدنى درجة الكمال.

و قوله: خصوصا بعد ما عرفت، الى آخره، فيه:

أوّلا: إنه ليس فى اسم الكتاب الذى ألّفه فيه دلالة على اعتقاده على حجيّة مطلق الأخبار.

ففى الأمل: و رسالة فى العمل بأخبار أصحابنا «۲» و لم أجده فى غيره، و لكنّه ذكر فى أوّل الترجمة هكذا: و رسالة فى أنّ على أخبارنا الآحاد فى أمثال هذه الأزمان المعوّل، كما نسبها إليه صاحب الأمل، و هو أعرف بوجه التعبير، و لا دلالة فيه أيضا على ما نسبه إليه، مع أنّه يمكن أن يكون غرضه الموجودة فى الكتب الأربعة، كما عليه جمع من المحقّقين، أو اشتراط فى ضعافها الانجبار، و لا ينافى ذلك كون المستند هو الخبر الضعيف، فينطبق على ما عليه جماعة من حجيّة الأقسام الثلاثة «۳»: الصحيح و الحسن و الموثّق، و الضعيف إذا انجبر.

و ثانيا: إنّ اعتقاد حجيّة مطلق أخبار أصحابنا- بالنظر الى ما أدّاه إليه

---

(۱) روضات الجنات ۷: ۲۶ ترجمة ۷۴۹.

(۲) أمل الآمل ۲: ۲۵۳ رقم ۷۴۹.

(۳) فى هامش الحجرية ما لفظه: ثم انى بعد ما كتبت هذا الموضوع بأشهر عثرت على هذه الرسالة الشريفة فوجدتها فى غاية المتانة و الدقة و التحقيق، وضعها على طريقة الفقهاء- لكيفية استنباط الأحكام من أدلة الفروع- فى ضمن فصول، ذكر فى بعضها العلوم التى يحتاج إليها الفقيه و قال فيه:

و اما الأصول: فهو العلم الذى عليه مدار الشريعة، و أساس الفقه، و جميع أصوله و فروعه مستفادة منه، فالاحتياج اليه أمسّ من سائر العلوم، فلا بدّ من ضبطه غاية الضبط، و كلّما انتهى فى معرفته و جوّد البحث فى معانيه، و أكثر من المطالعة فى مسائله، و عرف قوانينه، و علم مضمون دلائله كان أقرب إلى معرفة الفقه، و أسهل طريقا الى سلوك الاستدلال على مسائله، و يكفى منه الإتقان لمثل: مبادئ الوصول، و تهذيب الوصول، و ان انتهى إلى منتهى الوصول و نهاية الوصول كان غاية المراد.

و بالجملة فالاحتياج إلى هذا العلم شديد، و التوصية به جاءت من جميع المشايخ، و باهماله أهملت الشريعة و ضاع الدين، لأنه الأصل الحافظ لها، و الضابط لأصولها و فروعها، و كيف يستقيم لطالب ان يعرف الفرع بدون الاطلاع على الأصل، و أنّى يحسن لعاقل ان يطلب العلم بالفقه و يصف نفسه بكونه من أهله مع إهماله للأصل الذى لا يعرف الفرع الا منه.

الى أن قال: و أمّا الرجال، فهو علم يحتاج اليه المستدل غاية الحاجة، لأن به يعرف صحيح الأحاديث من فاسدها، و صادقها من كاذبها، لأنه متى عرف الراوى عرف الحديث، و متى جهله جهله، فلا بدّ من معرفة الرجال الناقلين للأحاديث عن الأئمة عليهم السلام من زمان الإمام الحق أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكرى عليه السلام، و منه إلى زماننا هذا، اما: بعدالة، أو بفسق، أو بجهل أحدهما، ليكون على بصيرة فيقبل ما رواه العدل بلا خلاف، و يرد ما رواه الفاسق بلا خلاف، و يتوقف فيمن جهله. إلى ان قال: فما عدلوه فمعدّل و روايته صحيحة، و ما مدحوه فممدوح و روايته حسنة، و ما وثقوه فثقة و روايته موثقة و ما فسقوه ففاسق و روايته مردودة، و ما جهلوا حاله فمجهول يجب التوقف فى روايته. و فى كيفية العمل بهذه الأحاديث بحث يأتى فى فصل كيفية الاستدلال ان شاء اللّه تعالى.

و قال فى الفصل الثالث فى الاستدلال: و فيه بحثان، الأول: فى الأدلة: و هى بالاتفاق من الأصوليين أربعة: الكتاب، و السنة، و الإجماع، و أدلة العقل، ثم شرح حال الأدلة على طريقة الفقهاء. و قال فى موضع بعد ذكر أوصاف المفتى فى جملة كلام له: لكن يشترط بقاء المفتى إذ لو مات بطلت الرواية لفتواه و حكاية أقواله للعمل بها، إذ لا قول للميت، و عليه إجماع الأصحاب و به نطقت

عباراتهم فی أکثر مصنفاتهم، و لا تبطل الروایة لأقواله و حکایة فتاویه مطلقا بل یصح ان تروی لتعلم و لیعرف وفاقه و خلافه لمن یأتی بعده من أهل الاجتهاد.

الی غیر ذلک من الکلمات الصریحة فی جموده علی طریقة الفقهاء و الأصولیین و المقام لا یقتضی نقل أزید من هذا و فیه الکفایة (منه قدس سره).

لدینا نسخة خطیة من هذه الرسالة المسماة کاشفة الحال عن وجه الاستدلال صححنا ما تقدم علیها.

قال السید الأجل بحر العلوم فی ترجمة السکونی: و وصف فخر المحققین فی الإیضاح سند روایة الکلینی فی باب السحت- الشیخ عنه عن علی بن إبراهیم عن أبیه عن النوفلی عن السکونی عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: السحت ثمن المیتة، الحدیث- بالتوثیق، قال: احتج الشیخ بما رواه عن السکونی فی الموثق عن الصادق علیه السلام قال: السحت ثمن المیتة الحدیث. و تبعه علی ذلک ابن أبی جمهور فی درر اللآلئ، و فیه شهادة بتوثیق السکونی و النوفلی و إبراهیم بن هاشم، انتهی (منه قدّس سرّه).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۷

دلیله- لیس بکبیرة و لا صغیرة تضرّ بالوثاقة و العدالة، و لا ینافی الاعتماد علی منقولاته و مرویّاته، فیکون بعد التسلیم من الذین یقال فی حقّهم: خذوا ما

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۸

رووا، و ذروا ما رأوا «۱».

و ثالثا: إنّ طریقته- کما تظهر من- کتابیه طریقة المجتهدین، کما لا یخفی علی المراجع، فکلّ ما ذکره فی حقّه حدس و تخمین، ناشئ من عدم ظفره بالکتابین.

و قوله: و ما وقع فی أواخر وسائل الشیعة، الی آخره «۲»، فلم أجدهما فیها «۳»، نعم ذکر فی آخر کتاب الهدایة الکتب الغیر المعتبرة عنده، بأقسامها الثلاثة التی أشرنا إلیها سابقا، و لیس منها الکتابان.

قوله: و الأخباریة لا یعتنون، الی آخره «۴».

قلت: نعم، و منه یظهر أنّ ابن أبی جمهور کان من المجتهدین، فإنّه فی الکتابین لم یسلک إلّا مسلکهم، و لم یجر إلّا علی مصطلحاتهم فی الأخبار، من الصّحة و الحسن، و القوّة و الضعف، و الترجیح بذلک، فراجعهما، و لولا خوف الإطالة لذکرت شطرا منها:

و منها یظهر أنّ المقصد من الرسالة السابقة لیس إثبات حجیّة مطلق الأخبار، کما توهّمه فجعله من مطاعنه.

کما یظهر إنّ کلّ ما ذکره فی هذا المقام ناشئ من عدم العثور علیهما، و اللّه العاصم.

نعم قد یطعن فیه، و فی کتابه من جهتین:

الاولی: میلة الی التصوّف، بل الغلو فیه، کما أشار إلیه فی الریاض «۵».

و فیه: إنّ میلة إلیه حتی فی بعض مقالاتهم الکاسدة، المتعلّقة بالعقائد، لا یضرّ بما هو المطلوب منه فی المقام من الوثاقة، و التثبّت، و غیر ذلک ممّا یشترط

---

(۱) غیبة الشیخ: ۲۴۰، و فیه: خذوا بما رووا.

(۲) روضات الجنات ۷: ۳۳.

(۳) فی هامش المطبوعة عن هامش الأصل و المصححة بعنوان منه ما یلی: هذه کتب غیر معتمدة، لعدم العلم بثقة مؤلفیها و. عوالی اللآلئ و انظر وسائل الشیعة ۳۰: ۱۵۹.

(۴) روضات الجنات ۷: ۳۳.

(۵) ریاض العلماء ۵: ۵۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۳۹

فی الناقل، کغیره من العلماء علی ما هم علیه من الاختلاف، حتی فی أصول الکلام، و مع ذلک یعتمد بعضهم علی بعض فی مقام النقل و الروایة، و لذا رأیتهم وصفوه بما هو دائر بینهم فی مواضع مدح الأعاظم و شأنهم، و أدخلوه فی إجازاتهم.

و لیس هو أسوأ حالا فیما نسب إلیه من: المحدّث الکاشانی، و لم یطعن علیه أحد فی منقولاته.

و لا من السیّد حیدر الآملی المعروف، صاحب الکشکول، الذی ینسب إلیه بعض الأقاویل المنکرة، و قد تلمّذ علی فخر المحقّقین، و عندی مسائل السیّد مهنّا، و أجوبة العلّامة بخطّه «۱»، و قد قرأها علی الفخر، و علی ظهرها إجازة الفخر له بخطّه الشریف، و هذه صورته:

هذه المسائل و أجوبتها صحیحة، سئل والدی عنها فأجاب بجمیع ما ذکره فیها، و قرأتها أنا علی والدی- قدّس اللّه سرّه- و رؤیتها «۲» عنه، و قد أجزت لمولانا السیّد الإمام، العالم العامل، المعظّم المکرّم، أفضل العلماء، أعلم الفضلاء، الجامع بین العلم و العمل، شرف آل الرسول، مفخر أولاد البتول، سیّد العترة الطاهرة، رکن الملّة و الحقّ و الدّین، حیدر بن السیّد السعید تاج الدین علیّ بن السیّد السعید رکن الدین حیدر العلوی الحسینی- أدام اللّه فضائله، و أسبغ فواضله. أن یروی ذلک عنّی، عن والدی- قدّس اللّه سرّه- و أن یعمل بذلک و یفتی به، و کتب محمد بن الحسن بن یوسف بن علیّ بن مطهّر الحلیّ، فی أواخر ربیع الآخر، لسنة إحدی و ستّین و سبعمائة، و الحمد للّه تعالی، و صلّی اللّه علی سیّد المرسلین محمد النّبی و آله الطاهرین.

و ما کان یخفی علی الفخر مقالاته، و ما منعه ذلک عن أن یصفه بما تری

---

(۱) أی بخط السید حیدر و استنسخت منه نسخة بخط یدی. (کذا فی هامش المخطوطة).

(۲) فی المخطوطة و الحجریة: (و رؤیته) فی الموردین.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۰

من الأوصاف الجمیلة، أرایت من یعظّمه کذلک، یتأمّل و یطعن فی منقولاته؟! و هکذا الکلام فی جمع ممّن تقدّم علیه، أو تأخّر عنه.

و لیس الغرض من الاعتماد و الاعتبار صحّة کلّ ما رواه فی الکتابین، بل الصحّة من جهته فیکون کسائر مرویّات الأصحاب فی کتبهم الفقهیّة، و المجامیع الحدیثیة، و عدم الفرق بین الخبر الموجود فی العوالی، و الموجود فی غیره ممّا لم یتبیّن مأخذه، و إنّ هذا المقدار من التصوّف، أو المیل إلیه، غیر قادح فی المطالب النقلیّة عند الأصحاب.

الثانیة: ما فی الکتاب المذکور من اختلاط الغثّ بالسمین، و روایات الأصحاب بأخبار المخالفین، کما أشار إلیه فی اللّؤلؤة «۱».

و قال فی الحدائق، بعد نقل مرفوعة زرارة فی الأخبار العلاجیّة: إنّ الروایة المذکورة لم نقف علیها فی غیر کتاب العوالی، مع ما هی علیها من الإرسال، و ما علیه الکتاب المذکور من نسبة صاحبه الی التساهل فی نقل الأخبار، و الإهمال، و خلط غثّها بسمینها، و صحیحها بسقیمها، کما لا یخفی علی من لاحظ الکتاب المذکور «۲».

قلت: ما ذکره صحیح فی الجملة فی بعض الکتاب، و هو أقلّ القلیل منه، و أمّا فی الباقی فحظّه منه نقل مجامیع الأساتیذ، الذین ساحتهم بریئة عن قذارة هذه الطعون.

توضیح ذلک: إنّ العوالی مشتمل علی مقدّمة، و بابین، و خاتمة، و ذکر فی المقدّمة فصولا، ذکر فیها طرقه، و جملة من الأخبار النبویّة فی فنون الآداب و الأحکام، و اختلط هنا الغثّ بالسمین کما قالوا.

و أمّا البابان، فقال: الباب الأوّل فی الأحادیث المتعلّقة بأبواب الفقه،

(۱) لؤلؤة البحرين: ۶۴، ۱۶۷.

(۲) الحدائق الناضرة ۱: ۹۳- ۹۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۱

الغير المترتّبة بترتيب أبوابه، و لى فيها مسالک كثيرة، إلّا أنّى أقتصر فى هذا المختصر على ذكر أربعة مسالک لا غير، طلبا للإيجاز، حذرا من الملال.

المسلک الأوّل: فى أحاديث ذكرها بعض متقدّمى الأصحاب، رؤيتها عنه بطرقى إليه، لا يختصّ إسنادها بالرسول صلّى اللّه عليه و آله، بل بعضها ينتهى إسنادها إليه، و بعضها الى ذريّته المعصومين، و خلفائه المنصوصين، عليهم أفضل الصلوات و أكمل التحيات، لأنّ الأصحاب- قدّس اللّه أرواحهم- إنّما يعتبرون من الأحاديث ما صحّ طريقه إليهم، و اتّصلت روايته بهم، سواء وقف على واحد منهم، أو أسنده الى جدّه المصطفى صلّى اللّه عليه و آله- الى أن قال- روى المنقول عنه هذا المسلک فى الأحاديث من طرقه الصحيحة «۱»، عمّن رواه، قال: سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول: «كلّ سبب و نسب منقطع يوم القيامة إلّا سببى و نسبى» ثمّ ساق الأخبار «۲»، الى أن قال:

المسلک الثانى: فى أحاديث تتعلّق بمصالح الدين، رواها جمال المحقّقين فى بعض كتبه بالطريق التى له الى روايتها، روى فى كتابه قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «أكثروا من سبحان اللّه، و الحمد للّه، و لا إله إلّا اللّه، و اللّه أكبر» الخبر، و ساق أخبار كتابه «۳»، الى أن قال:

المسلک الثالث: فى أحاديث، رواها الشيخ العالم، شمس الملّة و الدين، محمد بن مكّى فى بعض مصنّفاته، يتعلّق بأبواب الفقه، رؤيتها عنه بطرقى إليه، قال- رحمه اللّه-: روى أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله قال:. الخبر،

(۱) جاء فى هامش النسخة الحجرية ما نصه «قال فى الحاشية فى هذا المقام لا يلزم من عدم ذكر اسم المنقول عنه فى هذا المسلک أن يكون من المرسل، لما تقرأ فى الأصول أن الراوى إذا علم من حاله أنه لا يروى إلّا عن الثقات كان إرساله إسنادا» (منه قده).

(۲) عوالى اللآلى ۱: ۲۹۹.

(۳) عوالى اللآلى ۱: ۳۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۲

و ساق أخباره «۱»، الى أن قال:

المسلک الرابع: فى أحاديث رواها الشيخ العلّامة الفهّامة، خاتمة المجتهدين، شرف الملّة و الحقّ و الدين، أبو عبد اللّه المقداد بن عبد اللّه السيورى- تغمّده اللّه برضوانه- قال- رحمه اللّه-: روى فى الحديث عنهم عليهم السلام و ساق مرويّاته المتفرّقة فى أبواب الفقه «۲»، الى أن قال:

الباب الثانى فى الأحاديث المتعلّقة بأبواب الفقه بابا بابا، و لنقتصر فى هذا المختصر منها على قسمين:

القسم الأوّل: فى أحاديث تتعلّق بذلک، رؤيتها بطريق فخر المحقّقين، ذكرها عنه بعض تلاميذه، على ترتيب والده جمال المحقّقين- رضوان اللّه عليهما-، باب الطهارة: روى محمد بن مسلم. و ساق الى باب الديات «۳»، ثمّ قال:

القسم الثانى: فى أحاديث رواها الشيخ الكامل الفاضل، خاتمة المجتهدين، جمال الدين أبو العباس أحمد بن فهد الحلّى- قدّس اللّه روحه- على ترتيب الشيخ المحقّق المدقّق، أبى القاسم جعفر بن سعيد الحلّى- رحمه اللّه- باب الطهارة. و ساق أيضا الى باب الديات «۴».

و ذکر فی الخاتمة أیضا جملتین، ذکر فیهما الأخبار المتفرّقة «۵» کما فی المقدّمة، إلّا أنّ جلّها خاصیّة، و عمدة أخبار الکتاب ما أودعه فی البابین.

و أنت خبیر بأنّ حظّه منه النقل عن مجامیع هؤلاء المشایخ، الذین هم أساطین الشریعة، و أساتیذ علماء الشیعة، لا مسرح للطعن علیهم، و لا سبیل

---

(۱) عوالی اللآلی ۱: ۳۸۰.

(۲) عوالی اللآلی ۲: ۵.

(۳) عوالی اللآلی ۲: ۱۶۵.

(۴) عوالی اللآلی ۳: ۷.

(۵) عوالی اللآلی ۴: ۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۳

لأحد فی نسبة الخلط و المساهلة إلیهم، فإن اتّهم صاحب العوالی فی النقل عن تلک المجامیع، فهو معدود فی زمرة الکذّابین الوضّاعین، فیرجع الأمر إلی الطعن و الإساءة الی سدنة الدین، و حفظة السنّة، و نقّاد الأخبار، الذین مدحوه بکل جمیل، و أدناه البراءة عن تعمّد الکذب و وضع الأحادیث.

و قد عثرت بعد ما کتبت هذا المقام علی کلام السیّد المحدّث الجزائری فی شرحه علی الکتاب المذکور یؤیّد ما ذکرناه قال: إنّی لمّا فرغت من شروحی- الی ان قال-: تطلّعت الی الکتاب الجلیل، الموسوم بعوالی اللآلئ، من مصنّفات العالم الربّانی، و العلّامة الثانی، محمد بن علیّ بن إبراهیم بن أبی جمهور الأحسائی- أسکنه اللّه تعالی غرف الجنان و أفاض علی تربته سجال الرضوان- فطالعته مرارا، و تأمّلت أحادیثه لیلا و نهارا.

فشوّقتنی عادتی فی شرح کتب الأخبار، و تتّبع ما ورد عنهم علیهم السلام من الآثار، الی أن أکتب علیه شرحا یکشف عن بعض معانیه، و یوضّح ألفاظه و مبانیه، فشرعت بعد الاستخارة فی ترتیب أبوابه و فصوله، و استنباط فروعه من أصوله، و سمّیته «الجواهر الغوالی فی شرح عوالی اللآلئ»، ثمّ عنّ لی أن اسمّیه «مدینة الحدیث» - الی أن قال فی ذکر ما دعاه الی شرحه-: إنّه و إن کان موجودا فی خزائن الأصحاب إلّا أنّهم معرضون عن مطالعته، و مدارسته، و نقل أحادیثه، و شیخنا المعاصر- أبقاه اللّه تعالی- ربّما کان وقتا من الأوقات یرغب عنه لتکثّر مراسیله، و لأنّه لم یذکر مأخذ الأخبار من الکتب القدیمة، و رجع بعد ذلک الی الرغبة فیه، لأنّ جماعة من متأخّری أهل الرجال و غیرهم من ثقات أصحابنا وثقوه، و أطنبوا فی الثناء علیه، و نصّوا علی إحاطة علمه بالمعقول و المنقول. و له تصانیف فائقة، و مناظرات فی الإمامة و غیرها مع علماء الجمهور، سیّما مجالسه فی مناظرات الفاضل الهروی فی الإمامة، فی منزل السیّد محسن فی المشهد الرضوی، علی ساکنه و آبائه و أبنائه من الصلوات أکملها، و من التسلیمات أجزلها.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۴

و مثله لا یتّهم فی نقل الأخبار من مواردها، و لو فتحنا هذا الباب علی أجلّاء هذه الطائفة، لأفضی بنا الحال الی الوقوع علی أمور لا نحبّ ذکرها، علی أنّا تتبعنا ما تضمّنه هذا الکتاب من الأخبار، فحصل الاطّلاع علی أماکنها التی انتزعها منه، مثل الأصول الأربعة و غیرها، من کتب الصدوق و غیره من ثقات أصحابنا أهل الفقه و الحدیث. قال: و أمّا اطّلاعه و کمال معرفته بعلم الفلسفة و حکمتها، و علم التصوف و حقیقته، فغیر قادح فی جلالة شأنه، فإنّ أکثر علمائنا من القدماء و المتأخّرین قد حقّقوا هذین العلمین، و نحوهما من الریاضی، و النجوم، و المنطق، و هذا غنیّ عن البیان، و تحقیقهم لتلک العلوم و نحوها لیس للعمل بأحکامها و أصولها، و الاعتقاد بها، بل لمعرفتهم بها، و الاطّلاع علی مذاهب أهلها.

ثمّ نقل قصصا عن الشهيد الثانى، و ابن ميثم، و الشيخ البهائى، تناسب المقام لا حاجة الى نقلها.

فظهر أنّ الحقّ الحقيق أن يعامل الفقيه المستنبط بأخبار البابين، معاملته بما فى كتب أصحاب المجاميع من الأحاديث، و ما فى طرفى الكتاب خصوصا أوّله، و إن كان مختلطا إلّا أنّ بالنظر الثاقب يمكن تميز غثّه من سمينه، و صحيحه من سقيمه.

بقى التنبيه على شىء، و هو أنّ المعروف الدائر فى ألسنة أهل العلم، و الكتب العلميّة «الغوالى» - بالغين المعجمة- و لكن حدّثنى بعض العلماء، عن الفقيه النبيه، المتبحّر الماهر، الشيخ محسن خنفر- طاب ثراه، و كان من رجال علم الرجال- أنّه بالعين المهملة، فدعانى ذلك الى الفحص فتفحّصت، فما رأيت من نسخ الكتاب و شرحه فهو كما قال، و كذا فى مواضع كثيرة من الإجازات التى كانت بخطوط العلماء الأعلام، بحيث اطمأنّت النفس بصحّة ما قال، و يؤيّده أيضا أنّ المحدّث الجزائرى سمّى شرحه: الجواهر الغوالى- بالمعجمة- فلاحظ، و اللّه العالم.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۵

۴۹- كتاب درر اللآلئ العمادية:

للفاضل المتقدّم أيضا، ألّفه بعد العوالى، و هو أكبر و أنفع منه، قال فى أوّله:

فإنّى لمّا ألّفت الكتاب الموسوم «بعوالى اللآلئ العزيزيّة فى الأحاديث الدينيّة» و كان من جملة الحسنات الإلهيّة، و الانعامات الربانيّة، أحببت أن أتبع الحسنة بمثلها، و الطاعة بطاعة تعضدها، كما جاء فى الأحاديث اتباع الطاعة بالطاعة دليل على قبولها، و علامة على حصولها، فألّفت عقيبه هذا الكتاب الموسوم «بدرر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهية» ليكون مؤيّدا، لما بين يديه ناصرا و مقويا، لما تقدّمه مذكّرا، فأعززت الأوّل بالثانى لإثبات هذه المبانى، لإعزاز الطاعة بالطاعة، و اجتماع الجماعة مع الجماعة، لتقوى بهما الحجّة و الاعتصام، و يظهر بمعرفتهما سلوك آثار الأئمّة الكرام، عليهم السلام، و الفقهاء القوّام، و المجتهدين العظام. و ساق الكلام، الى أن ذكر أنّه ألّفه لخزانة السّيدين السندين، الأميرين الكبيرين، الأمير الجليل، كمال الملّة و الحقّ و الدين، و السيّد العضد النبيل، عماد الملّة و الحقّ و الدين، فى كلام طويل- الى أن قال: - و رتّبته على مقدّمة، و أقسام ثلاثة، و خاتمة.

ذكر فى المقدّمة الأخبار النبويّة، التى فيها الترغيب فى فعل العبادات، و الحثّ على فعلها، و فى الخاتمة ما يتعلّق بالأخلاق، أخرج كلّه من الكافى، و فى الأقسام ذكر أبواب الفقه على الترتيب، و كلّ ما فيها من الأحاديث أخرجه من الكتب الأربعة، بتوسّط كتب العلّامة، و الفخر، إلّا قليلا من النبويّات الموجودة فيها، مع الإشارة إلى التعارض و الترجيح، و بعض أقوالهما على طريقة الفقهاء، و ذكر فى آخر الكتاب طرقه و أسانيده، و فى آخر المجلّد الأوّل منه:

هذا آخر المجلّد الأوّل من كتاب «درر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهيّة»، و يتلوه بعون اللّه و حسن توفيقه المجلّد الثانى منه، و به يتمّ الكتاب،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۶

و أوّله: النوع الثانى فيما يتعلّق بالإيقاعات، و قد وقع الفراغ فى هذا المجلّد نقلا عن النسخة المبيضة من المسودة، فى أوّل ليلة الأحد، التاسع من شهر ربيع الثانى، أحد شهور سنة إحدى و تسعمائة، على يد مؤلّفه، الفقير الى اللّه العفوّ الغفور، محمد بن على بن أبى جمهور الأحساوى عفا اللّه عنه، و عن والده، و عن جميع المؤمنين و المؤمنات، إنّه غفور رحيم، و وقع كتابة هذا المجلّد بعد تأليف الكتاب، بولاية أستراباد- حميت من شرّ الأعداء- فى فصل الشتاء، فى قرية كلبان، و سروكلات- حماهما اللّه من الآفات، و صرف عنهما العاهات و البليّات- و كان تأليف الكتاب بتمامه فى ذلك المكان، فى أواخر شوّال من شهور سنة تسع و تسعين و ثمانمائة.

و بالجملة: فهو كتاب شريف، محتو على فوائد طريفة، و نكات شريفة، خال عمّا توهّم فى أخيه من الطّعن، فلاحظ و تبصّر.

ثم إنّ اسم الكتاب كما عرفت «درر اللآلئ العماديّة» فما فى البحار، و الرياض، و المقابيس «۱»، أنّه نثر اللآلئ و هم من الأوّل، و تبعه

من بعده، و احتمال التعدّد بعيد غايته.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۳، رياض العلماء ۴: ۳۴۷، مقابس الأنوار: ۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۷

۵۰- تفسير الشيخ الجليل الأقدم، أبى عبد اللّه محمد بن إبراهيم بن جعفر النعمانى الكاتب:

المعروف بابن زينب، و هو خبر واحد مسند عن أمير المؤمنين عليه السلام، فى أنواع الآيات و أقسامها، و أمثلة الأقسام، اختصره علم الهدى السيّد المرتضى، وقف عليه صاحب الوسائل فأخرج ما فيه من الأحكام، و لم أجد فى الأصل زائدا منه، و لذا قلّ رجوعنا إليه مع أنّ الكتاب فى غاية الاعتبار، و صاحبه شيخ من أصحابنا الأبرار.

و لكن يجب التنبيه على شىء لا- يخلو من غرابة، و هو أنّ العلّامة المجلسى قال فى مجلّد القرآن من بحاره: باب ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام فى أصناف آيات القرآن و أنواعها، و تفسير بعض آياتها برواية النعمانى، و هى رسالة مفردة مدوّنة، كثيرة الفوائد، نذكرها من فاتحتها الى خاتمتها: بسم اللّه الرحمن الرحيم. و ساقها الى آخرها.

ثم قال: أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه القمىّ- رحمه اللّه- قال: حدّثنى سعد الأشعرى أبو القاسم- رحمه اللّه- و هو مصنّفه: الحمد للّه ذى النعماء و الآلاء، و المجد و العزّ و الكبرياء، و صلّى اللّه على محمد سيّد الأنبياء، و على آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا، عن أصحابنا، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: انزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف، أمر، و زجر، و ترغيب، و ترهيب، و جدل، و قصص، و مثل» و ساق الحديث الى آخره، لكنّه غيّر الترتيب و فرّقه على الأبواب، و زاد فيما بين ذلك بعض الأخبار، انتهى «۱».

و الظاهر أنّ المراد من سعد، هو ابن عبد اللّه الأشعرى، الثقة الجليل

---

(۱) بحار الأنوار ۹۳: ۱- ۹۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۸

المعروف، و عدّ النجاشى من كتبه كتاب «ناسخ القرآن و منسوخه و محكمه و متشابهه» «۱» و عليه فيشكل ما فى أوّل السند، فإنّ جعفر بن محمد بن قولويه «۲» يروى عن سعد بتوسّط أبيه، الذى كان من خيار أصحاب سعد، فيمكن أن يكون قد سقط من السند قوله: عن أبيه، ثمّ لا يخفى أنّ ما فى أوّل تفسير الجليل علىّ بن إبراهيم، من أقسام الآيات و أنواعها، هو مختصر هذا الخبر الشريف، فلاحظ و تأمّل.

---

(۱) رجال النجاشى: ۱۷۷/ ۴۶۷.

(۲) تنبيه:

۱- روايته عن سعد ليست بواسطة أبيه فقط بل و أخيه أيضا، كما نبه على ذلك النجاشى (۱۲۳/ ۱۷۸، ۳۱۸/ ۴۶۷) فى ترجمة جعفر و سعد.

۲- نقل النجاشى (۱۲۳/ ۳۱۸) فى ترجمة جعفر عنه أنه روى أربعة أحاديث عن سعد بلا واسطة.

و حكى عنه فى ترجمة سعد (۱۷۸/ ۴۶۷) أنه روى عنه بلا واسطة حديثين.

فمن المحتمل كون روايته عن سعد فى الرسالة المذكورة أحد الحديثين اللذين لا ريب فى روايته لهما عنه لأنهما القدر المتبقى،

فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۴۹

۵۱- کتاب جامع الأخبار:

قد کتبنا فی سالف الزمان، فی کتابنا المسمّی «بنفس الرحمن» ما قیل فیه، فنذکره هنا إذ استقصینا فیه الکلام فی اختلافهم فی مؤلّفه، المردّد بین جماعة:

منهم: الصدوق، کما یظهر من بعض أسانیده، و صرّح به السیّد حسین المفتی الکرکی المتقدّم ذکره فی «دفع المناواة»، و هو ضعیف لا لما قیل:

إنّه یروی عنه بوسائط، لأنّه کثیرا ما یوجد فی أسانید الکتب القدیمة أمثال ذلک من تلامذة المصنّف و رواة الکتب، بل لأنّه نقل فیه عن سدید الدین محمود الحمّصی «۱»، الذی هو متأخّر عن الصدوق بطبقات عدیدة، و فیه أیضا هکذا:

فی أمالی الشیخ أبی جعفر، الی آخره «۲»، مضافا الی بعد وضع الکتاب عن طریقة الصدوق فی کتبه.

و منهم: الشیخ أبو الحسن علی بن أبی سعد بن أبی الفرج الخیّاط، احتمله المجلسی فی البحار، لما قاله الشیخ منتجب الدین فی فهرسته: إنّ له کتاب جامع الأخبار «۳»، و فیه أنّه قال بعد هذا الکلام: أخبرنا به الوالد، عنه «۴». مع أنّ منتجب الدین من تلامذة الحمصی، فلعلّ هذا کتاب آخر.

و صرّح المتبحّر صاحب الریاض أنّ نسخ جامع الأخبار مختلفة، فلاحظ «۵».

قلت: و هو کذلک، فإنّ بعضها مبوّبة بأبواب، و لکلّ باب فصول، و بعضها أکبر منها لکنها غیر مبوّبة، و إنما قسّمها بالفصول.

و منهم: محمد بن محمد الشعیری، اختاره الفاضل صاحب الریاض،

---

(۱) جامع الأخبار: ۱۶۳.

(۲) جامع الأخبار: ۹۶.

(۳) بحار الأنوار ۱: ۱۴.

(۴) فهرست منتجب الدین: ۱۲۱/ ۲۵۷.

(۵) ریاض العلماء ۵: ۱۲۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۰

قال فی ترجمة علیّ بن سعد: إن جامع الأخبار لمحمد بن محمد الشعیری، و قد صرّح صاحب الکتاب نفسه فی فصل تقلیم الأظفار، بأنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد «۱».

و قال فی ترجمة صاحب مکارم الأخلاق: إنّ نسبة جامع الأخبار إلیه- کما سیأتی- إن کان المراد منه النسخ المشهورة فهو سهو ظاهر، لأنّه یقول فی بحث تقلیم الأظفار- أعنی فی الفصل الرابع و الستین-:

قال محمد بن محمد- مؤلّف هذا الکتاب-: قال أبی فی وصیّته إلیّ: قلّم أظفارک، الی آخره «۲».

و من الغرائب أنّ بعضهم توهّم من آخر تلک العبارة المنقولة أنّه من مؤلّفات الصدوق، و غفل عن أوّلها، فإنّ اسم الصدوق محمد بن علیّ.

و أغرب منه قول بعضهم: إنّه من مؤلّفات والد هذا الشیخ، أعنی الشیخ أبا علیّ الطبرسی «۳».

قلت: لیس الکلام المنقول فی النسخة الأخری، و الموجود فی النسخة الکبیرة، إنّما هو فی الفصل الثامن و السبعین.

و قال أيضا فى ترجمة علىّ بن أبى سعد، بعد نقل ما فى المنتجب، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار: الظاهر أنّ هذا الكتاب غير كتاب جامع الأخبار المشهور:

أمّا أوّلا: فلأنّ فى أثناء ذلك الكتاب صرّح نفسه بأنّ مؤلّفه محمد بن محمد.

و أمّا ثانيا: فلما سيجىء فى ترجمة شمس الدين محمد بن محمد بن حيدر الشعيرى، أنّه مؤلّف ذلك الكتاب مع الخلاف فى ذلك أيضا.

---

(۱) رياض العلماء ۴: ۹۹.

(۲) جامع الأخبار: ۱۴۲.

(۳) رياض العلماء ج ۱: ۲۹۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۱

و أمّا ثالثا: فلما يظهر من مطاوى ذلك الكتاب أنّه من مؤلّفات المتأخّرين عن الشيخ منتجب الدين و أمثاله، فلاحظ. ثمّ قال: إنّ ما يظهر من كلام الأستاذ الاستناد- أنّه من مؤلّفات محمد بن محمد الشعيرى- ليس بصريح، لأنّ أصل العبارة فى الكتاب ليس إلّا محمد بن محمد، و هو مشترک، و لا يختصّ بالشعيرى «۱» و فى كلامه تشويش لا يخفى.

و منهم: العالم الجليل جعفر بن محمد الدوريستى، نقله الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائى فى رسالة الرجعة، عن المجلسى، و عن بعض مشايخه.

و النقل الأوّل غريب لأنّه قال فى البحار: و يظهر من بعض مواضع الكتاب أنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد الشعيرى، و من بعضها أنّه يروى عن الشيخ جعفر بن محمد الدوريستى بواسطة، انتهى «۲».

و هو كما ذكره، و يظهر ضعف هذه النسبة بما تقدّم، إذ جعفر بن محمد من تلامذة المفيد، و الحمصى متأخّر عنه جدّا.

و منهم: الحسن بن محمد السبزوارى، قال الشيخ المتقدّم: قال بعض المشايخ: وقفت على نسخة صحيحة عتيقة جدّا، فى دار السلطنة أصفهان، و فيها تمّ الكتاب على يد مصنّفه الحسن بن محمد السبزوارى.

و منهم: الشيخ المفسّر أمين الدين أبو على الفضل بن الحسن بن أبى الفضل الطبرسى، نقله صاحب الرياض عن بعضهم كما عرفت «۳»، و استغربه، و هو فى محلّه.

و منهم: ولده أبو نصر الحسن- صاحب مكارم الأخلاق- نسبه إليه من غير تردّد الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملى، فى كتاب «إيقاظ الهجعة فى إثبات الرجعة» كما رأيته بخطّه الشريف، مع أنّه كان عنده من الكتب

---

(۱) رياض العلماء ۳: ۳۳۳.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۱۴.

(۳) رياض العلماء ۱: ۲۹۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۲

المجهولة، و لذا لم ينقل عنه فى الوسائل.

و قال فى ترجمته فى أمل الآمل: و ينسب إليه أيضا كتاب جامع الأخبار، و ربّما ينسب الى محمد بن محمد الشعيرى، لكن بين النسختين تفاوت «۱». و لم أقف على مستنده فى الجزم بالنسبة فى الإيقاظ.

و قال فى البحار: و قد يظنّ كونه تأليف مؤلّف مكارم الأخلاق «۲». و ممّن نسبه إليه السيّد الأجلّ بحر العلوم، على ما وجدته بخطّه

الشریف فی فهرست کتبه.

قلت: فی النسختین فی فصل فضائل أمیر المؤمنین علیه السلام: حدّثنا الحاکم الرئیس الإمام، مجد الحکّام أبو منصور علیّ بن عبد الواحد الزیادی- أدام اللّه جلاله و جماله، إملاء فی داره یوم الأحد، الثانی من شهر اللّه الأعظم رمضان سنة ثمان و خمسمائة- قال: حدّثنا الشیخ الإمام أبو عبد اللّه جعفر بن محمد الدوریستی- إملاء- أورد القصّة مجتازا فی أواخر ذی الحجّة، سنة أربع و سبعین و أربعمائة، الی آخره «۳».

و وفاة أمین الإسلام الفضل، والد صاحب المکارم فی سنة ثمانیة و أربعین، أو اثنتین و خمسین بعد خمسمائة، فصاحب الجامع تلائم طبقته طبقة الوالد لا الولد، إلّا علی تکلّف، مع أنّه ألّفه بعد مضی خمسین من عمره و لم ینقل فیه عن والده شیئا، و مع اتفاق المکارم و حسن ترتیبه بخلافه، فربّما یستبعد من جمیع ذلک کونه له.

و الذی یهوّن الخطب قلّة ما فیه من الأخبار المحتاجة إلی النظر فی أسانیدها، مع أنّ المعلوم من جمیع ما مرّ کونه من مؤلّفات علماء المائة الخامسة، الداخلة فی عموم من زکّاهم الشهید- رحمه اللّه- فی درایته «۴» و اللّه العالم.

---

(۱) أمل الآمل ۲: ۷۵/ ۲۰۳.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۱۴.

(۳) جامع الأخبار: ۱۱.

(۴) الرعایة: ۱۹۲، ۱۹۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۳

۵۲- کتاب الشهاب:

للقاضی أبی عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر بن علی بن حکمون المغربی القضاعی، المحدّث المعروف، و المعاصر للشیخ الطوسی رحمه اللّه و أضرابه، المتوفی سنة أربع و خمسین و أربعمائة، و هو مقصور علی الکلمات الوجیزة النبویّة.

قال فی أوّله بعد الحمد: فإنّ فی الألفاظ النبویّة، و الآداب الشرعیّة جلاء لقلوب العارفین، و شفاء لأدواء الخائفین، لصدورها عن المؤیّد بالعصمة، المخصوص بالبیان و الحکمة، الذی یدعو إلی الهدی، و یبصّر من العمی، و لا ینطق عن الهوی، صلّی اللّه علیه و آله أفضل ما صلّی علی أحد من عباده الذین اصطفی، و قد جمعت فی کتابی هذا ممّا سمعت من حدیث رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ألف کلمة من الحکمة، فی الوصایا، و الآداب، و المواعظ، و الأمثال، قد سلمت من التکلّف مبانیها، و بعدت عن التعسّف معانیها، و بانت بالتأیید عن فصاحة الفصحاء، و تمیّزت بهدی النّبوة عن بلاغة البلغاء، و جعلتها مسرورة یتلو بعضها بعضا، محذوفة الأسانید، مبوّبة أبوابا علی حسب تقارب الألفاظ، لیقرب تناولها، و یسهل حفظها، ثمّ زدتها مائتی کلمة، و ختمت الکتاب بأدعیة مرویّة عنه صلّی اللّه علیه و آله و أفردت الأسانید جمیعها کتابا یرجع فی معرفتها إلیه، انتهی.

و هذا الکتاب صار مطبوعا شائعا بین الخاصّة و العامّة، و قد شرحه جماعة من علماء الفریقین.

فمن الخاصّة: العالم الجلیل السیّد ضیاء الدین فضل اللّه بن علیّ بن عبید اللّه الحسنی الراوندی، سمّاه «ضوء الشهاب فی شرح الشهاب» ینقل عنه فی البحار کثیرا.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۴

و منهم: أفضل الدین الشیخ حسن بن علیّ بن أحمد الماهابادی، قال منتجب الدین: إنّه علم فی الأدب، فقیه، و عدّ من کتبه «شرح الشهاب» «۱».

و منهم: برهان الدين أبو الحارث محمد بن أبى الخير علىّ بن أبى سليمان ظفر الحمدانى، عدّ فى المنتجب من كتبه «شرح الشهاب» «۲».

و منهم: قطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندى، عدّ فى المنتجب من كتبه «ضياء الشهاب فى شرح الشهاب» «۳».

و منهم: الشيخ أبو الفتوح الحسين بن علىّ بن محمد الخزاعى، عدّ فى المنتجب من كتبه «روح الأحباب و روح الألباب فى شرح الشهاب» «۴» و كذا ابن شهرآشوب فى معالم العلماء «۵». و غير هؤلاء الأعلام ممّا يجده المتتبّع.

و أمّا من العامّة: ففى كشف الظنون: لخّصه الشيخ نجم الدين الغيطى محمد بن أحمد الاسكندرى، المتوفّى سنة أربع و ثمانين و تسعمائة، و أصلحه الامام حسن بن محمد الصغانى، و سمّاه «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» وضع علامة للصحيح، و الضعيف، و المرسل، و رتّبه على الأبواب كالمشارق، و قد أوصى ابن الأثير فى «المثل السائر» بمطالعته للكاتب الفقيه، و له ضوء الشهاب.

و شرحه أبو المظفّر محمد بن أسعد- المعروف بابن الحكيم الحنفى- المتوفّى سنة سبع و ستّين و خمسمائة.

و شرحه الشيخ عبد الرؤوف المناوى شرحا ممزوجا، و سمّاه «رفع النقاب عن كتاب الشهاب» لكنّ الأمينى الشامى قال فى ترجمته: و رتّب كتاب

---

(۱) فهرست منتجب الدين: ۵۰/ ۹۳.

(۲) فهرست منتجب الدين: ۱۶۱/ ۳۷۸.

(۳) فهرست منتجب الدين: ۸۷/ ۱۸۶.

(۴) فهرست منتجب الدين: ۴۵/ ۷۸.

(۵) معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۵

الشهاب للقضاعى و شرحه، و سمّاه «إمعان الطلّاب بشرح ترتيب الشهاب» و له ترتيب أحاديثه على ترتيب «جامع الصغير» و رموزه.

و من شروحه «حلّ الشهاب» و شرحه بعضهم أوّله: الحمد للّه الذى جعل سنّة نبيّه مشكاة لاقتباس أنوار الرشد و الهدى، الى آخره.

و شرحه ابن وحشى محمد بن الحسين الموصلى.

و اختصر هذا الشرح الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن الوادياشى، المتوفّى سنة سبعين و خمسمائة.

و شرحه الأستاذ أبو القاسم بن إبراهيم الورّاق العابى شرحا بالقول.

و رتّبه السيوطى كترتيب الجامع الصغير له، و سمّاه «إسعاف الطلّاب بترتيب الشهاب» انتهى. و صرّح فى أوّل كلامه بشافعيّة القاضى «۱».

و قال فى البحار: كتاب الشهاب، و إن كان من مؤلّفات المخالفين، لكنّ أكثر فقراته مذكورة فى الخطب و الأخبار المرويّة من طرقنا، و لذا اعتمد عليه علماؤنا، و تصدّوا لشرحه.

و قال الشيخ منتجب الدين: السيّد فخر الدين شميلة بن محمد بن هاشم الحسينى، عالم صالح، روى لنا كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر القضاعى، عنه «۲».

هذا و ربّما يستأنس لتشيّعه بأمور:

منها: توغّل الأصحاب على كتابه، و الاعتناء به، و الاعتماد عليه، و هذا غير معهود منهم بالنسبة إلى كتبهم الدينيّة، كما لا يخفى على المطّلع بسيرتهم.

و منها: إنّه قال فى خطبة الكتاب بعد ذكر النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:

(۱) کشف الظنون ۲: ۱۰۶۷، ۱۰۶۸.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۴۲.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۶

أذهب اللّه عنهم الرجس، و طهّرهم تطهیرا «۱». و لم یعطف علیهم الأزواج و الصحابة، و هذا بعید عن طریقة مؤلّفی العامّة غایته.

و منها: إنّه لیس فی تمام هذا الکتاب من الأخبار الموضوعة فی مدح الخلفاء، سیّما الشیخین، و الصحابة، خبر واحد مع کثرتها، و حرصهم فی نشرها و درجها فی کتبهم بأدنی مناسبة، مع أنّه روی فیه قوله صلّی اللّه علیه و آله: «مثل أهل بیتی کمثل سفینة نوح، من رکب فیها نجا، و من تخلّف عنها غرق» «۲».

و منها: إنّ جلّ ما فیه من الأخبار موجود فی أصول الأصحاب و مجامیعهم، کما أشار إلیه المجلسی أیضا «۳»، و لیس فی باقیه ما ینکر و یستغرب، و ما وجدنا فی کتب العامّة له نظیرا و مشابها.

و بالجملة: فهذا الکتاب فی نظری القاصر فی غایة الاعتبار، و إن کان مؤلّفه فی الظاهر- أو واقعا- غیر معدود من الأخیار.

و قال ابن شهرآشوب فی معالم العلماء: القاضی أبو عبد اللّه محمد بن سلام القضاعی، عامّی، له «دستور الحکم فی مأثور معالم الکلم» و هو مجموع من کلام أمیر المؤمنین علیه السلام «۴» و فیه أیضا تأیید لما قلنا.

و قال العلّامة فی الإجازة الکبیرة لبنی زهرة: و من ذلک جمیع کتاب الشهاب للقاضی أبی عبد اللّه محمد بن سلامة القضاعی المغربی، و باقی مصنّفاته و روایاته عنّی، عن والدی- رحمه اللّه- عن السیّد فخار بن معد الموسوی، عن القاضی ابن المیدانی، عن القاسم بن الحسین، عن القاضی

(۱) شهاب الأخبار، المقدمة: ه.

(۲) شهاب الاخبار (شرح الشهاب): ۱۵۶/ ۸۴۹.

(۳) بحار الأنوار ۱: ۴۲.

(۴) معالم العلماء: ۱۱۸/ ۷۸۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۷

أبی عبد اللّه المصنف «۱».

هذا و لعلّ من یقف علی بعض شروحه التی أشرنا إلیها، یجد لاعتباره قرائن خفیت علینا.

(۱) بحار الأنوار ۱۰۷: ۷۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۸

۵۳- کتاب المزار:

قال فی البحار: کتاب کبیر فی الزیارات، تألیف محمد بن المشهدی، کما یظهر من تألیفات السیّد ابن طاوس، و اعتمد علیه و مدحه، و سمّیناه بالمزار الکبیر، و قال فی الفصل الآخر: و المزار الکبیر یعلم من کیفیّة إسناده أنّه کتاب معتبر، و قد أخذ منه السیّدان ابنا طاوس کثیرا من الأخبار و الزیارات.

و قال الشیخ منتجب الدین فی الفهرست: أبو البرکات محمد بن إسماعیل المشهدی، فقیه، محدّث، ثقة، قرأ علی الإمام محیی الدین

الحسین ابن المظفّر الحمدانی، [و قال فی ترجمة الحمدانی:] أخبرنا بکتبه السیّد أبو البرکات المشهدی، انتهی «۱».

و مراده من ابنی طاوس: السیّد رضیّ الدین علیّ فی مزاره، و السیّد عبد الکریم فی فرحة الغری.

و ما استظهره من أنّه الذی ذکره فی المنتجب کأنّه فی غیر محلّه، فإنّ المذکور فی المنتجب هو السیّد ناصح الدین أبو البرکات، الذی ینقل عنه أبو نصر الحسن بن فضل الطبرسی فی مکارم الأخلاق بهذا العنوان: من مسموعات السیّد الإمام ناصح الدین أبی البرکات المشهدی «۲».

و کذا ولده علیّ فی کتاب مشکاة الأنوار کثیرا، تارة بهذا العنوان: من مجموع السیّد ناصح الدین أبی البرکات، و اخری: من کتاب السیّد ناصح الدین أبی البرکات، و ثالثة: من کتاب السیّد الإمام ناصح الدین أبی البرکات «۳».

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۱۸، ۳۵. و انظر فهرست منتجب الدین: ۱۶۳/ ۳۸۷ و ۴۳/ ۷۳.

(۲) مکارم الأخلاق: ۲۸۱.

(۳) مشکاة الأنوار: ۲۴، ۱۷۴، ۲۰۰، ۲۲۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۵۹

و قال القطب الراوندی فی الخرائج: أخبرنا السیّد أبو البرکات محمد بن إسماعیل المشهدی، عن الشیخ جعفر الدوریستی، عن المفید «۱».

و بالجملة: فهو مذکور فی کتب الأصحاب بکنیة أبی البرکات، و لقبه ناصح الدین، و بالإمامة و السیادة معروف بها لا- بعنوان المشهدی، بخلاف صاحب المزار فإنّه معروف به لا غیر.

ففی فرحة الغری: و ذکر محمد بن المشهدی فی مزاره، أنّ الصادق علیه السلام علّم محمد بن مسلم الثقفی هذه الزیارة- الی أن قال-: و قال ابن المشهدی أیضا ما صورته. الی آخره «۲».

و صاحب الریاض ذکر السیّد المذکور تارة بعنوان السیّد ناصح الدین أبو البرکات المشهدی، و اخری بعنوان السیّد أبو البرکات المشهدی، و حکم باتّحادهما، بل و اتّحادهما مع السیّد أبی البرکات العلوی، الذی نقل صاحب تبصرة العوام قصّة مناظرته فی الإمامة مع أبی بکر بن إسحاق الکرامی «۳»، و مع ذلک لم یحتمل کونه صاحب المزار، و هو من الکتب المعروفة.

و کذا صاحب المنتجب، لم یسند إلیه المزار «۴»، و لا کتابه الآخر الذی أشار إلیه فی آخر آداب المدینة من المزار، قال فیه: ثمّ تصلّی فی مسجد المباهلة ما استطعت، و تدعو فیه بما تحبّ، و قد ذکرت الدعاء بأسره فی کتابی المعروف «ببغیة الطالب و إیضاح المناسک لمن هو راغب فی الحجّ»، فمن أراده أخذه من هناک ففیه کفایة «۵».

و منه یظهر أنّه معدود فی زمرة الفقهاء، کما أنّه یظهر من صدر کتابه

---

(۱) الخرائج و الجرائح ۲: ۷۹۷/ ۷.

(۲) فرحة الغری: ۹۳- ۹۴.

(۳) ریاض العلماء ۵: ۴۲۳، و انظر: تبصرة العوام: ۷۰.

(۴) فهرست منتجب الدین: ۱۶۳/ ۳۸۷.

(۵) المزار الکبیر: ۱۱۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۰

الاعتماد علی کلّ ما أودعه فیه، و إنّ ما فیه من الزیارات کلّها مأثورة، و إن لم یستند بعضها إلیهم علیهم السلام فی محلّه.

قال بعد الخطبة: فإنی قد جمعت فی کتابی هذا من فنون الزیارات للمشاهد، و ما ورد فی الترغیب فی المساجد المبارکات، و الأدعیة المختارات، و ما یدعی به عقیب الصلوات، و ما یناجی به القدیم تعالی، من لذیذ الدعوات فی الخلوات، و ما یلجأ إلیه من الأدعیة عند المهمّات، ممّا اتّصلت به من ثقات الرواة إلی السادات، و حثّنی الی ذلک أیضا. إلی آخره «۱».

و الذی أعتقده أنّه من مؤلّفات محمد بن جعفر المشهدی، و هو بعینه محمد بن جعفر الحائری، و إن جعل فی أمل الآمل له عنوانین، و ظنّه اثنین، قال فیه: الشیخ محمد بن جعفر الحائری فاضل جلیل، له کتاب «ما اتّفق من الأخبار فی فضل الأئمّة الأطهار، علیهم السلام» - الی أن قال- الشیخ محمد ابن جعفر المشهدی کان فاضلا محدّثا، صدوقا، له کتب، یروی عن شاذان ابن جبرائیل القمّی، انتهی «۲».

و الذی یبیّن ما ادّعیناه أنّا عثرنا علی مزار قدیم، یظهر من بعض أسانیده أنّه فی طبقته، و طبقة الشیخ الطبرسی صاحب الاحتجاج، و النسخة عتیقة، یظنّ أنّه کتبت فی عصر مؤلّفه، و فیه فوائد حسنة جمیلة «۳»، و یظهر منه غایة

---

(۱) المزار الکبیر: ۳.

(۲) أمل الآمل ۲: ۲۵۲/ ۲۵۳/ ۷۴۴، ۷۴۷.

(۳) منها: أنّ أعمال مسجد الکوفة، و الأدعیة المخصوصة بمقاماتها الشریفة- الموجودة فی کتب المزار من غیر نسبتها الی المعصوم علیه السلام- مرویة و لیست من مؤلفات الأصحاب کما احتمله المجلسی رحمه اللّه، و لذا لم یوردها فی کتاب التحفة الذی لم یجمع فیه إلّا ما نسب إلیهم علیهم السلام، فإنّه من أول الکتاب ساق أعمال المقامات علی الترتیب المعهود، و ذکر لکلّ مقام دعاء طویلا، و بعد الفراغ منها قال: أعمال الکوفة بروایة أخری، ثم ساق الأعمال المعروفة، فیظهر أنّ کلیهما مرویان.

و منها: ان السید علی بن طاوس ذکر فی مصباح الزائر [۱۶۴] فی زیارات أبی عبد اللّه الحسین علیه السلام ما لفظه: زیارة بألفاظ شافیة یذکر فیها بعض مصائب یوم الطف، یزار بها الحسین صلوات اللّه علیه، زاره بها المرتضی علم الهدی. الی آخره، و ساق زیارة طویلة مشتملة علی آداب و کیفیات و صلاة مخصوصة و أکثر مضامین الزیارة الناحیة القائمة. قال المجلسی فی البحار: [بحار الأنوار ۱۰۱: ۲۳۱- ۲۵۱/ ۳۸] زیارة اخری أوردها السید و غیره، و الظاهر انه من تألیف السید المرتضی رضی اللّه عنه، و قال بعد شرح مشکلات الزیارة:

و الظاهر ان هذه الزیارة من مؤلفات السید و المفید رحمهما اللّه، و لعله وصل إلیهما خبر فی کیفیة الصلاة، فإنّ الاختراع فیها غیر جائز انتهی.

و فی المزار المذکور: زیارة أخری یختص بالحسین علیه السلام- و هی مرویة بأسانید- و هی أول زیارة زار بها المرتضی علم الهدی. إلی آخره.

فظهر أن ما استظهره العلامة المجلسی فی غیر محله، و بین ما أورده و أورداه اختلافا بعد زیارة علی بن الحسین علیه السلام لا یضر بالمقصود.

و منها: أن الزیارة الطویلة الغدیریة المرویة عن أبی محمّد العسکری، عن أبیه علیهما السلام مرسلة فی کتب المزار، و الأصل فیها المفید و السید فی مزاریهما.

و فی المزار المذکور: زیارة اخری لمولانا أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب (علیه السلام) و هی الزیارة التی زارها مولانا الهادی علیه السلام فی یوم الغدیر، وقفت علیها مرویة عن شاذان بن جبرئیل القمی، عن الفقیه العماد محمّد بن أبی القاسم الطبری، عن الشیخ أبی علی الحسن، عن السعید والده أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی قدس اللّه روحه، عن الشیخ المجید محمّد ابن محمّد بن النعمان، المفید، عن الشیخ أبی القاسم جعفر بن قولویه، عن الشیخ محمّد بن یعقوب الکلینی، عن علی بن إبراهیم، عن الشیخ أبی القاسم بن

روح، عن الشیخ الجلیل عثمان بن سعید العمری قدس اللّه أرواحهم، عن مولانا أبی محمّد الحسن بن علی العسکری، عن مولانا أبیه علی بن محمّد الهادی علیهما السلام. الی آخره.

و هذا سند لا یوجد نظیره فی الصحة، و ذکره السید عبد الکریم فی فرحة الغری [۱۱۱] قال: أخبرنی والدی و عمی رضی اللّه عنهما، عن محمّد بن نما، عن محمّد بن جعفر، عن شاذان ابن جبرئیل. الی آخره.

و فی مزار المشهدی [۳۵۹] المذکور: أخبرنی الفقیه الأجل أبو الفضل شاذان بن جبرئیل القمی. الی آخره، إلّا أنّ فیهما علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن أبی القاسم بن روح و عثمان بن سعید العمری. الی آخره.

و فیه مخالفة لسند المزار القدیم من جهتین، و الثانی أقرب إلی الاعتبار. و العجب أن العلامة المجلسی نقل الزیارة عن مزار المفید مرسلا و شرحها (البحار ۱۰۰: ۳۵۹- ۳۶۸، ح ۶) و لم یشر إلی هذا السند الصحیح العالی الموجود فی الکتابین الموجودین عنده نقل عنهما کثیرا (منه نور اللّه قلبه).

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۱

اعتباره و اعتبار مؤلّفه، و أظنّه القطب الراوندی، لملاءمة الطبقة، و عدّ

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۲

الأصحاب من کتبه کتاب المزار، و قد نقل فیه جملة من الأخبار المختصّة سندا و متنا بمزار محمد بن المشهدی، کما یظهر من مزار البحار.

و عبّر عنه فی موضع هکذا: حدث أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائری- رضی اللّه عنه- قال: حدّثنی الشیخ الجلیل أبو الفتح- المقیم بالجامع- الی آخر ما فی مزار المشهدی.

و فی موضع: ثم تخرج الی ظاهر الکوفة، و تتیاسر الی مسجد جعفی، و هو غربیّ مسجد النجار، فیه منارة لا رأس لها، فتصلّی فیه أربع رکعات، فقد روی أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائری باتّصال الإسناد الی أبی الحسن علیّ بن میثم، الی آخر ما فی المزار المذکور.

و النسبة إلی البلدین غیر عزیزة بین الرواة و الأصحاب، کما لا یخفی علی المصطلع الخبیر، بل نسبه إلیهما الشیخ الجلیل حسین بن العالم الأکمل علیّ بن حمّاد، فی إجازته لنجم الدین خضر بن نعمان المطارآبادی، قال فیها: و من ذلک ما رواه- یعنی والده- عن الشیخ محمد بن جعفر بن علیّ بن جعفر المشهدی الحائری، الی آخره.

و کذلک المحقّق النقّاد صاحب المعالم فی إجازته الکبیرة، قال: و بالإسناد عن الشیخ نجیب الدین محمد- یعنی محمد بن جعفر بن نما- عن الشیخ السعید أبی عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدی الحائری، جمیع کتبه و روایاته، الی أن قال:

و عن الشیخ أبی عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدی، عن الشیخ الزاهد أبی الحسین ورّام، الی آخره.

و عن ابن جعفر، عن الشیخ الفقیه أبی الحسین یحیی بن الحسن بن البطریق، و عدّ مؤلّفاته و قال: و حکی الشیخ نجم الدین بن نما، عن والده،

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۳

أنّ الشیخ محمد بن جعفر قرأ هذه الکتب المعدودة، و کتبا اخری من تصانیف أبی الحسین بن البطریق علیه، و أجاز له جمیع روایاته و مؤلّفاته.

و بالإسناد أیضا عن الشیخ محمد بن جعفر المشهدی، عن الشیخ المقرئ أبی عبد اللّه محمد بن هارون- المعروف والده بالکال- جمیع کتبه و روایاته، ثمّ عدّ کتبه و قال: و عن ابن جعفر، عن الشیخ الفقیه أبی محمد جعفر بن أبی الفضل بن شعرة الجامعانی جمیع روایاته.

و عن ابن جعفر أیضا، عن الشیخ الفقیه أبی عبد اللّه الحسین بن أحمد ابن ردة جمیع روایاته.

و عن ابن جعفر، عن الشریف الأجلّ شرفشاه بن محمد بن زیادة، و الشیخ أبی الفضل شاذان بن جبرائیل، عن الشریف محمد- المعروف بابن الشریف- الجمل البحری «۱»، عن البصروی، کتاب المفید فی التکلیف له، و کانت روایة ابن جعفر للکتاب، عن السید شرفشاه و أبی الفضل شاذان، قراءة علیهما فی شهر رمضان، سنة ثلاث و سبعین و خمسمائة. إلی أن قال:

و ذکر الشیخ نجم الدین بن نما فی الإجازة المذکورة سابقا، أنّ والده أجاز له أن یروی عنه، عن الشیخ محمد بن جعفر المشهدی کتاب «إزاحة العلّة فی معرفة القبلة من سائر الأقالیم» تصنیف الشیخ الفقیه أبی الفضل شاذان بن جبرائیل رحمه اللّه عن مصنّفه رضی اللّه عنه. إلی ان قال: و ذکر الشیخ نجم الدین بن نما أنّه یروی المقنعة للمفید بالإجازة، عن والده، عن محمد ابن جعفر المشهدی.

و حکی عن محمد بن جعفر أنّه قال: إنّه قرأها و لم یبلغ العشرین علی الشیخ المکین أبی منصور محمد بن الحسن بن منصور النقّاش الموصلی، و هو

---

(۱) بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۳: الهجری.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۶۴

طاعن فی السنّ، و أخبره أنّه قرأها فی أوّل عمره علی الشریف النقیب المحمّدی بالموصل، و هو یومئذ طاعن فی السنّ، و أخبره أنّه قرأها فی أوّل عمره علی المصنّف، انتهی «۱».

و یظهر منه أنّه- رحمه اللّه- من أعاظم العلماء، واسع الروایة، کثیر الفضل، معتمد علیه، کما أنّه یظهر ممّا ذکرنا من خطبة کتابه، أنّ کلّ ما فیه من الدعوات و الزیارات مأثورة عنهم علیهم السلام، و منها أعمال مسجد الکوفة، و الزیارات المختصّة بأبی عبد اللّه علیه السلام فی الأیّام المخصوصة و یأتی تتمّة الکلام فی ترجمة رضیّ الدین بن طاوس رحمه اللّه، و فی مشایخ ابن نما- شیخ المحقّق- شرح مشایخ محمد بن المشهدی، فلاحظ.

---

(۱) بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۱- ۴۵.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۶۵

۵۴- کتاب تأریخ قم:

تألیف الشیخ الأقدم الحسن بن محمد.

قال فی الریاض: الشیخ الجلیل الحسن بن محمد بن الحسن القمیّ، من أکابر قدماء علماء الأصحاب، و من معاصری الصدوق، و یروی عن الشیخ حسین بن علیّ بن بابویه- أخی الصدوق- بل عنه أیضا، فلاحظ.

و له کتاب «تأریخ قم» و قد عوّل علیه الأستاذ- قدّس سرّه- فی البحار، و قال: إنّ کتابه معتبر، و ینقل عن کتابه المذکور فی مجلّد المزار من البحار، لکن قال: إنّه لم یتیسر لنا أصل الکتاب، و إنّما وصل إلینا ترجمته، و قد أخرجنا بعض أخباره فی کتاب السماء و العالم «۱»، انتهی.

أقول: و یظهر من رسالة الأمیر المنشئ فی أحوال بلدة قم، و مفاخرها و مناقبها، أنّ اسم صاحب هذا التأریخ هو الأستاذ أبو علی الحسن بن محمد ابن الحسین الشیبانی القمی، فتأمّل.

ثمّ أقول: سیجیء فی باب المیم ترجمة محمد بن الحسن القمّی، و ظنّی أنّه والد هذا الشیخ، فلا تغفل.

و قد یقال: إنّه العمی- بالعین المهملة المفتوحة- فهو غیره.

و اعلم أنّی رأیت نسخة من هذا التاریخ بالفارسیّة فی بلدة قم، و هو کتاب کبیر جیّد، کثیر الفوائد، فی مجلّدات، محتو علی عشرین

بابا، و یظهر منه أنّ مؤلّفه بالعربیّة إنّما هو الشیخ حسن بن محمد المذکور، و سمّاه کتاب قم، و قد کان فی عهد الصاحب بن عبّاد، و ألّف هذا التاریخ له، و قد ذکر فی أوّله کثیرا من أحواله و خصاله و فضائله، ثمّ ترجمه الحسن بن علیّ بن الحسن بن عبد الملک «۲» القمّی بالفارسیّة، بأمر الخواجه فخر الدین إبراهیم بن الوزیر الکبیر

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۴۲.

(۲) فی الریاض: عبد اللّه.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۶

الخواجه عماد الدین محمود بن الصاحب الخواجه شمس الدین محمد بن علی الصفّی، فی سنة ثمانمائة و خمسة و ستّین.

ثم إنّ لهذا المورّخ الفاضل- أعنی مؤلّف الأصل- أخا فاضلا، و هو أبو القاسم علیّ بن محمد بن الحسن الکاتب القمی، کما یظهر من هذا الکتاب أیضا، و أکثر فوائد هذا الکتاب ما یتعلّق بأحوال خراج قم، و بعض أحواله منه، انتهی «۱».

قلت: و یظهر من کتاب فضائل السادات، المسمّی بمنهاج الصفوی، تألیف السیّد العالم المتبحّر، الأمیر سیّد أحمد الحسینی، سبط المحقّق الکرکی، و ابن خالة المحقّق الداماد و صهره علی بنته، صاحب مصقل الصفا فی الردّ علی النصاری و غیره، أنّ لهذا الکتاب ترجمة اخری ینقل فیها عنها. کما أنّه یظهر منه أنّ النسخة العربیّة کانت عنده.

و هذا الکتاب مشتمل علی عشرین بابا، و الذی وصل إلینا منه ثمانیة أبواب، و یظهر من فهرست أبوابه أنّ فیه فوائد جمیلة، خصوصا: الباب الحادی عشر منه، الذی ذکر أنّه یذکر فیه واحدا و مائتین من أخبار قم، و الباب الثانی عشر منه، الذی ذکر أنّه یذکر فیه أسامی علماء قم، و مصنّفاتهم و روایاتهم، و هم مائتان و ستّة و ستّون، الی تأریخ التصنیف الذی کان فی سنة ثمان و سبعین و ثلاثمائة، رزقنا اللّه تعالی العثور علیه.

و قد نقل عن أصل الکتاب أیضا العالم الجلیل، الآغا محمد علی، ابن الأستاذ الأکبر البهبهانی فی حواشی نقد الرجال کما وجدناه بخطّه الشریف.

---

(۱) ریاض العلماء ۱: ۳۱۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۷

۵۵- کتاب الخصائص:

تألیف السید رضی الدین، محمّد بن الحسین الموسوی، جامع نهج البلاغة، و هو الذی قال فی حقّه فی أوّل النهج: فإنّی کنت فی عنفوان السنّ، و غضاضة الغصن، ابتدأت بتألیف کتاب فی خصائص الأئمّة علیهم السلام یشتمل علی محاسن أخبارهم، و جواهر کلامهم، حدانی إلیه غرض ذکرته فی صدر الکتاب، و جعلته أمام الکلام، و فرغت من الخصائص التی تخصّ أمیر المؤمنین علیّا علیه السلام، و عاقت عن إتمام بقیّة الکتاب محاجزات الأیّام، و مماطلات الزمان، و کنت قد بوّبت ما خرج من ذلک أبوابا، و فصّلته فصولا، فجاء فی آخرها: فصل یتضمّن محاسن ما نقل عنه علیه السلام من الکلام القصیر، فی المواعظ، و الحکم، و الأمثال، و الآداب. إلی آخره «۱».

و الذی ذکره فی صدر الکتاب، هو ما قال بعد ذکر میلة و قصده الی جمعه ما لفظه: الی أن أنهضنی الی ذلک اتّفاق اتّفق لی، فاستثار حمیّتی، و قوّی نیّتی، و استخرج نشاطی، و قدح زنادی، و ذلک أنّ بعض الرؤساء ممّن غرضه القدح فی صفاتی، و الغمز لقناتی، و التغطیة علی مناقبی، و الدلالة علی مثلبة إن کانت لی، لقینی و أنا متوجّه عشیّة عرفة، من سنة ثلاث و ثمانین و ثلاثمائة هجریة، إلی

مشهد مولانا أبی الحسن موسی بن جعفر، و أبی جعفر محمد بن علی بن موسی علیهما السلام، للتعریف هناک، فسألنی عن متوجّهی، فذکرت له إلی أین قصدی.

فقال لی: متی کان ذلک؟! یعنی أنّ جمهور الموسویّین جارون علی منهاج واحد فی القول بالوقف، و البراءة ممّن قال بالقطع.

و هو عارف بأنّ الإمامة مذهبی، و علیها عقدی و معتقدی، و إنّما أراد التنکیت لی، و الطعن علیّ بدینی.

---

(۱) شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ۱: ۲ المقدمة.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۸

فأجبته فی الحال بما اقتضاه کلامه، و استدعاه خطابه، وعدت و قد قوی عزمی علی عمل هذا الکتاب، إعلانا لمذهبی، و کشفا عن مغیّبی، و ردّا علی العدوّ الذی یتطلب عیبی، و یروم ذمّی و قصبی، انتهی «۱».

و یروی فیه عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری رحمهما اللّه تعالی «۲».

---

(۱) خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۳.

(۲) خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۲۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۶۹

۵۶- کتاب سعد السعود:

للسیّد الأجلّ علیّ بن موسی بن جعفر الطاوس، و هو کتاب لطیف بدیع.

قال فی أوّله: فإنّی وجدت فی خاطری یوم الأحد فی ذی القعدة، سنة إحدی و خمسین و ستمائة، اعتبرته بمیزان الإلهیّة، و وجدان الألطاف الربّانیّة، فوجدته واردا عن تلک المراسم، و علیه أرج أنوار هاتیک المعالم و المواسم، فی أن اصنّف کتابا اسمیّه «سعد السعود» للنفوس منضود، من کتب وقف علی ابن موسی بن طاوس «۱». إلی آخره.

---

(۱) سعد السعود: ۳.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۰

۵۷- کتاب الیقین، أو کشف الیقین:

باختصاص مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام بإمرة المؤمنین.

له أیضا، جلالة قدر مؤلّفه و تثبته أشهر من أن یذکر.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۱

۵۸- کتاب التعازی:

«۱» تألیف الشریف الزاهد أبی عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی الحسنی، ذکر فیه ما یتعلّق بالتعزیة و التسلیة، و صدّره بحدیث وفاة النبی صلّی اللّه علیه و آله، ثمّ بما صنعه و قاله عند موت أولاده صلّی اللّه علیه و آله، و ما عزّی به غیره.

قال فی أوّله: أخبرنی الشیخ الجلیل العفیف أبو العباس أحمد بن الحسین ابن وجه «۲» المجاور- قراءة علیه، فی داره بمشهد مولانا أمیر

المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام، فی شهر اللّه من سنهٔ إحدی و سبعین و خمسمائهٔ- قال:

حدّثنا الشیخ الأجل الأمیر أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن شهریار الخازن- بالمشهد المقدّس بالغری، علی ساکنه السلام، فی شهر ربیع الأوّل من سنهٔ ست عشرهٔ و خمسمائهٔ- قال: حدّثنا الشریف النقیب أبو الحسین زید بن الناصر الحسینی- رحمه اللّه، فی شوّال من سنهٔ ثلاث و أربعین و أربعمائهٔ «۳»، بمشهد مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام- قال: حدّثنا (الشریف أبو عبد اللّه محمد بن علی بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی) «۴» عن علیّ بن العباس البجلی، عن محمد بن سهل بن زنجلهٔ الرازی، عن عبد العزیز بن عبد اللّه الاویسی «۵»،

---

(۱) النسخهٔ الخطیهٔ فیما یخص هذا الکتاب مضطربهٔ، حیث فیها تقدیم و تأخیر و سقط و زیادهٔ، و لذا آثرنا إبقاء نظم الحجریهٔ.

(۲) هکذا ضبطه الشیخ الطهرانی فی ثقات العیون: ۱۱، و فی الحجری: و حر، و أمّا المخطوطهٔ دحر، و انظر الذریعهٔ ۴: ۲۰۵/ ۱۰۲۴.

(۳) فی المخطوطهٔ: ست عشرهٔ و خمسمائهٔ.

(۴) ما بین القوسین ساقط من المصدر.

(۵) فی الحجریهٔ: العریسی، و الصحیح المثبت، انظر میزان الاعتدال ۲: ۶۳۰/ ۵۱۰۸، و الجرح و التعدیل ۵: ۳۸۷/ ۱۸۰۴.

خاتمهٔ المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۲

عن القاسم بن عبد اللّه بن عمر بن حفص، عن عاصم العمری و علی بن علی اللّهبی، عن جعفر بن محمد بن علیّ بن الحسین علیهم السلام، عن أبیه الحدیث «۱».

ثم یقول بعد ذلک: و بالإسناد. الی آخره.

و فی آخر هذا الکتاب- و هو من خصائصه- الخبر الشریف المعروف، الذی یذکر فیه بلاد أولاد الحجّهٔ علیه السلام، و أسامیهم، و أحوالهم، و قد نقله الأعلام فی مؤلفاتهم.

قال السیّد الأجلّ علی بن طاوس فی أواخر کتاب جمال الأسبوع:

و وجدت روایهٔ متّصلهٔ الإسناد، بأنّ للمهدی صلوات اللّه علیه أولاد جماعهٔ ولاهٔ، فی أطراف بلاد البحر، علی غایهٔ عظیمهٔ من صفات الأبرار «۲».

و ذکر مختصره الشیخ زین الدین علی بن یونس العاملی البیاضی، فی الفصل الخامس عشر من الباب الحادی عشر من کتابه الصراط المستقیم «۳».

و رواه السید الجلیل علیّ بن عبد الحمید النیلی، فی کتاب السلطان المفرج عن أهل الإیمان.

و رواه السیّد المحدّث الجزائری فی الأنوار، عن المولی الفاضل، الملقّب بالرضا علی بن فتح اللّه الکاشانی، قال: روی الشریف الزاهد. إلی آخره.

و فی کتاب حدیقهٔ الشیعهٔ، ما ملخّص ترجمته فی کتاب الأربعین، الذی صنّفه بعض أکابر المصنّفین، و أعاظم المجتهدین: روی العالم العامل، المتّقی الفاضل، محمد بن علیّ العلویّ الحسنی، بسند ینتهی إلی أحمد بن محمد الأنباری، و ساق الخبر بطوله «۴».

---

(۱) التعازی: ۲.

(۲) جمال الأسبوع: ۵۱۲.

(۳) الصراط المستقیم ۲: ۲۶۴.

(۴) حدیقهٔ الشیعهٔ: ۷۶۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۳

و یظهر من جمیع ذلک أنّه من العلماء الأعلام، و الأتقیاء الکرام، و المؤلّفین العظام، و إن لم أجد له ترجمة فی الکتب المعدّة لذلک، و لم أعثر علی باب المیم من الریاض، الذی هو أجمع و أکمل ما صنّف فی هذا الباب.

و قال السیّد الأجلّ عبد الکریم بن طاوس، فی الباب الثانی من کتاب فرحة الغری: روی أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی الحسنی فی کتاب فضل الکوفة، بإسناد رفعه الی عقبة بن علقمة أبی الجنوب «۱»، قال: اشتری أمیر المؤمنین علیه السلام ما بین الخورنق إلی الحیرة إلی الکوفة،- و فی حدیث ما بین النجف إلی الحیرة إلی الکوفة-، من الدهاقین بأربعین ألف درهم، و أشهد علی شرائه، قال: فقیل له یا أمیر المؤمنین تشتری هذا بهذا المال و لیس تنبت حظّا، قال: «سمعت من رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یقول: کوفان کوفان یرد أوّلها علی آخرها، یحشر من ظهرها سبعون ألفا یدخلون الجنّة بغیر حساب، فاشتهیت أن یحشروا من ملکی».

أقول: هذا الحدیث فیه إیناس بما نحن بصدده، و ذلک أنّ ذکره علیه السلام ظهر الکوفة إشارة الی ما خرج عن الخندق، و هی عمارة آهلة الی الیوم، و إنّما اشتری أمیر المؤمنین علیه السلام ما خرج عن العمارة الی حیث ذکروا، و الکوفة مصرت سنة سبع عشرة من الهجرة، و نزلها سعد فی محرّمها، و أمیر المؤمنین علیه السلام دخلها سنة ست و ثلاثین، فدلّ علی أنّه علیه السلام اشتری ما خرج عن الکوفة الممصرّة، فدفنه بملکه أولی، و هو إشارة إلی دفن الناس عنده، و کیف یدفن بالجامع و لا یجوز، أو بالقصر و هو عمارة الملوک؟ و لم یکن داخلا فی الشراء لأنّه معمور من قبل «۲»، انتهی.

و منه یظهر اعتماده علیه، و اعتناؤه بما رواه، و وثوقه بخبره، و کفاه مادحا

---

(۱) و ما ورد فی فضل الکوفة من اعتبار الکنیة علما آخر غیر صحیح، انظر الإکمال لابن مأکولا ۱: ۱۵۸. و فضل الکوفة ۴۲ حدیث ۶ و ۷.

(۲) فرحة الغری: ۲۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۴

و معتمدا.

و قال رضیّ الدین علی بن طاوس فی الإقبال، فی الفصول المتعلّقة بفضائل یوم الغدیر و أعماله: فصل فیما نذکره من آیات رأیتها أنا عند ضریحة الشریف، و ساقها. إلی أن قال:

أقول: و اعرف أنّنی دخلت حضرته الشریفة کم مرّة فی أمور هائلة لی، و تارة لأولادی، و تارة لأهل ودادی، فبعضها زالت و أنا بحضرته (و بعضها زالت باقی نهار مخاطبته) «۱» و بعضها زالت بعد أیام فی جواب زیارته، و لو ذکرتها احتاجت الی مجلّد کبیر، و قد صنّف أبو عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن ابن عبد الرحمن الحسنی، مصنّفا فی ذلک متضمنا للأسانید و الروایات الی آخره «۲».

و یستظهر من کلامه ما استظهرنا من کلام ابن أخیه رضی اللّه تعالی عنهم.

و فی الریاض فی ترجمة غیاث الدین السیّد عبد الکریم بن طاوس:

أقول: قد سبقه فی تألیف ما ضمّنه هذا السیّد فی کتاب فرحة الغری السیّد أبو عبد اللّه محمد بن علی بن الحسن بن عبد الرحمن الحسنی، و ألّف مصنّفا فی ذلک، مشتملا علی الأسانید و الروایات، علی ما حکاه السید رضیّ الدین علیّ ابن طاوس، عمّ السیّد عبد الکریم هذا، فی أواخر کتاب الإقبال فی هذا المبحث، کما سنذکره فی ترجمة السیّد أبی عبد اللّه المذکور، و العجب أنّه لم یعثر السیّد عبد الکریم هذا علیه، و لم ینقل عنه، انتهی «۳».

و لم أعثر علی باب المیم من الریاض، رزقنا اللّه تعالی زیارته.

و يأتى فى الفائدة الثالثة فى مشايخ محمد بن المشهدى أنّه يروى عنه بواسطتين، و هو يروى عن أبى تمام عبد اللّه بن أحمد بن عبيد الأنصارى

---

(۱) ما بين القوسين لم يرد فى المخطوطة.

(۲) الإقبال: ۴۶۹.

(۳) رياض العلماء ۳: ۱۶۹.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۵

المؤدّب.

و يأتى أيضا أنّ عماد الدين أبا القاسم الطبرى يروى عنه كثيرا فى كتاب بشارة المصطفى بواسطة واحدة، قال فى الجزء الثانى منه: أخبرنا الشيخ أبو البركات عمر بن محمد بن حمزة العلوى- بالكوفة فى مسجده، فى صفر سنة عشر «۱» و خمسمائة- و أخبرنا أبو غالب سعيد بن محمد بن أحمد الثقفى الكوفى بها، قال: أخبرنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه محمد بن عبد الرحمن العلوى العلّامة.

الى آخره «۲».

و قال غياث الدين عبد الكريم بن طاوس فى فرحة الغرى: أقول:

و قد ذكر هنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن بن علىّ بن الحسين ابن عبد الرحمن الشجرى، بالإسناد المتقدم إليه، حدّثنى أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد اللّه الجواليقى لفظا. إلى آخره «۳».

و قال فى الباب السادس: أخبرنى الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الحربى، عن عبد العزيز الأخضر- سنة أربع و ستمائة- عن الحافظ أبى الفضل بن ناصر، قال: أخبرنا محمد بن على بن ميمون البرسى- و هو المعروف بابى «۴» - قال:

أخبرنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن بن علىّ بن الحسين بن عبد الرحمن القسرى بن القاسم بن محمد البطحائى بن القاسم بن الحسن بن زيد ابن الحسن بن علىّ بن أبى طالب عليهما السلام الحسنى، قال: أخبرنا جعفر ابن محمد بن عيسى بن على بن محمد الجعفرى، قال: أخبرنى أبى- إملاء- قال: أخبرنا جعفر بن مالك، قال: حدّثنا محمد بن الحسين الصائغ، أخبرنا عبد اللّه بن عبيد بن زيد، قال: رأيت جعفر بن محمد عليهما السلام

---

(۱) فى المصدر: ستة عشر.

(۲) بشارة المصطفى: ۸۷.

(۳) فرحة الغرى: ۱۳۹.

(۴) كذا، و فى المصدر: أبى العباس.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۶

و عبد اللّه بن الحسن بالغرى، عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام، فأذّن عبد عبد اللّه، و أقام الصلاة، و صلّى مع جعفر بن محمد عليهما السلام، و سمعت جعفرا عليه السلام يقول: «هذا قبر أمير المؤمنين عليه السلام» انتهى «۱».

و فى الشجرة الكبيرة: محمد العالم الزاهد بالكوفة، ابن علىّ، بالكوفة يعرف بابن عبد الرحمن، و وصف جدّه الحسين بن عبد الرحمن بالشاعر، و قال:

كنيته أبو عاتقة.

(۱) فرحة الغری: ۵۵.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۷

۵۹- کتاب المجموع الرائق من أزهار الحدائق:

تألیف السیّد العالم الفاضل، السیّد هبة اللّه بن أبی محمد الحسن الموسوی.

قال فی أمل الآمل: کان عالما، صالحا، عابدا، له کتاب «الرائق «۱» من أزهار الحدائق» «۲».

و فی الریاض: السیّد هبة اللّه بن أبی محمد الحسن الموسوی، الفاضل العالم الکامل، المحدّث الجلیل، المعاصر للعلّامة و من فی طبقته، صاحب کتاب «المجموع الرائق» المعروف، و هو کتاب لطیف، جامع لأکثر، المطالب، و غلط من نسب هذا الکتاب الی الصدوق، أو الی المفید.

أمّا أولا: فلأنّه غیر مذکور فی فهرس مؤلّفاتهما علی ما ذکر فی کتب الرجال.

و أمّا ثانیا: فلأنّه یروی فی هذا الکتاب عن جماعة من المتأخّرین عنهما و عن کتبهم.

و أمّا ثالثا: فلأنّه یظهر من مطاوی هذا الکتاب أنّه ألّف سنة ثلاث و سبعمائة.

و أمّا رابعا: فلأنّه صرّح نفسه مرارا فی أثناء ذلک الکتاب باسمه، علی ما رأیته فی طائفة من نسخه.

و بما ذکرناه من تأریخ التألیف یعلم أنّه ألّفه فی أواخر عصر العلّامة.

و لعل وجه هذا الظنّ أنّ فی أوائل ذلک الکتاب أورد أکثر کتاب الاعتقادات للشیخ الصدوق، بل کلّه، و قد صدّر کلّ مبحث منه بقوله: قال

(۱) فی الأمل: المجموع الرائق.

(۲) أمل الآمل ۲: ۳۴۱/ ۱۰۵۱.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۷۸

الشیخ أبو جعفر محمد بن علیّ بن موسی بن بابویه. و کذلک ینقل من کتاب الشیخ المفید أیضا.

و بالجملة کتابه هذا مجلّدان کبیران، و یشتمل علی الأخبار الغریبة، و الفوائد الکلامیّة، و المسائل الفقهیّة، و الأدعیة و الأذکار، و أمثال ذلک من المطالب، و هو محتو علی اثنی عشر بابا، کلّ مجلد ستّة أبواب، و هو کتاب معروف و إن لم یورده الأستاذ الاستناد فی بحار الأنوار.

قال: ثمّ من مؤلّفاته کتاب «الشرفی» فی معجزات النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، و دلائل أمیر المؤمنین و الأئمّة علیهم السلام، کما صرّح به نفسه فی کتاب «المجموع الرائق» المشار إلیه، انتهی «۱».

قلت: قد أورد فی هذا الکتاب تمام کتاب «الأربعین» لجمال الدین یوسف ابن حاتم الشامی، تلمیذ المحقّق- صاحب کتاب «الدّر النظیم فی مناقب الأئمة اللهامیم- و «الأربعین» لجمال الدین الحافظ الفاضل أبی الخطّاب عمر الأندلسی، بقراءة المبارک بن موهوب الإربلی، سنة عشر و ستمائة، فی مجلس واحد.

و قال فی موضع من الکتاب: و ممّا ظفرت به من خطب أمیر المؤمنین علیه السلام نقلته من الخزانة المولویّة الرضویّة الطاووسیّة، قدّس اللّه روح جامعها و مؤلّفها، و أمتع اللّه بدوام أیّام المولی الطاهر مالکها، و أعزّ نصره، من کتاب وجدته، علیه مکتوب بخطّ السیّد مولی السعید رضیّ الدین، مؤلّف هذه الخزانة، و حاوی کتبها ما صورته. إلی آخره «۲».

و بالجملة: فالنسبة المذكورة من الأغلاط الواضحة.

و قال فی أوّل الكتاب: فإنّی لمّا نظرت فی بعض الكتب المسندة عند الفضلاء المعظّمين، و السادة النبلاء المقدّسين، و القادة علماء المصنّفين، آثرت

---

(۱) رياض العلماء ۵: ۳۰۵.

(۲) المجموع الرائق: ۱۸۴.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۷۹

أن أجمع ما صنّفوه، و سبقوا الى جمعه و ألّفوه، و عرفوا صحّته و حقّقوه، و سبروا معانيه و وقفوه و رووه و صنّفوه، من منافع آيات القرآن الكريم، و ما يحترز به من العوذ و الحروز، و الروايات، و ما يستشفى به من طبّ الأئمّة عليهم السلام «۱»، الى آخر ما ذكره ممّا يظهر منه تثبّته، و اعتبار ما نقله فيه، و اللّه العالم.

---

(۱) المجموع الرائق: ۱ السطر الثالث.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۸۰

۶۰- كتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:

قال فی الرياض فی باب الكنى من القسم الأوّل: الشيخ الإمام أبو العباس المستغفری، هو الإمام الخطيب الحافظ، أبو العباس جعفر بن أبی علیّ محمد بن أبی بكر المعتز بن محمّد بن المستغفر النسفی السمرقندی، صاحب كتاب طبّ النبی صلّی اللّه عليه و آله.

و يلوح من فهرس بحار الأنوار، للأستاذ الاستناد- قدّس سرّه- أنّه من علماء الشيعة، قال- رحمه اللّه- فی أول البحار، فی طیّ تعداد كتب الإماميّة:

و كتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه عليه و آله للشيخ أبی العباس المستغفری، ثم قال: و كتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه عليه و آله و إن كان أكثر أخباره من طرق المخالفين، لكنّه مشهور متداول بين علمائنا.

و قال نصير الدين الطوسی فی كتاب آداب المتعلّمين: و لا بدّ أن يتعلّم شيئا من الطبّ، و يتبرّك بالآثار الواردة فی الطبّ، الذی جمعه الشيخ الإمام أبو العباس المستغفری، فی كتابه المسمّی بطبّ النّبی صلّی اللّه عليه و آله، انتهى ما فی البحار «۱» «۲».

و أقول: فی جعله من علماء الإمامية سهو ظاهر، فإنه من علماء العامة و من الحنفية، كما سيأتی شرح أحواله فی القسم الثانی إن شاء اللّه تعالى، و قد أوردنا ترجمة فی هذا القسم رعاية لما قاله الأستاذ فی البحار.

و يظهر من كتاب دلائل النبوّة للإمام أبی العباس المستغفری نفسه التسنّن، كما حكی من ذلك الكتاب المولى الجامی كثيرا، فی كتاب شواهد النبوّة فتأمل «۳».

---

(۱) آداب المتعلمين: ۱۵۳ ضمن كتاب شرح الباب الحادی عشر. (حجری).

(۲) بحار الأنوار ۱: ۲۳، ۴۲.

(۳) فی النقل عن الرياض تقديم و تأخير مخل، صححناه على رياض العلماء ۵: ۴۷۲.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۸۱

و قال فی القسم الثانی بعد ذكر النّسب الى محمد بن المستغفر: الكامل الجليل، المعروف بالشيخ الإمام أبی العباس المستغفری،

الحنفی، السمرقندی، النسفی، صاحب تأریخ نسف، و یروی عن جدّه أبی بکر ابن المستغفر، و هما من القدماء. و قد سبق فی باب الکنی ترجمة الشیخ الإمام أبی العباس المستغفری، صاحب کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، و إنّ الحقّ کونه من علماء العامّة، و له کتاب دلائل النبوّة، فلاحظ.

قلت: لم یذکر شاهدا لتسنّنه إلّا ما ذکره فی دلائل النبوّة، و فی کونه له تأمّل.

قال المولی کاتب الچلبی فی کشف الظنون: دلائل النبوّة للإمام أبی داود کما ذکره ابن حجر فی تهذیب التهذیب «۱»، أو ابن عباس جعفر بن محمد المعروف بالمستغفری، النسفی، الحنفی، المتوفّی سنة اثنین و ثلاثین و أربعمائة، جعل فیه الدلائل- أعنی ما کان قبل البعثة- سبعة أبواب، و المعجزات عشرة أبواب «۲».

و قال فی باب التاء: تاریخ نسف و کش: لأبی العباس جعفر بن محمد المستغفری «۳».

و لم یشر الی المذهب، و لعلّه لتردّد فیه.

و علی کلّ حال فالذی دعانا الی النقل منه ما دعا صاحب الریاض من رعایة المحقّق الطوسی، و العلّامة المجلسی، مضافا الی خلوّه عمّا لا مسرح الی التسامح فیه، و مطابقة أکثره لما روی من طرقنا.

---

(۱) صحیح العبارة هکذا:. داود ذکره ابن حجر فی تهذیب التهذیب، و لأبی العباس جعفر. انظر المصدر.

(۲) کشف الظنون ۱: ۷۶۰.

(۳) کشف الظنون ۱: ۳۰۸.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۲

۶۱- مجامیع:

لشمس الفقهاء محمد بن مکّی الشهید- قدّس اللّه روحه- و هی ثلاث مجلّدات، مجلّدان منها بخطّ الشیخ الجلیل شمس الدین محمد بن علیّ الجباعی، جدّ شیخنا البهائی، فإنّه بهاء الدین محمد بن الحسین بن عبد الصمد بن محمد بن علیّ بن الحسن بن محمّد بن صالح الجباعی، الحارثی، الهمدانی، من ولد الحارث بن عبد اللّه الأعور الهمدانی، من خواصّ أصحاب أمیر المؤمنین علیه السلام.

و قد وصفه جماعة من العلماء فی مقام النقل عنه بکونه صاحب الکرامات.

و نقل فی الروضات، عن حدائق المقرّبین: للأمیر محمد صالح الخواتون‌آبادی، عن المولی محمد تقی، عن شیخه الشیخ البهائی، أنّه نقل عن جدّه الشیخ شمس الدین: أنّ فی یوم من الأیّام نزل ثلج عظیم بدیارنا، و لم یکن فی منزل جدّنا ما یقوت به عیاله، و کان الأطفال یبکون و یریدون منه الطعام، فقال جدّنا لجدّتنا: سکّتی الأطفال لندعو اللّه کی یطعمهم و إیّانا، فأخذت جدّتنا شیئا من الثلج، و ذهب به الی التنور المحمی، و قال: هذا هو الخبز أطبخه لکم ثمّ أوقد علیه، و جعل الثلج شبه الرغائف یضربها بالتنور «۱»، و جدّنا مشغول بالدعاء، فلم یمض ساعة إلّا خرج من التنوّر رغائف متعدّدة، فلمّا رأی جدّنا ذلک شکر اللّه سبحانه، انتهی «۲».

و النسخ الشائعة من الصحیفة الکاملة السجادیة علی منشئها آلاف سلام و تحیّة تنتهی الیه، و الی خطّه.

---

(۱) الظاهر أن التی صنعت الخبز هی الجدة بقرینة أن الجد کان مشغولا بالدعاء و کذلک أول الروایة، حیث قال فأخذت جدتنا، فعلیه تکون جمیع الأفعال بصیغة المؤنث.

(۲) روضات الجنات ۲: ۳۴۰.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۳

قال السيّد المحدّث الجزائری، فی شرح صحیفته: و قد بنینا شرحنا هذا علی نسخة شیخنا البهائی- قدّس سرّه- التی هی بخطّ أبیه شمس الدین محمد- صاحب الکرامات و المقامات- و هو قد نقلها من خطّ الشهید- رحمه اللّه- انتهی.

و صرّح فی ریاض العلماء: إنّه کان تلمیذ ابن فهد «۱».

و کلّ ما فی هذین المجلدین منقول عن خطّ الشهید- رحمه اللّه- و المجلّد الآخر بخطّ بعض أحفاده، نقل عن خطّه، و هذه المجلّدات کالبساتین النضرة، و الحدائق الخضرة التی فیها ما تشتهیه الأنفس، و تلذّ الأعین، مشتملة علی رسائل مستقلّة فی الأحادیث، و العلوم الأدبیة، و الأشعار، و الأخبار المستخرجة من الأصول، و الحکایات و النوادر، و غیرها، خالیة عن الهزلیّات التی توجد فی أمثالها، نعم یوجد فیها بعض اللطائف و الطرائف.

ففی أحد المجامیع «۲»: بلغ من عنایة الصوفیّة بکثرة الأکل أن کان نقش

---

(۱) ریاض العلماء ۵: ۱۸۹.

(۲) جاء فی هامش المخطوطة: و من الألطاف الإلهیة علی العبد الجانی یحیی بن محمد شفیع الأصفهانی عفی عنهما: أنی تشرفت قبل ذلک بثلاث سنین إلی زیارة ائمة العراق علیهم صلوات اللّه و سلامه و کان أوان تشر فی بکربلاء فی أول شهر رجب و المولی الجلیل المصنف قد تشرف للزیارة الرجبیة من النجف الأشرف إلی کربلاء المشرفة، و کان بینی و بینه صداقة قدیمة من أیام التحصیل و اقامتنا فی النجف الأشرف، فبادر إلی زیارتی و فرحت کثیرا بزیارته. و لما تشرفنا بالنجف الأشرف کنا مراودین، فجاء یوما إلی منزلی و معه هذه المجامیع الثلاث التی اثنان منها بخط الشیخ الجلیل الشیخ محمد الجبعی جد شیخنا البهائی، و قال رحمه اللّه لی: هاتان المجموعتان بعینهما کانتا عند المجلسی، و کلما نقل عن خط الشیخ محمد المذکور عن خط الشهید محمد بن مکی من هاتین المجموعتین، و لولا المحبة الکاملة ما ابرزتهما لک. فأخذت المجامیع الثلاث کلها و نقلت أکثر ما فیها بخط یدی، و کانت موجودة عندی، و کذا المجموعة التی بخط السید الجلیل السید حیدر الآملی المشتملة علی الرسائل الثلاث فی سؤالات مهنا بن سنان المدنی، و غیرها التی نقلها سابقا قبل ذلک و فیها خطوط فخر المحققین ولد العلامة و أجازته للسید حیدر فی ظهر سؤالات المهنا بخطه رحمه اللّه، و غیرها من الرسائل الشریفة کلها بخط السید حیدر الآملی، و نقلت جمیعها بخط یدی، و هی الان موجودة عندی بحمد اللّه و کانت نسخة الأصل من هذا الکتاب أیضا عندی الی ان رجعت، و أودعته رحمه اللّه باستنساخ نسخة من هذا الکتاب فاستنسخها و أرسلها و وصلت إلیّ بعد أشهر من وفاته.

حرره العبد فی یوم عرفة فی بیتی فی أصفهان سنة ۱۳۲۰.

و کذلک المجموعة التی للسید السند بحر العلوم فیها إجازات العلماء الاعلام له بخطوطهم الشریفة و بعض إجازاته لبعض تلامیذه هی أیضا کانت عندنا و نقلتها بخط یدی.

خاتمة المستدرک، ج ۱، ص: ۳۸۴

خاتم بعضهم «أُكُلُهَا دَائِمٌ» و آخر «آتِنَا غَدَاءَنَا» و آخر «لَا تُبْقِي وَ لَا تَذَرُ».

و فسّر بعضهم «الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ»: بالخلال المجیئة بعد الطعام، و الیاس منه.

و فسّر بعضهم «بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا» فقال: هم الذین یثردون و یأکل غیرهم، و قیل: هم الذین لا سکاک لهم فی أیّام البطیخ.

و قال بعضهم: العیش فیما بین الخشبتین، یعنی الخوان و الخلال.

و لقّبوا الطّست و الإبریق إذا قدّما قدّام المائدة ببشر و بشیر، و بعدها بمنکر و نکیر.

و فی مجموعة اخری: أبو مغیث «۱» الحسین بن منصور الحلّاج الصوفی، کان جماعة یستشفون ببوله، و قیل: إنّه ادّعی الربوبیّة، و وجد له کتاب فیه: إذا صام الإنسان ثلاثة أیّام بلیالیها و لم یفطر، و أخذ و ریقات هندباء فأفطر علیه أغناه عن صوم رمضان، و من صلّی فی

لیلة رکعتین، من أوّل اللیل إلی الغداة أغنته عن الصلاة بعد ذلک، و من تصدّق بجمیع ما یملک فی یوم واحد أغناه عن الحجّ، و إذا أتی قبور الشهداء بمقابر قریش، فأقام فیها عشرة أیّام یصلّی و یدعو، و یصوم و لا یفطر إلّا علی قلیل من خبز الشعیر و الملح، أغناه ذلک عن العبادة.

---

(۱) فی المخطوط و الحجریة: أبو معتب، و هو خطأ انظر سیر أعلام النبلاء ۱۴: ۳۱۳، و طبقات الأولیاء: ۱۸۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۵

و فی هذه المجموعة «مختصر الجعفریات» و «ذکر الدر» «۱» الذی وجد فی الکوفة و علیه منقوش البیتان المعروفان، و نظائر أخری له لا مناسبة لنقلها.

و قد ذکر فی کثیر من المواضع تأریخ کتابته و کتابة الشهید، و فی آخر الأربعین للشیخ منتجب الدین المدرج فی أحدها: نجز لإحدی و عشرین مضت من شهر اللّه رجب الأصمّ، سنة إحدی و ستّین و ثمانمائة بکرک نوح علیه السلام، بقلم العبد الفقیر محمد بن علیّ بن حسن بن محمد صالح الجبعی اللویزانی، و الحمد للّه حمدا کثیرا مبارکا، و صلّی اللّه علی سیّدنا محمد و آله و سلّم، من نسخة بخط الشیخ شمس الدین محمد بن مکّی، کتبها بالحلّة سنة ستّ و سبعین و سبعمائة، و هو نقل من نسخة بخطّ محمد بن محمد بن علیّ الحمدانی القزوینی- رحمه اللّه- تاریخها سنة ثلاث عشرة و ستمائة.

قلت: و هو تلمیذ المصنّف.

و قد أکثر فی البحار من النقل عنها، و عن اخری لم تصل إلینا معبّرا عنه هکذا: وجدت بخطّ الشیخ محمد بن علیّ الجبعی. إلی آخره.

و بالجملة: فاعتبار ما یوجد فیها من الأخبار و غیرها یعرف من اعتبار جامعها، الذی لا یحوم حول جلالة قدره خیال.

قال صاحب المعالم فی إجازته الکبیرة: و رأیت بخطّ شیخنا الشهید الأوّل فی بعض مجامیعه حکایة أمور تتعلّق بهذا الشیخ- یعنی شمس الدین محفوظ بن وشاح- ثمّ نقل بعض أبیات له بعثها الی المحقق- رحمه اللّه- «۲».

---

(۱) إشارة إلی ما نقل من العثور علی فص در منقوش علیه البیتان:

أنا در من السماء نثرونی یوم تزویج والد السبطین

کنت أنقی من اللجین بیاضا صبغتنی دماء نحر الحسین

انظر منتهی الآمال (: ۸۳۸، عن الکشکول).

(۲) بحار الأنوار ۱۰۹: ۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۶

۶۲- کتاب کنوز النجاح:

للشیخ الشهید أمین الإسلام أبی علیّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسی، العالم المفسّر الجلیل، صاحب مجمع البیان، و قد نقل عن هذا الکتاب و نسبه إلیه رضیّ الدین علیّ بن طاوس، فی جمال الأسبوع «۱»، و مهج الدعوات «۲»، و أمان الأخطار «۳»، و الشیخ إبراهیم الکفعمی فی الجنّة المعروفة بالمصباح و حواشیها «۴».

---

(۱) جمال الأسبوع: ۱۷۶ السطر الأول.

(۲) مهج الدعوات: ۲۴۹.

(۳) الأمان من الاخطار: لم نعثر على ذلک فيه.

(۴) المصباح للكفعمى: ۲۴۴.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۷

۶۳- و كتاب عدّة السفر و عمدة الحضر:

له أيضا نسبه إليه الكفعمى فى المصباح «۱».

قال فى الرياض. و قد عثرت منه على نسخ، و عندنا منه نسخة أيضا «۲».

و فيهما من الأدعية الشريفة، و التعقيبات و الصلوات المستحبّة، و الأذكار و الإحراز شىء كثير.

و فى عصر السلطان شاه سلطان حسين الصفوى وجد مجموعة و فيها هذان الكتابان الشريفان، و قد عرضا على مروّج المذهب، المحقق الثانى الكركى- طاب ثراه- و نظر فيهما، و باشر تصحيحهما، فأمر السلطان أن يترجما بالفارسيّة، فترجمهما السيّد العالم الجليل، الأمير محمد باقر الخواتون‌آبادى.

و العجب أنّه لم يعرف مؤلّفهما، فقال بعد ذكر المجموعة المشتملة عليهما: إنّ الرسالتين الشريفتين من مؤلّفات محدّثى علماء الإماميّة- رضوان اللّه عليهم- ثم شرح ما أجملناه.

---

(۱) المصباح للكفعمى: ۲۴.

(۲) رياض العلماء ۴: ۳۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۸

۶۴- كتاب صغير:

وجدناه فى الخزانة الرضوية، فيه أخبار طريفة، يوجد متون أغلبها فى الكتب المشهورة، أوّله هكذا:

أخبرنا الشريف الأجلّ، العالم ضياء الدين أبو الفتح محمد بن محمد العلوى الحسينى، المعروف بابن جعفر الحائرى- بحلّة فى شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاث و سبعين و خمسمائة- قال: حدّثنا الشيخ العالم أبو المكارم ابن كتيلة العلوى- بمشهد مولانا أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام، فى جمادى الأولى، سنة ثلاث و خمسين و خمسمائة- قال: حدّثنا إخبارا و إجازة أبو عبد اللّه محمد بن احمد بن شهريار الخازن، قال: حدّثنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن عالان العدل، قال: حدّثنا القاضى أبو عبد اللّه، قال: حدّثنا أبو محمد صالح بن وصيف البكائى، قال: حدّثنا معاذ بن الميسى، قال: حدّثنا سويد بن سعيد، قال حدّثنا مبارک بن محيم، عن عبد العزيز بن صهيب، عن ابن مالک، عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال لأصحابه: «ما من صدقة أفضل من سقى الماء» «۱» و قد أخرجنا بعض أخباره شاهدا و مؤيّدا.

---

(۱) و حكى قريبا منه فى بحار الأنوار ۷۴: ۳۶۹/ ۶۰

خاتمة المستدرک، ج۱، ص: ۳۸۹

۶۵- كتاب غرر الحكم

للآمدى، ذكرنا ما يتعلّق به و بمؤلّفه فى الفائدة الآتية، فى شرح مشايخ ابن شهرآشوب، فلاحظ.

و الحمد للّه الذى وفّقنا لإنجاز ما وعدنا فى صدر الكتاب، من شرح حال الكتب التى هى مأخذ لكتابنا هذا، و ترجمة مؤلّفيها، و ما قيل فيها أو ينبغى أن يقال، مدحا و تأييدا، و جرحا و تضعيفا، مع رعاية الاحتياط و التثبّت فى النقل، و مجانبة الاعتساف فى البيان، و هذا باب لم أعثر على من دخله قبلى، إلّا كلمات معدودة لبعضهم فى بعضها، و أنت بعد التأمّل و التدبّر فيما سطرناه تجد- بعون اللّه تعالى- فوائد لا تحصى، و ذلك من فضل اللّه يؤتيه من يشاء.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبيّة، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد

جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسیّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّی بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فی هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹